المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

جاك آتالى

قصة موجزة عن المستقبل



ترجمة: نجوى حسن

2026

قصة موجزة عن المستقبل

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

إشراف: فيصل يونس

- العدد: 2026
- قصة موجزة عن المستقبل
- جاك آتالى
- نجوى حسن
- الطبعة الأولى 2013

هذه ترجمة كتاب:
Une Brève Histoire de l'avenir
Par: Jacques Attali

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

قصة موجزة عن المستقبل

تأليف : چاك آتالى

ترجمة : نجوى حسن

2013

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

آتالى؛ چاك.

قصة موجزة عن المستقبل؛ تأليف: چاك آتالى؛ ترجمة: نجوى حسن؛

ط١ – القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٣

٢٦٠ ص؛ ٢٤ سم

١- العالم – الأحوال الاقتصادية

(أ) حسن، نجوى (مترجمة)

(ب) العنــوان ٣٣٨,٩

رقم الإيداع ٢٠١١/١٩٢٤٩

الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 704 - 815 - 6

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

واحسرتاه!
لا شيء سوى الأوهام
ومن على بعد يسخر منا المستقبل،
فلا نستطيع أن نشبه ذكرياتنا
ولا نجرؤ على قبول ما نحن عليه

لورد بايرون
مقاطع موسيقية

مقــدمة

يتقرر اليوم ما سيكون عليه العالم عام ٢٠٥٠، كما يجرى الإعداد لما سيكون عليه عـام ٢١٠٠. وبحسب النهج الذى سننهجه سيتحدد ما إذا كان أطفالنا وأحفادنا سيعيشون بعالم قابل للحياة أم سيعانون جحيما مقيتـا. ولكى نـترك لهم كوكبـا يمكن الحياة فيه علينا أن نتحمل مشقــة التفكير بالمستقبل، وأن نفهم ما مصادره وكيف نتعامل معه، وهذا أمر ميسور، فالتاريخ يخضع لقوانين تسمح بالتنبؤ به وتوجيهه.

إن الموقف واضح، فقوى السوق قد أحكمت خناقها على الكوكب تعبيراً نهائيًا لانتصار الفردية، وهذه المسيرة المظفرة للمال تفسر لنا جوهر القفزات الفجائية الأخيرة للتاريخ، سواء كانت من أجل تسريعها، أو رفضها، أو التحكم فيها.

ولو أن هذا التطور بلغ غايته، فسوف تتخلص النقود من كل ما يمكنه الإضرار بها، بما فى ذلك الدول، التى سوف تهلك شيئًا فشيئا، ويشمل ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

وبتحوله الآن يكون هو القانون الأوحد للعالم، سيكون السوق ما أدعوه الإمبراطورية الفائقة **hyperempire**، المترامية الأبعاد، الخالقة للثراء التجارى ولأشكال الاستلاب الجديدة، وللغنى الفاحش والبؤس المدقع؛ وسيصار إلى القضاء على الطبيعة بانتظام؛ وخصخصة كل شىء بما فى ذلك الجيش والبوليس والقضاء، وسيصبح الإنسان حينئذ مدججا بتراكيب اصطناعية، قبل أن يتحول هو نفسه لتركيبة مُصَنَّعَة تباع بالمفرق لمستهلكين تحولوا هم بدورهم لتراكيب مُصَنَّعَة. وبعدها يختفى الإنسان، الذى يصبح وجوده لا جدوى منه لما خلقه بنفسه.

وإذا ما تراجعت الإنسانية أمام الولوج فى هذا المستقبل، وقامت بقطع الطريق على العولمة بالعنف قبل أن تتحرر من استلاباتها السابقة، فسوف تهوى فى حروب بربرية رجعية متعاقبة، وتخوض معارك مدمرة، مستخدمة الأسلحة المستبعد استخدامها اليوم، والدول المارقة، والجماعات الدينية، والكيانات الإرهابية والقراصنة الخاصين، وأنا أدعو هذه الحروب بمرحلة النزاع الفائق **hyperconflit**، وهى التى بمقدورها أيضا القضاء على الإنسان.

وأخيراً، لو أن العولمة تمكنت من الاستمرار دون رفض لها، ولو أمكن تحديد حرية السوق بدون إلغائها، واستطاعت الديمقراطية أن تصبح كوكبية ومتكيفة مع الواقع الملموس فى الوقت نفسه. ولو لم تهيمن إمبراطورية ما على العالم، حينئذ ستنفتح لا نهائية جديدة أمام الحرية، والمسئولية، والكرامة، والتسامح، واحترام الآخر، وهو ما أدعوه بالديمقراطية الفائقة **hyperdémocratie**، وهذه بدورها ستقود إلى إحلال حكومة عالمية ديمقراطية، ولقيام مجموعة من المؤسسات المحلية والإقليمية، تعمل على تمكين كل فرد من أن يتمتع بالمجانية والوفرة، وذلك عبر وظيفة مبتدعة من الإمكانات الهائلة للتقنيات المستقبلية، وكذلك تمكين كل فرد من الاستفادة على قدم المساواة من خيرات الخيال التجارى والسلعى، وتمكينه كذلك من أن يحد من انطلاق شططه الخاص، وكذلك شطط أعدائه، وأن يترك للأجيال القادمة بيئة محمية على نحو أفضل، وأن تولد، من كل تيارات الحكمة الموجودة بالعالم طرائق جديدة للحياة وللإبداع فى آن معا.

بوسعنا إذن أن نقص حكاية الخمسين عاما المقبلة، فقبل عام ٢٠٣٥ ستنتهى هيمنة الإمبراطورية الأمريكية، وهى الهيمنة العارضة فى التاريخ شأنها شأن كل سابقاتها؛ ومن ثم سنشهد إقلاع وانتهاء كل من الموجات الثلاث للمستقبل، الواحدة تلو الأخرى: أى الإمبراطورية الفائقة، والصراع الفائق، والديمقراطية الفائقة، وهما بالأحرى موجتان قاتلتان، والثالثة مستحيلة.

بالقطع ستختلط هذه الموجات الثلاث للمستقبل معا؛ وهى الآن فى طور التجريب. وأنا أُومن بانتصار الديمقراطية الفائقة حوالى عام ٢٠٦٠، باعتبارها تكويناً أعلى لنظام الإنسانية، وتعبيراً نهائيًا عن القوة المحركة للتاريخ، التى هى الحرية.

لشرح ودعم هذا التنبؤ، سأتوسع فى الحديث عن حكاية هذا المستقبل.

إنه مشروع عبثى، يقول أحدهم، فكثيرون هم الأشخاص، وكثيرة هى الأحداث التى بوسعها أن تعكس المسار. أضف لذاك أنه إذا كان التاريخ يتأسس على انتصار الحرية الفردية، فإن هذه الغاية لن تجعله إذن قابلا للتنبؤ. وهنا بعض من الأمثلة كافية للاقتناع بذلك؛ فلو لم يحدث الجنرال بونابرت فى العام ١٧٩٩ مثل هذا التأثير على معاصريه لكان بوسع الثورة الفرنسية أن يتمخض عنها على الفور جمهورية برلمانية لتكسب على هذا النحو قرنا من التاريخ الفعلى. ولو لم يحدث فى العام ١٩١٤ أن أخطأ إرهابى هدفه فى سراييفو، لما كانت الحرب العالمية الأولى قد اندلعت، أو لم تكن قد حدثت على أية حال بهذا الشكل. ولو أن هتلر لم يقم بغزو روسيا عام ١٩٤١ لكان بوسعه أن يموت فى سريره وهو بالسلطة شأنه شأن الجنرال فرانكو؛ ولو أن اليابان فى العام نفسه هاجمت روسيا بدلا من الولايات المتحدة الأمريكية لما كانت هذه الأخيرة قد دخلت الحرب، ولما قامت بتحرير أوروبا، مثلما لم تعمل أبدا على تحرير إسبانيا أو بولندا؛ ولكانت فرنسا وإيطاليا وبقية أوروبا قد ظلت تحت الحذاء الهتلرى على الأقل حتى نهاية أعوام السبعينيات. وأخيرا، لو لم يمت يورى أندروبوف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى عام ١٩٨٤ على نحو سابق لأوانه، ولو أن من خلف خلفه هو جريجورى رومانوف، كما كان متوقعا، بدلاً من ميكائيل جورباتشوف، لربما ظل الاتحاد السوفييتى موجوداً حتى الآن.

من العبث أيضا محاولة التنبؤ بالمستقبل، بما أن هذه الأفكار فى جوهرها ليست بوجه عام سوى هذيان عن الحاضر، فمنذ قيام المجتمعات الإنسانية الأولى كان الخطاب المتعلق بزمن المستقبل يتلخص بتكهن العودة الأبدية للأجرام السماوية والحاصلات. وبالنسبة للكهان والمتنبئين، ليس بوسع العالم أن يحيا إلا عندما يحظى بعودة المطر والشمس، فالعالم الأفضل ليس من السهل بلوغه إلا من خلال غيبية كونية، وهذا فضاء مثالى مستقر، ودورى أيضا؛ فالارتقاء إذن يتعلق بالإرادة الخيرة الملغزة للآلهة عنه بأفعال البشر. وعندما أصبح من الواضح أن الابتكار يمكنه أن يطور الحياة

المادية، ظهر المثقف والجمالى فى بداية الأمر حول البحر المتوسط، وعمد بعض الناس إلى تصور وتطبيق تطور أرضى، وهؤلاء الذين فكروا بعد ذلك فى مستقبل الأرض (من فلاسفة وفنانين وقضاة ثم حكماء وعلماء اقتصاد واجتماع وروائيين ومستقبليين) ما زالوا يصفونه بعد، كإطالة ساذجة لحاضرهم الخاص بوجه عام.

فعلى سبيل المثال تنبأ الجميع فى نهاية القرن السادس عشر بأن ظهور حروف الطباعة المتحركة فى أوروبا لن يعمل إلا على تقوية السلطتين المهيمنتين حينئذ، وهما الكنيسة والإمبراطورية؛ وكذلك الحال فى نهاية القرن الثامن عشر، إذ لم تر غالبية المحللين فى آلة البخار إلا ألعوبة للتلهى لن تعمل على تغيير شىء فى الطابع الزراعى للاقتصاد؛ وأيضا فى نهاية القرن التاسع عشر لم يكن للكهرباء بالنسبة لغالبية المراقبين إلا مستقبل واحد هو التمكين من إضاءة الشوارع بشكل مختلف. وبنفس الشكل فى مستهل القرن العشرين، حين تنبأ البعض بظهور الغواصة والطائرة والسينما والراديو والتليفزيون، ولم يعتقد أحد، بما فى ذلك جول فيرن، بأن هذه المخترعات بإمكانها أن تقوم بتعديل النظام السياسى الذى كانت تهيمن عليه الإمبراطورية البريطانية. ومن باب أولى، لم يتنبأ أحد بحدوث انهيار أوربا وصعود الشيوعية والفاشية والنازية؛ أو أيضا بقدوم الفن التجريدى، وموسيقى الجاز، والسلاح النووى، أو قرص منع الحمل. كذلك مع نهاية القرن الماضى، تعامل الكثيرون أيضا مع الحاسب الشخصى والإنترنت باعتبارهما عوارض قليلة الأهمية. ونادرون هم من تخيلوا حدوث الزواج المثلى. وأخيرًا، ومؤخرا، قليل جدًا من المحللين من تنبأوا بعودة الإسلام إلى مسرح التاريخ.

واليوم أيضا، نجد أن غالبية الوصفات عن المستقبل ليست سوى تقديرات استقرائية للتوجهات الحادثة بالفعل، فقليلون هم الذين يخاطرون بتنبؤات خارجة عن السياق، أو يعلنون عن مفارق طرق، أو انقلابات، أو تغييرات للنموذج السائد، خصوصا على صعيد الأخلاق، والثقافة أو الإيديولوجيا، أو على الأقل يتوقعون اختلاجات إيديولوجية بوسعها أن تبطئ أو حتى تعترض هذه الانقطاعات العميقة.

ومع ذلك، ففى نصف القرن القادم سوف يتغير كل شىء فى اتجاهات متعددة، وهذا أمر ظاهر الوضوح.

هذه التغيرات، وبعد الإعلان عنها فى بضعة سطور سبقت بهذا التمهيد، فيما يلى موجز لها فى بضع صفحات.

سوف يبدأ كل شىء بانقلاب سكانى، ففى العام ٢٠٥٠ سيصل تعداد سكان الأرض، إذا لم تحدث كارثة هائلة، إلى تسعة مليارات ونصف المليار نسمة، أى بزيادة ثلاثة مليارات عن تعدادهم اليوم، كما سترتفع توقعات الأعمار بالنسبة للفرد فى البلدان الغنية بما يقارب المائة عام للفرد؛ وسوف تركد معدلات الولادة فى هذه البلدان إلى ما يقارب حدها الأدنى؛ وبالنتيجة سوف تشيخ الإنسانية. ويمكن أن نحصى زيادة ثلاثمائة وستين مليون نسمة إضافية بالصين، وستمائة مليون نسمة إضافية بالهند، وزيادة مائة مليون نسمة بنيجيريا وكذلك ببنجلاديش، وزيادة ثمانين مليون نسمة بالولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة تسعة ملايين نسمة بفرنسا ونقص عشرة ملايين عن الرقم الحالى بألمانيا، وربما نقص ثلاثين مليونا فى روسيا. وسوف يعيش ثلثا سكان الكوكب بالمدن التى سيتضاعف عدد سكانها، وسيتوجب مضاعفة كمية الطاقة والمنتجات الزراعية الاستهلاكية، كما سيتضاعف عدد الأفراد فى سن العمل؛ وسيوجد ثلثا الأطفال المولودين فى ذلك العام بالبلدان الأكثر فقرا.

من الوارد أيضا أن تحدث انقلابات أخرى يمكن أيضا التنبؤ بها ببعض التحديد، ومراقبتها على المدى البعيد، لكن التاريخ سوف ينساب بالفعل فى اتجاه وحيد، عنيد وشديد الخصوصية، فلم تتمكن أى نكسات، مهما طالت، حتى الآن من أن تغير مساره على نحو دائم؛ فمن قرن إلى قرن، فرضت الإنسانية علو مقام الحرية الفردية على أى قيمة أخرى، وقد فعلت ذلك من خلال الرفض التدريجى للخضوع لأى شكل من أشكال الرق بواسطة التقدم التقنى الذى يمكن من تقليص كل جهد، ومن خلال النظم السياسية، والفنون والإيديولوجيات، أو بمعنى آخر أن التاريخ الإنسانى هو تاريخ بزوغ الفرد موضوعًا للحق، مسموح له بالتفكر وبالتحكم فى مصيره، حرا من أية ضغوط، وإن لم يعن ذاك احترام حق الآخر فى الحريات نفسها.

هذا التطور، الذى ما زال حكرا للأكثر غنى، يقود إلى الاختصام الدائم مع السلطات القائمة، ويولد قوى جديدة. وعلى نحو خاص، من أجل إظهار هذا العلو للفرد على المجتمع، أعملت الشعوب بشكل متدرج نظما لإعادة تقسيم الموارد النادرة. وخلال أزمنة طويلة، تركت مسئولية السلطة المطلقة لقادة الحرب، والكهان، وأمراء الممالك والإمبراطوريات؛ وبعد ذلك إلى طبقة جديدة قائدة، أكثر اتساعا وتحركا، هى طبقة التجار، لتتخيل آليتين جديدتين لتقاسم الثروات، هما الديمقراطية والسوق.

وبظهورهم منذ ما يقرب من ثلاثين قرنا فرضوا أنفسهم تدريجيا؛ ومنذ ذلك الحين فصاعدا راحوا يصيغون قسما متناميا من واقع العالم وتحكموا بالمستقبل تدريجيا. ورغم ردود الفعل التى ازدادت عنفا، تغير وضع السوق بالأقاليم التى اتسعت شيئا فشيئا، وجرى منح الخدمات الأساسية (المواد الغذائية، الملابس، الترفيه، الإسكان، المواصلات) أولا بشكل مجانى – طوعا أو تحت الضغوط – لخدمة التجار؛ ثم بعد ذلك حولوها إلى بضائع مصنعة، ومنتجات غزيرة، وأدوات ضرورية للحرية الفردية.

تدريجيا أيضا أسهمت حرية السوق فى خلق الحرية السياسية؛ أولا لأقلية من الناس، وبعد ذلك للكثيرين، بشكل واضح على أى حال بالأقاليم التى اتسعت أكثر فأكثر، ليحلوا فى كل مكان محل السلطات الدينية والعسكرية. وبالإجمال، ساعد الدكتاتور فى خلق السوق، التى بدورها أوجدت الديمقراطية، وهكذا قامت، بدءا من القرن الثانى عشر ديمقراطيات السوق الأولى.

تدريجيًا كذلك اتسع حيزها الجغرافى، فتحرك قلب السلطة بمجموع ديمقراطيات السوق شيئا فشيئا نحو الغرب، منتقلا منذ القرن الثانى عشر من الشرق الأدنى على البحر المتوسط إلى بحر الشمال، ثم إلى المحيط الأطلنطى، وأخيرًا، اليوم، إلى الباسفيكى. فى تسعة مراكز تعاقبت منذ ذلك الحين وهى: بروج، البندقية، أنفرس، جنوه، أمستردام، لندن، بوسطن، نيويورك، واليوم إلى لوس أنجلوس. وأصبح مجموع العالم، دع جانبا الصين والشرق الأوسط، جزءا لا يتجزأ من نظام السوق هذا.

تدريجيًا باستمرار، قادت المنافسة إلى تركيز السيطرة على الأسواق والديمقراطيات - المفترض أنها بدورها فى متناول الجميع - لصالح نخب جديدة متحركة هى نخب سادة المال والخبرة، التى عملت على إيجاد أشكال جديدة من اللامساواة.

ولو أن هذا التاريخ، الذى يعود لآلاف الأعوام، تابع سيرته خلال نصف القرن القادم، فسوف تنتشر الديمقراطيات ونظام السوق إلى كل مكان لم يصل إليه بعد؛ وسيتسارع النمو، ويرتفع مستوى المعيشة، وتختفى الدكتاتوريات فى البلدان التى ما تزال تسيطر فيها على مقاليد الأمور. لكن الخداع والتهميش سيصبحان هما القواعد؛ وستصبح المياه والطاقة أكثر ندرة؛ وسيتعرض المناخ للأخطار، وستتعاظم اللامساواة وتتفاقم الحرمانات، والنزاعات وستمور حركات سكانية كبرى.

خلال عام ٢٠٢٥، وفى نهاية معركة كبيرة، وفى قلب أزمة بيئية كبرى، ستنهزم الولايات المتحدة الأمريكية، التى ستكون إمبراطورية مهيمنة لا تزال، وذلك بواسطة عولمة السوق هذه، المالية بالأخص، وستسقط أمام قوة المشاريع الخاصة، وعلى الأخص شركات التأمين.

وبإنهاكها ماليا وسياسيا، شأنها شأن الإمبراطوريات التى سبقتها، ستتوقف الولايات المتحدة الأمريكية عندئذ عن إدارة العالم، وستظل هى القوة الرئيسة بالكوكب؛ فلن تحل محلها إمبراطورية أخرى ولا أمة مهيمنة أخرى، وسيصبح العالم، على نحو مؤقت، متعدد الأقطاب، يدار بواسطة عشر قوى إقليمية.

وحوالى العام ٢٠٥٠، سينتقل السوق، لطبيعته العابرة للحدود، نحو الديمقراطية المحصورة مؤسسيا فى إقليم؛ وستضعف الدول، وستعمل تقنيات جديدة "نانومترية" على خفض استهلاك الطاقة وعلى تغيير أوضاع الخدمات الأساسية التى تكون ما زالت بعد عامة، كالصحة والتعليم والأمن والسيادة، وستظهر سلع استهلاكية مهمة، أدعوها "سلعا رقابية"، تمكن من القياس والتحكم فى الامتثال للقواعد، إذ سيصبح كل فرد طبيب نفسه، ومعلمه، ومراقبه. وسيصبح الاقتصاد شيئا فشيئًا مقتصدًا فى الطاقة والمياه، وتصبح المراقبة الذاتية هى الشكل المتطرف للحرية، ليكون الخوف من عدم

الامتثال للقواعد هو الحد الذى يلتزم به الأفراد. عندئذ ستصبح الشفافية واجبا، فأى شخص لا يرغب فى إشهار انتمائه أو أخلاقه أو حالته الصحية أو تأهيله سيكون بالأحرى مشتبها به، وسوف تعطى الزيادة المتعاظمة فى مدى العمر للمسنين إمكانية الاقتراض، وسوف تتلاشى الدول أمام المشاريع الخاصة والمدن. وسوف يدير الرحُل الكبار إمبراطورية ليست على الأرض، لا مركز لها، ومفتوحة، وسوف تكون إمبراطورية فائقة hyperempire لن يكون كل فرد فيها أكثر التزاما من نفسه؛ ولن تعترف المشاريع بعد ذلك بأية جنسية؛ وسينشئ الفقراء بعد ذلك سوقا بين الأسواق الأخرى؛ وتحل التعاقدات محل القوانين، والتحكيم محل القضاء، والمرتزقة محل البوليس. وستنشأ تعدديات جديدة، وتتخلق العروض والرياضات التى تلهى الجالسين، بينما تتدافع الجماهير الهائلة للرحل والبائسين على الحدود بحثا عما يقيم أودهم، وتصبح شركات التأمين هى القائمة على تنظيم العالم، لتسن القواعد التى تخضع لها الدول، والمشاريع، والأفراد. كما ستقوم تنظيمات التحكيم الخاصة باحترام هذه القواعد لحساب هؤلاء القائمين على التأمين، وستندر الموارد أكثر فأكثر، وتتكاثر أعداد الروبوهات الآلية، وسيكون الوقت، حتى الوقت الشديد الخصوصية، محتلا تقريبا بالكامل من خلال استخدام السلع، وربما يأتى يوم يطرح فيه كل فرد على نفسه أن يقوم بإعادة ترميم نفسه بنفسه، ومن ثم ينتج أعضاءه البديلة، ويستنسخ نفسه فى نهاية المطاف.

عندئذ يتحول الإنسان لجهاز اصطناعى مستهلك لأجهزة اصطناعية، أى إلى كيان مفترس يلتهم مواد مفترسة، وإلى ضحية للشرور الجوالة.

كل هذا لن يحدث بالطبع بغير صدمات مخيفة؛ فقبل اختفاء الإمبراطورية الأمريكية، وقبل أن يصبح المناخ فى وضع لا يطاق، سيتخاصم السكان على الأقاليم، وستقوم حروب لا تحصى بين الأمم، والقراصنة، والمرتزقة، وعصابات المافيا، والحركات الدينية المسلحة بأسلحة جديدة، وأدوات رقابة، وردع، وقتال تستخدم النوابض الإلكترونية، والمكتشفات الجينية، والنانوتكنولوجية. فضلا عن أن قدوم الإمبراطورية الفائقة سيجعل من كل طرف خصما للجميع، فسوف تحارب الدول من أجل البترول، والمياه، ومن أجل

الحفاظ على الإقليم، ولمغادرته، ومن أجل فرض العقيدة التى تعتقد بها لكى تهزم عقيدة أخرى، ومن أجل تدمير الغرب، وتسييد قيمها. وستتسلم الدكتاتوريات العسكرية، التى تخلط الجيوش وقوات البوليس، السلطة. وربما تندلع حرب أكثر تدميرا من الحروب الأخرى، أى ما أدعوه بالصراع الفائق hyperconflit الذى يبلور كل الحروب الأخرى ليقضى بذلك على الإنسانية.

وحوالى عام ٢٠٦٠، أو قبل ذلك - إذا لم تختف البشرية تحت طوفان القنابل - لن تكون الإمبراطورية الأمريكية، أو الإمبراطورية الفائقة، أو حقبة الصراعات الفائقة متسامحة؛ لذا ستمسك بالسلطة آنذاك على صعيد العالم قوى جديدة إيثارية وغيرية، وهى قوى ستتشكل فى ظل الإمبراطورية من ضرورات بيئية وأخلاقية واقتصادية وثقافية وسياسية، وسوف يتمرد هؤلاء ضد متطلبات الرقابة والولع بالذات والضوابط، وسوف يقودون المسار تدريجيا نحو توازن جديد بين السوق والديمقراطية، على صعيد كوكبى هذه المرة، لتتشكل حقبة الديمقراطية الفائقة.

عندئذ ستقوم المؤسسات العالمية والقارية، بفضل التقنيات الجديدة، بتنظيم الحياة الجماعية، وستضع حدا لسلطة التراكيب الاصطناعية، وللتدخل فى تحوير الحياة، وذلك لإعادة الاحترام للطبيعة. وسوف تعلى من شأن المجانية، والمسئولية، والتمكين من المعرفة، وتجعل من الحاجة لذكاء عالمى أمرا من السهل بلوغه، جامعة بذلك الطاقات الإبداعية لكل البشر من أجل التقدم، وسوف يقوم اقتصاد جديد، هو الاقتصاد العلائقى، بإنتاج خدمات بغير سعى للربح، وسينمو هذا الاقتصاد بالمنافسة مع السوق قبل أن ينتهى هذا الأخير بتأثير هذه المنافسة، بالضبط كما وضع السوق منذ عدة قرون نهاية لعصر الإقطاع.

فى هذه الأزمنة التى هى أقرب مما نتصور ستتحول الديمقراطية ويتحول السوق، بالمعانى التى نتداولها اليوم، إلى مفاهيم تم تجاوزها، وإلى ذكريات مبهمة، من الصعب فهمها كما هو الحال اليوم فى صعوبة تفهم أكل لحم البشر أو تقديم القرابين البشرية.

وكما هو الحال فى شأن أى موجز، فإن ما تقدم يمكن بالطبع أن يبدو كاريكاتوريا، ومتعسفا؛ وموضوع هذا الكتاب هو إظهار أن هذه الصورة مع ذلك هى الأكثر احتمالا للتحقق فى المستقبل، وليست ما أتمناه فحسب، فقد كتبت هذا الكتاب تحديدا كى لا يكون المستقبل شبيها بما أخشاه أيا كان، وللمساعدة على نشر الإمكانات العظيمة التى تعتمل فى الحاضر.

وسوف يجد قرائى المثابرون تعميقا للأطروحات المبسوطة خلال التحاليل والروايات السابقة، فيما دعوته قبل أن يكون موضوعا للحديث بشكل عام بالانقلاب الجيوبوليتيكى باتجاه الباسفيكى، والتقلبات المالية للرأسمالية، وتحديات المناخ، وبزوغ الفقاعات المالية، وهشاشة الشيوعية، وتهديدات الإرهاب، وانبعاث البداوة، ومقدم الهاتف المحمول، والحاسب الشخصى، والإنترنت والسلع الجوالة الأخرى، وبزوغ المجانى وتحت الطلب، والدور الأعظم للفن، وخصوصا الموسيقى فى تنوع العالم. وسيجد الأكثر انتباها بين هؤلاء القراء بعض الانعطافات فى فكرى، الذى لم يهبط، لحسن الحظ، جاهزا من السماء.

أخيرا، ولأن كل تكهن هو أولا خطاب عن الحاضر، فهذه الدراسة هى أيضا كتاب فى السياسة، بوسع كل واحد، كما آمل، أن يستخدمه على أفضل وجه يراه، فى اللحظة التى يجرى فيها إعلان العديد من الاستحقاقات المتعاظمة، فى فرنسا على الأقل كما هو الحال فى خارجها.

(١)

تاريخ بالغ الطول

لإدراك ما قد يكون عليه المستقبل، علىّ أن أروى فى خطوط عريضة تاريخ الماضى، وسنرى أن هناك ثوابت عبرته كما سنرى أنه يوجد هيكل ما للتاريخ يسمح بالتنبؤ بتنظيم العقود المقبلة.

منذ الأزمان السحيقة، انتظمت كل مجموعة إنسانية حول ثروة ولغة وأرض وفلسفة وقائد. ثلاث سلطات تعايشت دائما: السلطة الدينية، التى تحدد أوقات الصلاة وإيقاع الحياة الزراعية وتقرر المدخل للحياة الآخرة؛ والسلطة العسكرية، التى تنظم الصيد والدفاع والغزو؛ والسلطة التجارية التى تنتج وتمول وتبيع نتاج العمل، وكانت كل سلطة من هذه السلطات تسيطر على الوقت بالتحكم فى أدوات قياسه، عبر مراصد فلكية، أو ساعات رملية، أو ساعات تسجيلية.

وفى جميع نظريات نشأة الكون، سيطر آلهة ثلاثة على باقى الآلهة ووضعوا فى المقدمة هذه الثلاثية السلطوية، التى أطلق عليها اللاتينيون أسماء جوبيتر، ومارس وكيرينوس - أى كبير الآلهة وإله الحرب وإله المال، ثم تأتى فى الأسفل مملكة الرجال العاديين، وأسفل منها، توجد سلطة مختلفة تخترق كل السلطات الأخرى وقد تأخذ يوما ما مكانها، وهى سلطة المؤنث التى تتحكم فى تكاثر الأجيال ونقل المعرفة.

وبالتناوب، تحكمت كل واحدة من السلطات المسيطرة (الدينية والعسكرية والتجارية) فى الثروات؛ لذا نستطيع أن نروى تاريخ الإنسانية كتسلسل للأنظمة السياسية

الثلاثة الكبرى، أى النظام الشعائرى حيث السلطة دينية فى الأساس: والنظام الإمبريالى حيث السلطة عسكرية قبل كل شىء؛ ثم السلطة التجارية. حيث المجموعة المهيمنة هى المتحكمة فى الاقتصاد. المثل الأعلى للأولى لاهوتى، وللثانية، إقليمى، وللأخيرة فردى.

كان المجتمع فى كل من هذه النظم يظل مستقرا ما دام تحكمت السلطة المهيمنة فى توزيع الثروات. ففى النظام الشعائرى، تنفق الثروات على القرابين، وفى النظام الإمبريالى على النصب التذكارية، وفى النظام التجارى تنفق فى الاستثمارات المنتجة. وفى كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، كان الدفاع عن سلطته يأتى فى المقام الأول. وكان التحكم فى الثروة بواسطة السلطة المسيطرة تهدده الحروب وتهدده الكوارث الطبيعية والمقتطعات الخارجية والمنافسون. وللحفاظ على السلطة كانت المجموعة المسيطرة تسعى لأن توظف لصالحها التقدم التقنى والاستغلال المكثف للضعفاء أو التوسع فى الحيز الذى تهيمن عليه، لأنه إذا ما فشلت ستحل مكانها مجموعة مسيطرة أخرى.

ثم حين تصبح شرعية السلطة نفسها موضع اتهام، يستقر نظام جديد، له سلطات أخرى ومعارف أخرى بالإضافة إلى ظهور طرق أخرى للإنفاق ولعلاقات القوى السياسية والجغرافية، وبالتبادل يصبح السيد عبدا؛ ويحل الجندى محل رجل الدين، ويأخذ التاجر مكان الجندى.

ومن الطبيعى أن هذه التطورات لم تكن تتم فى قطيعة واضحة، إذ تتعايش نظم السلطات الثلاث فى كل لحظة عبر تقدم مبكر وتراجعات للخلف.

فهذه إذن قصة هذه النظم والكيفية التى ولدت بها وانتهت بها منذ أقدم العصور. وتسمح هذه الرواية باستخراج قوانين التاريخ بناء على وقائع تبدو أحيانا ضئيلة ولا قيمة لها؛ وهى قوانين أساسية للفهم، وستظل أيضا مطبقة فى المستقبل وتسمح باستنتاج مساره.

حتى نتمكن من إثبات هذه القوانين، علينا الذهاب لأبعد ما نعرفه عن الإنسان. وهو ما سوف يسمح بإدراك أن نفس القوة ما زالت سارية؛ أى قوة التحرر التقدمية للإنسان فى مواجهة جميع الضغوط.

لقد انبثقت الحياة فى المحيطات منذ ثلاثة وثمانية أعشار مليار سنة ومنذ ثلاثمائة وخمسين مليون سنة ظهرت على الأرض. ومنذ سبعة ملايين سنة، وطبقا لأحدث الاكتشافات، نزل اثنان من الإنسان البدائى (التوماى Toumaï فى تشاد والأوررين Orrorin فى كينيا) من فوق الأشجار - بسبب الجفاف على الأغلب - واستقاما على ساقيهما. وبعد ذلك بمليونى سنة قام بدائى من فصيلة أخرى، هى الأوسترالوبيتاك australopithèque - بالنزول هو أيضا من الأشجار والتجول خلال المناظر الطبيعية فى إفريقيا الشرقية والجنوبية. وبعدها بثلاثة ملايين سنة، فى نفس المنطقة، قام بعض من ذريته، الهومو هابيليس Homo habilis والهومو رودولفنسيس Homo rudolfensis وهم نتاج ضرورات السير بالوقوف فى استقامة، أى الذين بمستطاعهم إذن حمل مخ أثقل. وكانوا قاطفى ثمار يعيشون على بقايا جثث الحيوانات وفضوليين تعلموا صقل الأحجار لاستخدامها كأدوات، وأخذوا فى التنقل من مكان لآخر عبر القارة الإفريقية.

وقد عاش منهم فقط البدائيون الأكثر تأقلما على الترحال؛ وعلى هذا النحو تطورت فقط تقنيات الصيد وقطف الثمار الملائمة للحركة.

ومنذ مليون ونصف سنة، وأيضا فى غرب إفريقيا، ظهر الهومو إرجاستر Homo ergaster بجوار فصائل البدائيين الكائنة آنذاك، وكان أكثر تأقلما من الآخرين على السفر والعدو، وكان محنيا قليلا إذ شكلته الحركة، وقد فقد شعر جسده كما كان بمستطاعه الركض، بل يبدو حتى إنه اكتسب أول مبادئ التعبير بالكلام.

ومنذ مليون سنة، تطور سليل الهومو إرجاستر Homo ergaster وأنجب فصيلة أخرى من البدائيين: هى الهومو إريكتوس Homo erectus. ولأول مرة خرج هذا الأخير

من شرق إفريقيا؛ وجاب على مدى بضع عشرات الآلاف من السنين بقية إفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى والهند وإندونيسيا والصين.

وعقب مائة ألف سنة فيما بعد ظهر، في إفريقيا أيضا، سلالتان من البدائيين، هما الهومو سابينس Homo Sapiens ثم الهومو هايدلبرجنسيس Homo heidelbergensis وكانتا من الرحل الأكثر تأقلما على السير ممن سبقوهم؛ إذ كانوا يقفون باستقامة أكثر كما كان حجم مخهم أكبر؛ كما كان تنظيمهم الاجتماعي ولغتهم أكثر تعقيدا. وظلت الأحجار المصقولة أدواتهم الوحيدة. وكانوا خاضعين تماما لقوى الطبيعة والمطر والرياح والرعد، ويجدون فيها تجليا لقوة أعلى. ولم يقوموا بعد بدفن موتاهم؛ وكانت مساكنهم دائما مؤقتة، وأصبحت شيئا فشيئا أكثر صلابة، كما أصبحت أدواتهم أكثر ابتكارا. وكان جميع هؤلاء البدائيين، جيرانا غير متشابهين، يتعايشون بدون اختلاط. وقد بدأوا في نقل المعرفة من جيل لآخر، على العكس من كل الأنواع الحيوانية الأخرى.

وهنا درس للمستقبل، وهو أن نقل المعرفة شرط التقدم.

ومنذ نحو سبعمائة ألف سنة، في الصين كما في إفريقيا، سيطر الهومو سابينس Homo sapiens على الرعد وتعلم إشعال النار؛ فصار يستطيع إذن طهو النباتات، وبالتالي يقوم بتغذية مخه جيدا، كما أدرك أيضا أنه يستطيع أن يخضع بعض قوى العالم لخدمته، كما اخترع الأحذية الأولية، وحاك أول ملابس، وجال أوروبا القارة الباردة المغطاة بالغابات.

وكانت قد تفرقت ذرية الهومو سابينس Homo Sapiens إلى عدة أفرع. تطور واحد منها هو الهومو نياندرتاليس Homo neandertalis. الذي ارتحل منذ حوالي ثلاثمائة ألف سنة في جنبات إفريقيا وأوروبا وآسيا. وأخذ لأول مرة يبني، حيث يمر، أكواخا معقدة التكوين وقام بدفن موتاه. وفي أوروبا، المعزولة آنذاك بجبال الثلج في الألب والبلقان، تعايش النياندرتاليس Neandertalis مع البدائيين الآخرين بدون أن يختلط بهم أو يحل محلهم.

ولا شك أنه فى هذه الفترة ـ أى منذ ثلاثمائة ألف سنة – جاءت بداية أكل لحوم البشر؛ ليس كفعل من أفعال العنف ولكن كممارسة شعائرية للاستحواذ على قوة الموتى. ونجد آثار ذلك حتى اليوم فى العلاقة بين الإنسان وكل ما يستهلك. كما اكتشف الهومو سابينس Homo sapiens أيضا أن الإنجاب يترتب على الفعل الجنسى وأن الطرفان يقومان بدور فيه؛ ووضح له الفرق أكثر بين كل جنس. فعاش الذكور فيما بينهم بدون تغيير الجماعة؛ وعلى العكس، كانت الإناث تغادرن الجماعة عند البلوغ – قد يكون ذلك هربا من جنس المحارم الذى يضعف الجماعة – أو على الأقل للبعد عنها للاستمتاع بحيز خاص بهن ويكون ذلك أحيانا داخل المنطقة المشتركة للقبيلة. وهنا بدأت التفرقة بين الجنس والتكاثر، وسيشكل ذلك اتجاها له وزن فى التاريخ.

ومنذ حوالى مائة وستين ألف عام، ودائما فى إفريقيا، وفى فرع آخر من الهوموسابينس Homo sapiens ظهر الرجل الحديث الأول، الهومو سابينس سابينس Homo sapiens sapiens كنتاج جسدى وعقلى لضرورات البداوة، وكان عقله أكثر تعقيدا عن البدائيين الآخرين؛ وقد نظم نفسه فى قبائل أكبر، حيث النساء مسئولات عن تربية الأطفال. وكان كل شىء بالنسبة له حيا، سواء الطبيعة أو الأشياء؛ وكان يدفن موتاه؛ ولا شك فى أن أكل لحوم البشر كان ما زال موجوداً بشدة. ولم يكن بعد متوسط الحياة يتعدى الخمسة وعشرين عاما. وكانت الجماعات الإنسانية تسافر فى الشرق الأوسط وأوروبا؛ لا تراكم ولا تدخر ولا تحتفظ بشىء احتياطى؛ إذ كانوا لا يمتلكون شيئا لا يستطيعون حمله، فقط النار، والأدوات، والأسلحة، والملابس، والمعرفة، واللغات، والطقوس والحكايات. وكانت هذه هى بداية تبادل الأشياء والنساء والسجناء، أى الأسواق الأولى. وهى بدون شك بدايات العبودية.

ومنذ نحو خمسة وثمانين ألف سنة، بدأ المناخ العالمى فى البرودة. وكان الهوموسابينس سابينس sapiens sapiens Homo يقوم ببناء ملاجئ أقل وقتية، ويسكن فيها وقتا أطول بعض الشىء. وكان يسافر أقل وما زال يتعايش مع الكثير من الأجناس

البدائية الأخرى. تحارب البدائيون فيما بينهم من أجل الملاجئ والنساء أو مناطق الصيد. وكانت نزاعاتهم تخضع لبعض المبادئ البسيطة التى توضحها الآثار التى عثر عليها، منها التخويف والهجوم المفاجئ وقطع خطوط اتصالات العدو بدون هدنة؛ وكان من المتعارف عليه خيانة الحلفاء وادعاء الهروب والهجوم من الخلف. وكان أكل لحوم البشر ما زال عادة تمارس، تهدف دائما للاستحواذ على قوة الأجداد ووضع شعائر للعلاقة مع الموت. أى التهام الحياة لتفادى الموت، وهو درس آخر ما زال صحيحا اليوم.

ومنذ نحو خمسة وأربعين ألف سنة، كان البدائى يعيش بالشتاء داخل المغارات وبالصيف فى أكواخ. ويقوم بصناعة أدوات متخصصة أكثر فأكثر. لذا تم توزيع للعمل بين أعضاء المجموعة؛ ومعه بدأت تظهر البطالة لبعض الذين لا ينتجون غذاءهم مباشرة.

ومنذ أربعين ألف سنة، بدأ المناخ فى الدفء ثانية على كل الكوكب؛ ليخرج البدائيون مثل الحيوانات الأخرى من ملاجئهم، ويأخذون فى السفر مرة أخرى.

وقد استثمر الهومو سابينس سابينس **Homo sapiens sapiens** أوروبا وآسيا حتى أستراليا التى قد يكون زارها بدائيون آخرون (فى رحلة بحرية غير عادية فيما وراء خط الأفق). ووصل أيضا إلى الأمريكتين، بدون شك عن طريق البر بعبور مضيق بيرينج. وفى أوروبا تقابل واحد من هولاء الهومو سابينس سابينس **Homo sapiens sapiens** المسمى اليوم رجل الكرو – ماجنون **Cro-Magnon** مع الهومو نياندرتاليس **Homo neandertalis** الموجود هنا منذ خمسة وعشرين ألف سنة، وظل مهيمنا تماما. وتعايش مختلف البدائيين فى أوروبا لأكثر من عشرة آلاف سنة فى البداوة على أراض شاسعة لا يتركونها إلا عند الضرورة القصوى.

ومنذ ثلاثين ألف سنة، وبدون أن نعلم السبب الحقيقى، اختفت بشكل مفاجئ جميع الأجناس البدائية – بما فيها الهومو نياندرتاليس **Homo neandertalis** – باستثناء الهومو سابينس سابينس **Homo sapiens sapiens**.

ومنذ ذلك الحين فصاعدا، صار يعيش جنس بدائى إنسانى واحد على الكوكب، وحيدا وسط عشرات الملايين من الأنواع الحية الأخرى. وهو وحده الذى يستطيع لأن نقل معرفته من جيل لآخر. لذا أمكن لتاريخ الإنسان أن يبدأ. وقام كل ما تعلمه حتى ذلك الحين، ومنذ أثنين مليونين سنة، بمساعدته فى بناء ما نحن عليه. وما سوف نكونه.

الطقوسية والاستقرار

فى تلك اللحظة – منذ ثلاثين ألف سنة – أخذ بعض البشر فى الحلم بفكرة غيبية مثالية تختفى فيها كل أشكال الندرة ويلتقون فيها بالأجداد. وحينذاك ظهرت أيضا فكرة قوة عليا حيوية لإله واحد فى البدء. لذا أخذ أكل لحوم البشر فى التراجع ليصبح طقسا للتضحية الدينية، أى فى أكل جسم إنسان مرسل للإله كوسيلة للتقرب منه. وتحددت الملكية؛ وتنوعت اللغات؛ وأصبح توزيع العمل أكثر تعقيدا، فهناك من يبنى الأكواخ، ومن يخيط الملابس أو يصقل الأحجار، وآخرون يصنعون الأدوات والأسلحة ويصيدون ويقصون الحكايات ويعالجون ويصلون. وأخذ الرجال السلطة على النساء ووضعوا الأمهات والأخوات تحت مسئولية الإخوة وأولاد العم. وتم تنظيم المحرمات مما سمح بالحد من العنف، وكان أفراد الجماعة لا يزالون يقدمون المساعدة لبعضهم، إذ يعملون سويا ويرعون الأطفال سويا ويأكلون سويا؛ ولكن منع عليهم صيد أو جمع أو استهلاك بعض الحيوانات والنباتات المرصودة كرموز، وخاصة منع ممارسة بعض العلاقات الجنسية فيما بينهم، بما أنه تم تحريم الجنس بين الأقارب، صار بوسع النساء البقاء فى الجماعة.

درس للمستقبل: المقدس ينظم تشريع المحرمات.

هنا تخطى متوسط الحياة الثلاثين عاما. وبدأ الإنسان فى الحصول على بعض الوقت لنقل ما يعرفه للأجيال التالية. ومن جهة أخرى، أصبحت الرغبة فى التوريث هى ما تميزه أكثر فأكثر عن بقية الأنواع الحيوانية.

وتعلم الإنسان شيئا فشيئا أن يقسم فكرة الإله حسب تجلياتها فى الطبيعة لعدة فئات هى: النار، الريح، الأرض، المطر... إلخ وصار تعدد الآلهة إذن صورة دينية نتجت عن توحيد بدائى. وساعد المقدس فى تكريس السياسة. وبدأ النظام الطقسى. إذ فكر الإنسان حينذاك فى مصاحبة موتاه للعالم الآخر فى مقابر مشيدة، مع احتفاليات وقرابين وأضحية للموتى حتى يحصلوا من الآلهة، الذاهبين إليها، الحماية للأحياء.

وظهر فى كل جماعة أو قبيلة زعيم - رجل دين ومطبب معا - يتحكم فى العنف بتحديد مكان يقرره لكل فرد فى مواجهة المقدس. وكان كل زعيم هو المتحكم فى المحرمات وفى التقويم، وفى الصيد وفى القوة. وصارت علوم نشأة الكون تختار ضحية تستخدم أيضا كوسيط مع العالم الآخر. وكان الغناء والناى هما أول الوسائل فى التوجه لهؤلاء الوسطاء. والمتاهات هى أول تمثيل مجازى لهذه الأسفار.

وكانت الأشياء التى يصنعها البشر لا تزال تعتبر كائنات حية. حيث كان تبادلها والبحث فيما بينها عن تعادل هو أيضا كتبادل العبيد والرهائن أو النساء؛ وانتظمت نواة مقايضة للأشياء كما وجدت من زمن طويل للبشر. وفى جميع أرجاء الكوكب تقريبا، أصبح هذا التبادل بين الأشياء كمثل تبادل الرهائن، مصدرا للعنف إذا لم يتم التحكم فيه. وكثيرا ما كانت تحاط به الطقوس بفرض التزام الصمت على المشتركين فى التبادل.

درس للمستقبل: الكلمة قد تصبح سلاحا قاتلاً؛ والصفقة خطرة إذا لم تكن متوازنة.

ومنذ عشرين ألف سنة، استقر أكثر البدائيين تقدما، وهم لا يزالون بعد رحلا، فى الشرق الأوسط حيث الطقس مرحبا بشكل خاص. وعثروا فيه بوفرة، بشكل طبيعى، على مواد قابلة للتخزين (كتان، وقمح، وشعير، وبازلاء، وعدس) وحيوانات سهلة الأسر (كالكلب، والخروف، والخنزير، والبقر، والحصان). واستقرت حينئذ بعض الجماعات فى أماكن، لفترات طويلة إلى حد ما، حيث قاموا ببناء المنازل الأولى من الحجر. واصطحبوا معهم المقدس؛ وبعض الآلهة أصبحوا حكاما للأرض.

ومنذ خمسة عشر ألف سنة، قام إنسان ما بين الرافدين، وكان لا يزال بدويا، بحفر آبار والتحكم فى قطعان الماشية المتوحشة بدون استئناسها بعد، فأعطى اهتماما خاصا لسلالاتها وراعى بشكل ما الطبيعة المعبرة عن الآلهة.

ومنذ عشرة آلاف عام، وبغرض اصطياد فريسة أسرع منه، اخترع الإنسان أداتين ثوريتين أتاحتا له، للمرة الأولى، تضخيم قوته الخاصة وهما: الدافع، أى أول رافعة، والقوس، كأول محرك.

فى هذا الوقت ذاته، فيما بين الرافدين، أخذ البشر فى التفرقة بشكل أفضل بين الفعل وتوابعه؛ فتعلموا رى الأراضى، وكيفية تكاثر أنواع الحيوانات المحبوسة، وإعادة استعمال الحبوب، وتخزين الاحتياطى فى صوامع. وهو ما يتطلب الحياة المستديمة فى أماكن ثابتة. وبما أن هؤلاء البشر طالت حياتهم قليلا، أتيح لهم وقت أطول لنقل معرفتهم. فزادت العلوم الكونية تعقيدا؛ واحتلت الأرض والزراعة منذ ذلك الوقت المقام الأول. فتراجعت آلهة السفر والترحال إلى المقام الثانى. وهكذا بعد مائة وخمسين ألف سنة من ظهوره، اخترع الهومو سابينس سابينس Homo sapiens sapiens التحضر. وتأرجح القدسى نحو تمجيد ملكية الأرض، وصارت الآلهة تسيطر على الأرض كما تسيطر على السماء.

بعد ألف سنة من ذلك – أى منذ تسعة آلاف سنة – فكر ساكن ما بين الرافدين فى البحث، عن طريق التهجين المتتالى، عن سلالات حيوانية جديدة أكثر تلاؤما مع احتياجاته. وأصبح أيضا راعيا. وفى الصين، فى نفس الوقت، تطور اقتصاد زراعى آخر يرتكز على الذرة البيضاء والخنزير والكلب والدجاج. فالاستقرار الحضرى كان إذن فكرة الصياد؛ وكذلك كانت الزراعة اختراعا بدويا؛ وكان الرعى ممارسة فلاحية.

وحدث التقدم المذهل فيما بين الرافدين وفى آسيا، حيث استقرت البشرية حضريا. وفى آسيا الوسطى تعلمت القبائل (المسماة اليوم مغول وهندو – أوروبيين وترك) ترويض الحصان والرنة والجمل. واكتشفت هذه القبائل أيضا العجلة التى أدخلت ثورة على شروط النقل والحرب، ثم انطلقت فى غزو السهول الأكثر يسرا مما بين الرافدين، فى الهند والصين.

فى مواجهتها تمترست القرى الأولية؛ وتم تشييد منازل ومتاريس من الحجارة؛ وجمع الزعماء أول ضرائب لتكوين الجيوش. وبرزت أول دول، حضرية الطبيعة، فى مواجهة هذا العدوان ذى الطبيعة البدوية. ولم يعد الحضر فى حاجة للمسافرين سوى لتوزيع منتجاتهم والدفاع عنها، فى المقدمة، ضد البدو الآخرين. واكتشف الحضر، فى عدة أماكن وفى نفس الوقت، النحاس الذى صنعوا منه السهام ثم خلطوه بالقصدير ليصبح هو البرونز.

درس للمستقبل: فى المواجهة بين البدو والحضر اكتسبت الإنسانية قوة وحرية.

ومنذ نحو خمسة آلاف سنة من عصرنا، فى الصين، تم تنظيم مساحات أكثر فأكثر اتساعا تحت سلطة زعيم أوحد. وبلا شك اخترع هناك ما سيصبح بعد ذلك السيراميك، ودفة المركب؛ وبشكل خاص شرع فى بداية الكتابة. ففى الشمال، طورت ثقافة يانج شاو **Yang Shao** زراعة قائمة على الذرة البيضاء؛ وفى الجنوب، فى ولايات يانج تسو **Jiang Su** وزيهينج **Zheejiang** البحرية بدأوا فى زراعة الأرز القادم من جزر المحيط الهادى.

ومع الكتابة، أصبح من الأسهل تراكم ونقل المعرفة. وهكذا برزت، من عدمية ما قبل التاريخ، القصص الأولى لمغامرات الشعوب وأول أسماء الأمراء. كما ظهرت أول توافقات وأول تعادلات. وعقب ذلك بقليل ظهرت الإمبراطوريات الأولى.

زمن الإمبراطوريات

منذ ستة آلاف سنة، أخذت الممالك فى تجميع القرى والقبائل المبعثرة على أراض لا تكف عن الاتساع. وتم محو المقدس أمام القوة، والدينى أمام العسكرى. وعمل البشر تحت إجبار العنف؛ وأصبحت المعرفة الأساسية هى تلك التى تسمح بزيادة ناتج المحاصيل الزراعية. ولم يعد للأشياء أسماء خاصة أو شخصية؛ فهى أدوات عارضة يتم تبادلها بصفتها تلك. وصارت عبودية الأكثرية هى شرط حرية الأقلية. وصار زعيم كل مملكة أو إمبرطورية هو ذاته أميرا ورجل دين وقائد حرب والمتحكم فى الوقت وفى القوة،

أى رجل إله، مسموح له وحـــده بترك أثر لوفـــاته فى مدفن معروف؛ وكان الآخـــرون لا يزالون يموتون مجهولين. ومع الأمير ظهرت فكرة الفردية؛ ومع ديكتاتوريته أيضا برز حلم الحرية.

وكانت الإمبراطورية تستقر عندما تستولى على فائض يسمح لها بالدفاع عن نفسها وبمهاجمة الآخرين. وتأخذ فى الانحطاط عندما لا يتراكم لديها ما يسمح بالسيطرة على الطرق الإستراتيجية.

فى عام ١٦٩٧ قبل عصرنا، وهو عام أول تاريخ تم تقريبا تدوينه، حكم فى شمال الصين، أول أمير لا يزال اسمه محفوظا: هوانج دى **Huang Di**. وفى نفس الحقبة، فى الجنوب، فى شاندونج، استقرت ثقافة لونج شان **Long Shan**، فى قرى محمية داخل أسوار مدكوكة من الطين ومنظمة كإمارات، مثل هاو كزى آن **Hao Xi'an**، يتم فيها تربية البقرة والخروف وزراعة القمح والشعير. وعمت الفوضى الشاملة المنطقة، فيما أطلق عليه فترة العشرة آلاف مملكة.

فى نفس الوقت، فى مصر، ظهر أول أمير غربى احتفظت الكتابة بأثر له، هو الملك مينا، الذى وحد جنوب مصر وشمالها، وشيد آثارا حجرية لتمجيده؛ كما أقامت شعوب أخرى، تدعى "هندو - أوروبية" و"ترك"، حضارات فى شمال الهند وما بين الرافدين؛ وأقام آخرون يدعون بالـ"ترك" والـ"مغول" مدينة - دولة فيما بين الرافدين (أور، وسومر، ونيفين، وبابل). وجاء اختراع ثورى جديد كان قد ظهر فيما قبل ذلك بقليل، هو الكتابة المسمارية التى سمحت بالاحتفاظ بأثر عن أول علوم نشأة الكون، وهى ملحمة جلجامش التى تتأمل فى الرغبة كمحرك للتاريخ، وهى الرحم الذى أخرج أغلبية النصوص المقدسة فى المنطقة. فى نفس الوقت فى الهند، كتبت الأوبانيشاد **Upanishad**، وهى عرض أدبى عظيم لرؤية جديدة للعالم ولأخلاقيات جديدة قائمة على رفض الرغبة. وهكذا أخذت أهم رؤيتين للعالم الحديث فى الظهور.

فى مصر، سنة ٢٤٠٠ قبل عصرنا، قام الفرعون خفرع ببناء الهرم الذى لا يزال يحمل اسمه. وقام الآريون والمغول والهندو - أوروبيين (السيت **Scythes** ثم السرمات **Sarmates**)

والترك (الكزيوجنو Xiongnu والخزر Khazars) بتطوير حضارات وافرة الترف (فى البحر المتوسط، وفى الصين، وفى سيبريا، وفى آسيا الوسطى وفى شمال الهند) وأقاموا مدنا وقصورا وقلاعا وأعمالا فنية وجيوشا ومجوهرات واحتفالات شعائرية ونظما بيروقراطية. وانتظمت الحضارات جميعها حول الاستيلاء على الفائض بالقوة. ففى الصين، وهى من المناطق الأكثر سكانا والأكثر نشاطا والأقوى تجاريا فى الكوكب، ظهر تعدين الصلب؛ وظهرت أول دروع للسلاحف المنقوشة التى هى مصدر للكتابة الصينية. وهنا تطورت فلسفة للتاريخ يسيطر عليها الين Yan واليانج Yang متأثرة بالعناصر الخمسة والجرامات السداسية لـ ى كينج Yi King. وذكر الأدب حينئذ "الإمبراطور الأصفر" الذى لا يزال وجوده ووجود سلالته الـ كزيا Xia أسطوريا.

ثم وكسابقاتها تعرضت كل من هذه الحضارات للدفع من حضارات أخرى استبسلت أحيانا فى محو آثار من سبقوها.

فى بابل، سنة ١٧٩٢ قبل عصرنا، ترك الإمبراطور حامورابى أثرا لقوانينه فى مجموعة سوف تشكل قاعدة لآخرين بعده، وذلك قبل أن ينهب مملكته الغزاة الحيثيون. وفى الصين ظهرت سلالة شانج الذى أتقن الهندسة وتعدين البرونز، وقام بتصنيع أوانى القرابين، ومارس التنجيم بتفسير دروع السلاحف. وأحضر الهندو - أوروبيين (التوخاريين Tokhariens) العربات إلى الصين مما أمن لهم السيطرة على آسيا الوسطى. وفى ١٦٧٤ قبل عصرنا، انهارت مصر بعد أن غزتها قبائل الهكسوس المحاربة الآتية من آسيا بأحصنتها وعرباتها وأقامت سلالة فرعونية جديدة.

واختفت فى أمريكا وإفريقيا حضارات كثيرة لم تكن تعرف العجلة والحصان بمجرد استنفاذ الموارد الطبيعية.

فى ١٣٦٤ قبل عصرنا، فى مصر أيضا، عثر فرعون غريب هو أمنوفيس الرابع، الذى أصبح إخناتون، على فكرة الإله الواحد. بعد ذلك بقليل، فى ١٢٩٠ قام أحد خلفائه، وهو رمسيس الثانى، بطرد الحيثيين الآتين من بين الرافدين ونشر إمبراطوريته على مساحات لم يصل لها أحد من قبل.

فى هذه المرحلة، فى أنحاء الكوكب، تجاوز أكثر من خمسين إمبراطورية فى حالة حرب أو إنهاك. وأصبح من الصعوبة إدارة مجموعات أكثر اتساعا؛ إذ كان لابد من زيادة العبيد والجنود والأراضى. وبدأ النظـــام الإمبراطورى نفسه فى فقـدان معناه، إذ إن القوة لم تعد تكفى.

فى نفس اللحظة، فى وسط هذه الإمبراطوريات، استقرت بعض القبائل الآتية من آسيا على سواحل وجزر البحر المتوسط. وبخلاف أغلبية الشعوب السابقة عليهم المعتزلة فى قلاعها وفى ضرورات الدورات الزراعية، كان هؤلاء - الميسنيين Mycéniens والفينيقيين والعبرانيين - يحبون التغيير الذى أسموه، بطريقة أو بأخرى، "التقـــدم". وإذا كانوا، هم أيضا، يجلون أجدادهم شفعاءهم لدى الإله، فإنهم يعبدون أرضهم التى يؤلهونها ولا يصدقون إلا القوانين السياسية والاجتماعية للأحياء. فكانت التجارة والمال تمثل أفضل سلاح لهم؛ والبحر والموانئ هى أماكن الصيد.

هكذا بزغ، فى قلب النظام الإمبراطورى نفسه، مجتمعات صغيرة وهامشية وجديدة جذريا، هى أصل فكرة الحرية. وظهر ما سوف يصبح، بعد وقت بعيد، ديمقراطية السوق، والنظام التجارى.

(٢)

قصة موجزة عن الرأسمالية

إذا ما أردنا فهم المفاجآت غير العادية التى قد يخبئها المستقبل، يتوجب علينا معرفة أساس ما كان منها فى الماضى. فهو يعين فى الواقع على حصر الممكن، والمتغير والثابت. ويساعد خاصة فى الوعى بالإمكانيات الرائعة للتاريخ.

قبل الميلاد باثنى عشر قرنا، على ضفاف المتوسط وبين ثغرات الإمبراطوريات تسللت الأسواق الأولى وأولى الديمقراطيات التى سوف تكون بعد ألفى سنة النظام التجارى، الذى مازلنا فيه؛ وسنبقى فيه بدون شك لزمن طويل. فها هى قصته وقوانينه التى هى أيضا قصة المستقبل.

رغم أن كتب التاريخ، حتى اليوم، تهتم أكثر بقدر الأمراء عن قدر التجار، وتفضل رواية صعود وانهيار الإمبراطوريات التى ستستمر فى تقاسم العالم للألفيات القادمة، فإن الأساسى من حركة التاريخ يقوم، فى هذه اللحظة، فى مكان آخر، فى نشأة نظام فردى ناصبا من حقوق الإنسان مثالاً مطلقًا. نظام قادر، عن طريق الكسر المستمر لمثالياته الخاصة، على إنتاج ثروات أفضل من كل نظام سبقه.

هذا النظام لم يكن فى البدء إلا طفيلا ضئيلا داخل المجتمعات الثيوقراطية والإمبريالية. ثم تنافس معها وتدريجيا وضع التجار مكان كل الأمراء ووضع المنتجات المتطابقة مكان كل الخدمات. وعلى مساحة تزداد اتساعا وبواسطة تكنولوجيات أكثر كفاءة ومع العنف والظلم والإبهار، فرض السوق والديمقراطية، أى ديمقراطية السوق.

وقام بخلق النظام التجارى، رغم آلاف الانتفاضات (التى لا تزال تسد أفق الرؤية على الكثيرين). وانتصر لمثال الحرية لجميع البشر، خاصة الأكثر استعدادا منهم على اكتسابه. وعلى مر القرون قام بتطهير جميع المؤسسات ليصل، فى يوم قريب، إلى ذروته.

النموذج اليونانى - العبرى: الجديد والجميل

نحو عام ١٣٠٠ قبل الميلاد، انقلبت طريقة الدورات السائدة فى تفسير الكون بواسطة بعض سكان المتوسط الخلاقين المدهشين، من يونانيين وفينيقيين وعبرانيين. يجمعهم الشغف بالتقدم وبالميتافيزيقا وبالفعل وبالجديد وبالجميل.

قام اليونانيون بثورة فى صناعة المراكب والأسلحة والفخار والعلوم الكونية، لتحسين دفاعهم ضد جيرانهم. واخترع الفينيقيون المستقرون فى سوريا وعلى شواطئ المتوسط أول أبجدية تسمح بنسخ اللغات الأخرى لتحسين التجارة مع جيرانهم. وفى نفس الوقت تمامًا، رحل بعض الرعاة، الذين يطلقون على أنفسهم اسم العبرانيين لتأكيد هويتهم، من بين الرافدين إلى أرض كنعان، الأرض الموعودة من إلههم الواحد الشامل، ثم إلى مصر.

عند كل من هذه الشعوب الثلاثة، كانت تأتى حياة الإنسان فى المقام الأول، فبالنسبة لهم، كان كل إنسان مساويًا للآخر (فيما عدا العبيد و"الأجانب")؛ وكان الفقر لعنة؛ ووجدوا أنه يجب ترويض العالم وتحسينه وبناؤه فى انتظار أن يأتى مخلص يضع قوانين جديدة. ولأول مرة تم التفكير فى أن المستقبل الإنسانى على الأرض قادر - ويتوجب عليه - أن يصبح أفضل من الماضى. ولأول مرة جرى اعتبار الثروة المادية وسيلة للتقرب من الإله أو الآلهة. وصار ذلك هو النموذج المستقر؛ الذى سوف يصبح نموذج الغرب ثم نموذج النظام التجارى حتى اليوم، وهو النموذج اليونانى - العبرى.

نحو عام ١٢٠٠ قبل الميلاد، وبعد مرور قرن، أسس الفينيقيون مدن صور وصيدا وتونس وكاديكس (قادس). وفى البيلوبوناز وإيثاكا، قام شعبان آخران آتيان من آسيا

الوسطى (الدوريين Doriens والأيونيين Ioniens) بتطوير بعض المدن، منها إسبرطه - المدينة الزراعية التى استخدمت الكثير من العبيد الأجانب، وأثينا، الميناء التجارى الصغير الموجه تماما للنشاط البحرى. وتحول الإسبرطيون، المزارعون والحضر منهم، إلى شعب محارب خوفا من عبيدهم، فى حين أن الأثينيين، تجارا ومثقفين وبحارة، تزودوا بأسطول هائل ليصدوا جيرانهم. فى نفس الوقت، وفقا للأسطورة، اختفت طروادة تحت ضربات المسينيين، أى الآخيين الذين أصبحوا سكان كريت؛ وكانت هذه أول حرب بين أوروبا وآسيا.

حينذاك أخذ الفلاسفة والمترجمون والبحارة والأطباء والفنانون والتجار (من يونان وفينيقيين ويهود وأيضا مغول وهنود وإيرانيين) فى تطوير طرق تجارية بين إمبراطوريات آسيا وأوروبا. وتنقلوا بين كل الحدود، حتى فى أثناء الحروب، ناشرين لأفكار ومنتجات شبه القارة الأيبيرية حتى الصين حيث أسقط الـ"زهو Zhou" إمبراطورية شانج Chang، وأصبحوا أول سلالة حاكمة مستقرة تاريخيا، واتخذ زعماؤها لقب تيانزى tianzi ("ابن السماء").

نحو سنة ١١٦٠ قبل الميلاد، اختار الشعب اليهودى العائد، بعد إقامته فى مصر، حكاما من القضاة. ثم فى العام الألف، وليدافع الشعب اليهودى عن نفسه ضد الفريسيين philistins، رضخ مرغما لإقامة ملكية (شاؤول ثم داود ثم سليمان) التى استقرت تاريخيا قبل أن تنقسم (فى عام ٩٣١ قبل الميلاد) إلى مملكتين.

بعد ذلك بقليل، فرض تجار أثينا قوتهم على ملاك القرى المحيطة؛ واخترعوا، لفائدتهم الخاصة، المبادئ التى ستصبح فيما بعد الديمقراطية والعملة. فأسقطت الديمقراطية الإمبراطوريات القائمة على السلالات؛ وسمحت العملة بإعطاء قيمة لكل شىء طبقا لمعيار موحد، وهدف كل منهما إلى سحب السلطة من الدينيين والعسكر لصالح التجار. وظل العبيد الذين تمتعوا بأهمية كبيرة فى النظامين السابقين، أساسيين، ولزمن طويل، فى تسيير هذا النظام الجديد.

وتحدد النموذج اليوناني – العبرى فى مجموعة مبادئ هى أن الحرية هدف؛ وأن احترام شريعة أخلاقية شرط للبقاء؛ وأن الثروة هبة من السماء؛ وأن الفقر يمثل خطرا. ومنذ تلك اللحظة لم يجر التفريق بين الحرية الفردية والنظام التجارى؛ وها هما يتقدمان سويا حتى الآن.

ونحو ٨٥٠ قبل الميلاد، قام الفينيقون بتحسين أبجديتهم؛ التى لا نزال نستعملها. واستقر الآراميون فى سوريا، فى حين فى فلسطين، بجانبها، ظهر الأنبياء عاموس **Amos** وإسحاق **Isaïe** وعوزى **Osée**.

فيما بعد ذلك بقليل، فى ٧٣٥ قبل الميلاد – فى حين كانت أثينا الصغيرة فى طريقها لأن تصبح واحدة من أكثر القوى هيمنة فى العالم بأفكارها وأعمالها الفنية وليس بجيوشها – حدث فى الصين، وهى تبدو من بعيد أكبر قوة ديمغرافية فى ذلك الوقت، أن أخذ الـ"ذو**Zhou**" فى التمزق فيما بينهم إلى ممالك متحاربة؛ بينما، على الضفة الأخرى من المتوسط تأسست، وسط اللامبالاة العامة، قرية أخرى اسمها روما.

فى نقطة التلاقى بين آسيا والغرب كان ما بين الرافدين موقعا لجميع الغزوات والتحركات الكبرى للشعوب، ففى سنة ٧٢٢ قبل الميلاد استولى الآشوريون وملكهم سارجون **Sargon** على السامراء، وقاموا بتهجير اليهود إلى آشور، وذلك قبل أن يطردهم الميديون **Medès** سنة ٦٣٠ ويعيدوا اليهود إلى أرضهم.

القرنان التاليان لذلك يصيبان بالدوار، فقد تحددت مبادئ الفردية على إيقاع من الأحداث التى سيبقى صدى تبعاتها طويلا. ففى سنة ٥٩٤، فرض سولون **Solon** على سكان أثينا أول دستور ديمقراطى فى التاريخ؛ وفى سنة ٥٨٦ هدم الملك البابلى نوبوختنصر القدس وهاجر اليهود من جديد إلى بابل هذه المرة؛ وفى سنة ٥٣٨، قام الفرس، القادمين الجدد والهابطين من الجبال، يقودهم الملك قورش **Cyrus** متوجهين أيضا إلى السهول الخصبة لما بين الرافدين، واستولوا على بابل وأرسلوا مرة أخرى اليهود إلى إسرائيل، قبل غزو المنطقة بكاملها – من بين الرافدين إلى مصر – وفى سنة ٥٢٥ قبل الميلاد قضوا إلى الأبد على الإمبراطورية المصرية ذات الألفى عام.

فى الوقت ذاته أكد لاو تسو Lao Tseu وهو مثقف صينى، أن السعادة تكمن فى عدم الحركة، وأن الحرية الحقيقية الوحيدة هى التى تسمح بعدم الارتهان للرغبات الخاصة. وفى الهند، رفض الأمير الثرى غوتاما Gautama، خلافة أبيه وأصبح "اليقظ" - بوذا - ومنح حياة جديدة للنظرية الهندوسية القديمة فى المنطقة. وبعد ذلك بقليل، فى الصين، أوضح مثقف آخر هو كونفوشيوس أن السعادة تتطلب احترام الأدب والعائلة والتقاليد والطبقات والأقدمين.

هنا يقع المنعطف الكبير الذى لا نزال نرثه نحن للآن، والذى سيحمل التاريخ آثاره لمدى طويل، فآسيا تريد تحرير البشر من رغباتها، فى حين يتمنى الغرب أن يسمح لهم بحرية تحقيقها. الواحدة تختار اعتبار العالم وهما؛ والأخرى تريد أن تجعل منه المكان الوحيد للعمل والسعادة. تتحدث واحدة عن هجرة الأرواح والأخرى عن خلاصها.

فى البحر المتوسط (حيث ستصبح روما سنة ٥١٠ جمهورية لبعض المواطنين الأحرار)، أثارت أثينا الضئيلة الدهشة العامة بمقاومتها لهجمات القوات الهائلة لإمبراطورية الفرس فى الوقت الذى راحت تستولى فيه على كل المدن اليونانية، الواحدة بعد الأخرى، فى آسيا الصغرى. الأدهى من ذلك أن أثينا، تساعدها فى ذلك إسبرطه، أصابت الجيوش الفارسية بالهزيمة، فقد هزم داريوس Darius، ملك الفرس، المفتون بهيراقليتس Héraclite أكبر فيلسوف يونانى فى عصره، فى موقعة ماراثون سنة ٤٩٠؛ بعده بعشر سنوات، سحق خليفته خرخس Xerxès فى سالامين، بالخدعة. وكانت هذه أول مرة تقاوم فيها مدينة صغيرة الإمبراطوريات. ولن تكون الأخيرة.

هكذا أثبت عالم التجارة الصغير، الذى لم يكن يأخذه أحد بعد على محمل الجد، أنه مسكون بنشاط داخلى ورغبة شرسة فى حياة حرة. من جهة أخرى ولأول مرة أيضا قاوم الغرب غزاة من الشرق. حينئذ أثار النموذج التجارى اهتمام الكثير من الشعوب. وازدات قوته وتحددت قيمته.

وفى الوقت الذى كانت النبوءة فى إسرائيل تعلن عن الكوارث القادمة، أى فى سنة ٤٤٤، أقام بيركلس Périclès قائد أثينا من العاصمة الهيلينية قوة عسكرية

واقتصادية وثقافية؛ وعلى مدى عشرين عاما ازدهر النحت والشعر والمسرح والفلسفة والنموذج الديمقراطى، إلى أن أدت حرب عبثية سنة ٣٢٨ مع إسبرطة إلى انتصار جار غربى هو فيليب ملك مقدونيا (فى الوقت الذى كان فيه أفلاطون يقوم ببلورة أفكار سقراط).

عبرة عامة: عندما تهاجم قوة عظمى من منافس، عادة ما يكون الرابع طرف آخر.

عبرة أخرى أيضا: عادة ما يعتنق المنتصر ثقافة المهزوم.

وأخيرا عبرة ثالثة: السيطرة على العالم أخذت فى التحرك فى اتجاه الغرب، حتى وإن ظلت الثروات الرئيسية فى الشرق.

أيضا، وبعد أن سيطر فيليب المقدونى على شبه جزيرة البليبونيز، أخذت ابنه الإسكندر، تلميذ أرسطو، الرغبة فى غزو فارس، المنتصرة على والده، والهند التى وصلها فى ٣٢٣. ورحل عنها بعد سنتين ليتوفى سنة ٣٢٣ فى عاصمة الفرس. وتمزقت إمبراطوريته ذات البهاء الذابل دائما إلى ثلاث قطع - يونانية وفارسية ومصرية - وانتهى زمن اليونان.

وبقيت الثروة فى الشرق. فازدهرت فى الهند العديد من الممالك الآرية الصغيرة. وفى الصين، ابتداء من ٢٢٠ قبل الميلاد، خلال إحدى عشرة سنة من حكم مذهل، وحد الإمبراطور كوين تشين هوانجدى **Quin Tshin Huangdi** البلد بإقامة عاصمة، زيان يانج **Xianyang**، وتوحيد الكتابة وتشييد السور العظيم، قبل أن يتم دفنه بصحبة أربعة جيوش من تماثيل الحجر. وعلى منعطف عصرنا قامت سلالة جديدة، هى سلالة الهان **Han**، التى تبنت الكونفوشية، وقاومت غزاة جددا يدعون "زيونجنو" **Xiongnu**، وفتحت طريق الحرير، الذى هو أول طريق تجارى مع الغرب.

وفى الغرب، ورثت روما اليونان بدون حرب حقيقية؛ وقامت ببناء إمبراطورية جديدة، هى الأولى التى كان مركزها فى الغرب. حول نفس القيم اليونانية - العبرية، التى ستحملها إلى بعيد، إذ ستفكر روما فى نفسها على نسق اليونان بشكل أعظم،

حتى فى مجمع آلهتهم ونظامهم السياسى. مستمدة العبرة من هزيمة أثينا أمام مقدونيا، ومن هزيمتها الخاصة ضد الغاليين الآتين من برينوس Gaullois de Brennus، وخصت روما نفسها بجيش أرضى قوى جدا. لذا سرعان ما سيطرت المدينة على كل أوروبا الغربية، وعلى شمال إفريقيا والبحر المتوسط، مطلقة رءوس حراب فى شمال أوروبا وفى البلقان. وفى سنة ١٧٠، نهب أنتيوخوس Antiochos الرابع معبد القدس؛ وفى سنة ١٢٥، أصبحت بلاد الغال الجنوبية رومانية.

كان الباكس رومانا pax romana فى قمته عندما عاد القائد يوليوس قيصر، فى سنة ٤٤ قبل الميلاد، منتصراً من شمال بلاد الغال، وأخضع مجلس شيوخ الجمهورية ليقبلوا ممثلى الشعوب المهزومة فى المجلس، وحاول إعلان نفسه إمبراطورا وطارد أعداءه إلى مصر التى عاد منها ليتم اغتياله. وفى سنة ٢٧ قبل الميلاد أصبح أوكتافيوس، خليفته، وقيصر أغسطس، أول إمبراطور. وحرصا على تفادى أى ثورة على الحدود، أتم خلفاؤه قمع الثورة المصرية وإسكات جميع المعارضين ومن بينهم، سنة ٣٠، حبر من القدس يدعى يسوع، ويهود آخرين متمردين قبل أن يقوموا بتدمير القدس سنة ٧٠، ويذبحوا جميع اليهود فيها مرة أخرى. وجرت ولادة المسيحية. ففى أثناء المجمع الدينى الأول، فى القدس، سنة ٤٨، أتت المسيحية للوثنيين برسالة اليهودية مع تحويرها (فى البداية كحليفة للرومان ضد اليهود، ثم وقعت فى نفس الكراهية) ليصبح البشر جميعا متحدين فى يسوع المسيح؛ وبما أن المهدى المنتظر قد أتى، لم يعد للشعب اليهودى الذى كان قد أعلن مجيئه سببا فى الوجود ووجب عليه يهتدى. لذا ستصبح الكنيسة هى شعب الله المختار الجديد؛ وسيصبح الفقر وعدم العنف هى الطرق الوحيدة للخلاص؛ ويصبح الحب هو شرط للأبدية؛ ولم يعد تكوين الثروات نعمة؛ ولم يعد فى التقدم فائدة. فقد دخل تعديل جاد على النموذج اليونانى - العبرى.

حينئذ حدث توافق بين الأفكار المسيحية والرومانية واليونانية واليهودية: فصار حب الله هو أنفس القيم؛ وصار بوسع الكنيسة فقط - وبالتبعية الأمراء الخاضعين لها - تكوين الثروات المستخدمة فقط فى مساعدة الفرد لإعداد خلاصه.

حينذاك اكتسبت المسيحية عدداً مطرداً من الأنصار داخل الإمبراطورية الرومانية بقوة فلسفتها فقط. وكانت تستطيع في هذه اللحظة أن تؤدي إلى تراجع في النموذج التجاري وفي الحرية والفردية لصالح الأخوة والمساواة واللاعنف والزهد والتواضع؛ ولكن لم يحدث شيء من ذلك.

عبرة للمستقبل: أيا كانت قوة تأثير النظرية الدينية، فهي لن تنجح في إبطاء مسيرة الحرية الفردية.

وفي الواقع لا توجد قوة حتى اليوم، سواء دينية أم علمانية، نجحت في كبحها بشكل مستمر.

على العكس من الإمبراطوريات التي سبقتها، لم يكن لروما، في هذا الوقت، منافسين، بل فقط أعداء، فقد حاصرتها القبائل الآتية من الشرق، الحريصة على الاستمتاع بثروات ومناخ المتوسط، من كل جانب.

وتوجب على روما إذن أن تضع على حدودها جيوشا متزايدة التكلفة. وصار عليها إدارة تعدد لغات ومعتقدات جنودها، وثقل تموين الجيوش وصعوبة تمويلها. واضطر الإمبراطور مارك أوريل بنفسه إلى البقاء عشرين عاما، من عام ١٦٠ إلى عام ١٨٠، على حدود الإمبراطورية.

ولكن هذه الجهود فشلت؛ تحت ضربات الجرمان والسلافيين المطاردين بدورهم من الترك و المغول، وتراجعت روما وضعفت، وأصبحت على شفا أن تنافسها مدن أخرى من الإمبراطورية مثل بيزنطة في آسيا الصغرى.

وفي سنة ٢٨٤، ومرة أخرى، حاول الإمبراطور ديوقلاديانوس **Dioclétien**، تجميع ضرائب غير مقبولة من أجل روما. ولكن هباء. وصارت الإمبراطورية لا تملك إمكانيات تمويل دفاعها. وفي سنة ٣١٣ قام خليفته، قسطنطين، في محاولة لاستعادة مساندة الشعب والنبلاء بمنح حرية العقيدة للمسيحيين المتزايدة أعدادهم؛ وكان ذلك هباء أيضا، وفي سنة ٣٢٠ اعتنق قسطنطين المسيحية بعد انتصاره على ماكسنس **Maxence**؛

وفى سنة ٣٩٥ عند وفاة الإمبراطور ثيودوس Théodose، انقسمت الإمبراطورية الرومانية الموحدة حول مركز واحد، إلى جزأين بشكل نهائى، وحول عاصمتين: هما روما وبيزنطة التى ستصبح القسطنطينية. ومن ثم بدأت الإمبراطورية الرومانية فى الشرق. لتتباعد أوروبا عن آسيا.

واجتمعت العديد من القبائل الهندو- أوروبية (القوط Goths والفرنجة Francs والوندال Vandales والسلاف Slaves والجرمان Alamans واللومبارديين Lombards والتتن Teutons والفايكنج Vikings والهون Huns والمنغوليين Mongols) لتهاجم ما تبقى من الإمبراطورية الرومانية فى الغرب. ولم يفكر هؤلاء الغزاة إلا فى أن يصبحوا رومان – أى فى الواقع مسيحيين ويونانيين – عبرانيين – بثقافتهم وأسلوب حياتهم. وفى سنة ٤٠٦، عبرت جماعات رحل نهر الرين، واخترقت الإمبراطورية الرومانية؛ ودفع الهون باتجاه روما الويسيجوث Wisigoths الذين تراجعوا فى لحظة الضربة القاضية.

رغم ذلك اقتربت النهاية ففى سنة ٤٧٦، فى روما، تم إحلال رومولوس أوغستول Romulus Augustule آخر إمبراطور على الغرب، بملك من هيرول hérule هو أودواكر Odoacre. وانتهت الإمبراطورية فى الغرب. وحدث للمرة الأولى أن هزمت إمبراطورية بدون أن تخلفها أخرى. ولن تكون هذه آخر مرة.

حول القسطنطينية، بقيت الإمبراطورية الرومانية الشرقية لم تمس تقريبا. فى حين أنه فى أوروبا الغربية انقسم الأساقفة والأمراء والبلدان إلى قوى صغيرة ومستقلة. وفى سنة ٤٩٦، قام كلوفيس، ملك الفرنجة، شأنه شأن الكثيرين من أمراء الغرب الآخرين، بتعميد نفسه مسيحيا وانفصل عن بقايا الإمبراطورية الرومانية. وشرعت كل أوروبا، التى يمرح فيها قطاع الطرق، فى بناء ذاتها حول ملكيات صغيرة، ومزارع غالية – رومانية وأديرة، وهى من الأماكن النادرة المتمتعة بالحماية.

فى أثناء ذلك الوقت فى آسيا وأمريكا وإفريقيا، كانت إمبراطوريات أخرى تختفى، عندما لا يجتمع الحكام- مثل البالنك Palenque فى المكسيك – لتفادى ضياع الموارد الطبيعية؛ وأخرى تعيش عندما ينظم الأمير، فى الوقت المناسب نقل عاصمته –

كما حدث فيما بعد لمدينة أمبر Amber، في راجستان التي انتقلت إلى جابور.
وفي الصين، توالت أيضا العائلات، بدون توحيد الأراضي التي تفككت منذ نهاية حكم هان Han في بداية القرن الثالث إلى أن نهض حكم تانج Tang بالبلاد. في سنة ٦١٨، وأصبحت البوذية حينذاك الدين الرسمي للدولة ومازالت العاصمة، كزى آن Xi'an، من أكثر المدن كثافة في العالم. ثم انسحب آل تانج بدورهم في فترة فوضوية، يطلق عليها فترة العائلات الخمس والعشرة ممالك. وفي العالم أجمع أصبحت الإمبراطوريات أكثر هشاشة وغير قابلة للحكم.

في نفس الوقت سنة ٦٢٢، في الجزيرة العربية، هاجر محمد الذي صار نبي الإسلام، من مكة إلى المدينة؛ وازدادت رسالته منعة وأصبح الإسلام غازيا؛ وتجمع القرآن شيئا فشيئا ونشأ الإسلام. وقامت هذه القوة الدينية، والسياسية والعسكرية في نفس الوقت، وفي أقل من قرن، بقلب أنظمة شائخة، مثلما فعلت المسيحية من قبل. وقضى الإسلام بالسلاح على إمبراطوريات عاشت آلاف السنين باسم شكل جديد للتوحيد؛ وفي أقل من قرن أقامت قوات خلفاء النبي إمبراطورية جديدة، خفيفة، طيارة وشبه بدوية. ومن أجل تمويل جيوشهم، استعمل هؤلاء الخلفاء الأوائل المستقرون في دمشق وبغداد لأول مرة، صيارفة جميعهم من اليهود لأنهم الوحيدون الذين تسمح لهم ديانتهم بالتجارة في الأموال. واستولت القوات الإسلامية سريعا على الشرق الأوسط، وما بين الرافدين، ومصر، وشمال إفريقيا وإسبانيا؛ فاتحة البلدان بالقوة قبل أن توقفهم سنة ٧٣٢ في بواتييه قوات الفرنجة.

وتمحورت الإمبراطورية الإسلامية، أي الخلافة، حول أنظمة بسيطة أكثر فاعلية من الإمبراطوريات السابقة التي استخدمت كل معارفها وثرواتها. فبعد أن أصبحت واحدة من أكبر قوتين في العالم مع الصين، ثبتت الخلافة عواصمها في بغداد وقرطبة. واجتمعت فيها جميع المنتجات وجميع الأديان وكل المعارف في تعايش حذر، تتخلله المناوشات. وأصبحت الطرق أكثر أمانا. فاستيقظت من جديد أسواق أوروبا وآسيا. وتجول التجار والصيارفة والعلماء والموسيقيون والشعراء والجنود بين المدن والأسواق.

فى القرن التاسع، شمالا فى الإمبراطورية الرومانية الغربية القديمة، ظهرت أول مدن - أسواق" فى المسيحية لتحل محل المدن الإسلامية؛ ونبتت فيها نواة الدول. ففى سنة ٨٠٠ ولدت من جديد الإمبراطورية الرومانية الغربية، ظاهريا أكثر منه واقعا، فى ألمانيا، أولا مع شارلمان ثم مع أوتون وفردريك. وبجانبها قامت أمتان (فرنسا التى يسيطر عليها الفرنجة وروسيا التى يسيطر عليها الفايكنج) والعديد من الإمارات تحت هيمنة الـ وزيجوث فى إسبانيا والساكسون فى ألمانيا والفلاندر واللمبارديين فى إيطاليا.

هذا التاريخ لا يزال هو تاريخنا للآن، فاليوم أيضا، تحمل فرنسا وروسيا وإنجلترا أسماء غزاتها فى هذه الحقبة؛ فألمانيا تحمل اسم ثلاثة منهم حسب اللغة المستخدمة. ونجد الفايكنج، وهم شعوب رحل من الشمال، ضمن مؤسسى الشعب الدانماركى والسويدى والفرنسى والأيسلندى والإنجليزى والروسى والإيطالى.

وفى سنة ٩٦٠ فى الصين، توحد الجنوب على يد آل سونج Song، ثم توطدت، سنة ١١١٥ على يد آل جين Jin الذين استقروا خاصة تحت الضغط العسكرى لإمارات الشمال.

وفى البحر المتوسط كان الإسلام لا يزال سباقا فيما سيصبح عليه النظام التجارى. ففى قرطبة عاصمة الخلافة وأكبر مدن أوروبا، صرنا نتكلم العربية ونفكر باليونانية ونصلى باللاتينية والعربية والعبرية. وتدفقت الثروات من جميع الجهات، فجاء الذهب من إفريقيا والتوابل من آسيا والقمح من بقية أوروبا. واحتوت مكتبة الخليفة على كتب أكثر من كل المكتبات الأوروبية مجتمعة.

وصارت الإمبراطورية الكبرى الأخرى فى العالم، أى الصينية، تسيطر على كل بحار آسيا؛ وتنظم حركة التوابل تجاه أوروبا فى مقابل المنتجات الزراعية والصناعات اليدوية، على سفن ضخمة بها دفة وبوصلة.

فى وسط القرن الثانى عشر، وكان الإسلام لا يزال أكبر قوة فى أوروبا وفى البحر المتوسط، قامت فى قرطبة عاصمة لإمبراطورية إسلامية تمتد من الأندلس إلى ليبيا، ووجدت فيها نخبة مبدعة استثنائية، من صيارفة وشعراء وعلماء وتجار، من عمر الخيام إلي ابن جبير، ومن ابن ميمون إلى ابن رشد. وبدأت الأساطيل والجيوش الإسلامية، فى المتوسط، فى مواجهة قوات جديدة للأمراء المسيحيين الذين شنوا حملات صليبية لاستعادة الأماكن المقدسة وفتح طريق تجارية تجاه آسيا.

وفى منتصف القرن الثانى عشر، كانت كزى آن Xi'an لا تزال هى أكبر مدينة فى آسيا؛ وباريس عاصمة أكثر الممالك كثافة فى أوروبا، ولم تكن تلعب حينئذ إلا دورا هامشيا فى الاقتصاد والثقافة؛ وكانت قرطبة لا تزال أقوى مدينة فى أوروبا، إلى أن قام فى ١١٤٨ الحكام الجدد لقرطبة، الأغالبة، وهم علماء أتــوا من جنوب المغرب، بمنع المسلمين من دراسة الفكر اليونانى وقاموا بطرد اليهود والمسيحيين من الإمبراطورية.

فى الوقت نفسه، وعلى الضفة الأخرى من المتوسط، كان هناك حكام مسلمون يذهبون لاستعادة الأراضى المقدسة التى استولى عليها الصليبيون.

فى هذه السنة الفاصلة، انتصر الإسلام فى الشرق، ولكنه فقد وسائل النصر فى الغرب. وفقد الإسلام بانغلاقه عن العلوم كل الفرص فى الاحتفاظ بإدارة النظام التجارى وأخذ فى الانهيار. وفعلت الصين نفس الشىء فى اللحظة ذاتها.

تغير العالم إذن جذريا، فقد أدارت الإمبراطوريتان الكبيرتان، الإسلامية والصينية، ظهريهما للمنافسة التى يفرضها النظام التجارى. ولم تكن الهند المقسمة إلى زوائد من الممالك المتألقة، تهتم ببقية العالم إلا لتتبادل معه الثروات الضرورية لبهاء بعض الأمراء. وتحت تهديد الإسلام لم يكن لبيزنطة من الخفة والقوة ما يمكنها من أن تصبح قوة تجارية كبرى.

هذه الأحداث فى منتصف القرن الثانى عشر أثرت بشكل كبير جدا على حاضرنا الآن، وسنرى أيضا كيف أن تأثيرها سوف يمتد إلى مستقبلنا.

كان قلب السلطة فى العالم يتجه حينئذ نحو أوروبا المسيحية، بدون أن يستقر مع ذلك فى واحدة من الممالك الكبرى فى طور التكوين، فقد ظل النظام الإقطاعى يحكم فرنسا وإنجلترا وروسيا مثل الإمبراطوريات العتيقة؛ وظلت نظم العمل بدون مقابل والمجانى أو الإجبارى تمثل أساس الإنتاج، وظل احتفاظ النبلاء بسلطتهم فى حماية العبيد فى مواجهة كل من يتجول، كالقراصنة وقطاع الطرق والتجار والبحارة والأطباء والحجاج وصانعى الألعاب والموسيقيين والمستكشفين والفلاسفة والشحاذين. وحتى فى فرنسا وهى أكثر الدول كثافة وأكثرها نماء، كانت الإمبراطورية تقرر القانون الذى يسود، فليس البحر هو الأفق؛ والتاجر ليس هو السيد؛ والأرض لا تزال تحت السيطرة.

ومع ذلك، وفى بعض الأسواق النادرة فى القارة، تسرب النظام الجديد، الذى كان لا يزال ضعيفا وطفيليا وخفيا ولكنه كان ثوريا، إلى ثغرات فى هذه الممالك، وظل النظام التجارى قائما إلى الآن، وأكثر قوة مما مضى وعلى الأرجح لزمن طويل.

فى هذه البلدان الصغيرة كانت هناك إمكانية للتفكير بحرية أكثر من أماكن أخرى؛ تفقد فيها السلطات الدينية والعسكرية التحكم الاقتصادى والسياسى؛ لذا رفعت طبقة حاكمة جديدة، مكونة من تجار ومصرفيين، راية حريتها الخاصة كقيمة عليا؛ وصارت هذه الطبقة الجديدة تستغل العبيد والفلاحين والمأجورين والصناع؛ وتجعل من التحكم فى وسائل العمل أداة لسلطتها. وتضافرت هذه النخبة الجديدة أيضا مع الكنيسة التى خففت من احترازها من مهن المال فى نفس الوقت الذى ضاعفت فيه المحظورات على الجنس.

قامت هذه النخبة التجارية بتعميق النموذج اليونانى - العبرى، ونظمت حرية التجوال والإبداع والنقل والمعرفة وتكوين الثروة. وتحايلت على تمجيد المسيحية للفقر واستخدمت فى ورشها ومخازنها وعلى سفنها أو فى بنوكها عمالة أكثر حرية من العبودية أو الرق، أى أقامت نظام العمل المأجور. ولم تكن هذه النخبة سلمية أو ليبرالية، فالسوق يحتاج إلى دولة قوية لوضع قانون الملكية وحمايته. وقام المرتزقة بحماية حقوق

ومصالح التجار. وأوصلهم ذلك إلى توكيل إدارة أعمالهم الجماعية إلى ممثلين للمجموعة، مهمة البعض منهم وضع القوانين والآخرون عليهم تطبيقها وأحيانا كان بعضهم يراقب بعضا.

فى الحيز الخاص، صارت حرية كل من الأفراد تحددها فقط ملكيته؛ وفى الحيز العام صارت الحرية تكمن فى القرار الجماعى للآخرين. والكل مقتنع بأن تزامنية قراراتهم الحرة تؤدى إلى أقصى درجة من الرضا الجماعى. لذا صارت الحرية، التجارية والسياسية، هى محرك التاريخ أكثر من أى وقت مضى.

من مركز "قلب" إلى آخر

على خلاف النظامين السابقين، حيث كانت تتعايش دائما فوق الكوكب ألف قبيلة ومملكة أو إمبراطورية، موقرة ألف زعيم، عابدة ألف إله، متحدثة ألف لغة، متجاهلة بعضها أو متعاركة، صار النموذج التجارى يتكلم لغة واحدة، هى لغة المال. وينتظم دائما فى شكل واحد، حول مركز واحد، قلب واحد تجتمع فيه طبقة خلاقة (أصحاب سفن وصناعيين وتجار وتقنيين وصيارفة) تميزها رغبتها فى الجديد وولعها بالاكتشاف. إلى حين أن تؤدى أزمة أو حرب إلى إحلال مركز "قلب" محل آخر.

ويفسر ذلك طبيعة النموذج الجديد ذاتها، فقد تأسس السوق والديمقراطية على تنظيم المنافسة المؤدية إلى اقتضاء الجديد واختيار النخبة. بالإضافة إلى أن تراكم رأس المال ليس له أن يقام على المدى الطويل داخل شركة أو عائلة، فكل منهما عابر؛ لذا يتم التراكم فى مدينة "قلب"، تصبح مركزا للرأسمالية وتنظمها. وأخيراً، تفترض المنافسة المعركة؛ لذا ستكون هناك إذن صلة بين السوق والديمقراطية والعنف.

لكل مركز من المراكز "القلوب" بالضرورة ظهير واسع من البلاد لتنمية الزراعة وميناء كبير لتصدير المنتجات. وكل المراكز "القلوب" تسد نقصا ربما قد يؤدى إلى هدمها؛ وجميعها تستخدم إستراتيجيات إرادية للتفوق على الآخر، وأسلحتها

هى التقليد والصرامة والقوة والاقتصاد الموجه والحماية والتحكم فى العملة. وتصبح المدينة مركزا "قلبا" إذا تمكنت طبقتها المبدعة أكثر من غيرها من تجميع الوسائل لتحويل خدمة جديدة إلى منتج صناعى. لذا فإن عليها أن تسيطر على رأس المال وتحديد السعر وتراكم الأرباح والتحكم فى الأجور ونشر جيش وتمويل المكتشفين وتطوير الفكر الذى يؤمن سلطتها.

يأخذ إذن كل مركز "قلب" السيطرة، لديه وفى الخارج، على موارد الطاقة الأكثر فعالية وطرق الاتصالات الأكثر سرعة. ويأتى إليه الصيارفة والفنانون والمثقفون والمخترعون ليضعوا أموالهم ويشيدوا القصور والمقابر ويقوموا برسم صور أسياد العالم الجدد ويقودوا جيوشهم.

حول هذا المركز "القلب" هناك "وسط" يتكون من المتنافسين القدامى والجدد الزائلين أو المتوسعين. وتشكل بقية العالم من ممالك وإمبراطوريات "الطرف" الخارجى، المحكوم جزئيا بالنظم الداخلية والذى يبيع مواده الأولية والأيدى العاملة، عادة كعبيد، للمركز "القلب" و"للوسط".

وبوسع النموذج التجارى الذى يدوم طويلاً مثل المركز "القلب" أن يجمع قدراً كافيًا من الثروات ليتحكم فى "الوسط" و"الطرف"؛ لكنه يلهث عندما يضطر لتكريس موارد زائدة للحفاظ على السلم الداخلى أو ليدافع عن نفسه ضد عدو خارجى أو أكثر.

نموذج بعد الآخر، كان كل مركز "قلب" يفلس بسبب إنفاقه، يترك مكانه لغريم. ولا يكون هذا الغريم عادة واحدا ممن يهاجمونه، ولكنه يمثل قوة أخرى اهتمت، فى أثناء المعركة، ببناء ثقافة جديدة وديناميكية أخرى للتنمية حول طبقة أخرى مبدعة، وحرية جديدة، ومصدر جديد للفائض، وتكنولوجيا طاقة أو معلومات، وإحلال خدمة قديمة بشىء جديد متسلسل الإنتاج.

نموذج بعد الآخر، يجرى تصنيع المنتجات الزراعية، ثم اليدوية. ونموذج بعد الآخر، تختفى العبودية وينمو العمل المأجور. ونموذج بعد الآخر، يصبح إنتاج الطاقة والمعلومات أوتوماتيكيا. ونموذج بعد الآخر، يتنقل المهندسون والتجار والصيارفة ورجال

السلاح والفنانون والمثقفون. ونموذج بعد الآخر، تمتد مساحة الحرية الفردية والسوق والديمقراطية. ونموذج بعد الآخر، يتحول الفلاحون والصناع وأصحاب المهن الحرة إلى مأجورين مؤقتين؛ وتتجمع الثروات فى عدد محدود من الأيدى؛ وتمنح حريات أكبر للمستهلكين والمواطنين وتمارس ضغوط أكبر على العاملين.

وبسخرية غريبة، أدى هذا التحول من النموذج الإمبريالى إلى النموذج التجارى إلى الإعداد لعودة الترحال، للمزارع والمسافر. من هنا تأتى الأهمية الكبرى لتاريخ الترحال، وهو قاعدة الثقافة الإنسانية، التى تنبثق من جديد فى حاضرنا، وفى مستقبلنا كما سنرى.

عرف النموذج التجارى، حتى اليوم، تسعة أشكال متتالية. سنرى أنه بإمكاننا الإشارة إليها جميعا باسم المدينة المركز "القلب" (بروج، البندقية، أنفرس، جنوا، أمستردام، لندن، بوسطن، نيويورك، لوس أنجلس)، أو باسم الخدمة المحولة تدريجيا إلى منتج استهلاكى بالجملة (الأغذية، الألبسة، الكتب، التعاملات المالية، طرق المواصلات، الأجهزة المنزلية، وسائل الاتصال والترفيه)، أو بالتقنية التى تسمح بانتشار البضائع (الدفة الحاملة (ايتمبو étambot)، الكرافيل، المطبعة، المحاسبة، الفلوت، الآلة البخارية، المحرك الانفجارى، المحرك الكهربائى، المعالج الدقيق"microprocesseur" أو أخيراً باسم العملة السائدة (جروس، دوقية، جولدن، جنوفينو، فلورين، جنيه إسترلينى، دولار). وقد نستخدم، وهو ما سوف نراه أيضا، اسم فنان أو فيلسوف ممثلاً للمركز "القلب".

إن الأساسى فى التاريخ الاقتصادى والتقنى والثقافى والسياسى والعسكرى فى القرون السبعة السابقة يكمن فى التخطيط المستخدم من أى من القوى لتصبح هى المركز "القلب" وتحافظ عليه، وللهروب من الـ"طرف الخارجى" أو للخروج من النموذج التجارى. ويكشف هذا التاريخ عن قوانين المستقبل أكثر مما يكشف عن قوانين الماضى.

بروج، (١٢٠٠-١٣٥٠) : بوادر النموذج التجارى

فى أواخر القرن الثانى عشر، وفى بعض الموانئ فى الفلاندر (بلجيكا) وتوسكانيا (إيطاليا) التى تحيط بها أكثر الأراضى خصبا فى القارة، تجمع بعض التجار المتوقفين والعبيد الثائرين والأقنان المطرودين من أراضيهم. هذه البلدان التى هى على هامش الإقطاع، والتى لم يقم فيها بجمع الفائض أى ملك مطلق؛ ولم تحتكر فيها العبودية كل قوى العمل؛ قامت طبقة جديدة خلاقة، هى البرجوازية، بوضع معرفة تقنية جديدة، موفرة للعمل لتستقطع الأرباح لنفسها.

أولا، فى الريف المحيط، ظهرت المناوبة الزراعية الثلاثية، وطوق الدفع وطاحونة المياه وميكنة العصر؛ وهذه التقنيات المتقدمة سمحت بالبدء فى تصنيع المنتجات الغذائية. ثم أتى الاختراع الأهم لدفة إيتمبو، التى سمحت للسفن بصعود التيارات ضد الرياح، ثم بعد ذلك بقليل تحميل السفن بأول أسلحة. كل هذه الاختراعات أكسبت هذه البلدان - التى كانت فى نفس الوقت موانئ وترسانات سفن وأسواق - الوسائل للتحكم فى التجارة البحرية. وفى المناطق التى تسيطر عليها، تغلب المال على القوة، ونظام الأجر على الرق، والاستثمار على الأبنية الضخمة، والتجارة على الشرطة. وازداد تقسيم العمل، وارتفعت الإنتاجية الزراعية، وانخفض سعر القمح الذى صار ينتج بعد ذلك بكميات كبيرة؛ وزاد عدد المواطنين القادرين على استهلاكه وعلى شراء ملابس صوفية بأصباغ جديدة؛ وظهرت أول آلات للنسيج؛ واستيقظ الاحتياج للقرض؛ واضطرت الطوائف اليهودية الصغيرة المبعثرة فى القارة الأوروبية منذ أكثر من ثلاثة عشر قرنا، والوحيدة التى لا يزال مسموحا لها دينيا بالإقراض بفائدة، كما فعلت فى الإسلام، إلى إقراض الأمراء والتجار والفلاحين، فى مقابل مأوى عابر، وإلى خلق نظم مصرفية. وبما أن الفصول لم تعد كافية لضبط الإيقاع المدينى، ظهرت الأجراس على الأبراج الخشبية، بعد أن ظلت ست قرون تدق ساعات الصلوات فى الأديرة، فقد أصبح الوقت ملكا للأسياد الجدد.

فى أواخر القرن الثانى عشر، كانت بروج Bruges الأكثر ديناميكية بين هذه الموانئ الصغيرة. وقد كانت ولا زالت بلدة كبيرة تتمتع بظهير زراعى واسع. إذ كان تجارها يذهبون – براً وبحراً – إلى إسكتلندا وإنجلترا وألمانيا وبولندا وفرنسا وإسبانيا، وحتى البعض منهم وعلى مراحل صغيرة وصل إلى فارس والهند. وأصبح مرساها، المهدد دائما بالغوص فى الرمال التى تزاح عنه بدون توقف، واحدا من المحطات المهمة فى مجموع الأسواق الفلامندية. وبدءا من ١٢٢٧ رست عليه سفن جنوه؛ ثم من ١٣١٤ سفن البندقية. واستقر فيه تجار إيطاليون وساهموا فى مبادلة توابل الشرق والهند والصين مقابل الحديد والصوف والزجاج ومجوهرات فلاندر.

وصارت الفروق كبيرة فى مستوى المعيشة بين الصناع والتجار ("النبلاء" الذين يحكمون المدينة)؛ وتوالت الفتن؛ وفى ١٣٠٢، انحاز الصناع إلى الكونت دى فلاندر، وانتصروا مؤقتا على النبلاء المدعومين من ملك فرنسا. وتوسعت الحياة الديمقراطية. ورغم أن الحياة الثقافية والفنية كانت لا تزال تحت سيطرة الكنيسة، فإنها صارت أكثر حرية بقليل عن أماكن أخرى.

وفى بداية القرن الرابع عشر، أصبحت بروج هى المركز "القلب" لأول شكل للنظام الجديد، أى النظام الرأسمالى. وهى مركز "قلب" ضيق، إذ لم يتعد سكان المدينة ٣٥,٠٠٠ نسمة فى سنة ١٣٤٠ وهى فى قمة قوتها.

فى "وسط" هذا الشكل، كانت توجد أسواق الهانز فى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. وعلى "الطرف" أسواق بقية أوروبا التى يسيطر عليها كبار ملاك الأراضى. فكان المركز "القلب" و"الوسط" يرسلان إلى "الطرف" وإمبراطوريات النبيذ، الأقمشة والأموال والزجاج والمجوهرات؛ وبالمقابل يتلقيان القمح والخشب والفرو والشعير. ولم تعط أى من الممالك الكبيرة أدنى أهمية إلى التوترات فى هذه المدن.

وفى آسيا، حيث كان لا يزال يوجد المخزون الأساسى من ثروات العالم، استمرت دورة الإمبراطوريات، إذ أقام المغولى جنكيز خان ثم التركى تيمور لنك ممالك واسعة امتدت من المحيط الهادئ إلى ضواحى فيينا. يسيطرون عليها كرحالة، بالقوة والخوف،

متفوقين على العالم سكانيا واقتصاديا، ناشرين الخوف البارد على الأوروبيين المنتظرين فى كل لحظة تدفق هذه الجيوش الضخمة فى الأفق.

ثم ترنح هذا الشكل التجارى الأول، فقد أدى عدم الأمان فى آسيا إلى إبطاء التبادل إلى مسافات بعيدة؛ وخففت برودة الجو من الميل إلى السفر. وفى ١٣٤٨، أدى الطاعون الكبير الآتى إلى أوروبا من تركيا والبحر المتوسط إلى قتل ثلث الأوروبيين وقطع دوائر التبادل؛ وقضى على موانئ الهانز وأسواق شمبانيا.

ولم يعد لبروج الإمكانيات لصيانة مرفئها الذى دفنته الرمال نهائيا. وفى نهاية القرن الرابع عشر، انزلق هذا المركز "القلب" بطيئا بجماله فى أبدية العمل الفنى. وظلت المدينة لربع قرن آخر أكبر قوة تجارية فى شمال أوروبا، ولكنها لم تعد مركز "قلب" النموذج التجارى.

وفيما كانت فرنسا وإنجلترا تتقاتلان فى حرب ستدوم قرنا، تكون شكل تجارى ثان، حول مدينة كانت حتى ذلك الوقت بلا قيمة تذكر. مركز "قلب" جديد، غير قابل للتكهن به مثل الأول، وهى مدينة البندقية.

البندقية (١٣٥٠-١٥٠٠) : فتح الشرق

شأنها شأن بروج فى وقتها، كانت البندقية ميناء معزولا مع ظهير زراعى واسع، قدرها التوسع أو عدم الوجود. ومثل بروج، ولدت قوتها من النقص واستمدت من التحدى هيبتها، ومن الوقاحة انبثق ترفها.

عبرة للمستقبل: كل المراكز "القلوب" الأخرى من بعد البندقية ستكون هى أيضا نتاج تجاوز ما.

كانت البندقية حينئذ مجرد ضيعة مستقرة فى نهاية البحر الأدرياتى، مثالية الموقع لاستقبال الفضة المكتشفة فى مناجم ألمانيا. لكن الضرورة وحدها لا تكفى؛ إذ لابد للحظ من التدخل، لذا التقت البندقية بحظها مع الغزوات الصليبية فى نهاية

القرن الحادى عشر. فمن أجل تسليح سفن الفرسان، الممولة بأمال المسروق من الطوائف اليهودية المذبوحة فى الطريق، قامت صاحبة السمو البندقية بإنشاء ترسانات بحرية.

وفى بداية القرن الثالث عشر، ورغم نهب الصليبيين للقسطنطينية ورحيلهم من البندقية الذى أوقف لوقت هذه التجارة، ظلت صاحبة السمو، طوال القرن، الحامية الوحيدة لأوروبا ضد الخطر التركى، والممر الإجبارى لمنتجات الشرق فى اتجاه شمال أوروبا. بالإضافة إلى ذلك، كانت جسراً متقدماً على ضفاف نهر البرنر Brenner فتح الطريق إلى سان جوثار Sain Gothard وربط مباشرة بين مناجم الفضة الألمانية والبحر الأدرياتى؛ وسمح لمدن الشمال باستقبال البضائع من إمبراطوريات الشرق، بدون الحاجة إلى استعمال الموانئ الفلامانية الواعدة وشركات تجارة أوروبا الشمالية المتغطرسة. ولم تكن ألمانيا بعد سوى ممر، وبعض موانئ بحر الشمال، من الألتونا Altona إلى تالان Tallin ما كانت لتعلو لمقام المركز "القلب" وكانت بالكاد فى صف "الوسط".

أما عن منتصف القرن الرابع عشر، بعد نهاية الطاعون الكبير، فقد انهارت بروج فجأة، وعرفت أوروبا سعاراً جديداً للحياة والملذات. وأصبحت البندقية لمدة قرن هى المركز "القلب" للنموذج التجارى. وتحكمت المدينة، فى ظل الأتراك، فى تجارة أوروبا مع الشرق.

وشأنها شأن بروج، كانت البندقية حينئذ وحدة يديرها بيد من حديد أمراء وتجار وجنود فى ذات الوقت. وكان الدودج (الدوق)، رئيسا للسلطة التنفيذية، وهو نظريا منتخب لمدى الحياة، ولكن يمكن إجباره على الاستقالة تحت ضغط أعضاء الحكومة. وقد نظمت المدينة، لحسابها الخاص، المصانع والمؤسسات المالية اللازمة لصناع السفن والصيارفة والتجار الذين يتدفقون من العالم أجمع. وسادت فى البندقية، أكثر من بروج، حرية عظيمة، ثقافية وفنية وإنسانية كفيلة بالتشجيع على جميع المغامرات. وأدارت البندقية حربا لم تفز بها أبدا ولم تخسرها أبدا فى مواجهة الإمبراطورية

الرومانية الشرقية ثم الإمبراطورية التركية، فاوض فيها حكام البندقية ببراعة وبدون توقف على تسويات وقايضوا غالبا الكرامة بالمال. وفى هذه الأثناء نخرت حرب المائة عام بقية أوروبا.

فى الإمبراطورية الصينية راحت الانقلابات تتوالى، إذ تركت سلالة ين Jin المكان للمغول ثم فى ١٣٦٨ لآل مينج Ming. ورغم هذه الفوضى السياسية كان هناك تحكم غير عادى فى الإنتاج الزراعى وتنظيم بيروقراطى هائل يسمح للصين بالشروع فى إقامة تقدم تقنى كبير (مثل الحروف المتحركة للطباعة)، ولإنتاج عشرة أطنان حديد سنويا وتمويل جيش من مليون رجل. وقد استكشف الأسطول الإمبراطورى، المتوجه من جديد إلى الخارج، العالم حتى إفريقيا ووصل، تحت قيادة المدعو ذنج هى Zheng He، إلى أستراليا وربما إلى الأمريكتين، بدون التحكم فى الطرق التجارية أو الرغبة فى الاستيلاء على الأسواق أو نشر معرفة ما. وظلت إمبراطوريات أخرى - الهند وروسيا والمغول والأتراك واليونان - تقف حائلاً بين الصين وأوروبا.

وأصبحت البندقية وهى المدينة المتواضعة بالمقارنة لهذه الإمبراطوريات الشاسعة، هى مركز العالم التجارى. فكانت تحدد أسعار البضائع الرئيسة وتتلاعب بأسعار عملتها وتراكم الأرباح وتحدد المعايير الجمالية والهندسية والتصويرية والموسيقية. وقد جاء إليها الكتاب والفلاسفة والمهندسون - منهم بالاديو Palladio الذى سيصبح أستاذهم فيما بعد - ليكتبوا وينظروا للحرية، قبل أن ينشروا أفكارهم فى أنحاء أوروبا. وقد ابتعدت المدينة، وهى كاثوليكية، عن روما ولم تترك لها فرصة فرض أى قيمة أخلاقية. وهيمنت البندقية على أوروبا، فى نهاية القرن الرابع عشر، وتحكم تجار العملة فيها فى كل الأسواق المالية فى القارة، من فرنسا إلى الفلاندر، ومن إشبيلية إلى ألمانيا. وصار الفارق فى القوة ضخما، فمستوى الحياة فى البندقية أضحى أعلى خمس عشرة مرة عنه فى باريس ومدريد وأنفرس وأمستردام ولندن.

وصارت البندقية حينئذ مدينة معقدة، تحكمها أرستقراطية ضيقة وبضعة آلاف من المخططين على مستوى عال. تحت إمرتهم يعمل المائة ألف عضو فى رابطة التجار،

وموظفون تحت الحماية ذوو دخول مرتفعة قائمون على تشغيل الورش. وفى الأسفل يكدح "عمال البحر" ويمثلون خمسين ألف بحار خاضعين للقوانين الجائرة لسوق العمل. وكثيرون آخرون، مؤقتون وعابرون، مرتزقة وعاهرات، ورجال دين، وفنانون وأطباء.

حينئذ خصصت المدينة لنفسها أسطول سفن تجارية حمولة ٣٠٠ طن، تسمى سفن التجارة Galera da mercato، التى استخدمت المجداف والشراع فى نفس الوقت، وهى آمنة جدًا تسير تحت حماية القراصنة. وتقوم بتأجيرها لتكتلات من التجار يعاد دائمًا النظر فيها. وهنا نجد الضرورات العسكرية تختلط مرة أخرى بمتطلبات التجارة.

شأن بروج والمراكز "القلوب" الأخرى من بعدها، لم تكن البندقية مركزا للاختراع التقنى، فالمركز "القلب" لا يخترع؛ بل يراقب وينقل ويطبق أفكار الآخرين. وسينطبق ذلك على جميع القادمين. وهكذا، أى فى هذه اللحظة، وإذ تصدر جنوه أول عملة ذهبية (جنوفينو genevino)، وتخترع فلورنسا الحوالة المصرفية والشركة، كانت البندقية، هى الأولى التى تجمع بينهم فى نظام معقد للبورصة وبيوت التجارة والبنوك وشركات التأمين. وهى أيضا التى، وللمرة الأولى، استأجرت السفن بواسطة شركات مساهمة يمولها عدد كبير من صغار المدخرين.

أصبح العالم ساحة مغامرة للبحارة والمكتشفين والمخترعين فى خدمة سكان البندقية الناشرين للحضارة بحد السيف. وصارت بقية أوروبا تمثل "الوسط". كما امتد "الطرف" إلى كل أوروبا الشرقية وشمال إفريقيا حتى السواحل الأفريقية والإمبراطورية البيزنطية.

ثم، ونحو عام ١٤٥٠، شح المال عند صاحبة السمو، كما فى كل أوروبا. وللعثور عليه، قامت البندقية مثل الجميع بالبحث عن وسائل للذهاب إلى أراض مجهولة تذكرها الأساطير التى تتحدث عن الممالك العجيبة حيث يوجد الذهب بكميات غير محدودة.

ويالحسرة، إذ رجع بحارة البندقية مخفقين.

وجاء التهديد للبندقية، التى لا تهددها فرنسا أو إسبانيا أو إنجلترا، من داخلها. فقد انكشف نظامها المتزايد الكلفة؛ ولم يعد لموظفيها الصارمين؛ ولا لاحتكارات السفن التجارية بها لا الحجم ولا الأسلحة الكافية لحماية الطرق؛ وندرت المعادن الثمينة المستخرجة من مناجم ألمانيا وارتفعت كلفة إنتاجها. وبدأت هذه المدينة المختنقة بضغط من الأتراك والمتراكم فيها مائة ألف نسمة، فى التثاقل بعد أن زادت ثروتها وطاب فيها العيش.

هذا الضعف المفاجئ أسقط على البندقية أعداء كانت قوتها تبعدهم عنها. ففى ١٤٥٣، فى حين كان الأتراك يحتلون بالفعل مجموع الإمبراطورية الرومانية الشرقية القديمة، إذ استولوا على بيزنطة بعد نصف قرن من الحصار وصاروا أندادا لسيطرة البندقية على البحر الأدرياتى. فكانت نهاية الإمبراطورية الرومانية الشرقية علامة من علامات الزمن، وقد لجأ اليونانيون الذين طردهم الأتراك من بيزنطة إلى فلورنسا وليس إلى البندقية.

فهذه الأخيرة قضى زمنها.

من كانت له القدرة إذن على أن يصبح المركز "القلب" الثالث؟

لم تكن فلورنسا لتقدر أن تكونه لأنها ليست ميناء؛ والميناء الذى تستخدمه فى بيع أقمشتها الرائعة، أى جنوه، لم يكن مؤهلا بعد لاستبداله بالبندقية صاحبة السمو. وربما تستطيع بروج العودة للسلطة، فمازالت المدينة قوية؛ وقادرة على أن تجذب اليها الفنانين والتجار؛ وقد رسم يان فان إيك **Jan Van Eyck** سنة ١٤٣٤ أول رسم لتاجر فى تاريخ التصوير، يمثل شخصين من فلورنسا، وهم **Arnolfini** الأرنولفينى، المستقرين فى بروج، مسجلا بذلك دخول الفرد العلمانى فى الفن. ولكن سنة ١٤٨٢، محا إلى الأبد رخاء المدينة الفلامندية مع وفاة مارى دى بورجونيا **Marie de Bourgogne** وهى الوفاة التى وضعت حدا للبهاء البورجونى الذى اعتمدت عليه بروج.

فى نفس الوقت فى الصين منع آل منج **Ming** على رعاياهم بناء سفن البحار العالية والخروج من البلد؛ فقد قررت أول قوة فى العالم مرة أخرى عدم الالتفات إلى الخارج وعزل نفسها من جديد، ولمدة طويلة تلك المرة، عن النموذج التجارى.

ولم يكن لأى ميناء فى فرنسا وإنجلترا أو فى روسيا إمكانيات الحلول محل البندقية. وكان الحكام فى هذه البلاد ينفقون بدون حساب على المبانى الضخمة، ويستنفذون قوتهم فى معارك بلا جدوى، فى حين يجتهـد البيروقراطيون فى التحكم فى إنفاقهم.

حينئذ ظهرت الكرافيل **caravelle**، وهى سفينة ذات شراع مثلث وشراعين مربعين وشراع لاتينى جعلوا منها تركيبة مثالية للحركة. صممت نحو ١٤٣٠ فى البرتغال، لتعطى القوة لملوك البرتغال البحريين من موقعهم المثالى لاستكشاف السواحل الإفريقية وربط الفلاندر بالبحر المتوسط؛ ولكن الأمير هنرى البحار وخلفاءه اهتموا بالمجد أكثر من التجارة.

وكان يمكن لإشبيلية أيضا أن تكون المركز "القلب" الثالث: وكانت قشتالة وأراغون المجتمعتين تحت نفس التاج فى مواقع مثالية تؤهلهما لأن تجوبا كل البحار، من الفلاندر إلى شرق البحر المتوسط. وفى ذات الحين (أى فى ١٤٩٢)، اكتشف الجنوى كريستوف كولومبس بالصدفة قارة جديدة واعدة فى أثناء بحثه عن الذهب لحساب ملوك إسبانيا، وكان فى استطاعته أن يساعد فى جعل إسبانيا أول قوة فى العالم وأن يجعل من إشبيلية "القلب" للنموذج التجارى. ولكن الميناء القشتالى (مع كاديكس **Cadix** فى المصب) كان ينقصه ظهير الأراضى الزراعية والثقة فى صرافته الخاصة وخبرة صانعى السفن به؛ إذ كانت المدينة تثق كثيرا فى عسكرها. ولم يكن ملوك الكاثوليك وحاشيتهم يفكرون سوى فى الاستمتاع بتكاسل بما يسرقونه من أمريكا؛ حيث يقومون بالقضاء على السكان الأصليين. لذا لم يقوموا بتطوير أى تكنولوجيا أو أى صناعة أو أى شبكة تجارية. والأدهى من ذلك أنهم أخذوا فى طرد اليهود والعرب فأحبطوا طبقتهم الخلاقة، تاركين المركز "القلب" على التوالى لمينائين أصبحا، مع الصدفة السلالية، فى نفس الوقت إقليمين تابعين لإمبراطورية آل هاسبورج ومستعمرتين إسبانيتين وهما أنفرس ثم جنوه.

ونحو عام ١٥٠٠، وواحدة بعد الأخرى، أخذت هاتان المدينتان مكان البندقية بعد قرن ونصف من هيمنة الأخيرة. وتقاسمتا القرن السادس عشر، كمركزين "قلبين" لشكلين مختصرين.

عبرة للمستقبل: الانفتاح على النخب الأجنبية شرط للنجاح.

أنفرس (١٥٠٠-١٥٦٠) : زمن الطباعة

أتت أولا ساعة آنفرس نحو سنة ١٥٠٠. وقد كانت متمتعة بظهير من الأراضى الزراعية الغنية حيث تجرى تربية الخراف التى تقوم المدينة بغزل أصوافها، وكانت آنفرس تبادل منذ قرنين الأقمشة الفلامية والملح الزيلندى والسكاكين الإنجليزية والزجاج الفلامانى والمعادن الألمانية مقابل منتجات الشرق. وفى عام ١٤٥٠، لم يكن فى المدينة سوى عشرين ألف نسمة عندما أصبحت المقر الرئيسى لتبادل منتجات شمال أوروبا مقابل التوابل التى صارت تأتى من إفريقيا وآسيا على المراكب البرتغالية والإسبانية وهى الفلفل بأنواعه، والقرفة، والسكر. وكان الجميع، بما فيهم الفرنسيون والإنجليز، يأتون إليها لصباغة الأقمشة حسب التقنيات المحفوظة سريتها بغيرة شديدة. وأصبحت بورصة آنفرس المركز المالى الأول فى أوروبا للتأمين والرهانات واليانصيب؛ ونصبت فيها شبكة مصرفية معقدة مستعملة عملات فضية جديدة أسعارها مراقبة بشدة، على غرار الـ"جروس gros"، لتمويل التجارة الخارجية. وسيطرت آنفرس بدون جيش على المشهد - كما فعلت وستفعل "القلوب" الأخرى - بقدرتها على إدارة الأسواق المالية ووضعها فى خدمتها.

عبرة للمستقبل: المال والتأمين المتضافران بشدة، يكونان المساحة الأساسية للقوة التجارية.

وصارت آنفرس هى أيضا - مثل ما ستصبح عليه المراكز "القلوب" الأخرى - أول مستخدم صناعى لاختراع تقنى مهم أتى من بعيد، وهو الحروف المتحركة للطباعة، وهى اختراع صينى أعيد اكتشافه سنة ١٤٥٥ فى ألمانيا، وكان فى البدء مكرسا لأصحاب المعرفة الدينية.

نحن هنا أمام التقنية الأولى من سلسلة طويلة من التقنيات الهادفة إلى الإسراع فى نقل المعطيات. فالكتابة أصبحت أول ثروة يكون بها سعر التكلفة الهامشى لإعادة الإنتاج شبه معدوم. ولن تكون الأخيرة. وأصبح الكتاب أيضا أول شىء محسوس

متجول ومنتج صناعيا. ولن يكون الأخير. وقد حققت الطباعة نجاحا ساحقا لما تجده فيها الطبقات الحاكمة من مساندة لحرية التعبير والتقدم الفردى والعقلى ونشر المثال اليونانى – العبرى.

سنة ١٤٩٠، أى بالكاد بعد أربعين عاما من دخولها إلى أوروبا، عملت المطابع فى ١١٠ مدينة فى أوروبا. إذ أجادتها البندقية أولا؛ ثم آنفرس التى لعبت دورا أساسيا مع ورش كريستوف بلانتان **Christophe Plantin**. وفى سنة ١٥٠٠، كان قد تم طبع ٢٠ مليون نسخة فى أوروبا. لذا أعاد مارسيل فيسين **Marsile Ficin** وبيك دى لا ميرندول **Pic de la Mirandole** من فلورنسا طباعة كتب الكشف عن التراث اليونانى – العبرى والعربى المصادر عليهم حتى ذلك الوقت من الكنيسة. ليكتشف القراء الجدد حينئذ أن الكتاب المقدس لا يحوى تماما ما يقوله رجال الدين؛ وأنه توجد أيضا رسائل فلسفية وحتى روايات يحكى فيها عن العقل والحب؛ وأن هناك معرفة – يهودية ويونانية ورومانية وعربية وفارسية – كانت حتى ذلك الوقت الكتاب المقدس عنهم بعناية. وأراد الكثير منهم قراءة هذه النصوص بشكل آخر غير اللاتينى الذى توقفوا عن استخدام؛ لذا أطاحت اللغات المحلية بلغة الكنيسة التى لم تعد إلا لغة رسمية لبعض القنصليات.

وفى المجموع، وخلال عدة عقود، قضت الطباعة على حلم الفاتيكان والإمبراطورية الرومانية الجرمانية فى مجانسة أوروبا حول اللغة اللاتينية والكنيسة.

عبرة للمستقبل : تقنية اتصالات جديدة يظن أنها جامعة، سوف تظهر كالعدو اللدود للسلطات القائمة.

فى عام ١٥١٧، قام لوثر بقراءة الكتاب المقدس على أتباعه، وثار ضد فساد البابوية وتحالف مع الأمراء الألمان ضد الكنيسة والإمبراطور؛ ووضعت البروتستانتية نفسها فى خدمة القومية لتجعل منها عشها. لذا تمكن زمن القوميات من أن يبدأ.

وكان على شارل كنت، خليفة الملوك الكاثوليك والهسبورج، الذى يحكم من مدريد والفلاندر، أن يواجه مطالب الاستقلال للبلاد الواطئة (هولندا)، التى تعززها إنجلترا بعد أن دخل كلا منهما فى البروتستانتية. وحاول بدون فائدة منع دخول آنفرس على

الأجانب الذين توافدوا مع ذلك، وساهموا فى سرعة تقدم وديناميكية المدينة. فقد استقر فيها أهم الصيارفة الألمان - الهوشتلر Höschsteller والفوجر Fugger والولسر Welser. وكانت الفضة تصل ملء السفن من أمريكا؛ وعليها ارتكزت تجارة المدينة. وفى سنة ١٥٥٠، فى قمة رونقها، صار تعداد آنفرس مائة ألف نسمة.

حجم المراكز "القلوب" إذن فى ازدياد.

عقب ذلك، أخذ هذا الشكل الثالث للنموذج التجارى فى الضعف، فمرة أخرى ومثل سابقيه لم يعد لديه وسائل الحفاظ على الشبكات. وقد أدى الاستغلال الضخم لمناجم الفضة فى أمريكا إلى خفض قيمة المعدن المعتمدة عليه شبكة آنفرس التجارية. ثم ارتفع سعر الذهب، ولم يكن لآنفرس سيطرة على تجارته، وأصبح أكثر إغراء للمضاربين. أضف لذلك أن الحروب الدينية قطعت الصلات البحرية بين هولندا وإسبانيا وعزلت آنفرس، التى لا تملك بحرية عسكرية، عن شبكتها التجارية؛ ولم تعد فضة أمريكا تستطيع الصعود إلى الشمال وعليها أن تظل فى إشبيلية أو تذهب نحو البحر المتوسط. لذا أصبحت آنفرس تحت رحمة أصغر أزمة مالية وسار لزاما عليها أن تنسحب سنة ١٥٥٠، لما أصابها من جراء مضاربة فى البورصة انطلقت فى إشبيلية.

وصارت لدى فرنسا، أكثر الأمم اتساعا فى أوروبا وأكثرها سكانا، فرصة أخرى لتصبح "قلب" الرأسمالية. إذ يرتفع فيها مستوى المعيشة ويتحسن أسطولها. وفى سنة ١٥٢٤، انطلق، من مدينة هونفلور، فرنسى من أصل جنوى، هو جان دى فرازانو Jean de Verrazzano، بناء على أمر من فرنسوا الأول، وكان أول من اخترق خليج هدسن. ولكن فرنسا لم تنجح فى البقاء فى المركز "القلب" لعدم وجود برجوازية وبحرية تجارية وميناء كبير فى البحر المتوسط أو فى بحر الشمال. بالإضافة إلى أن حجمها كان ضدها، وكان سوقها الداخلى متسعا لدرجة عدم احتياجها لتصدير منتجات صناعتها أو زراعتها أو حتى إنتاج أشياء ذات قيمة إضافية عالية.

فى موقع آخر، فى ألمانيا وبولونيا، استمر النظام الإقطاعى والاستعباد؛ إذ كانت الأرستقراطية فى قلقها من بزوغ البرجوازية القومية، تكتفى باستقبال بعض التجار

الأجانب الذين يشترون منها القمح لبقية أوروبا. وأخيرا، ورغم الديناميكية التجارية المبهرة لبعض موانئ البلطيق، بقيت أوروبا الشمالية على الهامش.

إسبانيا أيضا كانت لديها فرصة ثانية لتصعد للصف الأول، فالفضة ثم ذهب أمريكا اللذان كانا حينئذ يصبان بغزارة، يؤمنان لها دخلا واسعا يستطيع أن يساعدها فى أن تصبح أخيرا "قلبا". ولكن ثقافة الإمبراطورية كانت سائدة أكثر من أى وقت مضى، فالأسياد يهيمنون على التجار؛ ودخل العسكر الإسبان لا يكف عن الارتفاع بدون أن تنتج إسبانيا الأقمشة والمجوهرات والأسلحة التى تحلم بها؛ التى كان عليها حينئذ أن تستوردها من هولندا وإيطاليا. وجاءت بداية التضخم، وصارت قشتالة تقترض، وتفتت عملتها، وأصبح الصيارفة يتركون الأسواق المالية فى مدريد وإشبيلية اللتين أفلستا سنة ١٥٥٧؛ ثم جاء دور لشبونة سنة ١٥٦٠.

اندحرت أنفرس إذن فى انهيار إسبانيا، فلم يعد الأطلنطى آمنا لمرور التجارة العالمية. وصارت جنوه، وهى الميناء الأوسطى الوحيد المتاح، حيث يوجد أول سوق للذهب، هى المركز "القلب" الجديد، نحو عام ١٥٦٠، ولأكثر قليلا من نصف قرن، كما لو أن النموذج التجارى مازال يجد صعوبة فى ترك البحر المتوسط الذى شهد مولده.

جنوه، (١٥٦٠-١٦٢٠) : فن المضاربة

منذ القرن الثالث عشر، أدرك رجال أعمال جنوه أن السلطة السياسية كانت مصدر مشاكل. وعزفت عن ممارستها عائلتان، هما آل فيسكونتى وآل سفوروزا، وهما العائلتان التى ارتكزت أنشطتهم على ممارسة التجارة والصرافة. وذلك فى القرن الرابع عشر - أى ما إن سمحت الكنيسة بذلك - فأصبح البعض من اللومبارديين صيارفة يقرضون أخيرا بفوائد؛ من بينهم العديد من اليهود المعتنقين المسيحية. هؤلاء الصيارفة أخذوا بداية الآمر فى تمويل أغلبية أمراء أوروبا بالفضة والذهب، ثم تمويل معظم تجارة وصناعة المنسوجات فى فلورنسا. وقد تأسست قوتهم على قدرة هائلة على التنظيم المحاسبى. وفى الواقع تعتبر المحاسبة بالنسبة لجنوه، كالطباعة بالنسبة لأنفرس،

أو كسفن التجارة galere da mercato بالنسبة للبندقية، وهى اختراع إستراتيجى مهم أمن لها السلطة على مجموع الشبكات التجارية. زد على ذلك أنه فى جنوه اخترع باتينى Patini ثم ماسارى Massari حسابات الربح والخسارة التى انتشرت بعد ذلك بفضل مؤلفات الجنوى لوكاس باكيولي. وكان هذا بمثابة ثورة فى نظام الاقتصاد والفلسفة.

ولأن المحاسبة هى أيضا فن قياس الإيجابى والسلبى مثل الفلسفة؛ تطور الفكر فى جنوه حول المصرفى المجازف والمضارب على المستقبل والذى يحاول تخمينه، فى جنوه، كما فى الأماكن الأخرى، وتأثرت هذه الطبقة الخلاقة خاصة بكتابات اليهود المهجرين من إسبانيا، مثل إسحاق أبرافانيل Isaac Abravanal، وبكتابات جون بودان Jean Bodin، الذى كان أول من قام بالتنظير من فرنسا عن مفهوم السيادة، وكان المدافع عن التسامح الدينى.

وفى بداية القرن السادس عشر سيطرت إسبانيا على جنوة، وهكذا أصبحت، نحو ١٥٦٠، السوق المالى الأول فى أوروبا، ومركز "قلب" الرأسمالية حينذاك. وقام صيارفة جنوه، المتسيدين على أسواق الذهب، بتحديد أسعار صرف جميع العملات، وقاموا بتمويل عمليات ملوك إسبانيا وفرنسا، والأمراء الإيطاليين والألمان والبولنديين.

وكما أنه لا يمكن لميناء أن يصبح مركزا "قلبا" بدون أن يتحكم أيضا فى الزراعة والصناعة، فإن ظهير جنوه، الممتد إلى ما بعد توسكانيا الشديدة الثراء، أصبح قوة صناعية كبيرة منتجة للأصواف والتعدين. فحققت جنوه، آنذاك، الانتفاضة القصوى للعالم المتوسطى، والصدى الأخير لحلم أثينا وروما وفلورنسا وشارل كنت وفيليب الثانى.

ورجع الأطلنطى من جديد بحرا هادئا، ففى ١٥٧٩ ـ أى بعد ثمان سنوات من الانتصار عديم الجدوى فى لبانت Lépante للابن السرى لشارل كنت على رأس أساطيل البندقية وأسبانيا ضد أتراك سليم الثانى، تم طرد الإسبان من هولندا، وهو حدث فائق فى أهميته وأقل شهرة من الأول. وجاء الأسطول الإنجليزى، حديث الوجود على البحار،

وعلى رأسه قباطنة كبار مثل فرنسيس دراك وتوماس كافنديش، ليسرق الذهب الإسبانى الذى لا يزال يأتى من أمريكا.

وفى عام ١٥٨٨، كان الأسطول الإسبانى الذى لا يقهر، ثقيلا وغير جيد التسليح، لذا غرق أمام سواحل إنجلترا؛ واختفى ثلاثة أرباع بحارته وسفنه فى مواجهة السفن الحربية الإنجليزية المجهزة بمدافع أكثر دقة. وتم فتح الأطلنطى من جديد أمام السفن التجارية، خاصة سفن جنوه وهولندا وإنجلترا وفرنسا وأصبح من جديد حيزا للتجارة.

وفى أثناء ما كانت الصين، عام ١٥٩٨، تهزم اليابانيين فى كوريا بدون أن تحتلها (سيتكرر ذلك ثلاث مرات فيما بعد وسيحدد القواعد الأساسية للمستقبل)، راحت جنوة تضعف، فلم تعد المدينة تملك موارد إنسانية ومالية لمواجهة أعدائها على جميع الجبهات. وبدون جيش لم تكن تستطيع منع الهولنديين، المتحررين أخيرا من السيطرة على الطرق الجديدة فى الأطلنطى وجلب ذهب وفضة أمريكا الذى طمعت فيه أنفرس بدون طائل منذ قرن مضى. ومثل آنفرس من قبلها، تأثرت جنوة بركود عام جديد آت من أسبانيا.

ونحو عام ١٦٢٠، تحول مركز الرأسمالية مرة أخرى فى اتجاه الأطلنطى. وسيكون ذلك بدون رجعة، إذ سيصبح البحر المتوسط للأبد بحرا ثانويا. فقد كانت البلاد المحيطة به – مملكة إسبانيا والإمارات الإيطالية وفرنسا الجنوبية – تنحدر جميعها. حتى إنهم صاروا يفقدون الصلة تماما مع المركز "القلب". كما سيصبح مستوى المعيشة فى هذه البلدان منذ ذلك الحين أقل من مثيله فى القوى الجديدة.

وحققت هولندا تقدماً كبيراً، فمستوى المعيشة فى الأقاليم – المتحدة صار يتخطى مثيله فى جنوه والبندقية. وهو أعلى خمس مرات عن ممالك فرنسا وإسبانيا وإنجلترا.

إنه نفس المنطق فى حالة حراك، أى منطق التوسع المتدرج للمساحة التجارية وللحقل الصناعى والمالى والتكنولوجيا. إذ يضع هذا المنطق فى السلطة طبقة خلاقة جديدة،

حرة وقائدة فى نفس الوقت، على ميناء حديث يمتلك ظهيرا زراعيا وصناعة بحرية وأسطولاً حربيًا وتجاريًا، مستقبلاً صيارفة وصناع سفن وتجار ومجددين ومغامرين. وقد انتشر تطبيق هذا المنطق شيئًا فشيئًا على حقوق المأجورين وقام بمحو العمل الإجبارى. وحصل على السيطرة على موارد المواد الأولية والأسواق فى العالم.

وهكذا أصبح الأطلنطى لما يقرب من أربعة قرون، البحر الأول للعالم.

أمستردام، (١٦٢٠- ١٧٨٨) : فن صناعة سفينة الفلوت

بعد أنفرس وجنوة، أعادت أمستردام بناء الشبكات لمركز "قلب" جديد. ومن أجل تمويل استيراد غذائها، قام ظهير أمستردام بإنتاج المواد الزراعية الفخمة (الكتان والقنب والسلجم والجنجل)، وقامت بتربية الخراف، وطورت صناعة الصباغة، وميكنة الغزل. وأعطاها ذلك فرصة البدء فى تصنيع إنتاج الملابس بعد الغذاء. وأصبحت أمستردام تصبغ كل الأقمشة الصوفية الخام لكل أوروبا، بما فيها أقمشة إنجلترا، رغم الإجراءات الحمائية لحكومة لندن. ومن الفائض الذى جنته من ذلك، استطاعت المدينة تصنيع وإنتاج سفينة غير عادية، اخترعت سنة ١٥٧٠، اسمها الفلوت **flûte**، مردودها أكبر كثيراً من السفن التى سبقتها، ويمكن تصنيعها فى سلسلة، وتعمل بطاقم بحارة مخفض إلى الخمس.

وفى بداية القرن السابع عشر، تحولت أمستردام إلى موقع ضخم لإنتاج ولبيع لسفن وصيانتها، وكانت ورشها تستعمل روافع ومناشير يحركها الهواء. وأصبح أسطولها ضخما وجيد التسليح بشكل استثنائى، لا يقارن بالبلاد الأخرى، وكانت السفن حمولة ٢٠٠٠ طن مع طاقم مكون من ٨٠٠ شخص، تحمل ستة أضعاف البضائع التى تحملها كل الأساطيل الأوروبية مجتمعة، أى ثلاثة أرباع الحبوب والملح والخشب ونصف المعادن والأقمشة لكل أوروبا. وكما تساند الحرب دائما التجارة، تحكمت البحرية العسكرية الهولندية فى البحار، من البلطيق إلى أمريكا اللاتينية؛ حتى إنها استرجعت التحكم التجارى لإشبيلية التى لا تزال ميناء وصول المعادن من أمريكا.

حينذاك قامت الشركة الهندية (إنجلترا) ثم البورصة وبنك أمستردام بتحويل هذه القوة البحرية لآلة هيمنة مالية وتجارية وصناعية؛ وفى أمستردام أيضا تم سنة ١٦٠٤ تخيل تمويل المشاريع الصناعية الأرضية بواسطة شركات مساهمة.

ومثل سابقتها، قام هذا الشكل بإحلال الخدمات الجديدة بمنتجات صناعية والعمال الجدد المجبرين بعمالة مأجورة؛ وركز أكثر فأكثر الثروات فى عدد محدود من الأيدى، ومنح حريات أكبر للمواطنين والمستهلكين مع فرض ضغوط كبيرة على العمال.

هذا المركز "القلب" الخامس لم يعد فقط مدينة؛ إذ صار منطقة بالكامل؛ فالصناعة فى لايد **Lyede**، والورش البحرية فى روتردام. وهيمن أوصياء العرش البرجوازيون فى أمستردام على الإقليم وتحكموا فى الفائض، على الرغم من الصراعات بين حاكم هولندا الكبير وحاكم الأقاليم المتحدة. وكان الشعب على كل الأحوال يعمل بجد، ويعانى أحيانا من الجوع، رغم اختفاء العبودية تماما فى الأقاليم المتحدة. والبروتستانية تحررت أيضا من كل شعور بالذنب تجاه الثروة، ولم تعد الكنيسة هنا للاستئثار بالثروات. وصارت الحياة العامة باذخة، والحياة الثقافية ثرية، فالجماعات العالمة تتبادل الأفكار؛ وجامعات مشهورة تستقبل الأجانب، مثل ديكارت أو قبله اليهود المطرودين من إسبانيا والبرتغال الذين تجرأ أحد أبنائهم، وهو باروخ سبينوزا**Baruch Spinoza** نحو ١٦٥٠، على التفكير فى عالم يختلط فيه الإله مع الطبيعة، بدون فرض أى قيم أخلاقية على البشر العازمين على الحرية والفردية. وشهد بقية العالم، مبهورا، هذا الانتصار الذى سيستمر لما يقارب قرنين، وسيكون ذلك أطول تكوين تجارى فى جميع العصور.

ومع ذلك فإن كتب التاريخ عندما تروى هذه الحقبة، تذكر مصير الحكام أكثر مما تذكر الثروات، ففى ١٦٦٤، كانت إمبراطورية الوسط لا تزال أول قوة اقتصادية فى العالم، عندما قام رجل من منشوريا بقلب سلالة آل منج، وأسس سلالة آل كينج وعاصمتها هذه المرة بكين. وقد ظل آل كينج فى الحكم لقرنين ونصف. وفى فرنسا، وضع الملك لويس الرابع عشر، الصاعد على العرش سنة ١٦٤٣، حدا لحرب الثلاثين

عاما التى أرهقت أوروبا؛ ورغم بهائه الظاهرى، لم يكن للملك الشمس إمكانات منافسة الأقاليم المتحدة، ففى ١٦٨٥، وهو تاريخ إلغاء مرسوم نانت **édit de Nantes**، كان متوسط دخل الفرد لسكان أمستردام أكثر أربعة أضعاف من دخل الباريسيين؛ واتسع الفرق مع رحيل البروتستانت من فرنسا.

لقد تغير العالم، فلم تعد بروج إلا مدينة ثانوية؛ ولم تعد أنفرس إلا ضاحية لأمستردام؛ وضعفت جنوة، وشأنها شأن كل أنحاء لومبارديا، عزلت شيئًا فشيئًا عن الدوائر التجارية الرئيسة. كما لم تعد البندقية إلا مرحلة رائعة للتجارة مع الشرق؛ وإسبانيا محصورة خلف جبال البيرينيه. عندئذ أقامت الصين رأسها بعض الشيء، ففى عام ١٦٨٣ احتل الإمبراطور جزيرة تايوان. وراحت قوى جديدة تظهر. فالنمسا تتمترس فى مواجهة الأتراك؛ وفى سنة ١٦٨٩ تدخل روسيا اللعبة العالمية مع بطرس الأكبر؛ ومثلها تفعل بروسيا سنة ١٧٤٠ مع فريدريك دى هوهنزولرن **Hohenzollern**. وفى ١٧٢٠ تستحوذ صين آل كينج على التبت، ثم الألتاى **Altaï** – زينجيانج **Xinjiang** – وهى اليوم منطقة مسلمة. فى أثناء ذلك، تم بيع ٢٧ مليون إفريقى كعبيد، ١٧ مليونًا منهم بواسطة تجار عرب، و١٠ ملايين رحلوا لعدة مستعمرات بواسطة البرتغال والإسبان والإنجليز والهولنديين والفرنسيين. وكما فى بداية النموذج الاقتصادى، تتطور الجغرافية السياسية أكثر مع التجارة والاقتصاد وليس مع السلالات الحاكمة.

كان القرن الثامن عشر لا يزال بالنسبة لهولندا، وهى الشبه ديمقراطية الأولى، قرن انتصار؛ كما كان لأعدائها زمن هزيمة. فقد قادت أمستردام بيد من حديد، مع سكانها الذين لا يتعدون الثلاثمائة ألف نسمة، سياسة أوروبا. فبحريتها تسيطر على كل البحار؛ وصيارفتها يسودون على أسعار الصرف؛ وتجارها يحددون أسعار كل المنتجات. وكانت فرنسا، وهى البلد الأكثر كثافة سكانية فى أوروبا، ورغم قوتها الظاهرية، تتعرض لضربة بعد الأخرى. فشل حربى على البحار وفشل دبلوماسى فى الهند وفى لويزيانا وكندا؛ وفشل مالى مع قانون الإفلاس. وعندما أصبح من الممكن، سنة ١٧١٤، لنبلاء فرنسا أن يمارسوا التجارة بدون أن يهانوا، لم تهتم البرجوازية

الفرنسية الصغيرة لا بالبحرية ولا بالتجارة الحديثة؛ واكتفى الاقتصاد الفرنسي بالركود داخل الصناعات التي عفى عليها الزمن لرأس المال الزراعي (أغذية وجلد وصوف) التي كان تجار الأقاليم المتحدة الجسورون سعداء بالتخلي لهم عنها.

في نفس الوقت، في الصين، ساعد المحصول الثلاثي السنوي للأرز السكان على الزيادة من ١٨٠ إلى ٤٠٠ مليون نسمة، ليظلوا في مقدمة كل بلاد العالم، بدون أن يتفاعل الإمبراطور مع وصول التجار الهولنديين ليستقروا في المحيط الهندي، ويمارسوا التجارة في كانتون.

مع ذلك، أي نحو ١٧٧٥، بعد قرن ونصف من حصوله على السلطة، بدأ هذا الشكل التجاري الخامس في الانهيار، مثل ما سبقه من أشكال ولنفس الأسباب، إذ لم تعد سفن الحرب الهولندية هي الأقوى؛ ولم تعد البحار مؤمنة إلى حد بعيد؛ وصارت الحماية على الطرق التجارية تكلف هولندا الكثير؛ وأصبحت الطاقة التي تستخدمها صناعتهم تنفذ وهي خشب الغابات الذي يدخل أيضا في صناعة السفن؛ كما توقفت تقنيتهم في الأصبغة والتسلح البحري عن التطور؛ وتفاقمت الصراعات الاجتماعية؛ وارتفعت الأجور؛ وأصبحت أصواف أمستردام أكثر تكلفة.

عبرة للمستقبل: لا توجد إمبراطورية، حتى إذا بدت خالدة، يمكن أن تدوم إلى ما لا نهاية.

من مكان لآخر في أوروبا كانت البرجوازيات تصخب وتطالب بحريتها وتنمو القومية. وهناك علامة مبشرة لا تخطئ، فقد صار أمراء أوروبا كلها يطلبون الآن من الموسيقيين أن يختاروا للأوبرا التي يضعونها نصوصا مكتوبة في لغاتهم القومية وليس في الإيطالية كما اعتادوا. وأصبحت الموسيقى تبشر بالمستقبل.

وفي سنة ١٧٧٦ أعلنت المستعمرات البريطانية في أمريكا عن استقلالها؛ وسنة ١٧٨١ مكنت البحرية الفرنسية، الفاعلة للمرة الأولى، المتمردين الأمريكيين من الانتصار في معركة يورك تاون Yorktown. وراحت الشعوب الجائعة في أوروبا تهدر.

وأخذت الحرب تهدد فى كل مكان فى القارة. ورحل أصحاب السفن، وتبعهم فى ذلك أفضل الصيارفة الهولنديون حينئذ من هولندا إلى لندن بعد أن أصبحت هى المدينة الأكثر أمانا والأكثر ديناميكية.

وكما هو الحال دائما أتت أزمة اقتصادية للتصديق على انهيار المركز "القلب". ففى سنة ١٧٨٨ أعلنت بنوك هولندا إفلاسها؛ وعشية الثورة الفرنسية عبر مركز "قلب" الرأسمالية نهائيا بحر الشمال ليستقر فى لندن، حيث تطور الديمقراطية والسوق يتمان فى آن واحد.

لندن (١٧٨٨-١٨٩٠) : قوة البخار

منذ القرن السادس عشر وإنجلترا تملك تقنيات غزل الصوف واستخراج الفحم وصناعة الزجاج. وساعدت وفرة الأنهار المستخدمة أساسا كمصدر للطاقة فى لانكشاير على ميكنة غزل مادة أولية جديدة منافسة للصوف وهى القطن، المعروف من زمن طويل فى أوروبا، والذى أعاد الإنجليز اكتشافه فى الهند. ومن أجل التحكم فى هذه الألياف النباتية التى اكتسبت الأهمية الإستراتيجية لذهب وفضة بيرو، تحكمت الشركة الإنجليزية للهند فى الهند وأمريكا الشمالية وآسيا الجنوبية وجميعها أراض لزراعة القطن. وأقيم المركز الإنجليزى الأمامى الأول سنة ١٦١٩ فى سورات **Surat** على الساحل الشمالى الشرقى للهند. بعد ذلك بقليل قامت شركة الهند الشرقية البريطانية، التى تدير هذه الأراضى لصالحها فقط، بإنشاء مكاتب تجارية دائمة فى مدراس وبومباى وكالكوتا. وفعلت مثل ذلك الجيوش الإنجليزية فى أمريكا الشمالية. فصارت إنجلترا تستورد بثمن بخس من مستعمراتها كل ما يمكن من منتجات (صوف وقطن وحرير وجلد وقصدير ودخان وأرز ونيلة) لترجعها إليها على هيئة ملابس ومقتنيات ثمينة بأعلى الأسعار.

وفى سنة ١٦٨٩، تفجرت فى إنجلترا صاعقة سياسية، إذ قام الأمراء الجدد وهم مارى وجيوم دى أورنج **Marie et Guillaume d'Orange** (كان البرلمان قد تولى تربية

هذا الأخير بعد أن ذبح جده شارل الأول - ونصب على العرش بعد ديكتاتورية كرومويل) بمنح البرلمان المنتخب من البرجوازية فى حرية، حق النظر فى الأمور العامة. وهكذا صدرت شهادة ميلاد الديمقراطية الحديثة بعد البدايات الأولى الهولندية، إذ يقوم البرلمان بإقرار القوانين ويضمن الحريات الفردية ويسمح للملك بحشد قوات وإعلان الحرب. وأصبحت إنجلترا إذن هى أول ديمقراطية سوق.

فى نفس السنة نشر جون لوك بحثا فى الحكومة **Traité de gouvernement**، حيث قام بعرض هذه النظرية للحكومة الديمقراطية جاعلا من الحرية الفردية قانونا طبيعيا ولا يجوز التصرف فيه. وفى فرنسا وفى نفس السنة أيضا، ولد مونتسكيو الذى سيقوم بالتنظير للفصل بين السلطات وللحرية السياسية. ومن ذلك الحين فصاعدا صارت الأمم تتكون حول مثال للمساواة ؛ كما ستظل الفروق التى تدينها الديمقراطية ضرورة للسوق. وسيستمر المثال اليونانى - العبرى فى نشر إمبراطوريته.

فى القرن الثامن عشر ازدادت ثروة بريطانيا العظمى وانتشرت فى العالم؛ وقد تكاثر تبادلها الخارجى ستة أضعاف؛ وارتفع إلى ثلاثة أضعاف نصيب التصدير فى دخلها القومى مستخلصا فائضا يقوم بتمويل تحديث صناعتها وتنمية طبقة خلاقة جديدة برجوازية صناعية. وشأن ما حدث فى المراكز "القلوب" السابقة، كان الاستيلاء على السلطة العالمية من قبل التجار البريطانيين تصحبه إرادة رائعة. ففى عام ١٧٣٤ وبناء على مسابقة أطلقها البرلمان اخترع نجار - ساعاتى إنجليزى اسمه جون هاريسون **John Harrison** أول كرونومتر بحرى يزن ٣٢,٥ كيلو جرام. وهذا الاختراع المهم الذى أرادته السلطة السياسية قد عمل، على وجه الخصوص، على تحسين تحديد أماكن السفن فسمح إذن بتقصير مدة الرحلات عبر المحيطات. وأتاح الكرونومتر لبريطانيا التحكم فى أعالى البحار، وسهل الاستغلال المنظم لبقية العالم. وفى سنة ١٧٥٧ سيطرت قوات الشركة الإنجليزية للهند الشرقية على البنغال، وفرضت على العمال البنغال أسعاراً متدنية للقطن أدت إلى مجاعة قتلت حوالى عشرة ملايين

شخص. وأخيراً، وبعد ثلاثة حروب مع هولندا سيطرت إنجلترا تماماً على البحار؛ خاصة بحار تجارة المعادن النفيسة من أمريكا التى كان الهولنديون قد انتزعوها من إسبانيا قبل مائة وخمسين عاماً.

وفى سنة ١٧٧٦ التى أصدر فيها آدم سميث أول مرجع فى اقتصاد السوق (بحث فى طبيعة ثراء الأمم وأسبابها) كان على بريطانيا أن تتخلى عن سيادتها على جزء من أمريكا الشمالية لتحتفظ فقط بما يهمها فى الأساس وهو القطن والعبيد الذين يؤمنون إنتاجه بسعر زهيد. وقامت حكومة ويليام بيت بإصلاح الوضع الاقتصادى فى البلد بتطبيق نظرية آدم سميث؛ حتى إنه فى سنة ١٧٨٦ قام بتوقيع اتفاقية تجارة حرة مع فرنسا، أسوأ منافسيه.

وبينما كانت إنجلترا تبدو مستقرة ظاهريا، فإنها كانت فى الواقع مضطربة فى الخفاء، فقد نشط الريف بعد تسويره؛ وأصبحت الطرق أكثر أمانا بفضل قوانين الفقراء الجديدة؛ وانهارت النخب القديمة؛ واستقرت فى الحكم طبقة خلاقة جديدة، هى الجنترى **gentry**، أى نبلاء بدون أرض، تاركة الأرستقراطية التى تضاءل حجمها تتحكم فى كل الإيراد العقارى. إذن، كان كل إنجليزى يدفع الضريبة غير المباشرة فى حين أنه فى فرنسا لم يكن يدفع الضريبة المباشرة، لا تاى **La taille**، سوى ثلث الشعب.

وكانت إنجلترا تمتلك أسطولاً حربياً موازياً لأسطول فرنسا، على الرغم من أن تعداد سكانها كان أقل منها ثلاث مرات، ودخل الفرد فيها نصف مثيله فى فرنسا وخمس مثيله فى هولندا. وعند نهاية القرن الثامن عشر كان الصوف الإنجليزى لا يزال فى معظمه يصبغ فى الفلاندر وفى الأقاليم المتحدة؛ وكانت المنتجات البريطانية لا تزال فى جزء منها تحت سيطرة الهولنديين. ومع ذلك، وفى خلال عشرين عاما، من ١٧٩٠ الى ١٨١٠، استولت إنجلترا على السلطة فى العالم فى الوقت الذى كانت القارة مشتعلة فى قتال عنيف. ومرة أخرى، وفى أثناء محاولة دولة قلب الأخرى، يعطى السوق السلطة لقوة ثالثة. ولمرة أخرى، يقوم صراع مفاجئ بحل تركة مستحيلة. ولمرة أخرى، وكما فى التغيرات الخمسة السابقة، تم نقل السلطة من ميناء لآخر عن طريق الريف أولاً.

ولأن الأرض ظلت توفر كل شيء، من غذاء وملابس و ـوت وخشب للطاقة وبناء السفن. وهي أيضا المنتجة للإيراد العقاري الممول للصناعة وخلقة الأرباح الأولية. اخترع ريتشارد أركرايت **Richard Arkwright**، سنة ١١٦٨ . لة غزل جديدة تعمل بطاقة مجاري الأنهار، أدت إلى التحسين الكثيف لإنتاجية صناعة النسيج. مع ذلك تقل مصادر الطاقة في إنجلترا، أكثر مما تقل في هولندا، لذا توجب الحفاظ على الغابات النادرة لديها من أجل التسلح البحري المهم حربيا؛ وبما أنه لا توجد هناك جبال عالية فلا توجد شلالات.

وللعثور على الطاقة التي تنقصها، لجأ الجانتري إلى اختراع تقني جديد للفرنسي دوني بابين **Denis Papin**، أهملته باريس لوفرة الغابات الفرنسية، وهو الآلة البخارية. وقد سجل الاختراع الإنجليزي جيمس واط مما سمح للإنجليز في البدء باستخراج الفحم من أراضيهم واستخدامه في تشغيل آلات الغزل الجديدة التي اخترعها إدموند كارترايت **Edmund Cartwright** سنة ١٧٨٥ . وبذلك تضاعفت إنتاجية غزل القطن عشر مرات خلال عشر سنوات، وهو انتصار لفكرة الآلة لدرجة أنه في إنجلترا في سنة ١٨١٢ كان يحكم بالإعدام على كل من يتلف آلة صناعية.

عبرة للمستقبل: النقص هو الدافع للبحث عن ثروة جديدة. لذا تعتبر الندرة نعمة لأصحاب الطموح.

عبرة أخرى: ليس المهم من اخترع التكنولوجيا، ولكن الأهم هو من الذي يكون في وضع ثقافي وسياسي يمكنه من تطبيقها.

مرة أخرى كان لفرنسا أن تصبح المنافسة لإنجلترا. فقد كان لديها، نحو عام ١٧٨٠ المهندسون والأسواق والتقنيات والحرية الفكرية. ورغم أنها كانت تخاطب العالم عن الحريات، فلم تكن تملك ميناء مهمًا أو بحرية فعالة أو استعدادا لاستقبال النخب الأجنبية أو حب استطلاع الآلات الصناعية.

ورغم مثاليات عصر الأنوار، سيطرت على فرنسا طبقة إقطاعية وبيروقراطية قامت باحتكار الإيراد الزراعي ولم توجهه صوب التجديد. وكانت الملكية الفرنسية تفضل

إيذاء الملكية الإنجليزية عن طريق مساندة تحرر جزء من المستعمرات الأمريكية بدلا من تكريس مواردها النادرة فى بناء صناعة لنفسها. وفى سنة ١٧٧٨ كانت فرنسا منهكة بالحروب ثم بالجفاف، عندما انفجرت فى باريس أزمة مالية ثم أزمة غذائية.

وبدءا من ١٧٨٩ ظلت فرنسا منشغلة فى تحرير أوروبا من الأباطرة، وأخذت الثورة الفرنسية فى طرد التجار النادرين من البلد. وفى سنة ١٧٩٧ وفى أثناء ما كان آخر المائة وعشرين دودج (دوق) فى تاريخ البندقية يستسلمون أمام الجنرال بونابرت، كان من تبقوا من الصيارفة الفرنسيين يستقرون فى لندن.

مرة أخرى أصبحت المنافسة فرصة للمركز "القلب" الجديد، ودفعت الثورة الفرنسية، بإغلاقها للسوق القارى أمام إنجلترا التجار البريطانيين إلى النظر فيما وراء البحار. لذا اتجه هذا البلد الصغير بأكمله، الذى يتخطى بقليل تعداد أيرلندا ويماثلها فقرا، إلى مشروع طموح، شأنه شأن المراكز "القلوب" الأخرى من قبله، وانطلق فى الإنتاج لأسواق العالم بأسره مستعينا بأكبر أسطول فى العالم. وفى لندن كانت تدار، بعيداً عن الصراعات، أغلبية رءوس الأموال الأوروبية، فخلال عشرين عاما حل الجنيه محل الفلورين الهولندى وأصبح العملة الأولى للتجارة العالمية.

فى هذه الأثناء، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستقبل ملايين المهاجرين الهاربين من حروب أوروبا نحو أرض بدون ذاكرة متخلصة شيئا فشيئا من سكانها الأصليين، وكان هذا وضعا مثاليا لبناء ديمقراطية السوق، بدون ورثة أو أسياد، أى بالكامل فى خدمة التجار.

وفى سنة ١٨٠٣، أى فى الوقت الذى كان يتم فيه الإعداد للإنزال الفرنسى فى إنجلترا، حول نابليون فرنسا إلى اقتصاد حرب وباع لويزيانا للولايات المتحدة مقابل ١٥ مليون دولار؛ وفى نفس السنة رفض القنصل الأول، الذى سيصبح إمبراطورا فى السنة التالية، اختراعا أتى به إليه ميكانيكى إنجليزى هو روبرت فولتن **Robert Fulton** وهو استعمال البخار فى تحريك عجلة سفينة، إذ لم يجد له استعمالا حربيا. وفى سنة ١٨٠٧، وبينما كانت تدور معارك إيلو **Eylau** وفريدلاند **Friedland**،

قام فولتن العائد إلى أمريكا ببناء أول سفينة بخارية. هي الكيرمون Clermont. واستولى الإنجليز مباشرة على الاختراع. وفي سنة ١٨١٤، في قلب الحرب ضد الإمبراطورية الفرنسية المحتضرة، شيد ستيفنسون أول قاطرة بخارية في لندن. ومن سخرية التاريخ أن أول قوة بحرية في العالم سوف تقوم أيضا بثورة في المواصلات الأرضية.

وفتحت نهاية الحروب النابولونية القارة الأوروبية للمنتجات الإنجليزية. وصارت لندن عندئذ مدينة كبيرة جدا بها ربع سكان البلد. وهنا، أي سنة ١٨١٥، قام أول هيكل مالي متعدد الجنسيات، وهو بنك روتشيلد الآتي من فرانكفورت، بفرض فنه في السوق وأتاح إمكانية الإدخار الأوروبي في التعدين والسكك الحديدية والسفن المعدنية الإنجليزية. وفي سنة ١٨٢١، تم تشغيل أول خط للسكك الحديدية بالقرب من لندن.

وفي سنة ١٨٢٥ ولأول مرة في التاريخ، في بريطانيا العظمى، تخطت القيمة الصناعية المضافة في بلد مثيلتها الزراعية (هذا التحول لن يحدث إلا في سنة ١٨٥٦ في بروسيا و١٨٦٩ في الولايات المتحدة وفي ١٨٧٥ في فرنسا). وفي بداية القرن التاسع عشر كان الغذاء يمثل أكثر من ٩٠٪ من مجموع الإنفاق الاستهلاكي للبريطانيين، وفي ١٨٥٥ لم يعد يمثل سوى الثلثين، في حين أنه، في نفس الفترة، تضاعف نصيب الإنفاق على الملابس.

ومن سنة ١٨٠٠ إلى سنة ١٨٥٥، انخفض إلى الخمس سعر التكلفة للأقمشة القطنية الإنجليزية، في حين تضاعف إنتاجها خمسين ضعفا. ولم تكن الأقمشة القطنية تمثل في سنة ١٨٠٠ سوى ثلث الصادرات الإنجليزية وفي ١٨٥٥ وصلت إلى النصف.

ظل العمل الصناعي مع ذلك نشاطا هامشيا، ففي ١٨٥٥، كان العمال لا يمثلون، بعد الفلاحين وخدم المنازل، سوى المجموعة الثالثة للعمالة الإنجليزية. في حين كان ثلاثة أرباع العاملين في النسيج الإنجليزي من النساء والأطفال، ولم يكن لأغلبية النساء أجر كما كن يقمن بأعمال المنزل، ويساعدن على المحافظة النسبية للحياة الريفية في المدن.

وتعد الأعمال المنزلية وظيفة مهمة، إستراتيجية، تؤثر على الدخل الاقتصادى وستصبح بعد قرن من ذلك نشاطًا صناعيًا.

ووصلت فعالية المركز "القلب" إلى درجة أن الضرائب البريطانية أمكن لها أن تهبط فى سنة ١٨٦٠إلى الحد الذى لم تكن تمثل فيه سوى عشر الدخل القومى، بينما كانت تمثل ثلث هذا الدخل قبل أربعين سنة.

ومثل المراكز الخمس السابقة، قام هذا الشكل السادس من النموذج الاقتصادى بتحويل الخدمات الجديدة إلى منتجات صناعية، وبتحويل المزارعين إلى أجراء مؤقتين؛ وقام بتركيز الثروات المتكاثرة فى أقل عدد من الأيدى؛ وأتاح حريات أكبر للمواطنين والمستهلكين، ومارس ضغوطا أكبر على العمال. وتسارعت ظاهرة تحول الفلاحين إلى عمال (برولتاريا) التى بدأ معها ظهور الحواجز لمراقبة ومحاصرة الحركات العمالية والثوار، وظهرت أوراق تحقيق الشخصية، وصار من يعملون فى نفس خطورة العاطلين. وكانت ظروف عمل العمال أسوأ من الفلاحين والحرفيين، ففى المدينة، كان يموت طفل من كل ثلاثة من الجوع أو المرض قبل سن ٥ سنوات؛ من بينهم حالة ثلاثة أطفال من ستة أبناء للاجئ السياسى كارل ماركس حديث النزول الى لندن بعد فشل ثورة ١٨٤٨.

وظل التقدم يمر عبر الإسراع فى السفر، ففى سنة ١٨٥٠، بدأ البخار يحل مكان الشراع لنقل المسافرين والبضائع والمعلومات. وعجل التلغراف فى نقل الأخيرة. وساعد كل منهما على سرعة إنجاز العولمة التى بدأت مع النموذج التجارى؛ وأصبح التجول حول العالم فى متناول الجيوش والتجار وحتى السائحين الأوائل.

تنمو الديمقراطية مع السوق، ففى بريطانيا العظمى كما فى فرنسا وفى بعض البلاد النادرة فى أوروبا وأمريكا، راح يتزايد عدد البرجوازيين المسموح لهم بالانتخاب شيئًا فشيئًا.

عبرة للمستقبل: الدولة السلطوية تخلق السوق الذى يخلق بدوره الديمقراطية.

ولأول مرة يصبح مركز "قلب" النموذج الاقتصادى هو أيضا عاصمة الإمبراطورية المهيمنة سياسيا وعسكريا. فهولندا كانت تنحط وفرنسا وألمانيا ترتكزان فى "الوسط" ولحقت بهما الولايات المتحدة بعد اكتشاف مناجم الذهب فى كاليفورنيا. وتقدم النموذج التجارى مخترقا آسيا، فبدءا من ١٨٥٧ قامت الجيوش البريطانية بأخذ مكان شركة الهند الشرقية وسيطرت مباشرة على الهند. وفى سنة ١٨٦٠ أشعلت الجيوش الإنجليزية الصين لتبيع فيها الأفيون، وتحصل على هونج كونج و"امتيازات" أخرى. وبعد ثمانى سنوات قررت اليابان، التى لا تريد الخضوع لنفس المصير، أن تقوم بتقليد الغرب وتحول العبيد فجأة إلى عمال مدنيين.

فى السنة التالية سمح افتتاح قناة السويس للجنود ثم التجار البريطانيين بالذهاب سريعا إلى الشرق، من أجل الإجهاز بسرعة أكبر على صناعة النسيج الهندية ولفرض ما هو جيد للصناعة البريطانية، باسم حرية التجارة والديمقراطية.

ومثل كل "القلوب" السابقة، أصبحت لندن نقطة لقاء جميع المجددين والمخترعين والصناع والمكتشفين والصيارفة والمثقفين وفنانين العالم من ديكنز إلى ماركس ومن داروين إلى ترنر.

لكن التعب أصاب لندن من هيمنتها الخاصة؛ وبدا البلد خائفا من السرعة على الأرض، ففى ١٨٦٥ حدد قانون السرعة Locomotive Act المسموح بها للقطارات إلى ميلين فى الساعة داخل المدينة و٤ أميال فى الساعة فى عرض الريف. أيضا كان هناك ما هو أخطر من ذلك كثيرا، ففى أمريكا حررت حرب الانفصال العبيد ورفعت أسعار القطن الذى يشتريه الإنجليز من الولايات المتحدة الجنوبية. وأصبحت السيتى City وهى مركز العالم المالى منذ ١٧٩٠ مهددة بنشوء بنوك جديدة فى أمريكا. كما أصبح الجنيه مهدداً من الدولار. وتوجب على المالية الإنجليزية، للحفاظ على قوتها، أن تستخدم المضاربة لتثبيت عائداتها.

وابتداء من عام ١٨٨٠، أظهر المنافسون البروسيون والفرنسيون والأمريكيون ضغطا أعلى، فالتقنيات الجديدة والاكتشافات الكبرى جذبت إلى لندن مضاربة

فى البورصة – سيطلق عليها تسمية "فقاعة" – أدت فى ١٨٨٢ إلى إفلاسات بنكية فى السيتى.

عبرة للمستقبل: مرة أخرى يتسبب إفلاس السوق المالى المهيمن فى التصديق على نهاية المركز "القلب".

ولأول مرة، لم يعد هناك أى ميناء أو أى دولة أوروبية فى موقع يسمح لها بأخذ مكان لندن، حتى بروسيا التى أصبحت قوة عظمى بضم كل ألمانيا حولها، أو حتى فرنسا التى كانت تدعى ذلك. ولذلك أكمل "القلب" رحلته التى بدأها فى القرن الثالث عشر، باتجاه الغرب، ليعبر الأطلنطى، فبعد قرن من الهيمنة تركت لندن مكانها لصالح بوسطن.

بوسطن (١٨٩٠-١٩٢٩) : الانفجار الآلى

سمح الحصان لآسيا الوسطى بالتفوق على ما بين الرافدين؛ وذهبت "دفة إتامبو" بهذا التفوق إلى أوروبا؛ كما أعطت السفن التجارية للبندقية التفوق على بروج؛ وانتصرت آنفرس بالطباعة؛ وجعلت الكرافيل من اكتشاف أمريكا أمرا ممكنا؛ وانتصرت إنجلترا بالآلة البخارية. وسوف يعطى مصدر جديد للطاقة (البترول) مع محرك جديد (بالاشتعال) ومنتج صناعى جديد (السيارة) السلطة للساحل الشرقى الأمريكى ومدينته المهيمنة بوسطن.

إن وسيلة نقل الطاقة والمعلومات التى أدت تحولاتها أكثر من مرة إلى التعجيل بمجرى التاريخ، ظهرت الآن على شكل آلة هى منتج صناعى مكثف للاستعمال الشخصى، بدلا من الحصان وعربة الخيل الفاخرة وعربة المسافرين وحتى بدلا من القطار. وبدا أن فرنسا، للمرة الثالثة، تتمتع هنا بفرصة لتصبح هى المركز "القلب"، فقد كانت بالفعل تتمتع بشبكة طرق ممتازة أورثتها لها الملكية؛ وخاصة فى بداية التجديد التقنى، وكان الفرنسى ألفونس بو دى روشاه **Alphonse Beau de Rochas** هو من قام، سنة ١٨٦٢، باختراع السيارة المجهزة بمحرك بالاشتعال. ومع ذلك سيستقر "القلب"

الجديد فى أمريكا، ففى حين أن أوروبا، وخاصة فرنسا، لم تكن ترى فى السيارة سوى بديل غامض لعربة الخيل، فإن المستعمرين الأمريكيين الراكبين للعربات منذ غزو الغرب كانت تسيطر عليهم فكرة خفض مدة التنقل الداخلى. ومع فرديتهم الفائقة وعدم قدرتهم على قبول القطار وطبيعتهم فى مباشرة الأعمال. كانوا قبل الآخرين فى أفضل موقع ليجعلوا من السيارة منتجا واسع الانتشار. بالإضافة إلى أن غياب التقاليد الحرفية لديهم سمح بسهولة أكبر بقبول العمل المتسلسل الضرورى للإنتاج الجماعى.

لذا ستصبح بوسطن أول مركز "قلب" للرأسمالية الأمريكية.

ومنذ القرن السابع عشر، قررت جماعة من المتزمتين الآتين من إنجلترا أن النجاح المادى هو إثبات للذات بانتماء المختارين من الله لدخول الجنة. بمعنى آخر أن كسب ثروة هو عمل نبيل حتى إن التباهى بالغنى يعد من مظاهر الاحترام الأخلاقى.

وأصبحت بوسطن حينئذ الميناء الأول فى أمريكا لتصدير شراب الروم والسمك والملح والدخان. وفى بداية القرن التاسع عشر، كانت منطقة الشمال الشرقى للولايات المتحدة أكبر مركز صناعى فى القارة، إذ تصنع فيه الملابس ومنتجات الجلود والآلات؛ وهنا أيضا كانت تتركز صناعة الصيد؛ وفى سنة ١٨٥٥ تخوفت المنطقة من نقص فى الزيت بسبب اختفاء الحيتان. لذا استقر فى المنطقة كل ما يحتاجه الـ "قلب"، سواء البنك فى نيويورك، والبحرية والصناعة بين بوسطن وشيكاغو مرورا ببالتيمور وديترويت وفيلادلفيا. وتطور فيها العديد من الاختراعات المهمة الأخرى، الآتية فى معظمها من أوروبا، ومنها المصباح الكهربائى والجرامافون من توماس إديسون والهاتف الذى اخترعه مهاجر إيطالى وقامت الولايات المتحدة باستغلاله تجاريا سنة ١٨٧٧، أى قبل ظهوره فى فرنسا بعامين.

وعلى خلاف جميع القوى العظمى الأخرى المحتملة وجميع "القلوب" السابقة لم يكن للولايات المتحدة أى منافس ذى مصداقية على قارتها. وهكذا أصبحت لديها حرية التدخل عالميا بدون مخاطرة أو تهديد على أرضها، فسيطرت سريعا على كل أمريكا اللاتينية وعلى جزء من آسيا والفلبين وكوريا.

هنا أيضا يتناغم هذا التطور تماما مع تاريخ النموذج التجارى، فهو يمتد دائما حيث لا يعوقه أى تاريخ حضرى قد يوقف الحركة التى يتطلبها؛ حيث تستطيع البرجوازية الاستيلاء على السلطة بدون ذبح النبلاء.

وبدءا من عام ١٨٨٠ اكتسح شمال أوروبا ركود رهيب، من أيسلندا إلى بولندا مصاحبا الانهيار الإنجليزى؛ وأثار هذا الركود أيضا أعظم حركة شعوب فى التاريخ منذ بداية التحضر، فمن ١٨٨٠ الى ١٩١٤ هاجر خمسة عشر مليون أوروبى أى خمس سكان القارة وثلث الادخار فى العالم إلى القارة الأمريكية. وبدا كما لو أن كل سكان فرنسا وبلجيكا وهولندا لمدة خمسة وثلاثين عاما، بمعايير اليوم، يتركون أوروبا.

وبفضل صراعات اجتماعية طويلة وعنيفة حصلت الطبقة العمالية الأمريكية على أجور أقل بؤسا، مما سمح لها بشراء الأساسيات من غذاء وأقمشة، وبالمقابل سمح أيضا بالثراء للطبقة البرجوازية التى أصبحت زبونا لصناعة السيارات الناشئة. ومنذ ذلك الحين راح يدور كل شىء حول هذه الصناعة الجديدة التى هى أداة لحرية فردية جديدة. وسيتم البناء حول برجوازية بوسطونية جديدة وصفها بشكل جيد هنرى جيمس، وجسد تماما قيمها جيمس ويسلر **James Whistler** فى رسومه.

لقد تم استخدام محرك الاشتعال فى أمريكا منذ ١٨٨٠، وذلك بعد ثلاثة عشر عاما من اختراعه فى فرنسا، وشكل ذلك بداية فى آلات التصنيع. ثم نحو ١٨٩٠ استخدم فيما سيصبح السيارة وفى الطائرات الأولى. وفى سنة ١٨٩٧ تم فى بوسطن افتتاح أول مترو فى أمريكا الشمالية. وفى سنة ١٨٩٨ كان يوجد فى الولايات المتحدة خمسون نوعا للسيارات. ومن ١٩٠٤ إلى ١٩٠٨، ظهر ٢٤١ نوعًا آخر من بينها سيارة هنرى فورد فى يونيو ١٩٠٣ فى ديترويت. وتمكن هذا المهندس الذى بدأ بالعمل فى شركة توماس إديسون للإنارة، من بيع ١٧٠٠ سيارة فى السنة الأولى. وأعادت صناعة السيارات بناء مجمل البلد؛ فعند القاعدة دفعت إلى نمو مصانع الصلب والمناجم ومصانع الزجاج وشركات البترول، وعند القمة دفعت إلى انتشار الطرق والبنوك والتجارة. وبدأت أيضا ترسم شكلاً جديداً من الاستعباد فى العمل التسلسلى.

رغم ذلك وفى سنة ١٩٠٧، كانت مصانع السيارات الفرنسية لا زالت تسيطر على السوق العالمى، ففى هذه السنة قام الفرنسيون بإنتاج ٣٠,٠٠٠ سيارة (أى نفس حجم إنتاج الولايات المتحدة وعشرة أضعاف حجم إنتاج إنجلترا) أى أن ثلثى السيارات المصدرة فى العالم كانت لا تزال فرنسية. وفجأة تغير كل شيء بين ١٩٠٨ و١٩١٤، ففى الولايات المتحدة أدى استعمال نظام العمل المسلسل للموديل (T) إلى خفض سعره للنصف. وفى فرنسا التى كانت لا زالت مبهورة بنماذج النظام القديم، كانت صناعة السيارات تنظر إلى العربات كمنتج ثمين وتصممها كعربات الخيل الفاخرة. وهكذا، فعند ظهور أول سوق جملة ممثلا فى التاكسى أو سيارة الأجرة، رفض لويس رينو وعماله، الآتين من صناعة عربات الفياكر، أن يصنعوها كمجموعات.

وفى سنة ١٩١٤، صارت فرنسا تنتج إحدى عشرة مرة أقل من أمريكا فى حين أنها كانت تنتج قبلا نفس الكمية من السيارات. وأصبح فورد ينتج ٢٥٠,٠٠٠ سيارة ويسيطر على نصف السوق الأمريكى تقريبا؛ أما إنجلترا المتورطة فى إمبراطوريتها، وغير القادرة على الخروج من أزمتها الاقتصادية، فلم تعد تنتج سوى ٣٤,٠٠٠ سيارة؛ وكانت ألمانيا تنتج ٢٣,٠٠٠ وفرنسا ٤٥,٠٠٠ والولايات المتحدة ٤٨٥,٠٠٠ . إذن فالمقارنة واضحة.

وأصبح محرك التنمية أمريكيا بشكل واضح، ممثلا فى السيارات والبترول. وازداد السوق العالمى انفتاحا. وفى كل مكان تنمو الديمقراطية مع السوق. ففى سنة ١٩١٢، كان أكثر من ١٢٪ من الناتج الصافى العالمى يمر من خلال التجارة الخارجية. وفى نفس السنة انسحبت آخر السلالات الصينية، الـ كينج، أمام الجمهورية.

وتقوم هذه التنمية القوية، أحيانا، بخلق ضغوط ومنافسات للسيطرة على الأسواق ومصادر التموين. ففى سنة ١٩١٤، ظهرت حرب تبدو كأنها آتية من زمن آخر، تعيد غلق الحدود. وبدا كأن التجار الإنجليز والفرنسيين والألمان ينهكون أنفسهم فى العراك على سلطة لم تعد ملكا لهم. وكان البترول يحدد مصير الأسلحة ويصنع عالم ما بعد الحرب، ففيما كان الملايين من الرجال يموتون فى الخنادق سنة ١٩١٦، أدى اتفاق

سايكس بيكو إلى تقسيم الشرق الأوسط، وهو ملكية للإمبراطورية العثمانية حليفة الألمان، بين القوتين العظميين الأوروبيتين؛ ودخلت الولايات المتحدة فى حرب لحماية تكساس ضد المكسيك ولتؤثر فى تقسيم الاحتياطى فى الشرق الأوسط.

وانتهت الحرب العالمية الأولى بوباء الإنفلونزا وبثورة شيوعية فى روسيا وفى ألمانيا، وسرعت فى ذهاب السلطة فى اتجاه أمريكا، تماما كما أمنت الحروب النابولونية انتصار بريطانيا العظمى.

عبرة التاريخ مرة أخرى: المنتصر فى كل حرب هو من لم يدخلها أو، فى كل الأحوال، من لم يحارب على أرضه.

هكذا ركز إنهاك الأوروبيين من قوة الساحل الشرقى لأمريكا، من واشنطن إلى شيكاغو ومن نيويورك حتى بوسطن. وانتصرت صناعة السيارات بعد أن عملت الحرب على تقويتها. ثم ظهرت تقنيات جديدة منها الراديو والمحرك الكهربائى. وفى سنة ١٩١٩ قامت معاهدة فرساى، المكتوبة أساسا، فى الجزء الاقتصادى منها، بواسطة خبراء مال أمريكيين، بإعادة رسم أوروبا. هذه المعاهدة قامت بتقطيع الإمبراطورية العثمانية إلى أجزاء صغيرة غير قابلة للإدارة، وصدقت على إقامة الاتحاد السوفييتى وفرضت عبئا ثقيلا على ألمانيا المهزومة. وصار الرئيس الأمريكى، صاحب النفوذ القوى، يستطيع حتى أن يحاول فرض قواعده لتفادى كل حرب جديدة، وذلك بإنشاء "عصبة الأمم"، أول بذرة لحكومة عالمية وهمية.

ولكن فى أمريكا، كما فى أوروبا، كانت تكلفة الإنتاج ترتفع، والأجور تزيد ونسب العائد تنخفض؛ وصارت رؤية المستقبل مشوشة، وأخذ الطلب فى الانهيار كما راحت الاستثمارات تتوقف والبطالة تتفجر والحماية تشتد والحرية تتراجع. وفى سنة ١٩٢٨، أدى إنشاء اتحاد من كبرى شركات البترول "الأخوات السبع"، إلى زيادة سعر الوقود وانهيار إنتاج السيارات، وأثار "الأزمة الكبرى" ووضع حدا للشكل السابع، فى حين كان الثامن قد أخذ فى التحليق.

نيويورك (١٩٢٩-١٩٨٠) : الانتصار الكهربائى

مثل السبعة أشكال السابقة، فرضت ولادة الشكل الثامن الجمع بين الظروف الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لإحلال الخدمات، المدفوعة أو المجانية، بآلات جديدة مصنعة بنظام التسلسل، وبعد تصنيع الإنتاج الزراعى والملابس والمواصلات، جاء المحرك الكهربائى، عن طريق الأجهزة المنزلية الكهربائية، ليحل مكان الخدمات المنزلية التى تؤديها الزوجات فى المنازل والخدم. ومثل كل تحول سابق، تم حل الأزمة الثامنة للنموذج التجارى قبل بدايتها: فانتصار الكهرباء تحدد منذ نهاية القرن التاسع عشر.

عبرة للمستقبل: الوقت الفاصل الضرورى، حتى اجتماعيا، بين الاختراع الجديد وتعميمه يدور دائما حول النصف قرن.

سمح اختراع نيكولا تسلاNicolas Tesla سنة ١٨٨٩ للمحرك الكهربائى الصغير، فى البداية، باستعمال هذه الطاقة لتحسين إنتاجية الآلات السابقة ومنها الأدوات الآلية للزراعة والصناعة والسيارات. وبفضل توماس إديسون كانت الإنارة الاستعمال الثانى له، ففى نهاية القرن التاسع عشر تم إنارة المدن الرئيسية الأمريكية وأصبحت أكثر أمانا؛ ومنذ ١٩٠٦ أخذت الدولة الفيدرالية على عاتقها إنشاء شبكة كهربائية قومية. ثم أتاح المحرك الكهربائى تركيب المصاعد، وبالتالى بناء ناطحات السحاب التى ساعدت على وجود التنظيم المدينى الرأسى urbanisme vertical ومهندسه المعمارى الكبير فرنك لويد رايت Frank Lloyd Wright. وهكذا ساهم المحرك الكهربائى بشكل غير مباشر فى الهجرة الريفية وفى تقليل حجم العائلة، خالقا سوقا للأجهزة التى ستدخل، فيما بعد، إلى الشقق الضيقة، بعضا من الأعمال المنزلية (تنظيف وتخزين وطبخ وتسلية) بواسطة أجهزة كثيرة الانتشار (أحواض الاستحمام والغسيل وغسالة الملابس والثلاجة والطباخ والراديو ثم التليفزيون).

ولم يكن فى تاريخ أمريكا سوى قرنين من التقاليد الريفية مما وضعها فى أنسب مكان لنجاح هذا التحول نحو المدينة العملاقة. كما أعدت أيضا المجلات النسائية

والحركة النسوية النساء لقبول وضعهن كمستهلكات. بالإضافة إلى أن الدعاية المبتدئة أخذت بدون توقف تذكر المرأة، أحيانا بشكل واضح، بـ"علاقتها الخاصة" بالنظافة، وتحت حجة "تحرير" المرأة، نادى المجتمع بتكبيلها!.

وشأنه شأن المراكز "القلوب" السابقة عليه، حول هذا الشكل الثامن المزارعين والحرفيين الجدد إلى أجراء مؤقتين؛ وقام أكثر فأكثر بتركيز الثروات فى عدد محدود من الأيدى؛ قامت بقلب أوضاع المرأة؛ ومكن من الكثير من الحريات للمستهلكين والمواطنين والكثير من الاستعباد للعاملين.

ساعد المحرك الكهربائى عام ١٩١٠ أولاً فى تشغيل المراوح ثم أجهزة الراديو للاستعمال العسكرى. وفى سنة ١٩٢٠ ظهرت أولى نماذج الغسالات والثلاجات. وصار نصف المنازل الأمريكية يستمتع حينئذ بالكهرباء والمياه الجارية وأحيانا بالغاز؛ وأصبح الحمام عنصر راحة للطبقة المتوسطة. فى نفس الوقت أسس المرسوم الفيدرالى لطاقة المياه Federal Water Power Act نظام مراقبة على موارد الطاقة المائية. وفى سنة ١٩٢١ أنتجت الصناعة الأمريكية ٥,٢ ملايين أداة صحية وضعف ذلك العدد سنة ١٩٢٥. وفى سنة ١٩٣٠ كان ٨٠٪ من المساكن الأمريكية يتمتع بالكهرباء. وبلغ إنتاج الأدوات الصحية، الذى تباطأ قليلاً بسبب أزمة ١٩٢٩، ثلاثة ملايين ونصف مليون قطعة سنة ١٩٤١. وانطلقت مبيعات أجهزة التليفزيون والثلاجات رغم الأزمة الكبرى. وبالتدريج، أخذت الأجهزة المنزلية مكان الخدم، وكانوا فى أغلبهم من السود ورثة العبيد المحررين للتو، إذ هبط عددهم من أربعة ملايين سنة ١٩٢٠ إلى ثلاثمائة ألف سنة ١٩٤٠، وقد أسهم الباقون فى زيادة أعداد البطالة. وفى سنة ١٩٣٥ أقر الكونجرس التصويت على مرسوم الشركة المهيمنة للمنفعة العامة Public Utility Holding Company لإعطاء المدن الطاقة الكهربائية بسعر ضئيل حتى تتمكن من استعمال هذه الآلات الجديدة.

هذا التنظيم الثامن للشكل التجارى، الذى عكف هذه المرة على العائلة فى أضيق حدودها، تأقلم بشكل خاص مع المنطق الاجتماعى الأمريكى؛ وهبط أيضا فى أوروبا وتزامن مع الانقباضات الدكتاتورية فى إيطاليا وإسبانيا وألمانيا، وكانت العائلة أيضا

فى قلب اهتمام النظام الفاشى والنازى. ففى سنة ١٩٣٥ كان الإنتاج الصناعى الألمانى أعلى بوضوح من إنتاج فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة. ومن عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٣٨ تضاعف إنتاجها من الحديد والأسمنت والألمونيوم ثلاث مرات. ولكن بما أن ألمانيا كانت فى حاجة للأيدى العاملة والبترول والمواد الأولية والأراضى الزراعية، وبما أنها لا تستطيع الاعتماد على التجارة فقط للحصول عليها بكميات كافية، كان لابد لها من الحرب. وبجانبها كان الموديل السوفييتى يبدو وكأنه قد نجح فى الانتظام كاقتصاد حرب بدون أن يستطيع أحد التحقق من الإحصائيات التى تنشرها دعايته.

وكان من شأن الحرب التى أرادتها ألمانيا، للمرة الثانية، أن تساعد من جديد الولايات المتحدة، المحمية فى أراضيها، على التحكم فى التكنولوجيا وفى الإنتاج المطلوب للصناعة والمالية المستقرة حينئذ فى نيويورك.

هنا أيضا، لعبت الطاقة دوراً أساسيًا، فمن أجل الوصول إلى احتياطى البترول فى القوقاز، اتجه هتلر نحو ستالينجراد، فور فسخ الاتفاق الألمانى - السوفييتى الذى أمن له البترول اللازم فى انتصاراته الأولى. وبسبب الحصار المفروض على إمداداتها من البترول، هاجمت اليابان بيرل هاربور فى ديسمبر ١٩٤١، وأخيرا قام روزفلت فى طريق عودته من يالتا فى فبراير ١٩٤٥ بالاستيلاء من بريطانيا على المملكة السعودية؛ حيث يوجد أكبر احتياطى فى العالم من الذهب الأسود.

عند الخروج من هذه الحرب العالمية الجديدة التى راح ضحيتها حوالى خمسين مليون نسمة، أى أكثر بخمس مرات من الحرب الأولى، كان العالم قد تغير تماما، فقد ظهر السلاح النووى؛ وحدثت محرقة اليهود؛ وانقسم الشرق الأوسط إلى عشر دول؛ وانتصرت الشيوعية. وظهر شكل تجارى جديد فى نصف العالم، بما فيه الدكتاتوريات القديمة الفاشية والنازية، فى حين أن النصف الثانى، من بودابست إلى بكين، دخل فى فلك الاتحاد السوفييتى. وبدأت الحرب الباردة بين حلفاء الأمس. وتركز الشكل الجديد للنموذج التجارى حول نيويورك والكهرباء. وهى ثانى "قلب" يقع فى أمريكا. ولن يكون الأخير.

تم إنتاج الكهرباء وتطبيق نظام الإعانات العائلية والمساعدات المخصصة للسكن، منذ ١٩٤٥، مما ساعد على ظهور طلب شعبى على بضائع التجهيزات المنزلية المخترعة فى العشرينيات، ودفع ذلك الاقتصاد العالمى للعمل بفاعلية أفضل فى المشاريع الكبرى للأشغال العامة. وخلال عشرين عاما، من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٥، وبفضل المحرك الكهربائى، أصبحت نيويورك أكبر عاصمة فى العالم. فانخفضت أسعار الأجهزة المنزلية فيها إلى الخمس، وتضاعف إنتاجها عشر مرات. وهى سلع استهلاكية جديدة عجلت فى تطور اقتصاد السوق نحو التجوال، وهو اسم جديد للحرية الفردية، ففى سنة ١٩٤٧ أدى ظهور البطارية الكهربائية والترانزيستور، وهى اختراعات مهمة، إلى إمكانية حمل الراديو ومشغل الأسطوانات. وكانت هذه هى الثورة العظمى لأنها سمحت للشباب بالرقص خارج الأماكن المخصصة لذلك، بعيدا عن وجود الأهل، ومحررة للجنس ومفتوحة على كل الموسيقى الجديدة، من الجاز إلى الروك، معلنة دخول الشباب عالم الاستهلاك والرغبة والتمرد.

عبرة للمستقبل: الصلة بين التكنولوجيا والجنس تنظم ديناميكية النموذج التجارى.

وفى حين كان فقراء أمريكا يسخطون فى الجيتوهات، كانت الطبقة المتوسطة تدخر بدلا من أن تستهلك. لذا ارتفع عدد أصحاب مهنة التشجيع على الإنفاق من بنوك وشركات تأمين ودعاية وتسويق وإعلام. ومن ١٩٥٤ إلى ١٩٧٣ زادت قروض البنوك للعائلات الأمريكية خمسة أضعاف. وقد استقر بقية العالم فى "الوسط"، وفى حين كان دخل الفرد القومى فى الولايات المتحدة يرتفع ٣٪ بين ١٩٥٩ و١٩٧٣، كانت بريطانيا وفرنسا وألمانيا، النازفة منذ الحرب العالمية الثانية، تستعيد الطريق المفقود، فى جزء منه بفضل المساعدة الأمريكية. وفى اليابان ارتفع الدخل القومى للفرد من ٣٠٠ دولار سنة ١٩٥٦ إلى ١,٢٠٠ دولار سنة ١٩٨٠. وخارج أوروبا بدا العالم تحت السيطرة التامة سواء من الاتحاد السوفييتى أو من أمريكا، فعلى سبيل المثال، سنة ١٩٥٤، عندما قام رئيس الوزراء الإيرانى محمد مصدق بتأميم البترول، تم إبعاده فورًا بانقلاب

دبرته وكالة المخابرات الأمريكية CIA؛ وقام اتحاد دولى مكون من الشركات الفرنسية والهولندية والبريطانية والأمريكية بالسيطرة على إنتاج البترول فى هذا البلد. وفى سنة ١٩٥٦ أرسل نيكيتا خروتشوف دبابات الاتحاد السوفييتى إلى بودابست بدون أن يحرك أحد فى الغرب ساكنا. إذن كان النظام مستتبا.

ثم وكما فى كل مرة، يستهلك المركز "القلب" نفسه فى التكاليف العسكرية فى الخارج وعلى التكاليف البوليسية فى الجيتو الداخلى. ففى فيتنام بعد كوريا، أوضحت مواجهة الولايات المتحدة مع العالم الشيوعى أن القوة العظمى الرأسمالية ضعيفة عسكريا وهشة ماديا.

إن عدم تحويل نشاط الخدمات إلى خدمات آلية فى الغرب كله يتطلب زيادة حصتها من الفائض، فقد أدى عدم ميكنة الخدمات المقدمة من "الياقات البيضاء" فى الصناعة إلى ركود إنتاجية العمل ورأس المال، فى حين كانت المصروفات العسكرية والاجتماعية ترتفع. وانخفضت مردودية رأس المال؛ ووجهت الدوائر المالية القروض فى اتجاه الصناعات التقليدية بدلا من المؤسسات المجددة، وفى اتجاه المستدين الأجنبى العام فضلا عن المستدين الخاص القومى، وفى اتجاه الشركات الضخمة عوضا عن الشركات الصغيرة؛ ولم يعد التعدين يستثمر سوى نصف ما يلزمه لمنافسة اليابان أو كوريا.

وفى سنة ١٩٧٣، زاد ارتفاع أسعار المواد الأولية، وخاصة أسعار البترول، من انخفاض الدخل المتاح للأجراء بدون ارتفاع فى الإنتاج أو الطلب. وصار الادخار يقل بينما ترتفع الديون. ثم أتى التضخم الذى، فى تخفيضه لقيمة الديون يخفض من وطأتها، لكنه بالمقابل يحث على المزيد من التضخم ويسرع منه. وساعدت زيادة البطالة وإفقار جزء من السكان على المزيد من انعدام الأمن.

وفى سنة ١٩٨٠ بدت الولايات المتحدة على حافة الانهيار، فقد فقدت مكانتها الأولى فى العالم فى تصدير السيارات؛ ونزلت حصتها فى السوق العالمى فى بيع الأدوات الآلية من ٢٥٪ سنة ١٩٥٠ إلى ٥٪ سنة ١٩٨٠، فى حين ارتفعت حصة اليابان،

كقوة جديدة، من صفر إلى ٢٢٪. وتضخم الدين الخارجى الأمريكى متخطيا قيمة ممتلكاتهم فى الخارج؛ ولسد عجزه سمح الحكام الأمريكيون بالاستعمال المتزايد للدولار من الدائنين الأجانب. ولم تعد نيويورك هى المكان الوحيد الذى تنظم فيه المالية العالمية؛ وبدا أن السيتى فى لندن (حيث أطلق مهاجر ألمانى، هو سيجموند فاربرج أول قروض بالدولار وأول عملية (OPA) تستعيد مكانا ظنت أنها فقدته إلى الأبد. وأصبحت اليابان الدائن الأول للولايات المتحدة، حيث قامت بشراء عدد كبير من شركات رمزية ومبان بشكل استعراضى. وبدا أن أمريكا فى طريقها لأن تصبح مخزن القمح لليابان المزدهرة، كما كانت بولندا بالنسبة للفلاندر فى القرن الثامن عشر.

حينئذ ظن كثير من الناس، وأنا من بينهم، أن طوكيو تستطيع يوما أن تأمل فى التحول إلى المركز "القلب". فقد كانت لليابان القوة المالية والنظام الموجه والخوف من النقص والتكنولوجيا والقوة الصناعية. ولكن واقعيا، سريعا ما ظهر أن هذا البلد غير قادر على حل المشاكل الهيكلية لنظامه البنكى، أو التحكم فى الفقاعة المصرفية المتكونة، وتفادى المراجعة السريعة لعملته، وخلق حركة بين عمالته وتحسين إنتاجية الخدمات والعمل لدى أصحاب "الياقات البيضاء". وكان هذا البلد على وجه الخصوص لا يقوم بجذب نخبة العالم إليه، ولا يشجع الفردية الضرورية للمركز "القلب" كما لم يكن قادرا على الهرب من مدار الأمريكى المنتصر عليه.

وهنا ظهرت فى كاليفورنيا، أكثر من غيرها، موجة تكنولوجية جديدة. أصبح من الممكن عن طريقها إدخال التألية على كل النشاط الإدارى للشركات الكبرى، وهو ما كان يطرح مشكلة فى هذا الشكل الثامن للمركز "القلب". وبذلك انفتحت هذه الولاية على نمو غير عادى للإنتاجية.

لذا استمر المركز الاقتصادى والجيو ـ سياسى للعالم فى السفر من الشرق إلى الغرب. بادئا من الصين منذ خمسة آلاف سنة، واصلا إلى ما بين الرافدين ثم البحر المتوسط وبحر الشمال، عابرا بعد ذلك الأطلنطى، وها هو الآن يستقر من جديد على شواطئ المحيط الهادى.

للمرة التاسعة، وهى الأخيرة حتى اليوم، ينتظم النموذج التجارى حول مكان وثقافة وموارد مالية تسمح لطبقة مبدعة بتحويل ثورة تقنية إلى سوق تجارى شعبى. وللمرة التاسعة، يزيد هذا التحول من مساحة النمـوذج التجارى والديمقـراطية. ويزيد أيضا من عدد ديمقراطيات السوق.

هذا الشكل الجديد للمركز "القلب" الذى مازلنا فيه، يشكل قاعدة التاريخ المتحرك. فلابد إذن من وصفه أكثر من الثمانية الآخرين بالتفصيل.

هنا فى كاليفورنيا، فى هذه الولاية التى هى بحجم إيطاليا، والتى يعيش فيها ٣٥ مليون شخص أى أمريكى من بين كل ثمانية، من سان فرانسسكو إلى لوس أنجلس ومن هوليوود إلى وادى السليكون، استقر المركز "القلب" الجديد فى ١٩٨٠، وهذا المكان ليس من اختيار الصدفة، فهنا تم قديما اكتشاف مناجم الذهب، وهنا انطلقت صناعات البترول والسينما؛ حيث تجمع أكثر الأمريكيين مغامرة وحيث استقرت صناعة الإلكترونيات والطيران؛ وهنا يوجد بعض من أفضل الجامعات وبعض من أكبر مراكز الأبحاث وأفضل مزارع العنب؛ وهنا اجتمعت مواهب صناعة الترفيه وأكبر الموسيقيين ثم مخترعى كل تكنولوجيا المعلومات. هنا أيضا، من الحدود المكسيكية إلى حدود كندا، يوجد تهديد مستمر بالزلزال يثير ذبذبات مكثفة، متوحدة، ورغبة أسطورية فى الحياة وميلاً للإبداع.

وكما فى الأزمات السابقة للنموذج التجارى، كانت التكنولوجيات اللازمة للشكل التجارى التاسع موجودة قبل استعمالها، لأن النشاط المكتبى للبنوك والمؤسسات يثقل بوزنه على الإنتاجية الشاملة، وبالتالى أصبحت تألية استعمال المعلومة تمثل رهانا كبيرا. وقد ظهرت فى البدء، فى العشرينيات، مع الآلات الكهربائية ذات الكروت المخرمة؛ ثم فى الأربعينيات مع أول حاسبات آلية للاستعمال العسكرى مستخدمة الترانزيستور؛ وسنة ١٩٧١ مع اختراع الدائرة الإلكترونية المدمجة وريثة الترانزيستور؛ وقد طرحتها فى السوق الشركة الجديدة أنتيل Intel بمساهمة جوردن مور فى ذلك الوقت،

وهى عبارة عن مربع بالغ الصغر من السيلكون تراكمت عليه آلاف ثم ملايين ثم مليارات من الوحدات الأساسية لتخزين ومعالجة المعلومات. وسمحت الدائرة الإلكترونية المدمجة باختراع الحاسب الآلى بنظام التسلسل، الوريث هو أيضا لسلسلة طويلة من الاختراعات بدأها بليز باسكال Blaise Pascal، فى القرن السابع عشر، فى فرنسا.

ومنذ ١٩٧٣، بدأ الحاسب الآلى فى المكاتب فى أخذ مكان الآلات الكهربائية ذات الكروت المخرومة، وعمل على رفع كثافة إنتاجية الخدمات والصناعة. وكانت هذه بداية "المكتبية".

ومكنت شركات جديدة، كاليفورنية فى معظمها، من خفض أسعار الخدمات التجارية والأعمال الإدارية. لذا أعطت هذه التكنولوجيات إمكانية تطبيق النظام الصناعى على خدمات الصرافة، كما أعطت للبنوك فرصة الاستغلال الأوتوماتيكى لأقل عيوب السوق، واضعة ملايين المعاملات فى صلة فيما بينها، ولاغية كل حدود لتنمية الأدوات المصرفية كما ألغت حدود تغطية المخاطر، لذا أصبحت المالية والتأمين صناعات.

ومرة جديدة يأخذ المركز "القلب" السلطة عن طريق تطبيق النظام الصناعى على الخدمات وهى تمثل هنا الخدمات المالية والإدارية. ومرة جديدة أيضا وعكس استنتاجات المستقبليين، لا يتعلق الأمر بمجيء مجتمع خدمات، أو مجتمع ما قبل الصناعة، ولكنه على العكس تماما فهو يمثل بداية تطبيق النظام الصناعى على الخدمات مستهدفا تحويلها إلى منتجات صناعية جديدة.

وكما فى الأشكال السابقة، أدت هذه الثورة إلى طرح سلع استهلاكية جديدة فى السوق؛ وسوف تلعب هذه السلع، فى الشكل الجديد، دور السيارة والأجهزة المنزلية فى الشكلين السابقين.

والسلع الجوالة Objets nomades (كان هذا هو المصطلح الذى قدمته سنة ١٩٨٥، قبل أن تظهر تلك السلع، وقد دخل منذ ذلك الوقت فى لغات كثيرة) هى أجهزة مصغرة

قادرة على تذكر وحفظ ومعالجة ونقل المعلومة - من صوت وصورة ومعطى - بسرعة كبيرة جداً.

لماذا كانت هذه السلع "سلعا جوالة"؟. لقد رأينا منذ الأزل الجوالين يحملون الأشياء القادرة على مساعدتهم على الحياة فى أثناء السفر؛ وكان أول شىء، بلا شك، عبارة عن حجر مصقول أو تعويذة، ثم جاءت النار والملابس والأحذية والأدوات والأسلحة والمجوهرات والرفات والآلات الموسيقية والأحصنة والبرديات. ثم جاء الكتاب، وهو أول سلعة جوالة تنتج فى تسلسل؛ ثم السلع التى تسمح بتصغير وحمل الأدوات المدنية، كالساعة، وآلة التصوير، والراديو، وآلة تشغيل الأسطوانات، والكاميرا، وقارئ أشرطة الكاسيت. وظهرت سلع أخرى لمعالجة المعلومة.

فى سنة ١٩٧٦ ظهر شخص جديد، هو ستيف جوبز **Steve Jobs**، كاليفورنى هو الآخر، واخترع جهاز أبل **Apple**، وهو الحاسب الآلى الفردى لاستعمال الجميع، مع شاشات بسيطة. وفى سنة ١٩٧٩ قام اليابانيون بتسويق أول سلعة جوالة تحت اسم الرجل الجوال، الووكمان **Walkman**، وهو قارئ الكاسيت الذى اخترعة ألمانى اسمه أندرياس بافل **Andreas Pavel**. وتطورت فى آن واحد الرغبة فى إنتاج سلع جوالة أخرى، كأنها حيوانات أليفة من كل نوع، وأتاحت لسكان المدن فرصة فى حياة شبه رعوية، وشبه جوالة وهم شبه فرسان يصحبهم شبه قطيع، بدون المخاطر المصاحبة للسفر وفى صحبة مخلصة ودائمة فى محيط من عدم الثبات وعدم الإخلاص.

وفى سنة ١٩٨١، فى حين ظهر "المينيتل" **Minitel** فى فرنسا، أطلقت أى.بى.إم **IBM** أيضا، وهى الشركة العملاقة الأمريكية فى صناعة الحاسبات الصناعية، أول حاسب آلى متنقل، الـ أى.بى.إم ٥١٥٠ **IBM**، وذلك بدون أن تعتقد فيه بشكل كاف. وكان الجهاز مزودا بدائرة إلكترونية مدمجة من أنتل وبمنظم **MS-DOS** أنتجته ميكروسوفت وهى شركة متواضعة من الساحل الغربى للولايات المتحدة؛ وكان الجهاز يزن ١٢ كيلوجراما وكفاءته أقل قوة بـ ٣٢,٠٠٠ مرة وسعره أكثر بـ١٢ مرة عن أقل الحواسب تعقيداً المنتجة فى سنة ٢٠٠٦. ومع ذلك حقق انتصاراً، فبدلاً من الألفى نسخة المتوقعة،

باعت أى.بى.إم مليون نسخة. وبعد عشر سنوات أصبحت ميكروسوفت واحدة من أكبر خمس شركات فى العالم. وفى سنة ٢٠٠٧، بيع فى العالم ٢٧١ مليون حاسب مصغر، وصار مليار منها يعمل فى العالم.

فى الوقت نفسه، ظهرت أداتان مهمتان فى عالم التجوال الجديد، هما الهاتف المحمول والإنترنت. وكان استقرارهما بطيئا مثل الحاسب، ولكنهما تفوقا بالاتصال فيما بينهما. وهما بديلان لسكان المدن عن السفر؛ كما أنهما للرحل بمثابة وسائل للبقاء على اتصال فيما بينهم وبين سكان المدن. وسمح كل من هذه الأجهزة للفرد بالحصول، لأول مرة، على عنوان غير أرضى (رقم هاتف محمول أو عنوان بريد إلكترونى).

وقد ظهر أول هاتف محمول غير عسكرى فى بريطانيا فى نهاية السبعينيات، وكان يستلزم فى البدء الحصول على تردد وبطارية متنقلة مربكة جدا، إلى أن زادت الشبكات الخلوية من كفاءة النقل، وقللت من صغر حجم البطاريات. وفى غضون ثلاثين عاما غطى الهاتف المحمول الكوكب وقام بتمرير أصوات ومعطيات. وهو يمثل الآن أكبر نجاح تجارى على مر العصور، ففى سنة ٢٠٠٦ كان فى متناول أكثر من مليارين شخص، أى ثلث البشرية.

وأصبح بالتوازى من الممكن وصل حاسبين عن طريق الهاتف. فى هذه الحالة أيضا استغرق تعميم التكنولوجيا الجديدة ثلاثون عاما. وكان مسار الإنترنت شيقا جدا. ففى أغسطس ١٩٦٢، نشرت **MIT** الجامعة المهيبة بالقرب من بوسطن، أول نصوص واصفة التفاعلات الممكنة فى شبكة الحواسب المتصلة عن طريق الهاتف. وفى سنة ١٩٦٥، تم اختبار أول اتصال معلوماتى على مسافة بعيدة بين حاسب فى ماساشوستس والآخر فى كاليفورنيا. وفى سنة ١٩٦٩ أقامت مراكز حساسة من الجيش الأمريكى شبكة أربانت **Arapent** لتبادل المعلومات بينها بكل سرية. وفى ١٩٧٩، قام طلبة أمريكيون بوضع أول جماعات إخبارية **newsgroup** لتوصيل معطيات مدنية خلال بضع مئات من الحواسب المتصلة فيما بينها فى مراكز الأبحاث والجامعات. وفى سنة ١٩٨٣ وصلت أربانت إلى أوروبا. وفى نفس السنة ظهر بروتوكول **TCP/IP** وكلمة "إنترنت" **Internet**.

وافـتـتح سنة ١٩٨٣ أول مـوصل يقـوم بإدارة أسـمـاء المواقع وفى سنة ١٩٨٤ دخل الإنترنت ألف حـاسب؛ وفى سنة ١٩٨٩ تم فـتح إنترنت للجـمـهـور وأنشـئت أول عناوين إلكـترونيـة "إيمـيـلات" e-mail. وفى سنة ١٩٩١ قـام تيم بـرنرز- لى Tim Berners-Lee، وهو باحث بريطانى يعـمل فى مركـز أبحـاث نووى أوروبى فـى جنيف، السـرن CERN، باختراع لغة مشتركة بين كل الأطـراف المتصـلة بالشبكة الـhtml. وقام بتنظيم جماعة من يستـخـدمونها وأسماهم Word Wild Web ووضع لهم على الخط أول عنـوان فى ٦ أغسطس ١٩٩١ (http://info.cern.ch/).

عبرة للمستقبل: العديد من الاختراعات المهمة كانت نتاج عمل باحثين يتم دفع مكافآتهم من المـال العام بغرض البحث عن أشياء أخرى تماماً.

حينئذ ظهرت تطبيقات كثيرة للحاسب المتصل بالإنترنت؛ وهى أيضا موجهة لتحسين إنتاجية الخدمات من برامج إدارة تجارية وبريد إلكترونى وتجارة إلكترونية وتبادل المعلومات المـالية. وفى سنة ١٩٩٢ تم توصيل مليون حاسب وصلوا إلى عشرة ملايين سنة ١٩٩٦ ومليارين سنة ٢٠٠٨.

بدت الإنترنت حينئذ كأنها قارة جديدة افتراضية للاكتشاف والإعمار والتنظيم مع حقل لا نـهائى للأنشطة التجارية. وتمركـزت بعض شـركات البـرامج ضـمن الشـركات الأولى فى العـالم مـثل ميكروسـوفت، AOL، وأوراكل وجـوجل وانتمت فى مـعظمـهـا إلى كاليفورنيا. وفى سنة ١٩٩٨، تخطى مجموع مـبيعات اقتصاد الإنترنت كل اقتصادات الاتصـالات وشـركـات الطيـران. يضـاف إلى ذلك أن الإنـترنت ضـاعـفت من إمكانيـات الهاتف المحمول الذى أصبح تدريجيا قـارئ فيديو وجهاز تصوير ومستقبل للتلفاز وناشـر للمـدونات. وأدركت أبل سـنة ٢٠٠٤ أن الربح يكون على السلعـة الجـوالة وليس على مـا تنشـره من مـعطيات مـجـانية فى مـعظمـهـا، لذا حل الإيبود IPOD مـحل جـهـاز السمع المتنقل، وهنا أيضا تم بيع ملايين النسخ.

وتطورت أيضا ألعاب الفيديو التى جمعت فى البدء بين حب الاستطلاع والمغامرة على شكل برامج للاعبين منعزلين، ثم اتصلوا بالإنـترنت وأصبـحت متعددة اللاعبين

فى تطور ذى دلالة، ففى سنة ٢٠٠٦ كان ١٠٠ مليون شخص يلعبون على الشبكة، وقاموا بدفع مليار دولار فى بضائع افتراضية.

وفى سنة ٢٠٠٦ بلغ مجموع نشاطات الإنترنت أربعة آلاف مليار دولار فى العالم أى ١٠٪ من إجمالى الدخل العالمى، نصفه فى أمريكا.

وأدت الإنترنت أيضا إلى التسريع من تطور الخدمات المالية؛ وبفضلها ازدادت بشدة النسبة بين الاقتصاد المصرفى والاقتصاد الحقيقى، فقد ارتفعت فى الولايات المتحدة من سنتين ١٩٧٠ إلى خمسين سنة ٢٠٠٦، ومثلت المعاملات المصرفية العالمية سنة ٢٠٠٦ ثمانين مرة حجم التجارة العالمية، مقابل ثلاث مرات ونصف سنة ١٩٩٧، وهو ما يعنى أن حجم التجارة العالمية السنوى لا يمثل إلا ٣,٤ يوم معاملات فى سوق العملات والأسهم ومختلف الخيارات.

وتضخم سوق التأمين أيضا بفضل الإنترنت، وأدى إلى الإسراع بتنمية الأنظمة المالية، وذلك بتغطية أهم المخاطر فى الأسواق الرئيسية. فصار التأمين على الممتلكات والأشخاص يمثل سنة ٢٠٠٦ حوالى ١٠٪ من إجمالى الدخل فى الولايات المتحدة و٥٪ من إجمالى الدخل العالمى، أى ٢,٥٠٠ مليار دولار مقابل ٢,٠٠٠ مليار للطاقة. وأصبحت صناديق تغطية المخاطر تدير حوالى ١,٥ ترليون دولار سنة ٢٠٠٦ أى ضعف سنة ٢٠٠٠. ومثلت هذه الصناديق ثلث المعاملات فى البورصة؛ حتى إنها بدأت فى أخذ مشاركات فعالة فى الشركات ذات القيمة، وهى تدير أموال الأفراد وليس فقط أموال العاملين فى مجال الأموال. وتأخذ فى بعض الأحيان مخاطر غير محدودة، وتراهن على مخاطر لا تملك تمويلها.

إذن تحرك مركز الثقل الاقتصادى والسكانى فى الولايات المتحدة من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى، ففى ٢٠٠٦ أصبحت كاليفورنيا أول الولايات فيما يتعلق بإجمالى الدخل (١٣٪ من إجمالى الدخل الأمريكى فى يد ١٢٪ من السكان) لتأتى فى المركز السادس فى العالم لو أنها كانت دولة مستقلة. وفيما بين ١٩٨٠ و١٩٩٠، تحققت ٥٤٪ من التنمية السكانية القومية فى كاليفورنيا وفلوريدا وتكساس.

وابتداء من ١٩٩٠، جمع الجنوب والغرب الأمريكى أكثر من نصف سكان البلد. ولم يعد يمثل إجمالى الدخل فى "القلب" القديم، أى ولاية نيويورك، التى صارت الثانية فى الحجم، إلا ٦٠٪ من إجمالى دخل كاليفورنيا، رغم أنها ما زالت فى قلب المالية العالمية.

حينئذ استعادت الولايات المتحدة حيويتها فى التنمية والتشغيل والإنتاجية والأعمال؛ وتجددت روح الرواد. ووجدت الثقافة الكاليفورنية للترفيه، من السينما إلى الموسيقى والصحافة، فى السلع الجوالة أسواقا جديدة تماما. وانخفضت أسعار السلع التجهيزية الأخرى، بما فيها السيارة؛ فقد استهلك الاقتصاد الأمريكى سنة ٢٠٠٦ ما يساوى وحدتين أقل من البترول لكل وحدة منتجة عن سنة ١٩٨٥، كما ازدادت ثروة الأمريكيين المتوسطين بقوة أيضا، فقد امتلك هؤلاء سنة ٢٠٠٦ أكثر من ١٤ تريليون دولار فى المبانى والبورصة. وفى ٢٠٠٦ امتلك ثلثا الأزواج منازلهم (مقابل ٤٠٪ سنة ١٩٣٩). ومثلت القيمة المضافة المحققة فى المبانى ٦٠٪ من مجموع ثروتهم فى العشرين عاما الأخيرة. لذا حل البحث عن الإنصاف، الذى تحدث عنه آنذاك الفيلسوف الأمريكى جون روالس، محل العدالة، على مستوى الخطاب على الأقل.

هكذا استقرت الولايات المتحدة أكثر من أى وقت مضى كقوة عظمى على مستوى الكوكب. فقد قاموا بتنظيم الشبكات، وكونوا قواعد معلومات للتحليل والجذب والإقناع والتأثير. كما أخذت التنمية الاقتصادية فى العالم فى التسارع أيضا، فقد امتد النموذج التجارى إلى ديمقراطيات سوق جديدة. وسقطت الدكتاتوريات واحدة بعد الأخرى فى أمريكا اللاتينية وفى أوروبا الغربية: اليونان وإسبانيا وشيلى والأرجنتين والبرازيل وتركيا. ومنذ ١٩٨٥، بدا النظام السوفييتى نفسه الذى اعتقد الجميع أنه غير قابل للسقوط، وأنه غير قادر على مساندة سباق التسلح الذى أطلقه الرئيس الأمريكى والمدعوم من أوروبا الغربية. وعندما حاول ميخائيل جورباتشوف، سنة ١٩٨٨، إقامة ديمقراطية مع الاحتفاظ بقواعد الاقتصاد المخطط والملكية الجماعية، سقط. وفى أقل من ثلاث سنوات عبر من الجلاسنوت إلى البريسترويكا، وذلك لإدراك أنه لا توجد

ديمقراطية بدون اقتصاد السوق. وتفتت مجموع الكتلة السوفييتية واقترب من الاتحاد الأوروبى. وتحرر النظام العالمى فى كل مكان. فقد ألغت تسعون دولة حكم الإعدام؛ وأصبحت ١٤٠ دولة تمارس انتخابات حرة إلى حد ما؛ ٨٢ منها ديمقراطية تقريبا، أى أن السلطة التنفيذية صارت تحت سلطة البرلمان وأن أهم الحقوق الأساسية للإنسان أصبحت تحترم فيها.

إن النتائج المحققة من الشكل التاسع للنموذج الاقتصادى تعتبر استثنائية، إذ بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٦ تضاعف إجمالى الناتج الفردى ثلاث مرات، وتضاعفت تجارة المنتجات الصناعية خمسًا وعشرين مرة. وتخطى إنتاج الكوكب أربعين تريليون يورو وصار يزيد بنسبة ٤٪ فى العام، وهى سرعة لم يسبق الوصول إليها عبر التاريخ. ومنذ ١٩٨٥، مثلت الصادرات من جديد ١٣٪ من إجمالى الدخل العالمى، وهى نسبة لم تصل إليها منذ ١٩١٣.

وتغيرت علاقات القوى، ففى القيمة النسبية أصاب الولايات المتحدة الركود؛ وتدهورت أوروبا و صعدت آسيا. فقد تخطت التنمية السنوية فى ٢٠٠٧ الـ ٦٫٧٪ فى آسيا، وأقل قليلا فى الولايات المتحدة وأقل كثيرا فى أوروبا. ومن ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٦، تضاعف إجمالى الدخل القومى فى آسيا مضروبا فى أربعة، وفى الصين مضروبا فى ثلاثة، والهند فى ثلاثة، وأوروبا فى اثنين. ومن ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٦، ظلت حصة الولايات المتحدة فى إجمالى الناتج الفردى العالمى مساوية لـ ٢١٪، وانخفضت فى الاتحاد الأوروبى من ٢٨٪ إلى ٢٠٪، وارتفعت فى شرق آسيا (الصين واليابان وكوريا وتايوان وسنغافورة وهونج كونج وماليزيا وتايلاند والفلبين وإندونيسيا) من ١٦٪ الى ٢٨٪.

ورغم تجمع أوروبا اقتصاديا، فإنها تتراجع؛ فتنافسيتها تقل وديناميكيتها تهبط وسكانها يشيخون. ورغم نجاح الاتحاد الأوروبى، سنة ١٩٩٢، فى خلق عملة موحدة، فهو لم يصبح بعد ديمقراطية سوق كاملة؛ فلم تعد أوروبا تتقدم بنفس إيقاع العالم؛ وأصبح إجمالى الدخل القومى فيها أقل ٢٥٪ عن الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٦؛ كما ضعفت الأبحاث جدا؛ وصارت أفضل عناصر الطبقة المبدعة تهجر أوروبا للعالم الجديد؛

كما انتقل جزء مهم من الصناعة فى القارة القديمة إلى آسيا بدون أن تحل محله صناعات جديدة. ولم تنجح روسيا، رغم غناها الكبير من مواردها الضخمة من البترول، فى إعادة إقامة قواعد تنميتها، فمعدل الحياة ينخفض والبنية التحتية تتحلل. وفى حين أن قيمة إنفاق الضمان الصحى من المفروض أن تصل إلى ٢٠٪ من إجمالى الدخل القومى، فإنها فى الواقع لا تصل إلى ٢٪ من هذا الدخل. ومع ذلك بلغ احتياطى البنك المركزى الروسى أكثر من ٢٥٠ مليار دولار.

وفى المحيط الهادى الذى أصبح أول بحار العالم، فى سنة ١٩٩٠، زادت التجارة فيه بأكثر من النصف على تجارة المحيط الأطلسى؛ الذى تمر فيه نصف تجارة العالم. وصارت تسعة من أكبر اثنى عشر ميناء فى العالم توجد على الساحل الآسيوى للمحيط الهادى، كما صارت أغلبية مواصلات النقل التجارى الجوى فى العالم تعبر هذا المحيط.

تقترب آسيا من جديد من المركز "القلب"، ففى سنة ٢٠٠٦، صار ثلثا الخريجين الأمريكيين فى مجال العلوم والهندسة من أصول آسيوية؛ ورغم بقائهم لفترات طويلة فى الولايات المتحدة، فإن الكثيرين منهم يقيمون شبكات اتصال مذهلة مع شركائهم فى الشرق الأقصى؛ كما أن العديد من الشركات الأمريكية، خاصة فى كاليفورنيا، قام بتأسيسها وإدارتها أجانب، فمثلا أى باى **EBay** أسسها إيرانى وجوجل **Google** أسسها روسى وجونيبر **Juniper** أسسها هندى.

ودخلت اليابان التى كانت فى وقت ما قادرة على أن تصبح "القلب"، سنة ١٩٩٥ فى أزمة خرجت منها ضعيفة سنة ٢٠٠٥. لكنها ظلت مع ذلك تمثل ثانى اقتصاد فى العالم سنة ٢٠٠٦.

بعد ١٩٨٩ انطلقت الصين، فأنتجت أكبر ديكتاتورية فى العالم سنة ٢٠٠٦ أكثر من نصف أهم منتجات الأشكال السابقة (ثلاجات وتليفزيونات وغسالات). وهى اليوم أول مستهلك للنحاس والحديد والنيكل والرصاص والألومنيوم؛ وثانى مستهلك للبترول (٧ ملايين برميل فى اليوم، مقابل ٢١ فى الولايات المتحدة و٥,٥ فى اليابان).

وللصين دخل فى زيادة الاستهلاك العالمى السنوى للبترول بنسبة الثلث. ووصل إجمالى الدخل القومى الصينى للفرد فى ٢٠٠٦ إلى ١,٣٠٠ دولار، وفى شنغهاى وصل إلى ٥,٣٠٠ دولار. وفى نفس السنة تخرج فى التعليم الجامعى الصينى ٨٠٠,٠٠٠ مهندس، وزاد تعداد المشتركين فى الإنترنت بالصين عنه بالولايات المتحدة. وأصبح بها ٣٢٠,٠٠٠ مليونير بالدولار. لكن الأجور فيها مازالت واحد على عشرين مما هى عليه عبر الأطلنطى.

وأصبحت الهند ديمقراطية سوق منذ ١٩٨٥، ودخلت هى أيضا فى تنمية قوية يصحبها قطاع صناعى استثنائى وشركات عالمية. وبها عدم مساواة قصوى، أكثر من الصين، كما أن بها ٨٠,٠٠٠ مليونير بالدولار، وتثمن مائة شركة هندية بأكثر من مليار دولار. وما زال القطاع الزراعى الهندى يوظف فى ٢٠٠٧ نصف السكان ولا ينتج سوى خمس إجمالى الدخل القومى. كما أن نسبة الفلاحين الذين لا يملكون أرضا صعدت من ٣٥٪ من سكان الريف سنة ١٩٩٨ إلى ٥٥٪ سنة ٢٠٠٦, إضافة إلى أن خمسة وثلاثين فى المائة من السكان يرزحون تحت نير الأمية. كما أن عدم المساواة بين الطبقات والأنواع والإثنيات والمناطق ضخم للغاية، فعلى سبيل المثال سكان مناطق البيهار وأوريسا وآسام حظهم اليوم أقل عشر مرات من ساكن نيودلهى فى أن يحصلوا يوما على شهادة جامعية أو أن يتزودوا بهاتف محمول. وفى مدن الصفيح فى بومباى يوجد سكان أكثر من تعداد سكان النرويج كلها.

وهناك بلدان أخرى فى آسيا تتقدم بنفس السرعة، فقد انطلقت كوريا الجنوبية، حالما خرجت من الدكتاتورية سنة ١٩٩٠، على جميع الأصعدة، من السيارة إلى الهاتف. وهى متقدمة بشكل خاص على بقية العالم فى مجال الشبكات عالية المعدل عن طريق الألياف البصرية؛ وهى أيضا رائدة فى مجال تعدد الميديا مع سى ورلد **Cyworld**، التى تجمع ثلث سكان البلد، ومع **Oh My News**، وهو موقع صحفى بالمشاركة أصبح واحدا من وسائل الإعلام الأكثر قوة واستماعا فى البلد. وخلف أكبر الشركات **chaebol**، تظهر شركات طليعية أخرى مثل إن.اتش.إن **NHN**، التى تنمى واحدا من المنافسين الوحيدين الجادين لجوجل، وإن.سى سوفت **NC Soft**، التى تستغل واحدة من أهم

ألعاب تبادل الأدوار المتعددة اللاعبين على الشبكة، لينياج Lineage. كما تنهال المنتجات الثقافية الكورية على بقية آسيا، مثيرة ولع مواطنين من ربات المنازل فى طوكيو إلى الشباب الصينى والفيتنامى أو الفلبينى. وتكون الأفلام والمسلسلات والمطربون الكوريون "موجة كورية" hallyu تصدر للشباب الآسيوى صورة لمجتمع استطاع أن يوفق بين الحداثة الغربية وقيمهم التقليدية الآسيوية؛ وهو مثال يميلون إلى تلقيه من كوريا أكثر من اليابان التى لم تنته بعد من العمل على ذاكرة تاريخها الإمبريالى.

وفى أمريكا الجنوبية، أصبحت جميع الدول، فيما عدا كوبا، ديمقراطيات سوق فى ٢٠٠٦. وفى إفريقيا يتم طرد الدكتاتوريين الواحد بعد الآخر، حتى إن بعض البلاد خرجت من الركود؛ ومن ١٩٨٦ إلى ٢٠٠٧، زادت نسبة الأفراد الأميين من ٤٠٪ إلى ٧٠٪ فى رواندا، ومن ٣٣٪ إلى ٦٨٪ فى نيجيريا، ومن ٢٧٪ إلى ٥١٪ فى ساحل العاج، ومن ٤٠٪ إلى ٦٣٪ فى الجزائر.

ويبدو إذن أن كل شىء فى موقعه لكى يقوم هذا الشكل التاسع بخفض موسع للفقر وبأن يدوم طويلاً جداً.

بدايات النهاية

رغم كل ذلك أعلنت نهاية الشكل التاسع عن نفسها؛ كما كانت تعلن عن نفسها قبل نهايتها بزمن طويل كل الأشكال التى سبقتها.

بداية، يعانى النموذج التجارى من العديد من التناقضات الداخلية. فقد تفجرت الديون الخارجية وازداد تمويلها اعتمادا على الأجنبى. ففى حين أنه فى ١٩٨٥ لم يكن الدين الخارجى الأمريكى (وكان يمثل ٢,٨٪ من إجمالى الناتج القومى) ممولا سوى فى ٨٪ منه من الحكومات الأجنبية، أصبح سنه ٢٠٠٦ يمثل ٢,٥٪ من إجمالى الناتج القومى و٣٠٪ منه ممول من الحكومات الأجنبية. بالإضافة إلى أن ثلثى الاحتياطى العالمى بالدولار، ومنه تريليونان فى آسيا فقط، فقد ثلث قيمته باليورو منذ ٢٠٠٢.

إن النظام المالى الأمريكى المنتشر والمتطرف وغير المحدود وبدون ضوابط، يتطلب عوائد لا تستطيع الصناعة الوصول إليها، لدرجة أن المؤسسات الاقتصادية تقوم بإقراض أرباحها لقطاع المال بدلاً من استثمارها فى أنشطتها الخاصة. وأدى ذلك إلى أن السيارات والأجهزة المنزلية والتليفزيونات والهواتف الأمريكية لم تعد تتمتع بأفضل الصفات العالمية. كما تتهاوى الشركات الأمريكية تحت ديونها لأصحاب المعاشات.

وفى نطاق آخر، يهدد الإنترنت جزءا من الصناعة الأمريكية، لأن كل ما هو غير مادى يتم تداوله مجانا تدريجيا. فشركات الموسيقى الكبرى تبيع أقراصا مدمجة أقل مما كانت تبيعه من عشر سنوات؛ وفشلت محاولات إحلال بيع الأقراص المدمجة بالملفات الرقمية، فى سنة ٢٠٠٦ بيع أقل من مليار ملف رقمى من ٢٠ مليار ملف تم تداوله فى العالم.

كما تتزايد أكثر فأكثر ديون الموظفين أيضا، خاصة تجاه اثنتين من المؤسسات العامة (فانى ماى Fannie May، ثانى مؤسسة فى الولايات المتحدة، وفريدى ماك Freddie Mac، الخامسة)، والتى تمتلك سويا أو تضمن ٤ تريليونات دولار من القروض الارتهانية، وتضاعف القرض أربع مرات فى عشر سنوات. ولم تعد نسبة الادخار على المرتبات الأمريكية سوى ٢,٠٪ وهى أقل نسبة فى العالم، فى حين أنها كانت ١٠٪ حتى ١٩٨٠. وتخطت ديون الأسر الأمريكية تجاه مصدرى البطاقات الائتمانية سنة ٢٠٠٦ عدة سنوات من الدخل. وصارت المنافسة بين المقرضين شديدة القسوة، فمن عشرين عاما كانت البنوك تتذمر عندما تكرس الأسرة ٣٠٪ من دخلها لتسديد ديونها، فى حين أنها فى ٢٠٠٦ اعتبرت أن مستوى ٥٠٪ من الدخل مسموح تماماً.

من ناحية أخرى اتسعت فجوة عدم المساواة بين أكثر الأمريكيين ثروة والآخرين، فقد ازداد دخل ٠,٠١٪ من الأكثر ثراء (من الفاعلين فى سوق المال بالأساس) من ٥٠ ضعف المرتب المتوسط للعامل سنة ١٩٧٥ إلى ٢٥٠ ضعف نفس المرتب بعد ثلاثين عاما؛ وذهب نصف الثروة المستخرجة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٦ إلى ١٪ من الأسر.

كما ينخفض مرتب العامل الأمريكى منذ ١٩٧٣ بسبب منافسة الهجرة ونقل الشركات للخارج. ففى سنة ٢٠٠٦ كان العمال الأمريكيون يعملــون فى المتوسط ٤٦ أسـبوعا أى ستة أسابيع أكثر من الأوروبيين؛ وأسابيع عطــلاتهم أقل بمرتين عنهم. ويعملون فى المتوسط ٣٣ ساعة وسبعة من عشرة.

وفى كاليفورنيا نفسها، سنة ٢٠٠٦، حيث الحد الأدنى للأجر فى الساعة، مبدئيا ٨ دولارات، كان هناك طفل من خمسة يعيش تحت حد الفقر. و ٣,٥ ملايين من سكان المدن الأمريكيين يجدون أنفسهم لمدة ثلاثة شهور فى السنة بدون ملجأ؛ ويعيش ما يقارب طفل أسود على عشرة، وطفل من أصل إسبانى على عشرين على الأقل شهرين فى السنة فى ملجأ. وهو نفس حال شخص متقدم فى العمر من عشرة. وفى نيويورك يتم تسكين أكثر من ٣٨,٠٠٠ شخص كل ليلة فى ملاجئ العمديات، منهم ١٦,٨٠٠ طفل وما يماثلهم من كبار السن. وفى سنة ٢٠٠٧ كان هناك ٤١ مليون أمريكى لا يتلقون أى مساعدة، و٤٥ مليونا لا يتمتعون بأى نوع من التأمين.

على مستوى العالم بلغت التناقضات حدودا قصوى، ففى حين أنه سنة ١٩٥٠ كان نصف سكان العالم - أى ٢,١ مليارات شخص - يعيش تحت حد الفقر المدقع، المقدر بدولار واحد فى اليوم، يحاول نصف سكان العالم فى سنة ٢٠٠٦ العيش بدولارين فى اليوم، كحد جديد للفقر، هناك ١,٣ مليارات شخص لا تتعدى دخولهم أكثر من دولار واحد فى اليوم. ويفوق الحد الأدنى لأجر الكاليفورنى فى الساعة بأربع مرات أجر ثلث الإنسانية. كما أن نصف سكان الكرة الأرضية لا تصلهم بشكل كريم، لا المياه الجارية ولا التعليم ولا الصحة ولا القروض ولا السكن. ونجد أن ٧٨٪ من سكان مدن الجنوب يعيشون فى أكواخ قذرة. وهم يمثلون فى أثيوبيا ٩٩,٤٪ من السكان. وصارت المدن تنمو بطريقة عشوائية، فمدن مثل دكا وكينشاسا ولاجوس تضاعف سكانها فى أربعين سنة بين ١٩٥٠ و٢٠٠٦. ويعد ٢٠٠,٠٠٠ مدينة صفيح فى العالم. ولا تتلقى التسعة وأربعون دولة الأكثر فقرا فى العالم وبها ١١٪ من سكان العالم سوى ٠,٥٪ من إجمالى الدخل القومى العالمى.

كما أن الزراعة فى العالم تراوح مكانها، فى حين تتسارع زيادة عدد السكان الذين يعانون من الجوع. ولم تزدد كمية السعرات الحرارية المتاحة للفرد على الكوكب إلا بنسبة ٣٪ بين ١٩٩٤ و٢٠٠٧، وفى نفس هذه السنة، كان هناك ٨٥٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية، أى أكثر من كل ما سبق، وهناك مليار فرد (ثلثهم من النساء) أميين؛ وأكثر من ١٥٠ مليون طفل بين ٦ و١١ سنة لا يذهبون إلى المدرسة.

وتزيد التنمية من بؤس الكثيرين؛ إذ توجد كمية مهمة من السلع المصدرة بأسعار زهيدة (ملابس ولعب وأدوات رياضية) بمحال أوروبا وأمريكا قام بتصنيعها عمال مستغلين فى البلدان الأكثر فقرا فى آسيا وأمريكا اللاتينية. ونجد فى سنة ٢٠٠٦ أن هناك ٢٥٠ مليون طفل فى العالم - يبلغ ربعهم أقل من ١٠ سنوات - يعملون بالمخالفة للقانون، منهم ١٨٠ مليونًا يعملون فى ظروف استغلال لا تحتمل؛ و ١٠ ملايين ضحية للعبودية والدعارة.

فى نفس هذه السنة، مات ٢٢,٠٠٠ طفل من جراء حوادث العمل. وفى بنجلاديش على سبيل المثال، لا يتعدى الحد الأدنى للأجر الشهرى فى شركات التصدير عشرة دولارات ولم تتم مراجعته منذ ١٩٩٤، رغم الهياج الشعبى؛ ويعمل الأطفال سبعة أيام الأسبوع؛ وتمثل الأجور أقل من ١٠٪ من تكلفة الإنتاج. ولا أحد يراجع شيئا.

الوضع فى إفريقيا أكثر سوءًا، فقد انخفض دخل الفرد بنسبة الربع بين ١٩٨٧ و ٢٠٠٦. وبين ١٩٧٠ و٢٠٠٦، انخفض نصيب إفريقيا من الأسواق العالمية إلى النصف؛ وتضاعف دينها عشرين مرة وهو يوازى الآن مجموع إنتاجها. وفى سنة ٢٠٠٧ قام مرض الإيدز، الذى ظهر فى بداية الثمانينيات، بإصابة ٢٣,٢ مليون شخص بينهم كثير من البالغين أعمارهم أقل من ٤٠ عاما (مدرسون وكوادر شابة وشرطة وجنود)، قاضيا على البنية الأساسية الإنسانية فى هذه البلاد؛ تلقى منهم ٢٧,٠٠٠ فقط العلاج، نظرًا لأن تكلفة العلاج تساوى ١٢,٠٠٠ مرة ما ينفقه كل إفريقى على الأدوية سنويا؛ وهناك ٢,١ مليون شخص يموتون من الإيدز كل عام. ويزداد البؤس فى أماكن اضطهاد المرأة - من شمال إفريقيا إلى شمال الهند أيا كانت الديانة.

فى مواجهة هذا التفاوت الرهيب، تسارعت حركة نزوح السكان. ففى إفريقيا خاصة، سنة ٢٠٠٦، كان أكثر من خمس السكان يعيشون فى أماكن غير تلك التى ولدوا فيها. وهو أيضا حال خمس سكان أستراليا، وواحد على اثنى عشر فى الولايات المتحدة وواحد على عشرين من سكان الاتحاد الأوروبى.

أضف لذلك أن العنف لم يكف أبدا، ومع أنه لم تكن هناك حروب معلنة، فإن اختفاء المواجهة بين الشرق والغرب سلطت الضوء على الفروق بين الشمال والجنوب. لنجد الحروب الأهلية فى كل مكان، من البلقان إلى أمريكا اللاتينية ومن إفريقيا إلى الشرق الأوسط.

فى يوليو ١٩٩١، وبمجرد سقوط حائط برلين، اعتقد العراق، وهو واحد من الحلفاء العلمانيين الجدد لأمريكا، أنه يستطيع الاستفادة من مساندة واشنطن ليستولى على بترول الكويت، الذى اضطر للتخلى عنه بعد حرب الخليج التى كانت الحجة لاستقرار القوات الأمريكية فى الأراضى المقدسة للسعودية. بعد ذلك بقليل انقلب على واشنطن القراصنة السنة والشيعة الذين استخدمتهم سنة ١٩٧٠ لمواجهة التأثير السوفييتى فى أفغانستان وأماكن أخرى. وتعددت الاعتداءات لطرد "الكفار" من الأرض المقدسة ثم من الأرض العربية. فى السنوات الأولى من الألفية الثالثة من التقويم المسيحى، أصبح جزء من الإسلام الشديد الكراهية للعالم السوفييتى فيما مضى، عدوا لرأسمالية الولايات المتحدة وحلفائها فى السعودية وإفريقيا ونيويورك ثم فى أفغانستان والعراق ولبنان. وفى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، قام مجموعة قراصنة مفعمين بالتدين بخطف وسائل جوالة (طائرات مدنية) لهدم مبان حضرية (أبراج نيويوركية).

ومرة أخرى أخذت الولايات المتحدة فى رفع تكاليف الأمن لتحمى نفسها من الداخل ولتهاجم فى الخارج من قررت هى مسئوليتهم عن ذلك. وهكذا أقامت حربا لا تنتهى فى أفغانستان ثم فى العراق.

المستنقع: تكلفة حرب العراق فقط فى سنة ٢٠٠٧ وصلت الى ٤٦٢ مليار دولار، أى ٣,٥٪ من إجمالى الدخل الأمريكى. ومرة أخرى تهدد تكلفة الدفاع عن المركز "القلب" حياة الشكل التاسع.

وفى المجموع، حتى اليوم، عرف النموذج الاقتصادى تسعة أشكال متتالية، حول تسع مدن مراكز "قلوب" هى، بروج، البندقية، أنفرس، جنوه، أمستردام، لندن، بوسطن، نيويورك، وأخيرا لوس أنجلس.

إن المستقبل الذى بدا مبتسما لأمريكا إلى ما لا نهاية، عليه مع ذلك أن يستوحى من دروس الماضى. ويستطيع فى الواقع أن يتشبه بما به من جيد ومن سيئ، لذا فإن الشكل التاسع سوف يزول وسيبزغ شكل عاشر مع تقلبات جديدة، جغرافية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية وثقافية مع مركز "قلب" جديد ومهزومين جدد.

وسوف تساعد القصة التالية على رسم ملامح هذا المستقبل، وعلى استخلاص الأخطار لمحاولة السيطرة عليها.

(٣)

نهاية الإمبراطورية الأمريكية

هنا تبدأ قصة المستقبل، غير المتوقع بصفة مبدئية، فالعديد من المعايير قد تؤثر على مساره؛ والعديد من المصادفات يمكنها تحويل واقعة محلية إلى واقعة عالمية سعيدة أو سيئة، وسيكون للعديد من الفاعلين رأيا فى الجغرافيا السياسية والثقافة والإيديولوجيا والاقتصاد، لدرجة تجعل من المستحيل الإجابة على أى من الأسئلة عن المستقبل، حتى القريب جدا. فهل ستنسحب الولايات المتحدة بدون مأساة من العراق؟ وهل سيصبح السلام فى الشرق الأوسط يوما ما ممكنا؟ وهل سترتفع الخصوبة فى العالم كما انخفضت بشكل غامض؟ وهل سينضب البترول بعد عشرين عاما أم خمسين؟ وهل سنجد طاقات بديلة؟ وهل سيكون البؤس وعدم المساواة فى البلاد الغنية مصادر جديدة للعنف؟ وهل سيصل إلى العالم العربى يوما ما نظام ديمقراطى على نمط الغرب؟ وهل ستقع مصر أو باكستان فى الإسلاموية؟ وهل ستغلق مضيق هرمز وملقا بواسطة سفن يغرقها القراصنة؟ وهل ستستعمل كوريا الشمالية السلاح النووى؟ وهل سيستعمل الغرب القوة لمنع إيران من الحصول عليه؟ وهل ستؤدى عملية إرهابية إلى سقوط حكومة فى الغرب؟ أم ستؤدى إلى وضع نظم بوليسية متسلطة؟ وهل ستجعل التكنولوجيات من الممكن ظهور أشكال جديدة للدكتاتورية؟ وهل ستصبح الأديان متسامحة؟ وهل سنكتشف طرقا جديدة للقضاء على السرطان والإيدز والسمنة؟ وهل سينتقل مرض الدواجن أو أى وباء حيوانى إلى الإنسان يوما؟ وهل سيظهر دين أو عقيدة جديدة؟ وهل سيثور العمال المستغلون فى الصين وبنجلاديش؟ وهل ستتصل

العملة الصينية إلى عشرة أضعاف الدولار؟ وهل ستستأنف عملية التكامل الأوروبى؟ وهل ستمثل البذور المعدلة جينيا والنانوتكنولوجيا فرصة أم تهديدا؟ وهل سيتقهقر الطقس لدرجة عدم إمكانية الحياة على كوكب الأرض؟ وهل ستقوم حرب دينية بين الإسلام والمسيحية؟ وهل ستظهر أشكال جديدة لعلاقات الحب والجنس تؤدى إلى انقلاب أخلاقى؟

كل إجابة على كل من هذه الأسئلة - وعلى كثير غيرها - ستقوم بتوجيه العقود القادمة فى اتجاه خاص جدا، تجاه الأسوأ أو الأفضل. وهذه من جهة أخرى خاصية الزمن القادم، أى عدم استقرار وترابط قوى لدرجة أن كل ثورة وكل فكرة جديدة وكل تقدم تقنى وكل عمل إرهابى وكل انقلاب دولة وكل اكتشاف علمى جديد وكل تحرك جماعى قد يؤدى إلى إعادة تغيير اتجاه العالم. وخاصة أن كلا من هذه الأحداث تستطيع أن تؤثر على حرية انتقال الأفكار والبضائع ورءوس الأموال والأفراد. وبالتالى على التنمية والعمل والحرية. والحال أن هذه الأسئلة غير المتوقع إجابتها تعطى كمية شبه لا نهائية من الإمكانيات المستقبلية.

مع ذلك لن يكون لأغلب هذه الأحداث إلا تأثيرًا مؤقتًا على تطور العالم. وذلك لأنه فيما وراء المشاكل التى تبدو اليوم مهمة، والتى سوف تحل يوما ما (سنرى فيما بعد بالتفصيل التقلبات التى ستمر من خلالها)، ستظل قائمة اتجاهات كبيرة شبه ثابتة.

رأينا أن التاريخ الطويل رضخ حتى الآن لبعض القواعد البسيطة؛ فمنذ ظهور الديمقراطية والسوق، ذهب التطور فى اتجاه واحد من قرن لآخر آخذا فى تعميم الحرية السياسية وتوجيه الرغبات نحو تعبيرها التجارى. فمن قرن لآخر ذهب الفلاحون تجاه المدن. ومن قرن لآخر تجمعت ديمقراطيات السوق فى سوق أكثر سعة واندماجا حول مركز "قلب" مؤقت. ومن أجل السيطرة على العالم التجارى ومن أجل أن تصبح المركز "القلب" يجب على المدينة أو المقاطعة أن تكون مفصلاً كبيراً للاتصالات فى زمنها وأن تستفيد من ظهير زراعى وصناعى قوى. وعلى المركز "القلب" أن يكون أيضا

قادرا على خلق المؤسسات المصرفية التى تجرؤ على تمويل مشاريع الطبقة المبتكرة، واضعا قيد التطبيق التقنيات الحديثة لتجيز تحول أكثر الخدمات اكتساحا إلى سلعة صناعية. وأخيراً يجب على المركز "القلب" أن يكون قادراً على التحكم سياسياً واجتماعيا وثقافيا وعسكريا بالأقليات المعارضة وخطوط الاتصالات ومصادر المواد الأولية.

واليوم كل شيء يبعث للظن أن لوس أنجلس، "القلب" التاسع للنموذج التجارى، سيكون قادراً ولزمن طويل على ملء مثل هذا الدور.

ومع ذلك فالشكل الحالى للرأسمالية يخضع لنفس التهديدات التى قضت على الأشكال السابقة، فأمنه فى خطر، وطبقته المبدعة لم تعد مخلصة، والتقدم التقنى القابل للاستغلال الصناعى أصبح بطيئًا، والصناعة أقل إيراداً، والمضاربة المالية أكثر انطلاقاً. كما يزداد عدم المساواة ويعلو الغضب وينمو الدين الكبير. ويبدو بالأخص أن المركز "القلب" يشك فى رغبته بالاحتفاظ بموقعه.

ويوما ما – خلال ثلاثين عاما على الأكثر – سوف يبلغ هذا الشكل التاسع حدوده، كالثمانية السابقين. ومرة أخرى سيلعب السوق ضد المركز "القلب"؛ وستقوم تقنية جديدة بتحويل خدمات أخرى إلى سلع صناعية، فبعد السيارة والسلع المنزلية والسلع الجوالة ستأتى سلع أخرى مهمة يطلقها مركز "قلب" آخر، يكون أيديولوجيا وعسكريا وثقافيا أكثر ديناميكية حول مشروع آخر. وقبل أن يحدث ذلك سوف تقع أحداث عديدة تظل أغلبها فى الخط الطبيعى للتاريخ.

المستقبل الجميل للشكل التاسع

لم تكن الطبقة الكاليفورنية أبداً أكثر إبداعًا وثراء ووعداً. ولم يكن مستوى المعيشة أكثر ارتفاعًا. ولم تصل أرباح الشركات الأمريكية الكبيرة إلى تلك القمم. ولم يكن التجديد الصناعى والمالى أكثر انتصاراً. ولم تسيطر الولايات المتحدة أبدا على العالم بهذا الكم عسكريا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا وحتى سكانيا بمعيار ما، فمازالت الآن ثالث دولة سكانيا فى العالم، وستظل هكذا إلى سنة ٢٠٤٠ لتبلغ ٤٢٠ مليون نسمة.

ولأنه ليس هناك غريم قابل للتصديق يتقدم، لا في أوروبا ولا في آسيا ولا في مكان آخر؛ ولا يوجد اى نموذج آخر للنمو يمكن تخيله، لذلك وحتى ٢٠٢٥ على الأقل، سوف يظل الناس الأكثر ثراء في العالم وأهم البنوك المركزية يعتبرون الولايات المتحدة والدولار أفضل ملاذ اقتصادى وسياسى ومالى. خاصة وأن النظام الضريبى الأمريكى الذى سيقوم قريبا بإلغاء الأساسى من ضرائب الميراث سوف يجذب الثروات الأجنبية أكثر مما فعل حتى الآن. كما ستستطيع أيضا الجامعات الأمريكية إعادة البناء المستمر للطبقة المبدعة فيها باستدراج أفضل الطلبة فى العالم الذين سيستقرون فيما بعد ليبدعوا.

ستبقى لوس أنجلس المركز الثقافى والتكنولوجى والصناعى فى الدولة؛ وواشنطن هى العاصمة السياسية، ونيويورك العاصمة المالية. وستحتفظ الولايات المتحدة طويلا بالسيطرة على تقنيات الدفاع وتوصيل المعلومات والإلكترونيات الدقيقة والطاقة والاتصالات والطيران والمحركات والمعادن وأنظمة القيادة. وسيحتفظون للأبد بحصتهم من الإنتاج العالمى؛ وستظل ديونهم تعمل كآلات لزيادة الاستهلاك فى الولايات المتحدة والإنتاج فى أماكن أخرى. وفى المجموع وفى أثناء العقدين القادمين على الأقل، وحتى إذا توقف مؤقتا النمو الأمريكى بسبب أزمات مالية وركود اقتصادى أو حروب، سوف يقوم الأساسى من الأحداث الثقافية والسياسية والعسكرية والجمالية والأخلاقية والاجتماعية فى الكوكب بالتشديد على تفوق الولايات المتحدة.

سوف يستمر النمو العالمى على الإيقاع المتوسط الحالى ٤٪ فى العام ما دام ظل فى الإمكان تأجيل كل مستقبل آخر. وفى سنة ٢٠٢٥، إذا ما امتدت نفس النزعات (وهو ما لا يعطى سوى فكرة مبهمة جدا عن المستقبل، حتى فى عشرين عاما)، سيصل ارتفاع الدخل القومى العالمى إلى ٨٠٪ والدخل المتوسط لكل ساكن على الكوكب سيرتفع إلى النصف. وسيكون جزء مهم من الفقراء قد دخل فى اقتصاد السوق كعمال أو كمستهلكين. وسيتم تسويق منتجات متوافقة مع قدرتهم الشرائية (غذاء وملابس وسكن وأدوية ودراجات بخارية وحواسب وهواتف واستثمارات مصرفية).

وسيمول المهاجرون بلادهم الأصلية عن طريق تحويل مدخراتهم. وستعمم القروض لصغيرة (التى تمنح مدخلا لتمويل أداة عمل لأكثر من ١٥٠ مليونًا من أكثر المستثمرين فقرا)، وفى سنه ٢٠٢٥ ستمتد إلى خمسمائة مليون رب أسرة على الأقل؛ وسيسمح التأمين الصغير للأسر الأكثر حرمانا بحد أدنى من الغطاء الاجتماعى. وحتى إذا كان نصف سكان العالم ما زالوا يعيشـــون، سنة ٢٠٢٥، بدولارين يوميًا، فإن حصة سكان العالم المشتركة فى اقتصاد السوق والتى تعرف القراءة والكتابة سترتفع كثيراً.

وبالتوازى سيقوم هذا النمو الاقتصادى بمد حقل الديمقراطية، فلم يستطع أبدا أى نظام استبدادى أن يقاوم الرخاء. والأكثر حداثة منهم (من الجنرال فرانكو إلى الجنرال سوهارتو، ومن الجنرال بينوشيه إلى الجنرال ماركوس) أظهروا عدم قدرتهم على إيجاد نمو قوى لمساندة تحكمهم فى الطبقات المتوسطة. فأغلب البلاد التى ليست ديقراطيات سوق بعد (الصين وكوريا الشمالية وبرمانيا وفيتنام وباكستان وحتى إيران) يمكن أن تصبح ديمقراطيات. وسوف تخضع حكومات ومؤسسات وإدارات وأجهزة سياسية وقضائية إلى برلمانات منتخبة وليس لأحزاب واحدة أو لسلطات دينية.

وخلال العقدين القادمين لن يكون الاتحاد الأوروبى، أغلب الظن، سوى ساحة اقتصادية مشتركة تمتد إلى يوغوسلافيا السابقة وإلى بلغاريا ورومانيا وملدوفيا وأوكرانيا. حتى إذا ما ازداد استعمال عملته فى العالم، فعلى الأرجح لن ينجح الاتحاد الأوروبى فى أن يوفر لنفسه مؤسسات سياسية واجتماعية وعسكرية مندمجة، فلابد من تهديدات قوية ضد أمنه، وهو ما لن يظهر إلا فيما بعد، مع تدفق الموجة المستقبلية الثانية التى سنتناولها بعد ذلك.

وفى حالة عدم تحديث نظام التعليم العالى وإمكانية الحث على التجديد واستقبال الأجانب، لن ينجح الاتحاد فى جمع طبقة مبدعة جديدة أو فى استرجاع الباحثين والمستثمرين الذين رحلوا إلى أمريكا. وبعدم وجود ديناميكية سكانية كافية لن يؤمن إحلال الأجيال وخاصة فى إسبانيا والبرتغال وإيطاليا واليونان وألمانيا. وإذا استمرت

الأوضاع الراهنة فلن يمثل الاتحاد، سنة٢٠٢٥، سوى ١٠٪ من الناتج الإجمالى العالمى مقابل ٢٠٪ اليوم؛ فالناتج الإجمالى للفرد الأوروبى لن يزيد على نصف حصة الأمريكى مقابل ٦٠٪ اليوم. وهو ما سوف يترجم أيضا فى ضعف نوعية الخدمات العامة، من المواصلات إلى التعليم والصحة والأمن. وقد تحدث مواجهة بين الفلاندر وسكان والونى فى بلجيكا، وبعد العديد من التقلبات قد تصبح بروكسل مقاطعة فيدرالية أوروبية بدون رابط قومى. ومن الطبيعى أن تحدث هبة سياسية إرادية تغييرا فى هذا المعطى.

سوف تبزغ إحدى عشرة قوة اقتصادية وسياسية أخرى، هى اليابان والصين والهند وروسيا وإندونيسيا وكوريا وأستراليا وكندا وجنوب إفريقيا والبرازيل والمكسيك. وهى ما سوف أطلق عليها فيما بعد مجموعة الإحدى عشرة. وجميعها ستصبح خلال عشرين أو خمسة وعشرين عاما ديمقراطيات سوق أو فى الطريق إلى ذلك. وفى مركز أدنى، ستكون هناك عشرون دولة أخرى ذات نمو قوى، وتظل تعانى من ثغرات مؤسسية ومنها الأرجنتين وإيران وفيتنام وماليزيا والفلبين وفنزويلا وكازاخستان وتركيا وباكستان والسعودية والجزائر والمغرب ونيجيريا ومصر. وآخرون، أقل حجما، مثل أيرلندا والنرويج ودبى وسنغافورة وإسرائيل التى سوف تلعب دورا خاصا.

سوف تهيمن آسيا. وسوف تتم ثلثا المبادلات التجارية فى العالم من خلال المحيط الهادى. وبعد أكثر من عشرين عاما سوف يتخطى إنتاج آسيا نصف إنتاج العالم. ونجد فى آسيا الآن ثلاثة عشر ميناء من أكبر عشرين ميناء حاويات فى العالم (منها شانغهاى وهونج كونغ وسنغافورة ونوجايا فى اليابان وبوسان فى كوريا وكاوسيونج فى تايوان ودامبيه فى أستراليا). والآن تشحن بوسان وشنغهاى ٩٠ حاوية فى الساعة، وسوف يتم تحسين قواعد أساسية ضخمة للميناء والطيران.

لذا ستكون الصين ثانى قوة اقتصادية فى العالم سنة ٢٠٢٥ بعدد سكان يصل إلى ١,٣٥ مليار فرد. وطبقا للإيقاع الحالى سيتخطى إجمالى الدخل القومى فيها اليابان سنة ٢٠١٥ والولايات المتحدة سنة ٢٠٤٠. وستصل حصتها التى تمثل اليوم ٤,٥٪

من إجمالى الدخل العالمى إلى ٧٪ سنة ٢٠١٥ وستقارب ١٥٪ سنة ٢٠٢٥، كما يجب أن يتعادل متوسط مستوى الحياة للصينيين سنة ٢٠١٥ مع المستوى العالمى، أى خمس المتوسط الأمريكى. وفى سنة ٢٠٢٥، وحتى فى حال انخفاض إيقاع النمو السنوى الصينى إلى النصف، سيكون دخل الفرد الصينى السنوى ستة آلاف دولار. وسيدخل مئات الملايين من الصينيين إلى الطبقة الوسطى وعدة عشرات ملايين إلى الطبقة البرجوازية. وستحقق الصين حينئذ فائضا فى ميزان رءوس الأموال؛ وستستمر فى تمويل عجز الولايات المتحدة كأن الدولتين قد تحالفا للأبد للحفاظ على النمو العالمى لصالحهم فى انتظار أن تشعرا بالقوة التى تمكنهما من التصارع. وستصبح الصين أول مستثمر فى المنطقة، من الفلبين إلى كمبوديا، على حساب اليابان والولايات المتحدة. أما المناطق الساحلية الصينية مع قدرتها على التحكم فى الهجرات الريفية، فسوف تصبح أيضا موقع استقبال طبقة مبدعة تأتى من جميع أنحاء العالم خاصة المهاجرين الصينيين العائدين.

وسيصبح الحزب الشيوعى الصينى أقل قدرة على تنظيم الحياة المدنية. لذا سيكون عليه أن يترك السلطة للمنتخبين فى كل مدينة. وبدون إعادة تنظيم ذاته لن ينجح الحزب فى حل المشاكل الضخمة الحالية، لأن ٩٠٪ من الصينيين ليس لديهم اليوم معاش أو تأمين صحى؛ ونصف سكان المدن وخمس سكان الريف لا يتمتعون برعاية صحية؛ ونصف الخمسمائة مدينة كبرى فى الصين ليس لديها مياه جارية أو نظام للتخلص من الفضلات. وسوف يتوجب على الدولة وضع بنية أساسية للمدن، وتقوية استقرار العملة، والحرب ضد الفساد، والتطهير المستمر للمالية العامة، وإيجاد عمل لمئات الملايين من الفلاحين النازحين للمدن، وتضييق فروق الدخل، وتحسين النظام التعليمى، وتكوين كوادر أكثر، وإصلاح القطاع العام المنتهى، ووضع نظام قانونى قادر على حماية الملكية الخاصة والفكرية. وهى كلها مهام شبه مستحيلة فى ظل نظام الحزب الواحد. ونحو ٢٠٢٥، سينمحى، بشكل أو بآخر، الحزب الشيوعى الذى حكم منذ ستة وسبعين عاما (لم يبق حزب حاكم فى العالم أكثر من سبعين عاما). وسوف تعم فوضى كبيرة لوقت ما، كما كان الحال عادة فى تاريخ هذا البلد.

وقد تظهر ديمقراطية جديدة وتشبه ديمقراطية ١٩١٢، التى سيطر عليها "أمراء الحرب". وإذا لم يستطع البلد الحفاظ على وحدته، وهذا غير مستبعد، سوف يشارك فى الحركة العامة لتفتيت الأمم، وهو ما سنتناوله فى الفصل التالى. ورغبة منه فى الاستمرار قد يخضع الحزب لإغراء المغامرة تجاه الخارج باحتلال تايوان أو سيبيريا كما سنرى فيما بعد.

وداخل سيناريو تطور مشابه، ستكون الهند سنة ٢٠٢٥ البلد الأكثر كثافة سكانية فى العالم بـ١,٤ مليار ساكن، وثالث قوة اقتصادية بعد الصين والولايات المتحدة. وبدءا من ٢٠١٠ ستكون نسبة نموها أعلى من الصين، ولكن إجمالى الدخل الفردى سيظل أقل منها نظرا لارتفاع النمو السكانى. وسيكون العديد من مؤسساتها مثل تاتا وأنفوزيس أو ميتال ضمن أكبر مؤسسات العالم. وحتى يتحقق هذا السيناريو، يجب على الديمقراطية الهندية أن تتخطى التحديات الكبرى المماثلة لتحديات الصين، أى تمويل البنيات الأساسية للمدن، والعثور على مصادر طاقة بديلة، وبناء طرق ومطارات، والتطهير المستمر للمالية العامة، وتضييق الفوارق بين المناطق والطبقات الاجتماعية. وفى حال عدم قدرة الحكومة المركزية على القيام بذلك، قد يتسبب الوضع، كما فى الصين إلى تفكك الدولة، ومن المعلوم أن الهند لم تتوحد إلا منذ الاحتلال البريطانى.

سوف تستمر اليابان فى شيخوختها وانهيار قيمتها النسبية، رغم قوتها الاقتصادية التى ستظل تجعل منها واحدة من أوليات القوى العالمية. وسيقل عدد سكانها حتى تتضاءل، إلا إذا استقبلت اليابان أكثر من عشرة ملايين أجنبى أو نجحت فى إنعاش الإنجاب. ورغم أنها فى موقع استثنائى يمكنها من السيطرة على تقنيات المستقبل والروبوت والنانوتكنولوجيا، فلن تنجح اليابان فى أن تجعل من الحرية الفردية قيمتها المهيمنة. وسوف تستمر فى تغذية عقدة المحاصرة، فهى محاصرة بواسطة أسلحة كوريا الشمالية ومنتجات كوريا الجنوبية والاستثمارات الصينية. ومن المحتم أنها ستتفاعل عسكريا بتسليح نفسها بجميع أنواع الأسلحة بما فيها النووية، وذلك فى إطار إستراتيجية دفاعية وحمائية ستكلفها اقتصاديا ثمنا مرتفعا. وفى سنة ٢٠٢٥ قد لا تصبح اليابان حتى قوة اقتصادية عالمية.

وبين مجموعة الإحدى عشرة دولة، ستصبح كوريا الجنوبية القوة الثانية فى آسيا. فإجمالى الدخل الفردى سوف يتضاعف فيها من الآن وحتى ٢٠٢٥؛ وستكون النموذج الاقتصادى والثقافى الجديد، وستبهر العالم بتقنياتها وديناميكيتها الثقافية. وسيزداد الاحترام للنموذج الكورى فى الصين وماليزيا وإندونيسيا والفلبين وحتى فى اليابان كنموذج للنجاح يحتذى به بدلا من النموذج الأمريكى. ويتعلق دوام النجاح الكورى بقدرته على شق طريق بين سيناريوهين كارثيين: سيناريو الاتحاد المفروض عند الوقوع المفاجئ لنظام كوريا الشمالية وتكلفته الاقتصادية ستكون غير محتملة، وسيناريو التصعيد العسكرى، وربما النووى المتسبب فيه النظام الشمالى فى محاولة للهرب من الورطة والذى سيؤدى إلى القضاء تماما على أكثر من نصف قرن من الإعجاز الاقتصادى الجنوبى.

أما فيتنام فسوف يتخطى عدد سكانها سنة ٢٠٢٥ الـ١١٥ مليون نسمة؛ وإذا استطاعت إصلاح نظامها السياسى والمصرفى والتعليمى، وإذا استطاعت إقامة بنية أساسية للطرق ومحاربة الفساد، فسوف يصبح اقتصادها هو الثالث فى آسيا. وبالتأكيد سيصبح فاعلا مهمًا يجذب المستثمرين الأجانب.

ستعانى إندونيسيا من مشكلات غير قابلة للحل تقريبا من فساد وضعف النظام التعليمى وتوترات عرقية كبيرة بين مائة قومية. وهى مشكلات إذا نجحت فى تخطيها، وهو احتمال ضئيل، سيمكنها ذلك من أن تصبح قوة اقتصادية عالمية، والأولى إسلاميا فى كل الأحوال، وسيصبح عدد سكانها، فى ٢٠٢٥، ٢٧٠ مليون نسمة. وهى تتمتع لذلك بكل الثروات الطبيعية (من بترول وغاز وذهب وفضة ونيكل ونحاس وبوكسيت). وأكثر ما هو متوقع لها، شأنها شأن الصين والهند، أن النمو الذى سوف تحققه لن يكفى فى النهاية لتهدئة المطالب الانفصالية، وقد تتجزأ إندونيسيا، مثل الصين والهند والعديد من البلاد الأخرى فيما بعد إلى عشرات القطع الصغيرة. وهو ما سنعود إليه فيما بعد.

وقد تستطيع روسيا أن تجد توازنا سكانيا أفضل، وأن تستعمل جزءا من ريع البترول فى تنظيم تنميتها. وقد تصبح سنة ٢٠٠٦ أول منتج للذهب الأسود أمام السعودية (فلديها مائة مليار برميل احتياطى)، وأول منتج للتيتان، وسنة ٢٠٢٥ سوف يتخطى صافى ناتجها نظيره بألمانيا وإنجلترا وفرنسا، ليجعل منها القوة الاقتصادية السادسة عالميا. وبفضل احتياطى العملات المتراكم من البترول، سيكون لديها إمكانيات لشراء صناعة أوروبا الشرقية، وهو ما سيكلفها أقل من تكلفة تحديث مصانعها الخاصة. وسيستمر البترول فى تزويدها بنصف دخلها الضريبى. ومثل مجموعة الإحدى عشرة الآخرين، سيكون عليها وضع بنية أساسية للمدن وإطار قانونى لحماية الملكية الخاصة والملكية الفكرية ونظام بنكى حديث وخاصة تحسين نظامها الصحى، فقد انخفض متوسط العمر بها فى ٢٠٠٦ إلى ٥٩ سنة للرجال و٧٢ سنة للنساء، لكنه سيأخذ فى الزيادة؛ وسيستقر عدد سكانها حول ١٢٠ مليون نسمة فى ٢٠٢٥ مقابل ١٤٢ مليونا اليوم. وسنرى أن على روسيا أيضا مواجهة تهديدات جديدة، مسلمة آتية من الجنوب، وصينية آتية من الغرب.

فى أمريكا اللاتينية سوف تهيمن قوتان نحو عام ٢٠٢٥، القوة الأولى هى المكسيك، وعدد سكانها ١٣٠ مليون نسمة، والتى تستطيع أن تحصل على صافى دخل أعلى من فرنسا. ومع ذلك سيجد هذا البلد صعوبة فى تفادى النمو العشوائى للمدن، وفى التغلب على التلوث الكبير وعدم المساواة الهائلة بين الطبقات الاجتماعية والمجموعات العرقية. وسوف تحدث بها ثورات سياسية مضادة لأمريكا تؤدى إلى إبطاء التنمية وتضع تحالفها مع الولايات الأمريكية موضع تساؤل. أما القوة الثانية فهى البرازيل، فعدد سكانها سيبلغ ٢١٠ مليون نسمة سنة ٢٠٢٥، والتى ستتمكن من أن تصبح حينئذ القوة الرابعة الاقتصادية عالميا، بعد الولايات المتحدة والصين والهند وقبل اليابان. وستصبح على نحو خاص أحد عمالقة الزراعة والصناعات الغذائية - الزراعية. وإذا استمرت الأوضاع الراهنة، ونؤكد أن ذلك لا يعطى سوى فكرة مبهمة عن المستقبل، حتى القريب منه، سيتخطى صافى دخل البرازيل دخل إيطاليا بدءا من العام ٢٠٢٥، ثم فرنسا وبريطانيا وألمانيا. ولبلوغ ذلك، على البرازيل أن تتخطى

التحديات التى تبدو اليوم غير قابلة للحل تقريبا، ومنها وضع بنية أساسية للمدن وبناء دولة قوية وفعالة والحرب ضد الفساد وتحسين نظامها التعليمى وإصلاح قطاعها العام المتآكل وتطوير سياستها التصديرية.

وعلى العكس من القارات الأخرى، لن تنجح إفريقيا، أغلب الظن، فى بناء طبقة وسطى عريضة، حتى إذا تمكنت من تحقيق تنمية اقتصادية قوية، تعوضها تنمية ديمجرافية أقوى. ففى سنة ٢٠٢٥ سيكون تعداد القارة ١,٥ مليار نسمة. وستكون نيجيريا والكونغو وإثيوبيا فى هذا الوقت ضمن العشر دول الأكثر كثافة فى العالم. ورغم احتواء التربة الإفريقية على ٨٠٪ من البلاتين و ٤٠٪ من الألماس وأكثر من خمس ذهب وكوبالت العالم، ورغم أن الغابات الإفريقية تفيض بالموارد والثروات السياحية الغير مستغلة، ورغم أن الصين والهند وقوى أخرى ستأتى لطلب المواد الأولية وستساعد فى وضع بنى تحتية رخيصة، فإن القارة الإفريقية لن تصبح أبدا فاعلا اقتصاديا ذا أهمية عالمية. وتتعدد أسباب ذلك، فمناخها يجعل من الصعب تنظيم العمل؛ كما أن التقلبات الجوية، التى يجب أن نتناولها، ستؤدى، فى مناطقها نصف الجافة إلى خفض المحاصيل إلى ما يقرب من ٢٠٪ وإلى هدم المساحات الزراعية فى المناطق الرطبة. وإلى خفض أعداد السكان العاملين، الذين نقصوا فى أثناء قرون تجارة العبيد فيما مضى، وتنخفض اليوم بسبب الإيدز وغيرها من الأوبئة العامة، قبل أن تتهيأ هذه القارة. فمرة أخرى سوف تهاجر النخبة. وستظل تفتك بإفريقيا الفوضى السياسية والفساد والعنف. وهناك العديد من الدول المصطنعة، مثل نيجيريا والكونغو، التى ستصبح على حافة الانفجار.

فى عام ٢٠٢٥، سيكون إجمالى الناتج للفرد فى القارة مازال أقل من ربع المتوسط العالمى؛ وسيستمر نصف الأفارقة فى محاولة الحياة بدخل أقل من حد الفقر؛ وقد يصل عدد الجياع بين الأطفال إلى ٤١ مليون طفل. بعض الدول فقط ستنجح فى الإفلات من هذا المصير مثل جنوب إفريقيا (التى سيتخطى إجمالى دخل الفرد فيها مثيله الروسى) ومصر وبوتسوانا وربما يمكننا إضافة غانا. أما بقية بلدان القارة فسيهددها التشظى، وفى انقسامها قد لا تصبح دولا.

أخيراً سوف يرتفع أيضا نصيب العالم العربى من إجمالى الدخل العالمى، لكن على نحو ضعيف، بفعل الأوضاع الديموغرافية أكثر منه بسبب التنمية الإنتاجية. وبسبب انعدام الاستقرار السياسى والإطار القانونى وعدم فصل الدينى عن العلمانى وعدم تفعيل حقوق الإنسان ودور المرأة، لذا لن يزيد إجمالى الدخل للفرد بنفس سرعته فى بقية العالم، يستثنى من ذلك المغرب، حيث قد تضع المصالحة المحتملة بين الجزائر والمغرب شروطا لخلق سوق مشتركة بين البلاد الواقعة على الجنوب الشرقى للبحر المتوسط وتعاونا مثمرا جدا مع بلاد جنوب أوروبا. وعلى مقربة من هذه الدول، ستكون تركيا وإيران فى طريقهما إلى أن تصبحا قوى عظمى.

بالإجمال، هذه التنمية العالمية الثابتة، وهى الأطول والأعلى فى تاريخ الإنسانية، سيصاحبها تعجيل هائل بتطبيق العولمة وفى تسليع الوقت (تحويل الوقت الى سلعة).

تسليع الوقت

سيزداد استعمال وقت الناس فى أنشطة تجارية تحل محل الخدمات المجانية التطوعية أو الإجبارية. فالزراعة ستتحول إلى التصنيع؛ وسوف تبعث بمئات الملايين من العمال نحو المدن. وسوف تتجمع الصناعة العالمية أكثر فأكثر، وسيزداد فتح الحدود لرءوس الأموال والبضائع؛ وستهاجر المصانع بسهولة أكثر حيث تكلفة العمل الكلية أقل، أى فى اتجاه شرق آسيا ثم إلى الهند. وسوف تنتقل الخدمات الأكثر تعقيدا وكذلك مراكز الأبحاث ومراكز أكبر الشركات إلى بلاد الجنوب، حيث ستظل اللغة الإنجليزية واحدة من اللغات الوطنية. وفى الأسواق المحلية، لن توفر الشركات سوى دراسات الجدوى اللازمة لتسويق بضائعها وأيضا خدمات ما بعد البيع.

وسوف يزداد معدل سرعة الابتكار، إذ ستنخفض الدورة بين الفكرة والإنتاج وتسويق المنتجات الغذائية والملابس من شهر إلى أربعة أيام؛ أما دورة إنتاج السيارات والأجهزة المنزلية التى انخفضت بالفعل من خمس سنوات إلى سنتين، فسوف تتقلص قريبا لتصبح ستة شهور؛ كما ستتقلص دورة إنتاج الأدوية من سبع سنوات إلى أربعة.

وستقل أيضا دورة عمر الماركات المطروحة فى الأسواق، ومن ستقاوم طاحونة التجديد تلك هى الماركات الأفضل مكانة والأكثر عالمية. كما سيقل متوسط عمر العمائر والمنازل أيضا. وسيصبح المساهمون فى الشركات الكبرى أنفسهم أكثر تنقلا وسيتبعون نزواتهم غير مخلصين لأية قواعد، لا يلقون بالا بالمتطلبات طويلة المدى للشركات التى يستثمرون فيها، إذ سيتركز اهتمامهم فقط على المزايا الآنية التى يحصلون عليها منها. وسيتطلب ذلك من الشركات أن تقدم الحسابات للبنوك على فترات أكثر قصرا. وسوف يحاسب رؤساء الشركات على معايير قصيرة المدى للربح وسيظلون فى مواقعهم ما دام أجابوا على متطلبات السوق المتقلب. وستصبح المنافسة بين العاملين سواء فى الشركات أو فى البحث عن عمل أكثر قسوة. كما ستصبح المعرفة، أكثر من اليوم، فاعلاً مهمًا، ودائمًا موضع التساؤل من الابتكارات. وسيبقى التكوين الأساسى على الدرجة الأولى من الأهمية؛ وبدون توقف سيتدرب الفرد حتى يظل "قابلا للعمل". وسيؤدى الانخفاض المستمر فى الإنجاب والتحسن الدائم لفرص الحياة إلى العمل أقل خلال العام، ولكن لمدة أطول فى الحياة. وسيرتفع سن المعاش إلى ٧٠ عامًا لجميع من لا يقومون بأعمال قاسية أو خطرة عليهم أو على الآخرين . وسيصبح المتقدمون فى العمر وصاة ومعدين ومعلمين. كما سيصبح تحسين الصحة صناعة مهمة.

وسيكون من الصعب أكثر فأكثر التفرقة بين العمل والاستهلاك والمواصلات والترفيه والتدريب. وسيلعب المستهلكون دورًا متناميًا فى الحصول على السلع التى ستصنع تحت الطلب فى تدفق ممتد. وسيظل مستهلكو المركز "القلب" و"الوسط" مدينين، كما تنبأ توكفيل من قبل، بدون أن يحل ما هو أكثر من الضغط الإرادى ليحد من جنونهم الاستهلاكى. وسيظل المستهلكون هم الأسياد وستتقدم مصالحهم على مصالح العاملين.

سيقوم أكثر من نصف العاملين بتغيير مسكنهم كل خمس سنوات أما أصحاب عملهم فسيغيرون مساكنهم بأسرع من ذلك. وسيقوم سكان مدن الشمال بتمويل مسكنهم الرئيسى عن طريق ديون ارتهانية سهلة التحويل. وسيعيش المدنيون بعيدًا عن

المراكز أكثر فأكثر؛ والأسرة التى تسكن داخل المدينة intra muros الآن فى ٢٠٠٧ ستكون على بعد ٨ كم بعد عشر سنوات، وعلى بعد أربعين كيلومترا سنة ٢٠٢٥. وستظهر مهن جديدة لتنظيم توابع هذا الترحال.

سيستمر الشكل التاسع للمركز أيضا فى خلق شروط حياة مدنية أكثر انعزالا، فى شقق أكثر ضيقا مع شركاء مؤقتين جنسيا وعاطفيا. وسيتملكهم الخوف من الارتباط، والهرب أمام العاطفة القوية، وستتملكهم اللامبالاة الظاهرية، وسوف يصبحون (أو أصبحوا بالفعل) أشكالا للإغواء. إن تمجيد الفرد والجسم والاستقلال والفردية ستجعل من الأنا والذات قيما مطلقة. وستصبح الإثارة الجنسية معرفة مطلوبة بوضوح. كما سوف يسمح بأكثر أشكال الجنس اختلافا، ماعدا جنس المحارم والأطفال والحيوانات. وسوف يخلق انتشار الترحال والمجتمعات الافتراضية فرصا جديدة للتلاقى، تجارية أو غير ذلك.

وسيصبح محل الإقامة الثانوى، ميراث الأجيال السابقة، سكنا رئيسيا وهو النقطة المدنية الوحيدة الثابتة. وستتحول السياحة إلى طلب للهدوء والوحدة؛ وستتضاعف الأماكن، الدينية أو العلمانية، المهيأة للتأمل والعزلة والانسحاب وعدم التفاعل. وستكون حياة المدينة هى الامتياز الأكبر تشويقا للأطفال، الذين سيعيشون عادة مع أجدادهم فى أماكن مستقرة وآمنة حيث يأتى الأهل، منفصلين فى الأغلب، لرؤيتهم بالتبادل وقضاء بعض الوقت معهم.

سوف تحتل المواصلات وقتًا متزايدًا؛ وستصبح أماكن للحياة واللقاء والعمل والشراء والترفيه. وسيتم حساب ما نقضيه فيها من وقت كوقت عمل، كما سيعمم العمل ليلا وأيام العطلات الأسبوعية. وسيصبح السفر جزءًا مهمًا من الدراسة الجامعية والمهنية؛ وسيتوجب باستمرار إثبات صفات المسافر ضمن صلاحيات التوظف. وسوف تتصل كل مدينة أوروبية بها أكثر من مليون ساكن بالشبكة القارية للقطارات كبيرة السرعة. وسيستخدم الطائرات أكثر من مليارى مسافر كل عام، سائحى عمل فى أغلبهم؛ وستنتشر الطائرة التاكسى بكثافة؛ وفى كل لحظة سيكون

هناك فى الجو أكثر من عشرة ملايين بشرى. وستبتدع سيارات مدنية بدون قائد، أقل كلفة من الحالية، ومصنوعة من مواد خفيفة، وأكثر توفيرا للطاقة وقابلة لإعادة التشغيل، وستكون ملكية جماعية لمشتركين يتركونها لآخرين بعد كل استعمال.

سوف يتم اختراع قانون جديد للملكية، يعطى حق استعمال سكن جديد فى كل مكان، بنفس النوعية والحجم ومرتبط بمكان محدد. وفى العموم، سنتجاوز حق الشراء إلى حق الاستعمال. خاصة وأن المعلومات أصبحت غير مادية مما سيسهل المرور من ملكية المعطيات إلى استعمالها، ويسمح بالحق فى الوصول للثقافة والتعليم والإعلام. كما سيصبح التحكم فى الملكية الذهنية أكثر صعوبة.

ستعرض فى السوق سلع رخيصة جدا فى جميع قطاعات الاستهلاك، تسمح بدخول الأكثر فقراً من جميع البلاد فى اقتصاد السوق، وتسنح للطبقات الوسطى بتكريس حصة أقل من دخلهم لشراء المنتجات الغذائية والحواسب والسيارات والملابس والأجهزة المنزلية. وسيستعمل أغلبية دخل الطبقات المتوسطة والعليا فى شراء الخدمات، من تعليم وصحة وأمن. ولتمويلها سترتفع حصة الدخل المشترك على شكل ضرائب أو أقساط. وسيفضل الناس تفويض تغطية مخاطرهم إلى شركات التأمين الخاصة، المتزايدة القوة، على حساب الدول. وستهرب المبادلات التجارية والعددية والمالية من سلطة الدولة مما سيحرمها من حصة مهمة من مواردها الضريبية. وستنقلب أوضاع الإدارات العامة باستعمال طرق الاتصالات الجديدة وخاصة الإنترنت، التى ستسمح بتشغيل الخدمات العامة بتكلفة أقل وتحت الطلب.

ومن أجل إدارة هذه الأزمنة التجارية سوف تسيطر تجارتان، وقد سيطرتا فعلاً، على الاقتصاد العالمى، وهما التأمين والترفيه.

من ناحية، نجد أن الإجابة الطبيعية لكل فاعل فى السوق للحماية من المخاطر ستكون (أو كانت) هى التأمين، أى التأمين من احتمالات المستقبل. لذا ستكمل شركات التأمين (ومؤسسات تغطية مخاطر الأسواق المالية) نظم التأمين الاجتماعى

وستصبح - إذا لم تكن قد صارت بعد - الصناعة الأولى فى الكوكب بما تحققه من أعمال وبالأرباح التى ستنتجها. وسيصبح التأمين الضئيل أداة أساسية للأكثر فقرا للتخفيف من عدم الأمان.

ومن ناحية أخرى، وللهروب من الحالة المؤقتة، سيرغب الجميع فى التلهى، أو فى أخذ مسافة وحماية نفسه من الحاضر. لذا ستصبح صناعات الترفيه (من سياحة وسينما وتليفزيون وموسيقى ورياضة واستعراضات حية وألعاب وأماكن مشتركة) الصناعات الأولى على الكوكب بالوقت الذى سيحتله فيه استهلاك منتجاتهم وخدماتهم. وسيكون للإعلام سطوة متزايدة على الديمقراطية وعلى اختيارات المواطنين. كما أن كلا من الأنشطة التى ذكرناها سيصبح أيضا ذريعة للأنشطة غير القانونية: فالابتزاز سيمثل الشكل الإجرامى للتأمين؛ وستمثل تجارة الجنس والمخدرات الأشكال الإجرامية للترفيه. وستنتظم جميع الشركات والأمم حول هذين الشرطين: الحماية والترفيه. حماية النفس والترفيه عنها من مخاوف العالم.

شيوع التجوال فى كل مكان

قبل حلول سنة ٢٠٣٠ سيكون كل فرد، فيما عدا الأكثر فقراً، متواصلاً فى كل مكان ومع كل شبكات المعلومات بواسطة بنيات أساسية عالية السرعة، خلوى (HSDPA,Wibro,Wifi,WiMax) وثابت (ألياف بصرية). هكذا سيصبح كل فرد فى وضع وجود تجوالى فى كل مكان. ولقد بدأ ذلك بالفعل، فقد وضعت جوجل تحت تصرف سكان مدينة مونتان فيو، حيث يقع مقرها فى كاليفورنيا، وسكان سان فرانسيسكو، مدخلا مجانيا وعالميا إلى إنترنت بدون أسلاك وعالى السرعة. وفى كوريا هناك مدن كاملة مجهزة الآن بشبكات تليفون جوال (HSDPA) متطورة عشر مرات أكثر من شبكة (3G)، وبمدخل لإنترنت جوال عالى السرعة (WiBro) وهذه البنيات الأساسية الرقمية سوف تسمح أيضا للمؤسسات الجماعية بإدارة أفضل للأمن فى المدن، والاختناقات المرورية وتفادى الكوارث.

هذا التواصل عبر الشبكة لأعضاء الطبقة المبدعة المشتتة فى أماكن عدة، سيحفز الإبداع المشترك عن بعد، بدون الحاجة للتجميع فى نفس المركز "القلب" للبرامج والخدمات والمنتجات والإنتاج. وسوف تسمح لغات عدة بكتابة برامج متاحة لأكبر عدد وبيناء المعلومة لتعطى مدخلا فى نفس الوقت للمعطيات وللمعنى.

وللسماح بالاتصال بسهولة أكبر بشبكات الإبداع المشتركة تلك، ستصبح السلع الجوالة أكثر خفة وأكثر بساطة؛ فالهاتف الجوال والحاسب النقال سيندمجان ويختصران لحجم ساعة يد أو خاتم أو نظارة أو لحجم بطاقة ذاكرة تدخل كلها فى أردية أكثر طوعا لمتطلبات الحركة. أى أن سلعة جوالة واحدة ستقوم فى نفس الوقت بدور الهاتف والمذكرة والحاسب وقارئ الموسيقى والتليفزيون ودفتر الشيكات وبطاقة الهوية وسلسلة المفاتيح. وهناك حواسب ذات تكلفة ضئيلة جدا، تستخدم تقنيات مفتوحة، مثل لينوكس **Linux**، سوف تسمح بالدخول على هذه الشبكات بسعر زهيد. وسوف يزداد تطور محركات البحث الشخصية مع المواقع الجماعية، ومواقع التبادل المجانى للمحتويات ومواقع الاستشارة والراديو والتليفزيون الجوال.

سيصبح التليفزيون جهازا نشاهده بالطلب ومميزا. ولن نشاهد كثيرا الشبكات الكبيرة؛ وسيقضى المراهقون ثلث الوقت الذى يقضيه الكبار أمام جهاز التليفزيون، وسيتصلون بالإنترنت أكثر منهم بست مرات. وسيشاهد التليفزيون على الأجهزة الجوالة ولمشاهدة الاستعراضات الحية. وستنمو القنوات التى ستتخصص وتتميز تحت الطلب.

ولن ينجح مالكو المحتويات (ناشرون وموسيقيون ومخرجون وكتاب وصحفيون وأساتذة وممثلو وصانعو الحواسب ومصممون وخياطون) فى فرض براءات اختراع على ملكياتهم للأبد، أو إدخال نظم تشويش تمنع التداول المجانى للملفات الموسيقية والأفلام. لذا سوف يكافأ الكتاب بواسطة البنيات الأساسية الرقمية من ضرائب الدخول على الدعاية.

قبل سنة ٢٠٣٠، ستصبح أغلبية وسائل الإعلام الورقية، وخاصة الصحافة اليومية، افتراضية؛ وسيتزايد تقديم خدمات زمنية أطول للجماعة وخدمات تعاونية تحت الطلب، على غرار الموديل الأمريكى مايسبيس **Myspace** والكورى أومـاى نيوز **OhMayNews** أو الفرنسى أجورافوكس **Agoravox**. وبرعاية الصحفيين المحترفين سوف يأتى المواطنون برؤية أخرى للإعلام أو الترفيه، أكثر موضوعية وحماسة وجرأة على الموضوعات غير المعروفة أو المهملة. البعض من هؤلاء الصحفيين - المواطنين سيكتسب شهرة كبيرة؛ وسيتغير دخلهم تبعا لشعبية أعمالهم؛ بعض كتاب المدونات يربح الآن أكثر من ثلاثة آلاف دولار شهريا. وسنشاهد أقصى تشخيص للمحتويات حسب احتياجات ومراكز اهتمام كل فرد. وستصبح الفروق بين الصحافة والراديو والتليفزيون و"الإعلام الجديد" أقل وضوحا. وسيتوجب على الإعلام لكى يستمر أن يقبل هذا الطريق المحتوم إلى الإعلام المجانى المساهم والمشخصن.

الكتب أيضا ستصبح فى المتناول على الشاشات الرخيصة فى نفس رقة الورق **e-paper&e-ink**، وهى سلعة جوالة جديدة على شكل لفافة ستعطى فى النهاية حقيقة تجارية للكتب الإلكترونية، ستحل محل الكتب، ولكن سيكون لها استعمالات أخرى لأعمال مؤقتة فى تجدد مستمر ومكتوبة خصيصا لهذه الوسائط الحديثة.

وقبل سنة ٢٠٣٠ ستخلط أعمال فنية حديثة بين كل الوسائط وكل طرق النشر، وعندها لن نميز بين ما هو رسم ونحت وسينما أو أدب. إذ ستروى الكتب حكايات بالصور بثلاثة أبعاد. وسترقص التماثيل على موسيقى جديدة مع المتفرجين. وستصبح الألعاب وسائل للإبداع والتخيل ونقل المعلومة والتعليم والمراقبة وتحسين الثقة فى النفس وحس الجماعة. وستظهر الأفلام القديمة والمقبلة بثلاثة أبعاد يكملها تقليد حسى وروائح افتراضية. وسيصبح من الممكن أيضا التواصل عن بعد بأبعاد ثلاثية وبث حفلات موسيقية ثلاثية الأبعاد وحفلات مسرحية ورياضية ومؤتمرات ومحاضرات.

سوف يعمم الإنسان الآلى (الروبوت) المنزلى، الذى أعلن عنه منذ زمن طويل، فى الحياة اليومية. وسيتصل هو أيضا بشكل دائم بالشبكات العالية السرعة فى تجوال دائم.

وسوف يستعمل كمساعد منزلى، وكمعاون لأصحاب الاحتياجات الخاصة أو المسنين أو للعمال وقوات الأمن. وسيكون "مراقبا"على نحو خاص. وعلى سبيل المثال، فى كوريا، سيكون الهدف تجهيز كل مسكن كورى، اعتبارا من ٢٠١٥، بهذا النوع من الروبوت القادر على القيام بوظائف منزلية.

أيضا سوف يغزو الانتشار الجائل قبل ٢٠٣٠، كل الخدمات السابق تصنيعها كعبوات المواد الغذائية والملابس والسيارات والأجهزة المنزلية، التى ستتواصل هى أيضا. وسوف تدمج أجهزة مراقبة فى الخامات والمحركات والآلات والسوائل والكبارى والمبانى والسدود لمراقبتها طول الوقت عن بعد. وستزود المنتجات والآلات وكذلك الأشخاص ببطاقات تعريف بواسطة موجات الراديو، التى ستسمح للشركات بتحسين نوعية منتجاتها وإنتاجية مصانعها وشبكات توزيعها. وسيتمكن المستهلكون من معرفة كل شىء عن أصل ومسيرة المنتج، من المواد الأولية إلى تاريخ نهاية الصلاحية؛ وسيصبح فى إمكانهم معرفة اللحظة التى يمر فيها الهاتف الخلوى للطفل من بوابة المدرسة؛ كما سيستطيعون التحكم فى فتح أبواب المنزل وتشغيل الأجهزة المنزلية وشراء المنتج الذى ستعلن الثلاجة عن نقصانه. وستتمكن السيارات الأكثر حداثة من استجواب مجسات الأعطال وستتطور مع الخبرة. وسيصبح الجميع تلامذة عن بعد فى جامعة نائية، وزوارا ثابتين لمتحف، ومرضى يعالجون فى مستشفى فى قارة أخرى. وهكذا باتصال كل فرد فى المكان والزمان، سينقلب التغلغل التجوالى، نحو ٢٠٣٠، ليصبح مراقبة عالية ستكون، كما سنرى فيما بعد، الصفة الرئيسية للشكل القادم للنموذج التجارى.

العالم يشيخ

ستساعد التنمية التجارية على إطالة العمر فى كل العالم. وسوف نشاهد، ونشهد بالفعل، انخفاضا فى المواليد بكثافة تزيد أو تقل حسب البلد وارتفاعا فى متوسط العمر. مما يؤدى إلى شيخوخة سكانية عامة. وفى حال استمرار الاتجاهات الحالية، سيتخطى متوسط العمر فى البلاد المتقدمة التسعين عاما سنة ٢٠٢٥، ثم يقترب من القرن.

ومن جهة أخرى ومع نمو الحرية، خاصة حرية النساء، سوف تنخفض المواليد للدرجة التى لن تسمح، فى بلاد عديدة، بتجديد الأجيال. ففى كوريا، على سبيل المثال، مرت نسبة الخصوبة من ٥,١ فى الخمسينيات إلى ١,٢ فى ٢٠٠٥؛ وسينخفض الإنجاب حتى فى البلاد الإسلامية التى ما زال فيها الأعلى معدلا (يصل إلى ٧ أطفال لكل امرأة فى بعض مناطق الشرق الأوسط).

فى سنة ٢٠٢٥، أكثر من عشرة ملايين أمريكى سيبلغون أكثر من ٨٥ عاما؛ وسيتغير عدد من هم فوق الـ ٦٥ عاما من ٤٪، وهو ما كانت عليه نسبتهم سنة ١٩٠٠ إلى ٣٣٪. وسيمثلون ٤٥٪ فى اليابان و٢٢٪ فى الصين. وفى فرنسا سيبلغون ٣٣٪ وسيتضاعف عدد من هم فوق الـ ٨٥ عامًا فى العشر سنوات القادمة. لذا ستكون الشيخوخة فى بعض البلاد حادة لدرجة تناقص عدد السكان، ففى ٢٠٢٥ قد سينخفض عدد السكان فى اليابان بمقدار ٢٠ مليونا، وفى روسيا بمقدار ١٥ مليونا، وفى ألمانيا بمقدار ١٠ ملايين، وسينخفض عدد السكان العاملين فى أوروبا بمقدار ٣٠ مليونا من الآن وحتى ٢٠٣٠.

أما النساء اللاتى سيقل عدد الأطفال فى رعايتهن، فسوف يتخلصن بسهولة من السيطرة الرجولية، وسيجدن مكانهن بشكل أفضل فى المجتمع. وسيساعد ذلك على تطور الإسلام كما تطورت لنفس الأسباب الديانات التوحيدية الأخرى. وسيصبح كبار السن أغلبية سياسية تفرض الأولوية للحاضر وتعمل على تثبيت الأسعار وترحيل الأعباء على الأجيال اللاحقة؛ وسوف تستهلك منتجات خاصة (تجميلية وغذائية) وخدمات معدلة (مستشفيات ومنازل طبية ومساعدين وبيوت تقاعد). وسوف يستهلك الجميع أدوية أكثر ورعاية بالمستشفيات ترفع حصة المصروفات الصحية - وبالتالى التأمين - بقوة فى الاستهلاك العالمى.

سيزداد عبء تمويل التقاعد على العاملين ثقلا، ففى أوروبا اليوم، يمول كل عامل ربع معاش تقاعد. أما فى سنة ٢٠٢٥ فسيمول أكثر من النصف. وللحفاظ على النسبة الحالية بين العامل والمتقاعد، يجب تقبل زيادة الضرائب أو الإنجاب أو الهجرة.

كما أن البلاد التى سترفض الأجانب سترى شعوبها تتهاوى. والبلاد التى ستقبلهم سترى شعوبها تتحول. وفى قلب الاتحاد الأوروبى، سوف يمثل القادمون من إفريقيا ونسلهم نسبة قد تبلغ ٢٠٪ من السكان سنة ٢٠٢٥. وفى هذا التاريخ سيكون ٤٥٪ من سكان مدينة بروكسل من أبناء المهاجرين من بلاد إسلامية وإفريقية. وهذا التطور سوف يفرض تحركات سكانية واسعة، وستكون الولايات المتحدة مستعدة أكثر من غيرها لمواجهة هذه التحركات واستيعابها. وستفرض هذه التحركات نموا غير عاديا للمدن.

غداً، المدن

ستحدث الهجرات الكثيفة فى داخل الجنوب، من القرى إلى المدن، ومن البؤس الريفى إلى البؤس المدينى. ولن تستطيع أى سلطة سياسية، حتى ولو كانت دكتاتورية مثل الصين، أن تنجح فى إبطاء هذه التحركات. وهذه التحولات آتية من بعيد، ففى حين كان فى العالم سنة ١٩٥٠ ثمانون مدينة عدد سكانها مليون نسمة، سوف يصل تعداد المدن إلى ٥٥٠ مدينة سنة ٢٠١٥.

سيصبح نمو المدن ظاهرة فى كل مكان، ففى سنة ٢٠٠٧ كان نصف سكان العالم يعيشون فى المدن. وفى سنة ٢٠١٥ ستحتوى ٢٤ مدينة، أغلبها فى الجنوب، (منها ساوباولو ومكسيكو وبومباى وشنغهاى وريو دى جانيرو وكلكتا ودلهى وسيول ولاجوس والقاهرة) على أكثر من ١٠ مليون نسمة فى كل منها، فى حين أن عدد هذه المدن لا يتجاوز ١٦ مدينة اليوم. وفى سنة ٢٠٢٥، سيشمل الكوكب ٣٠ مدينة بها أكثر من ١٠ ملايين نسمة وسبع كتل سكانية بها ٢٠ مليون نسمة؛ وسيتجمع فى طوكيو وبومباى حوالى ٣٠ مليوناً. وسوف تقع تسع من الاثنتى عشرة مدينة الأكثر سكانا فى العالم فى الجنوب (باستثناء نيويورك وطوكيو ولوس أنجلس). ومن ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٥، سوف تستقبل المدن الصينية ما يوازى كل سكان أوروبا الغربية. وفى سنة ٢٠٣٥ سيتضاعف عدد سكان مدن الجنوب ليصل إلى ٤ مليارات. وفى سنة ٢٠٢٥ سيعيش مليار ساكن

فى خمسين مدينة آسيوية، تحتوى كل منها على ٢٠ مليون نسمة والبعض على ٣٠ مليونًا. لذا سيصبح من الضرورى أن تزيد البنيات الأساسية إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف فى ثلاثين عاما، مما سيتكشف عدم استحالته فى أغلب الأحوال. بعض المدن ستنجح فى أن تجعل الحياة فيها ممكنة؛ وسوف تنجح المنتجات الجديدة - مثل الأسمنت الرخيص - والتقنيات الجديدة فى البناء والتمويل الصغير للمساكن بتحويل بعض من مدن الصفيح إلى سوق مربح جدا للشركات التى ستعرف كيف تستفيد منه.

وإذا تخيلنا أن تطور المدن سيكون أقل ضخامة مما تشير إليه هذه العروض الموجزة، أو أملنا فى تراجع نحو المدن المتوسطة، فلن تكون هذه المدن الكبيرة، فى الأساس، سوى تكدس للمنازل المؤقتة، محرومة من الطرق والصرف والشرطة والمستشفيات، تحيط ببعض الأحياء الغنية التى تحولت إلى تحصينات يحميها المرتزقة. وستسيطر المافيا فيها على مساحات واسعة خارج القانون، كما هو الحال بالفعل فى ريو ولاجوس وكينشاسا ومانيلا وغيرها. وسيصبح المزارعون القدامى مع بعض أعضاء الطبقات الميسورة هم المحركون الجدد الأساسيون للحركات الاجتماعية والسياسية الجديدة المطالبة بتغييرات ملموسة فى حياة الناس. وسيقع على عاتقهم، وليس على العمال والموظفين والمدرسين، القيام بالثورات الكبيرة فى الاقتصاد والثقافة والسياسة والحرب فى المستقبل. وسيكونون هم محركو التاريخ، وخاصة فى الموجة الثانية والثالثة للمستقبل، التى سنطرحها فيما بعد.

للهروب من هذا الجحيم، سيتنقل الكثيرون فى العشرين سنة القادمة، نحو بلاد أخرى فى الجنوب، بحثا عن طقس أكثر رحمة ومساحات أكثر سعة ومدن أكثر أمانا أو أقرب للشمال. وهكذا سوف تذهب تكتلات صينية من الصين إلى سيبيريا؛ وتعتبر فلاديفوستوك فى غالبيتها حاليا مدينة صينية اقتصاديا وإنسانيا وثقافيا؛ كما هو الحال بالنسبة لنصف سكان خاباروفسك، المدينة الروسية على نهر آمور، الذين ينتمون للضفة الأخرى من النهر. وفى حين أن المقاطعة الصينية هيلونجيانج، على حدود سيبيريا، تعادل عدد سكان الأرجنتين على مساحة فى ضيق السويد، هناك ٧٠٪

من الأراضى الروسية تهجر والأراضى الزراعية الخصبة مبورة. ولإعمارها نجد الصينيين مطلوبين بشدة، ففى الأورال قام نواب سفردلوفسك بدعوة المزارعين الصينيين لزراعة مائة ألف هكتار مهجورة. لذا سيتزايد هذا التدفق مع تضاعف الزواج الروسى ـ الصينى؛ كما أن كميات مهمة من الصينيين ستغزوا روسيا شيئا فشيئا. وفى المجمل، فى سنة ٢٠٢٥، سيصبح عدد العمال الأجانب فى روسيا ١٥ مليونا على الأقل، أى ٢٠٪ من السكان العاملين الروس. وسيعاود السلافيون رؤية بزوغ التهديد القديم بالهجمات المغولية.

فى نفس الفترة، أى نحو ٢٠٢٠، ستذهب تحركات ضخمة أخرى من إفريقيا الوسطى نحو إفريقيا الجنوبية أو الشمالية ومن إندونيسيا نحو ماليزيا ومن ماليزيا نحو تايلند ومن بنجلاديش نحو دول الخليج ومن العراق نحو تركيا ومن جواتيمالا نحو المكسيك.

وللكثير من المهاجرين لن تكون هذه التحركات سوى طريقة للتقرب من بلاد الشمال. إذ ستتسارع كميات متزايدة إلى أبواب الغرب. وهم الآن مئات الآلاف شهريا؛ وسيصبحون ملايين ثم عشرات الملايين. وهم ليسوا فقط من بين الأقل حظا، فكل النخبة فى الجنوب ستغادر نحو الشمال. وستكون نقاط المرور الرئيسية لهم هى الحدود الروسية – البولندية، والتركية – اليونانية، والليبية – الإيطالية، والمكسيكية – الأمريكية.

وستستمر الولايات المتحدة فى كونها البلد الأكثر طلبا للمهاجرين، ففى سنة ٢٠٠٦ نزح مليون ونصف أجنبى. ويستقر سنويا ٦٠٠,٠٠٠ فى الولايات المتحدة فقط فى وضع قانونى؛ إضافة إلى أن اثنى عشر مليون شخص، أى ثلث المهاجرين فى أمريكا، دخلوا إليها بشكل غير قانونى. نصف هؤلاء يأتى من المكسيك والثلث من أمريكا الوسطى. وسيتزايد عدد من سيجربون حظهم فى السحب الذى يمنح ٥٠,٠٠٠ تأشيرة أمريكية (يوجد الآن ٨ ملايين متسابق منهم ١,٥ مليون من الشرق الأوسط). وخلال عشرين عاما سيصبح السكان من الأصول الإسبانية والإفريقية – الأمريكية

شبه أغلبية فى الولايات المتحدة. وستساهم نخبهم والنخب الآتية من آسيا فى رفع قوة أمريكا. وإذا استمرت الأحوال على ما هى عليه، فإن سكان أمريكا سيزدادون من ٢٨١ مليون سنة ٢٠٠٠ إلى ٣٥٠ مليون سنة ٢٠٢٥، وهذا المد السكانى يفسر بذاته استمرار التنمية فى مركز "قلب" الشكل التاسع.

كذلك الحال فى بلاد جنوب أوروبا، فبعد أن كانت بلادا مصدرة للهجرة ستصبح هى أيضا بلادا مستقبلة لها. وستسترجع النشاط والتنمية والوسائل لتمويل تقاعدها. وهناك بلدان أخرى فى أوروبا، مثل فرنسا، ستحاول رفض هؤلاء المهاجرين القادمين من أوروبا الشرقية ومن إفريقيا. والبعض من هذه البلدان، مثل فرنسا مرة أخرى، سيدرك فيما بعد أن توافداً سكانيًا مسيطراً عليه ومندمجًا جيداً هو شرط بقائه. وستصبح بريطانيا أيضا بلدا مستقبلا للهجرة على نحو كبير، خاصة لسكان وسط أوروبا. ومن ناحيتها ستستقبل بلدان وسط أوروبا العمال الأوكرانيين الذين سيحل محلهم الروس الذين حل محلهم مجموعات واسعة من الصينيين. وفى المجمل سيجعل توافد العمال المهاجرين فى البلاد المتقدمة من السهل تمويل التقاعد، ولكنه سيضغط على مرتبات الطبقات المتوسطة.

من ناحية أخرى سيزداد انتقال الناس من بلد فى الشمال إلى بلد آخر فى الشمال، وقريبا سيبلغ عددهم أكثر من ١٠ ملايين سنويا يغيرون بلادهم. بعضهم سيقوم بذلك لأسباب مهنية، ولكى يرفعوا، كما فى الماضى، من قوة وطنهم الأصلى الذى سيظلون ممثلين له اقتصاديا وماليا وصناعيا وثقافيا. والبعض الآخر، وهم فى تزايد مستمر، سوف يختارون الرحيل حتى لا يخضعوا لبلد يرفضون ضرائبها وقوانينها وحتى ثقافتها. وهكذا، وبغرض الاختفاء الكامل وتغيير الهوية والعيش حياة أخرى، سيمتلئ العالم بالمجهولين إراديا؛ وسيصبح كالمهرجان الذى يستطيع فيه الفرد بمطلق الحرية أن يختار هوية جديدة.

وأخيراً سيذهب عشرات الملايين من المتقاعدين للعيش – نصف وقت أو لوقت كامل – فى بلاد ذات طقس أرحم، وحيث تكلفة الحياة أقل ارتفاعا، خاصة فى شمال إفريقيا.

وستقام مدن كاملة من أجل هؤلاء القادمين الجدد، وسينجذب لهذه البلاد المستشفيات والأطباء والمهندسون والمحامون الذين سيتنقلون مع عملائهم. وسيدوم ذلك ما دام تقبل السكان الأصليون هؤلاء السكان الجدد. وفى المجمل، خلال خمسة وعشرين عاما سوف ينفى حوالى خمسين مليون شخص أنفسهم كل عام. وسيعيش حوالى مليار شخص فى مكان آخر غير موطنهم الأصلى أو وطن ذويهم.

الندرة التى لا غنى عنها

حتى الآن، نجح النظام التجارى دائما فى أن يظهر فى الوقت المناسب ما يحل محل المواد الأولية التى ندرت، وكان ثمن ذلك أحيانا عمليات عسكرية أو عمليات نقل للمركز "القلب".

هكذا تم على التوالى تخطى اختفاء الأراضى الزراعية فى الفلاندر واختفاء فحم الخشب فى إنجلترا وزيت الحوت فى الأطلنطى وفحم الأرض فى كل أوروبا. ولم يحدث غزو المدن بفضلات الأحصنة كما خاف الجميع فى نهاية القرن التاسع عشر. بل ومنذ قرن تحسنت البيئة كثيرا فى بلاد المركز "القلب" و"الوسط"، فالهواء الذى كان لا يتنفس فى القرن التاسع عشر فى لندن أصبح اليوم أكثر نقاء، شأن ما حدث فى جميع المراكز الصناعية فى البلاد الغنية. كما أن الحديث عن نقص الطاقة، المعلن عنه بانتظام منذ أكثر من قرن، راح يخفت يوما بعد يوم. ومع ذلك فمنذ بداية القرن الثامن عشر تضاعف استهلاك الموارد الطبيعية ثلاثين مرة. كما تضاعف استهلاك الموارد المعدنية ثلاث مرات طوال الأربعين عاما الأخيرة فقط، ومنذ أن استعملنا البترول تم حرق ٩٠٠ مليار برميل.

قبل عام ٢٠٣٥ سيصاحب التضاعف التقريبى لسكان المدن تضاعف الطلب على المواد الأولية. وإذا كان من الأكيد أنها ستصبح نادرة ذات يوم، وأنه سيحدث نقص مؤقت فى بعض الموارد فى أكثر من مناسبة، فستظل جميعها متوفرة فى القرن الحادى والعشرين؛ والثمينة منها، كالذهب والفضة، ستظل متوفرة لقرنين من الزمان على الأقل.

من جهة أخرى، بدأنا فى إعادة استعمال مكثف للفضلات الصناعية وبذلك نسترد جزءًا مهمًا من المواد الأولية، منها ٤٠٪ من الألومنيوم المنزلى على سبيل المثال. وأخيرًا وعندما تحل الندرة فعليا سوف نذهب للبحث عن الحديد والتيتان ومعادن أخرى فى المحيطات وفوق القمر.

أما فيما يتعلق بالطاقة فإن الأرقام أصبحت مقلقة، وطبقا للإيقاع الحالى لنمو الاستهلاك لن يتعدى الاحتياطى استهلاك ٢٣٠ سنة للفحم و٧٠ سنة للغاز و٥٠ سنة للبترول. وبالنسبة للبترول فإن نقص الاستثمارات قد يؤدى إلى قحط وإلى ارتفاع مهم فى أسعاره نحو عام ٢٠٢٠.

لكن يجب الأخذ فى الاعتبار أيضا البترول الثقيل فى فنزويلا والرمال القارية وأيضا الطبقات القارية فى كندا. وسوف تمثل الرمال القارية بمفردها نفس كمية الطاقة التى يعطيها كل بترول السعودية. ولو أن استخراجها قد يسبب كارثة بيئية ويتطلب كميات كبيرة من الطاقة المساعدة. فاستخراج البترول من الطبقات القارية يتطلب عمل الأنفاق، على شاكلة مناجم الفحم، كما أنه يحتاج لكميات من الطاقة أكبر من التى تنفق فيما يستخرج على شكل بترول. ويبدو الغاز أطول عمرا وأكثر وفرة، مع أنه يتطلب استثمارات ثقيلة فى النقل يضاف إليها مخاطر جغرافية وسياسية مهمة؛ أضف لذلك أنه خلال عشرين عاما سيصبح من الممكن تحويل الفحم إلى غاز بشكل اقتصادى والغاز إلى منتجات بترولية متوفرة. لذا ولقرن آخر، لن يكون توفر البترول سوى مسألة سعر.

إذن فالوصول إلى طاقات أخرى سيصبح ضروريا تدريجيا. وحالما يكون تدوير المخلفات المشعة مقبولا سياسيا، سوف يزداد استعمال الطاقة النووية؛ وسيحدث تقدم فيما يخص الأمن والقبول والمنافسة؛ وخلال ثلاثين عاما ستمثل هذه الطاقة ١٥٪ من الطاقة الأولية فى العالم. ولن تصبح الطاقة الشمسية وطاقة الرياح مصادر لا تنضب سوى عندما يمكن تخزينها. وسيكون من الصعب التوسع فى الطاقة المستخرجة من

المحاصيل الزراعية على مدى واسع، فيما عدا ما يخص تموين السيارات الخاصة لأهميته. أما مصادر الطاقة الطبيعية الأخرى (كحرارة الأرض الجوفية والأمواج والمد) فتبدو غير قادرة على الاستجابة لطلب كبير. وأخيرا فإن التحام النوى الذرية، الذى يمكن أن يكون بمفرده موردا شبه لانهائى، لن يصبح بالتأكيد فى متناول اليد قبل آخر القرن الحادى والعشرين على الأقل. وفى المجمل سيزيد سعر الطاقة مما سيحفز على التوفير بإحلال الحركة الفيزيائية بتبادلات غير مادية.

وقبل أن يستشعر نقص الطاقة بزمن طويل، هناك أنواع أخرى من النقص يجب تخطيها، خاصة نقص المنتجات الزراعية والغابات، ففى حين يجب قبل عام ٢٠٥٠ أن نضاعف الإنتاج الزراعى لإطعام سكان الكوكب (مليار طن حبوب زيادة سنوية، أى زيادة ٥٠٪ عن استهلاك عام ٢٠٠٦) سوف تختفى خمسة ملايين هكتار من الأراضى الزراعية سنويا تحت ضغط التوسع العمرانى؛ بالإضافة إلى أن الإنسانية ستكون قد استهلكت بالفعل نصف كفاءة المزروعات على تخليق ضوء الشمس. إذن فالإنتاج الزراعى الكافى سوف يفترض استخدام أجسام معدلة وراثيا، ولا شىء يضمن حتى الآن عدم ضررها. لذا فالوقت يمر والمخزون ينخفض.

شيئًا فشيئًا ستندر الغابات وتلتهمها صناعة التسليح البحرى ثم صناعة الورق ثم التوسع فى الزراعة والمدن. ومنذ القرن الثامن عشر جردت قطعة أرض توازى مساحة أوروبا من غاباتها. وفى كل ساعة تقطع أشجار ما يوازى سبعة ملاعب كرة. واليابان وهى أول مستورد عالمى للأشجار الاستوائية مسئولة عن ثلث هذه الخسائر. بالإضافة إلى أن الغازات الصناعية كأوكسيد الكبريت والأزوت، تقضى على الأشجار من طرف لآخر فى الكرة الأرضية، خاصة الغابات الضعيفة المظللة فى "الأطراف". وأخيرًا فإن تطور الاقتصاد اللامادى لن يخفف من الطلب على ورق الطباعة قبل زمن طويل. وطبقا للإيقاع الحالى لن تكون هناك غابات خلال ٤٠ عاما، ماعدا فى الأماكن التى سيتم الحفاظ عليها، أى حاليا فى أوروبا فقط وفى أمريكا الشمالية. وهذا الاختفاء سيكون قاتلا للعديد من الأنواع الحية وسيعرض حياة الإنسانية للخطر.

وتمثل الانبعاثات الغازية الملقاة فى الجو بسبب الإنتاج الصناعى خطرا آخر، وإذا بدا اليوم أن هناك تحكم فى إنتاج كربونات الفلور والكلور التى تخفف من سمك طبقة الأوزون المحيطة بالجو، فإن هناك ٢٣ مليار طن من الكربون (الناتج عن حرق الفحم والبترول والغاز) تصب سنويا فى الهواء وتسخنه. كما تساهم فى ذلك انبعاثات غاز أخرى. وسوف يتفاقم ذلك، فالصين التى تصدر حتى الآن غازا كربونيا للفرد بأقل خمس مرات من الذى تطلقه البلاد الغنية، سوف تقوم لمدة ثلاثين عاما ببناء ما يوازى محطة كهرباء بقوة ١٠٠٠ ميجاوات شهريا؛ وبذلك سوف تطلق كمية هائلة من الملوثات فى الجو. وفيما عدا تخيل عمل جماعى من الآن وحتى ٢٠٣٠، سوف تتضاعف انبعاثات الغاز الكربونى للفرد.وهنا الخطر الأسوأ، لأن الغاز الكربونى المنبعث بهذا الشكل سوف يؤدى، حسب أغلبية الخبراء، إلى رفع حرارة الجو، ففى حين لم ترتفع درجة حرارة الجو فى المائة سنة الماضية سوى نصف درجة، كانت العشر سنوات الماضية هى الأعلى حرارة فى التاريخ.

أغلب الظن أن الظاهرة ما زالت فى بدايتها، وتتنبأ التخيلات الأكثر جدية، رغم التغير القوى للمناخات، أن درجة حرارة الأرض سترتفع درجتين قبل ٢٠٥٠ وخمس درجات قبل ٢١٠٠. والنتائج ظاهرة من الآن، فالقمم الثلجية فى القطبين بدأت فى الذوبان، على الأقل فى الشمال؛ وارتفعت سرعة ذوبان الجليد ٢٥٠٪ بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، كما تتناقص ثلوج جرينلاند، ثانى مصدر للمياه العذبة فى العالم بسرعة شديدة؛ ومن عام ١٩٠٠ إلى عام ٢٠٠٦ اختفت ثلاثة ملايين كيلومتر مكعب من الثلوج من الملايين الثمانى الموجودة فى القطب الشمالى؛ كما يرتفع مستوى مياه المحيطات على الأقل ٢ ملليمتر سنويا وسيرتفع فى ٢٠٥٠ إلى اثنى عشر ملليمتر على الأقل، وقد يرتفع إلى خمسين ملليمترا. والمرة الأخيرة التى ارتفعت فيها الحرارة إلى هذه الدرجة كان فى منتصف العصر الجيولوجى الحديث **pliocène** أى منذ ثلاثة ملايين عام عندما كان مستوى المحيطات أعلى ٢٥ متراً عن اليوم.

الكوارث الطبيعية ستتوالى إذن بما لها من تبعات مالية ضخمة. وبما أن فروق الحرارة ستزداد حدة سوف تحدث تغيرات غاية الأهمية فى الطبيعة، فالأشجار ستنمو بسرعة وستكون ضعيفة؛ ولن يكون هناك بلوط وزان؛ وسيوجد حشرات الزيز وتصل حتى إسكانديناڤيا مع السرعوفة وفراشات البحر المتوسط؛ وسيهاجر علق البحر إلى الشمال تتبعه الأسماك التى تتغذى عليه، قاضيا بذلك على الطيور المائية التى يمثل غذاءها اليومى. والأخطر من ذلك أنه قد يصبح العديد من السواحل غير قابل للسكن؛ والواقع أن سبع مدن من العشرة موانئ الأكبر فى العالم، وثلث سكان العالم يعيشون على الساحل. وسوف تزحف الصحراء الإفريقية سنويا بما يساوى مساحة بلجيكا؛ وسيعيش ملياران من الناس فى المناطق المهددة بالتصحر، منهم ٧٠٠ مليون فى إفريقيا. وقد اضطر خمسة ملايين بالفعل لترك قراهم التى أصبحت غير قابلة للحياة. وبحسب المفوضية السامية للمهاجرين التابعة للأمم المتحدة HCR فإن هؤلاء المهجرين بسبب الطبيعة سوف يتضاعفون عشر مرات سنة ٢٠٥٠.

ولن تنخفض انبعاثات الغاز الكربونى وغازات أخرى ملوثة بسهولة. وستجد بلاد الشمال صعوبة فى تعديل طريقة حياتها وسترفض بلاد الجنوب أى قيود، مستندة إلى أنها لن تفعل بذلك سوى الحفاظ على ثروة وترف الشمال. وستستمر البرازيل فى حرق الغابة الأمازونية ما دام أن البلاد الصناعية لا تقلل بشكل مؤثر انبعاثاتها من الغاز الكربونى. والاتفاقات الدولية الوحيدة بهذا الشأن، والتى وقع عليها فى كيوتو سنة ١٩٩٩، لن يكون لها عمليا أى تأثير على هذه التطورات. لذا فالتغيير لن يكون محسوسا إلا فى اليوم الذى تدرك فيه دول الشمال الخطورة الكبيرة لنتائج عملها، وعندما تتفهم بلاد الجنوب أن الاستثمارات الآتية من الشمال ستذوب إذا لم يقوموا بجهد للإقلال من استهلاكهم للطاقة. وسوف يبدأ ذلك، وهو ما سنراه فى الفصل التالى، بفعل قوى من السوق تحت ضغط شركات التأمين والرأى العام.

سيكون للجفاف نتيجة أخرى، فسوف تصبح مياه الشرب أكثر ندرة، والوقائع هنا فادحة، إذ إن نصف مجارى الماء فى العالم فى طريقها إلى التلوث الخطير بسبب الإنتاج الصناعى والزراعى والمدنى. وقد استهلكت ٨٠٪ من مواردها من المياه العذبة

الطبيعية، ولم يبق إلا ٨,٠٠٠ متر مكعب من مياه الشرب للفرد وللعام، مقابل ١٥,٠٠٠ متر مكعب سنة ١٩٠٠. وأكثر من واحد ونصف مليار شخص لديهم صعوبة فى الوصول لمياه الشرب، وثلاثة ونصف مليار يعانون صعوبة الوصول لمياه صحية، وأكثر من ٢٠٠ مليون شخص يصابون سنويا بالكوليرا بعد شرب مياه بها عدوى. كما تقتل المياه الملوثة ١٥,٠٠٠ شخص يوميا، وتتسبب فى مئات الأمراض. هذا الوضع المقلق الآن سيزداد سوءا، ففى سنة ٢٠٢٥ سيشهد نصف سكان الأرض نقصا فى مياه الشرب، خاصة فى إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا. ومن الآن وحتى ٢٠٤٠ ستقل كمية المياه المتاحة للفرد إلى النصف لتصبح ٤٠,٠٠ متر مكعب مقابل ثمانية آلاف سنويا اليوم. وهنا نجد حالة غزة مثالية، فقد استغلت المياه الجوفية فيها لدرجة أن الحقول الجوفية امتلأت بمياه البحر التى تلوثت بالمياه المستعملة التى تصب فيها، كما أن ٤٠٪ من سكان غزة ليس لديهم نظام مجارى. و يجب أن يمر كل حل على المدى الطويل فى غزة كما فى غيرها، بنظام أفضل للطرق فى المدينة وبتحلية مياه البحر وبإدارة أفضل للمياه العذبة.

فى واقع الأمر ستظل هناك من المياه العذبة كميات كافية لعشرين مليار من البشر إذا ما أدرنا بشكل أفضل الاستقطاعات للزراعة والصناعة، وضاعفنا السبعين مليار دولار المخصصة سنويا لإنتاج المياه العذبة وتوزيعها وإدارتها، والتنظيم على مستوى كبير لإزالة ملوحة مياه البحر المتوفرة أكثر من المياه العذبة بـ ٣٥ مرة. وسيتبع ذلك ارتفاع ضخم للسعر للمستهلك أو دافع الضرائب، كما هو الحال مع كل المواد الأولية الأخرى. وسنرى فى الفصل التالى كيف ستقوم الموجه الأولى من المستقبل بتطوير تقنيات مطوعة.

وأخيراً يبدو أن التنوع الحيوانى والنباتى سيقل بفعل تأثره بتدهور الطبيعة. فسيختفى حوالى ١٠,٠٠٠ نوع كل عام من الـ ١,٧٥ مليون نوع المحصاة بالفعل والـ ١٤ مليون نوع التى قد توجد. فربع الثدييات مهددة بالانقراض؛ وعشرة أرصفة المرجان،

التى بدونها لم يكن من الممكن وجود أى حياة على الأرض، قضى عليها بالفعل بغير رجعة؛ وثلث آخر منها مهدد بالاختفاء خلال ثلاثين سنة؛ سمكة raie manta على سبيل المثال مهددة بالانقراض مثل أربعة أنواع من السلاحف المائية؛ وقد انخفض إلى النصف عدد أحصنة البحر فى العالم خلال الخمس سنوات الماضية؛ كما أن٨٠٪ من بعض أنواع سمك القرش اختفت منذ عشر سنوات؛ وقد يختفى الحوت بالكامل قبل نهاية القرن؛ وصار سمك التونة الأحمر نادرا. لذا فالأنواع الحيوانية بالمجمل قد تقل ٩٠٪ كما حدث من قبل مرتين فى تاريخ الكوكب (أولا من ٢٥٠ مليون سنة ثم من ٦٥ مليون سنة عندما اختفت الديناصورات وظهرت الثدييات). فنحن لا نستطيع إذن استبعاد اختفاء نصف الأنواع الحية قبل نهاية القرن الحادى والعشرين، وليس من المؤكد فى إطار ذلك أن يستطيع جنس الإنسان العيش.

وكما فى الماضى، قد تظهر التقنيات اللازمة للتغلب على كل نقص. وهذه التقنيات عليها أن تسمح بخفض استهلاك الطاقات، وأشياء أخرى، والتخلص الأفضل للفضلات وإعادة التفكير فى المدن والمواصلات.

اللهاث التقنى

نوعان من التقدم التقنى هما اللذان عملا حتى الآن على تأمين انتشار الشكل التاسع، سمح أولهما بالتطور المستمر فى إمكانات تخزين المعلومات بواسطة المعالجات الدقيقة، ومكن الآخر من تخزين الطاقة فى البطاريات. وسوف تصل هاتان التقنيتان لحدودهما نحو عام ٢٠٣٠، كما أن قانون مور **Moore** (مضاعفة إمكانات المعالجات الدقيقة كل ثمانى عشر شهرًا) سيصل إلى آخر حدوده الفيزيائية؛ وستصل أيضا حدود تخزين البطاريات بواسطة الليثيوم إلى نهايتها.

فى مجالات أخرى، ستأخذ الاختراعات الشبيهة أيضا فى التباطؤ، فصناعة السيارات فى ركود شأنها شأن صناعة التجهيزات المنزلية؛ ولم يتقدم الهاتف المحمول

تقريبا وكذلك الإنترنت منذ خمسة عشر عاما؛ أما علم الجينات فهو لا يراوح التقدم الذى حققه؛ ولا تبدو الأدوية الجديدة حاضرة؛ والتطورات الزراعية تتباطأ والطاقات الجديدة تتأخر. من ناحية أخرى نرى الكثير من التقدم غير الحقيقى يزدهر، فالحواسب المحمولة قوية بدون فائدة، وكذلك السيارات عالية التعقيد. والحاسب المحمول اليوم أقوى وأغلى عشر مرات عن ذلك الذى يستطيع أن يستجيب لضرورات المستهلك.

ومن أجل تلبية الاحتياجات للطاقة وللمياه وللمعادن وللمنتجات الغذائية والملابس، ولطرق المواصلات والاتصالات، وللتخلص من نفايات سكان فى زيادة مضطردة وقوية، يجب بالضرورة حل المشاكل العلمية التى ليس لها حل اليوم، ثم إقامة تقنيات ونظم معالجات منطقية صناعية فعالة وممكنة ماليا ومقبولة اجتماعيا.

ويجب على وجه الخصوص إنجاز تقدم كبير فى تنمية عدد كبير من الوسائل؛ ليس عن طريق تكديس الطاقة والمعلومات على مساحات متناهية الصغر، ولكن باستعمال الأكثر صغرا، سواء كان مادة حية أم لا، كأنه آلة. ويجب على وجه الخصوص النجاح فى تعديل التقاوى الزراعية لجعلها أقل استهلاكا للمياه وللأسمدة والطاقة وتنظيم تخزين الهيدروجين الغازى فى النانوفيبر للتصنيع، تحت شروط اقتصادية معقولة، لبطاريات هيدروجينية تحت ضغط عال، ثم محركات هجينة تنتج الهيدروجين باستمرار بواسطة الحل الكهربائى. وهذا هو طموح موجات التقنية التى تعلن عن نفسها، البيوتكنولوجية والنانوتكنولوجية؛ لكن هذه التقنيات لن تكتسب براءة صلاحيتها ومسلكيتها وأمنها وقبولها السياسى قبل ٢٠٢٥. أضف لذلك أنه للاستجابة لأوامر الأسواق المالية ستقل معامل أبحاث الشركات الخاصة فى الإعلان عن نتائجها وتخفض من المخاطر. وعموما ستصبح الشركات التجارية أقل اتجاها للمخاطرة وللاستثمار فى الصناعة، مفضلة أرباح المضاربات المالية عن التقنية الأكثر خطراً.

وأخيراً هناك ندرة تبدو غير قابلة أبدا للتغلب عليها وهى الوقت.

الندرة الحقيقية الوحيدة: الوقت

سيأخذ إنتاج السلع التجارية وقتا أقل؛ وسنقضى أيضا وقتا أقل فى العمل وفى الطبخ وفى التنظيف وفى الطعام. وعلى العكس ستكون المنتجات المطروحة فى السوق أكثر التهاما للوقت. سيرتفع أولا وقت التنقل مع نمو حجم المدينة. وسيصبح نوعا من الوقت العبودى حيث سنستمر فى الاستهلاك والعمل. ومن ناحية أخرى سنكرس وقتا أطول فى أثناء التنقل للتواصل ولإدخال المعلومات ولمشاهدة الأفلام وللعب ولحضور الاستعراضات. كما أنه سيكون فى قدرة الكثيرين سماع الموسيقى أو الكتب المسجلة والاستعراضات الحية فى أثناء العمل. ستصبح الموسيقى أكثر فأكثر المواساة الكبرى أمام الحزن والحداد والوحدة واليأس.

ورغم هذا الوقت المجبر، سيدرك الكثيرون عدم وجود وقت كاف لقراءة كل شىء وسماع كل شىء ولرؤية كل شىء ولزيارة كل شىء ولتعلم كل شىء، بما أن المعرفة المتاحة تتضاعف بالفعل كل سبع سنوات وستتضاعف كل ٧٢ يوما سنة ٢٠٣٠، لذا سيزداد بنفس المقدار الوقت اللازم للوقوف على المعلومة ولنتعلم ولنتغير ونظل "صالحين للعمل". وسينطبق ذلك على الوقت اللازم للعلاج والوقاية. فى حين لن يتغير الوقت اللازم للنوم والحب.

ولتذليل هذه العقبة التى تحد من الاستهلاك، بدأ النظام التجارى فى الحث على تخزين البضائع الملتهمة للوقت – كتب، أسطوانات، أفلام – بطريقة مادية ثم اليوم بطريقة افتراضية، أى تراكم غير محدود ووهمى بدون أية إمكانية استعماله. وكأن هذا التخزين يستعمل فى إيهام كل فرد أنه لا يجب أن يموت بدون قراءة كل هذه الكتب وسماع كل تلك النغمات ومعايشة هذا الوقت المخزون. هباء. أما الأعمال الفنية المستقبلية فستدور مواضيعها من جهة أخرى حول موضوع الوقت الذى أصبح فكرة ملحة. وسنكون قد أدركنا أن الوقت، واقعيا، هو الحقيقة الوحيدة النادرة فعلاً فلا أحد يستطيع إنتاجه ولا أحد يستطيع بيع ما لديه منه ولا أحد يستطيع مراكمته.

سنحاول بالتأكيد إنتاج البعض منه بإطالة مدة الحياة البشرية. وسنراهن على مدة متوسطة هى مائة وعشرون سنة، وعلى وقت عمل خمسة وعشرين ساعة فى الأسبوع. وللذهاب أبعد من ذلك، يجب النجاح فى إسقاط الحواجز غير القابلة للعبور مبدئيا، بتخفيض الوقت المخصص لملء الوظائف المرتبطة بكل حياة كالولادة والنوم والتعليم والعلاج والحب والقرار. على سبيل المثال سيتوجب استيلاد الطفل فى فترة أقل من تسعة شهور وتعليمه المشى فى أقل من عام واللغة فى أقل من ثلاثة آلاف ساعة. وسيكتشف الجميع حينئذ أن الحرية نفسها - الهدف الأسمى للإنسان منذ بداية النظام التجارى - ما هى واقعيا سوى المظهر الوهمى لنزوة فى داخل سجن الوقت.

حينئذ ستأتى الأزمة الكبرى لهذا الشكل.

نهاية الشكل التاسع

سينجح الشكل التاسع إذن، على الأقل حتى ٢٠٢٥، فى مساندة زراعته، وفى حماية صناعاته المتطورة، وفى وضع تكنولوجيات جديدة، وفى زيادة إنتاجية الخدمات، وفى تجديد نظم التسليح، وفى الدفاع عن مناطقه التجارية، وفى ضمان الوصول للمواد الأولية، وفى تأمين تأثيرها الإستراتيجى. وخلال هذه الفترة ستظل كاليفورنيا هى المركز "القلب" وستحتفظ الولايات المتحدة بتقدمها التكنولوجى بواسطة طلبيات كبيرة عامة لمؤسساتها الإستراتيجية، خاصة العسكرية، تمولها ميزانية ذات عجز لا قاع له مغطى بقروض عالمية. وستحافظ واشنطن على حسن تفاهم مع أوروبا وجماعة الإحدى عشرة، بحيث يستمر هؤلاء فى الاكتتاب فى قروضها والمشاركة فى تكلفة الدفاع. وخاصة لن تفعل الولايات المتحدة أى شىء لطلب إعادة تقنين شامل لعملات هذه البلاد، خاصة العملة الصينية، مما سيسهل بكثير الحفاظ على العمالة داخل أمريكا. جزء من مجموعة الاثنتى عشرة وأوروبا سوف يقبلون هذا التحالف الذى سيسمح لهم بالحفاظ على تنميتهم بدون أن يضحوا بمبالغ كبيرة فى دفاعهم الخاص. وستستمر

الولايات المتحدة فى مساعدة الدول الحليفة وفى محاربة التأثير السياسى والاجتماعى لأعدائها وفى القيام بالدعاية لنموذجها فى التنمية وفى تسويق الحرية الفردية التى هى القيمة الأسمى للنظام التجارى.

هذا البرنامج تم وضعه بالفعل للعشرين عاما القادمة. ولخصه تماما الرئيس الأمريكى بوش فى خطبته الافتتاحية فى يناير ٢٠٠٥: "نحن ذاهبون إلى الأمام بثقة مطلقة فى انتصار الحرية (..) التاريخ يرى العدالة تمتد وتتراجع، ولكنها تملك اتجاها واضحا تعرفه الحرية وكاتب الحرية". ونجد أن كل إيديولوجيا النظام التجارى وشكله التاسع ملخصة تماما فى تلك السطور.

ولكن من سنة لأخرى، وحتى ٢٠٣٠، وشأنه شأن المراكز "القلوب" السابقة، سيضطر الشكل التاسع لمواجهة العقبات العامة التى ذكرناها فيما قبل والتحديات الخاصة بالمركز "القلب"، المتزايدة التكاليف، والتى سيتبعها انهيار الشكل التاسع واختفاؤه. فى البداية سيأتى التحدى من الشركات الافتراضية؛ وإذا كانت إنترنت اليوم مستعمرة أمريكية نتحدث فيها الإنجليزية والأساسى من الثروات يجذبه الوطن الأم، فإن هذه القارة السابعة ستفوز يوما باستقلالها. وستصبح قوة فى ذاتها وكيانا مستقلا وتخلق أرباحا خارج الأراضى الأمريكية. وستلعب قوى جديدة للمالية والمعلومات والترفيه والتعليم ضد السلطة السياسية والثقافية الأمريكية. وستقوم بخلق تنوع جديد يختصم الهيمنة الاقتصادية والسياسية والفكرية والجمالية الأمريكية على ديمقراطية السوق. وستزداد وضوحا قدرتنا على البقاء ديمقراطيين نشجع اقتصاد السوق بدون التحدث بالإنجليزية أو الاعتقاد فى التفوق الطبيعى والنهائى للإمبراطورية الأمريكية.

بعد ذلك ستنفصل الشركات الأمريكية الواقعية هى أيضا عن أمريكا. إذ سيتزايد التنافس مع هذه الشركات فى العديد من القطاعات بواسطة شركات ومراكز أبحاث مقيمة فى أماكن أخرى، وستقوم الصناعات الإستراتيجية الأمريكية بترحيل منتجاتها وأبحاثها. وشأنها شأن شركات مراكز "قلوب" أخرى قبلها، ستدرك هذه الشركات أن

مصالحها التجارية لن تعد تختلط مع مصالح حكومتها التى يؤدى انحطاط صورتها إلى التأثير السيئ على بيع منتجاتها. وستحاول فى البداية الحصول من البيت الأبيض على موقف أكثر تناسبا مع متطلبات مستهلكيها فى العالم؛ ثم مع خيبة أملهم سوف يضعون مسافات مع الإدارة وسيستثمرون أقل فى الجامعات والمستشفيات الأمريكية ولن يعملوا على خلق وظائف فى الولايات المتحدة. بل إن البعض منهم سيدخل تحت سيطرة صناديق استثمار أجنبية ذات جنسية غير معروفة. وستراكم هذه الصناديق أرباحها فى الملاذات الضريبية الآمنة مما سيفقد المساهمين الأمريكيين أغلبية أرباحهم والحكومة الأمريكية أغلبية مواردها الضريبية. لذا فالنظام المالى، الذى يزداد تركيزه فى مؤسسات التأمين وصناديق تغطية المخاطر الكثيرة المجازفة، والمتطلبة ربحية متزايدة، سيجد نفسه مهدداً.

فى كل مكان فى أمريكا سيزداد الإحساس السيئ بالحرمان التجارى من قبل الموظفين. وستعود الطبقة المتوسطة، وهى الفاعل الأساسى فى ديمقراطية السوق، للحالة العارضة التى ظنت أنها أفلتت منها عندما انفصلت عن الطبقة العاملة؛ أما الكوادر الذين تنخفض مراتبهم والعمال المؤقتون والموظفون المساء معاملتهم والعائلات المهجورة والملاك المدينون والمستهلكون المكبوتون ومستخدمو الخدمات الثائرون والأقليات المحرومة والمؤمنون الغاضبون فسيوجهون سياطهم إلى عدم فهم وحدتهم وضخامة الظلم وعنف اللامساواة والتفكك المجتمعى. وسيخلق تركيز السكان فى المدن احتياجات متزايدة للطرق والمدارس والمستشفيات وكل الخدمات الجماعية التى سيصعب تمويلها من الضرائب وسيؤدى نقصها إلى اضطرابات بين الأقليات. وقد أظهرت كارثة إعصار كاتارينا فى ٢٠٠٥ عدم المساواة البنيوية للخدمات العامة الأمريكية وأشارت لعدم القدرة الأمريكية على إدارة مشاكلها الخاصة فى البنيات التحتية.

وستستمر الأجور الأمريكية فى الانخفاض بسبب منافسة العمال الأجانب وانتقال الشركات. وستضع الفروق فى دخول العمال والطبقة الغنية شرعية الحلم الأمريكى موضع التساؤل.

ستحتل نفقات الطاقة والماء والصحة والتعليم والمعاش وحماية البيئة حصة متزايدة من دخل الفرد. وسيكون تمويل الخسائر الداخلية والخارجية أكثر صعوبة. وستصبح العملة الأمريكية عملة سياسية أكثر منها اقتصادية وهو ما سيعطل استعمالها من الآخرين، خاصة فى أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط رغم أن هذا الاستعمال أساسى لقوة الولايات المتحدة. ولن يتماسك مردود رأس المال سوى اصطناعيا بواسطة الارتفاع المستمر لقيمة الأسهم.

فى أماكن أخرى، فى أمريكا اللاتينية وفى أوروبا وآسيا والشرق الأوسط سيجرى التشكيك فى النموذج الكاليفورنى نحو ٢٠٢٥ وستلفظ الهيمنة الأمريكية. وسيعترض أيضا على النموذج الديمقراطى للسوق على نفس أرضية نجاحه، وسوف تنجح تمامًا دول استبدادية صغيرة، ولن تصبح ديمقراطية السوق مرادفا مقصوراً على النجاح الاقتصادى أو الفاعلية البيئية.

نحو عام ٢٠٢٥ أو ٢٠٣٠ لن تكون أمريكا إذن قادرة على الاحتفاظ على أرضها بأغلبية الأرباح التى تحققها شركاتها؛ إذ سترتفع تكاليف الإدارة الداخلية والخارجية بحيث يصبح العجز البنيوى فى ميزان مدفوعاتها غير قابل للتخطى. وستحتاج آسيا، التى ستظل تؤمن أغلبية تمويله، حينئذ لهذه الموارد كى تستطيع الحد من عدم المساواة بين المناطق ومحاربة القلاقل فى المدن وإقامة نظامها الخاص للتأمين الاجتماعى والمعاشات. وستقرر بكين عدم تمويل العجز الأمريكى بثمن بخس وحتى ترحيل رءوس الأموال المستثمرة فى الأسهم الأمريكية. وستشرع بنوك أخرى مركزية أجنبية أيضا فى موازنة احتياطياتها بعملات أخرى. وسيكون على الخزانة الأمريكية أن تقترح عائدا أكبر كثيراً لقروضها، مثقلة بذلك تكلفة عقود البيع بالأجل الجديدة على الأمريكيين، فى القروض العقارية والديون المقاسة على النسب المتغيرة، مثل بطاقات القروض. وستبدأ الأسر الأمريكية فى بيع مسكنها الذى حصلت عليه بضمان القروض؛ وتنخفض أسعار المبانى فى الولايات المتحدة بشدة؛ وينهار هرم القروض وقاعدته فى قيمة مساكن الأمريكيين. وستصاب الأسر المدينة بالإفلاس. وستطالب شركات التأمين بدفع الأقساط.

وستعجز الدولة الفيدرالية عن إنقاذ الضعفاء كونها مشلولة على غرار كل النظام المالى الأمريكى. وسيتباطأ الإنتاج وتصل البطالة إلى نسب غير مسبوقة. وستأتى الأزمة مباشرة من عدم قدرة النظام المالى على الحفاظ على ادخاره الذى سيذهب للتوظيف فى المضاربة فى صناديق تدار على الإنترنت من الملاذات الضريبية الآمنة. ولن يعود بالإمكان الحفاظ على ربحية رأس المال عن طريق رفع قيمة الأسهم. لتنفجر الأزمة الاقتصادية. وتحدث التأميمات.

كل ذلك يشبه ما حدث فى زمن آخر فى البندقية وجنوة وأنفرس وأمستردام ولندن وبوسطن ونيويورك.

حينئذ، قبل ٢٠٣٠ ستكف كاليفورنيا عن جمع أغلبية الطبقة المبدعة ولن تصبح مركز استعمال وتمويل الاختراعات الصناعية الرئيسية. فقد انتهى زمن الشكل التاسع.

وحينئذ قد تصبح الولايات المتحدة إما اشتراكية - ديمقراطية على النمط الإسكندينافى، أو ديكتاتورية، أوربما تصبح هذين النظامين الواحد بعد الآخر. ولن تكون هذه هى المرة الأولى التى تحدث فيها مثل هذه المفاجأة، فأول حاكم طبق المبادئ التى تسمح بالخروج من أزمة الشكل الثامن كان موسولينى؛ والثانى كان هتلر. ولم يكن روزفلت إلا الثالث. وحينئذ، وبطريقة أو بأخرى، سيتمكن شكل عاشر من النظام التجارى العالمى من أن يرى النور.

فهل يمكن وجود شكل تجارى عاشر؟

عند كل واحد من التحولات التسعة السابقة للنموذج التجارى، أعطت الانتفاضات والانفراجات والمقاومة الإحساس للمعاصرين بأن الشكل القائم بالفعل، رغم ما عليه من تهديد، لا يمكن أن يختفى، وأن المركز "القلب" الحالى سيبقى إلى الأبد عاصمة العالم. حتى إنه أحيانا تكون السلطة، منذ وقت طويل، قد انتقلت إلى أياد أخرى بدون أن يدرك أحد، فى المركز "القلب" أو خارجه، فقد حدث أن المعلمين القدماء ظلوا يعتقدون

أنهم يسيطرون على العالم بمنتجاتهم وثقافتهم ودبلوماسيتهم وجيوشهم، فى حين أنهم كانوا فى الواقع قد دخلوا فى انحطاط بغير رجعة، واحتل آخرون مكانهم بالفعل. هكذا حدث فى بروج وفى البندقية ولندن وبوسطن أو نيويورك فى أزمانها. وهكذا سيحدث غدا فى كاليفورنيا.

ومع ذلك، وإذا كان للتاريخ معنى، فإنه خلال ثلاثين عاما أو أقل، عندما سيختفى هذا الشكل التاسع من النموذج التجارى الذى أنهكته الجهود التى قدمها لمحاربة أعدائه، سيترك المكان لشكل آخر، بمركز "قلب" جديد وتقنيات جديدة وعلاقات جغرافية - سياسية أخرى بين القارات.

هنا سيجد كل التاريخ، الذى رويناه بالتفصيل فى الفصول السابقة، تبريره، لأنه يسمح برسم صورة المستقبل بدقة.

وإذا كان هذا الشكل العاشر سيشبه التسعة السابقين، واقعيا، فسوف يظهر توازنات جديدة بين الأمم؛ وسوف ينشر حرية السلوك وينشر تقنيات جديدة تسمح بخفض الوقت اللازم لتصنيع الغذاء والملابس وطرق المواصلات والترفيه؛ وستعود الاستثمارات الصناعية لتصبح مجزية وستتحول خدمات جديدة إلى منتجات صناعية ويتحول عمال جدد إلى عمال مؤقتين وتحل طاقات جديدة محل ما أصابتها الندرة ويزداد تركيز ثروات فى أيدى عدد أقل من أصحاب الامتيازات؛ وستطرح أمام المستهلكين والمواطنين اختيارات منوعة كثيرة ستفرض على العاملين أشكالا جديدة من الضغوط.

يجب أن يكون مركز "قلب" هذا الشكل العاشر مرة أخرى، منطقة شاسعة، حول ميناء كبير جداً - أو مطار - متحكم فى شبكة التجارة فى العالم. وفى هذا المركز "القلب" الجديد، لابد من وجود جو علائقى ليبرالى بشكل خاص، وحيوى بما يسمح للطبقة المبدعة بتطبيق الأفكار لصالحه والتقنيات والقيم القادرة على حل التحديات التى سيواجهها حينئذ النظام التجارى (أى هذه المرة تخفيض تكاليف الصحة والتعليم والأمن) واختراع سلع استهلاكية جديدة لزوم إنعاش التنمية العالمية.

وعلى الأرجح سيكون موقع هذا "القلب" العاشر، إذا ما ظهر يوما، للمرة الرابعة، فى مكان ما على أراضى الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك لأن هذا البلد سيبقى، حتى بعد أزمة ٢٠٢٥، أول قوة عسكرية وتقنية ومالية وثقافية فى العالم؛ وسوف يصبح، بدون منافسة متصورة، أوسع سوق والملجأ الأكثر أمنا للنخبة ورءوس الأموال. ولأن واشنطن ستبقى العاصمة السياسية للعالم ولأن الجيش الأمريكى سيظل من بعيد أول قوة عسكرية على الكوكب. وأخيرا لأن أمريكا ستعيد يوما ما بناء ماليتها بالعثور على وسائل – كما فعلت من قبل مع السيارة والأجهزة المنزلية وأخيراً مع السلع الجوالة – لإعادة إنعاش التنمية بالإنتاج الصناعى الذى عليه توصيف سلع جديدة.

أيضا إذا كان على مدينة أمريكية جديدة أن تصبح المركز "القلب" العاشر، فسيكون موقعها بلا شك ناحية كاليفورنيا، وفى الواقع، ستبقى تلك الولاية لمدة خمسين عاما على الأقل، الولاية الأكثر حيوية على شاطئ المحيط الأكثر ارتيادا فى العالم. ولن تكون هناك ولاية أمريكية فى موقع يسمح لها بمنافستها، فولاية نيويورك ستصاب بضعف شديد صناعيا وتكساس المعزولة ستنقصها البنيات الأساسية.

والمركز "القلب" الكاليفورنى الثانى (بما أن اثنين من المراكز "القلوب" المتتالية وجدا على الساحل الشرقى، فى بوسطن ونيويورك) سيستقر بدون شك بعيدا فى الجنوب، على الحدود المكسيكية مجاورا، فى آن واحد، لبلد آخر كبير وواحد من أكثر الموانئ ديناميكية على المحيط الهادى هو (سان دييجو)، ولصناعات الدفاع والفضاء والاتصالات اللاسلكية والميكرو – إلكترونية وأهم مراكز البيوتكنولوجيا والنانوتكنولوجيا **Jolla**، وسيأتيه طلاب استثنائيون من العالم بأكمله للدراسة فى بعض من أفضل الجامعات فى العالم (ستانفورد وبركلى). لذا حينئذ سيمتد هذا المركز "القلب" العاشر المنتج لسلع تجارية جديدة وملبيا لاحتياجات المستقبل من شمال المكسيك إلى غرب كندا.

ولكن فى تقديرى أن هناك فرصا قليلة فى أن يرى مثل هذا التصور النور، فخلال عشرين أو ثلاثين عاما، وفى الوقت الذى تحل فيه الأزمة النهائية للشكل التاسع، ستكون الولايات المتحدة متعبة – متعبة من السلطة ومتعبة من عقوق الذين حافظت على أمنهم ومازالوا يعتبرون أنفسهم ضحاياها. وسوف تحتاج لاسترداد أنفاسها

وإلى الاهتمام بنفسها وبإعادة بناء ماليتها وتضميد جراحها وتحسين رفاهية سكانها والانكباب على مشاغلها وخاصة الدفاع عن نفسها فوق أراضيها. ولن ترغب الولايات المتحدة فى أن تضطلع بالأعباء الناتجة عن التحكم فى المركز "القلب" سواء عسكريا أو ماليا أو سياسيا. أى لن يرغبوا فى المجازفة بتحمل حرب فى دارهم. ولن يعودوا يحاولون إدارة العالم الذى خرج عن نطاق سيطرتهم المالية وقواتهم العسكرية وسياستهم. ومن جهة أخرى، نجد أنه من اليوم لم يعد حكام واشنطن يبررون وجود القوات الأمريكية فى الخارج سوى لضرورات الدفاع فقط عن الأقليم القومى وحماية المواطنين الأمريكيين.

مع ذلك ستظل أمريكا قوة شديدة القوة. واختياريا وليس بالخضوع أو الاضطرار، لن تعود لتصبح الإمبراطورية المهيمنة أو مركز "قلب" النظام التجارى.

ومن الواضح صعوبة وضع تاريخ أكثر دقة لهذا التنازل. إلا أن التاريخ يعلمنا أن عمر الإمبراطوريات يزداد قصرا، فالإمبراطورية الرومانية الشرقية دامت ١٠٥٨ عاما؛ والإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ١٠٠٦ عاما؛ وإمبراطوريات الشرق ٤٠٠ عاما لكل منها؛ والإمبراطوريات الصينية أقل من ثلاثة قرون؛ والإمبراطوريات الفارسية والمغولية والأوروبية بين اثنين وثلاثة قرون على الأكثر؛ والإمبراطورية الهولندية قرنين ونصف؛ الإمبراطورية البريطانية قرن واحد؛ والإمبراطورية السوفييتية ٧٠ عاما؛ والمحاولات اليابانية والألمانية والإيطالية أقل من ذلك. لذا فإن الولايات المتحدة، الإمبراطورية التى تهيمن على العالم منذ مائة وعشرين عاما أى مدة أطول من متوسط الإمبراطوريات الحديثة، سوف تكف قريبا عن السيطرة على العالم.

قد يبدو هذا المنظور للكثيرين غير معقول. فاليوم مازال أغلبية الحكام الأمريكيين يظنون أن الإمبراطورية الأمريكية أبدية؛ وبالنسبة لهم أمريكا تعتبر ديمقراطية وليست إمبراطورية؛ تقع على عاتقها مهمة إنقاذ على مستوى الإنسانية؛ ويتصرفون كما لو كان الوقت، أى الرب، لا يستطيع إلا خدمة مصالحهم؛ وكما لو كانت أمريكا المعصومة والخالية من العيوب، ستظل متسيدة العالم لقرون قادمة. والكثير من الناس حولهم

فى بقية العالم يعتقدون ذلك أيضا حتى فى صفوف أعتى أعدائهم. والبعض منهم يتصرف كما لو كان فقط انتحارهم هو ما يمكن أن يهدد أبدية السلطة الأمريكية. وهذا لن يمنع من أنه خلال ثلاثة قرون علينا البحث عن مركز "قلب" جديد للعالم فى مكان آخر.

هناك أماكن أخرى قد تكون ممكنة. لقد علمنا التاريخ أنه ليس من الضرورى أن يكون المركز "القلب" مستقرًا فى أراضى الأمة الأكبر أو الأكثر سكانا حتى يدعى تفوقه؛ فلم يحدث ذلك فى بروج أو البندقية أو المدن التى خلفتها. وللوصول إلى ذلك الموقع كان عليها أن تجد فى نفسها الطاقة والقوة الخلاقة والرغبة فى التجديد وفى الإنتاج الموسع وفى مواجهة العالم وفى الهيمنة. طبقا لهذه المعايير فإن العديد من المدن تستطيع خلال عشرين أو ثلاثين عامًا أن تترشح.

أولا ستكون لدى لندن الإمكانات؛ فهى أول سوق مالى فى القارة الأوروبية وتعد قطبا لجذب نخبة العالم و تقع فى نفس الوقت، بالقرب من أكبر جامعتين فى العالم، ثم إنها خلال عشرين عاما سوف تجمع العديد من خصائص المركز "القلب"، من تنوع سكانى وميناء ومطار مميزين وقدرة إبداعية خارج العادة. ولكن هذا لن يكفى، فهذه المدينة التى كانت مركز "قلب" القرن التاسع عشر لن تمتلك الخلفية الصناعية وبنية المواصلات والخدمات العامة اللازمة لإنتاج سلع المستقبل الاستهلاكية؛ ولن تكون السيتى **City** سوى سوق مالى كبير، مصطنع وهش فى نفس الوقت، ويمكن التخلى عنه عند وقوع أبسط أزمة ثقة فنية أو عسكرية يترتب عليها هروب من يسكنون فيها اليوم عند انفجار الفقاعة العقارية.

وقد يكون "القلب" أيضا ضواحى المدن الواسعة المقامة فى أوروبا حول خطوط القطارات السريعة، من لندن إلى فرانكفورت مرورا ببروكسل وليل وباريس، إذ ستكون هناك القوة المالية والصناعية اللازمة. وقد يصبح ذلك ممكنا إذا ما تقدم التكامل السياسى والصناعى والعسكرى لبعض دول الاتحاد الأوروبى، منها فرنسا وألمانيا بحيث يمكن

تشييد سلطة سياسية وعسكرية قوية بدونها لا يستطيع المركز "القلب" أن يقوم بدوره. ويمكن لهذه المنطقة حينئذ أن تأخذ مكان كاليفورنيا، وقد يستطيع اليورو أن يحل محل الدولار. ولكن وبدون شك لن يحدث ذلك، أو ليس فى كل الأحوال قبل هزات شديدة سوف تحدث بعد ذلك بكثير وسنتناولها فى الفصول القادمة. فى الواقع لابد من الرغبة فى الوجود وفى التحكم والتقدم سويا وتجميع المواهب الآتية من بعيد، فهذه الرغبة فى السيطرة على العالم التى يحركها الخوف من النقصان، وهذه الشجاعة للمخاطرة بالحياة والروح هى التى صنعت المراكز "القلوب" فى الماضى، ولكن لا يبدو أن لديها سببا للظهور بدون تهديدات عظيمة ستأتى لاحقا فى هذه المنطقة من أوروبا.

مركز "قلب" آخر قد يطفو فى البلاد الإسكندنافية، بين ستوكهولم وهلسنكى وأوسلو. وهنا يوجد وسوف ينمو مناخ علائقى استثنائى وصناعات متقدمة وجامعات جيدة وموارد بترولية مهمة ومستوى نظام تعليمى عال وأمن كبير ورعاية اجتماعية استثنائية ونوعية حياة مرتفعة المستوى. وتستطيع هذه المدن أن تجذب طبقة واسعة مبدعة آتية من بقية العالم. لكن فى اعتقادى أن الدول الشمالية الحريصة على أن تحمى نفسها من أخطار العالم، سوف ترفض الدخول فى مشاكل الآخرين، إلا من خلال دبلوماسية حذرة غير راغبة فى جذب انتباه أعداء الحرية. إذن سترفض لعب دور "القلب" لأنه لا يكون محايداً أبداً.

ولن تكون هناك أى مدينة أو بلد أوروبى مستعدا لتأمين تكاليف حماية وتوسع المركز "القلب"، لذا فهذا القلب غير مستعد لتخطى الأطلنطى.

ستكون طوكيو مرشحاً آخر جاداً، إذ ستمتلك صناعتها، حوالى عام ٢٠٣٠، نوعا من التقدم على مثيلاتها فى البلاد الأخرى فى دائرة المحيط الهادى الآسيوية، وستلعب دورا مهماً فى تصور الأهداف المستقبلية. ولكن عاصمة اليابان لم تستطع انتهاز فرصتها فى الثمانينيات؛ ولن تستطيع أيضا فى ٢٠٣٠ أن تكون قادرة على خلق قيم عالمية، فالحرية الفردية ليست مثالها الفلسفى. كما لن تقدر أيضا على جذب قدر كاف

من المواهب الأجنبية. ومن ناحية أخرى، ولعدم المصالحة مع الصين وكوريا، لن تكون اليابان قادرة على تأمين دور الحماية السياسية للمحيط الخارجى ولداخل أراضيها؛ وأقل قدرة على تأمين الدور العسكرى على مستوى الكوكب والذى يجب أن يقع على عاتق المركز "القلب".

مدينتان آخريتان فى آسيا وهما شنغهاى وبومباى ستصبحان نحو عام ٢٠٣٠ أول مدينتين لأكبر اقتصادين فى العالم؛ قد تستطيعان بدورهما أن تطمحا يوما فى أن تصبح إحداهما هذا المركز "القلب" للنظام التجارى. واقعيا ستصبح كل منهما ميناء مهمًا يستقبل منتجات ظهيرية ضخمة ويحضر إليه ما يأتى من بقية العالم. ولكن للحصول على فرصة فى أن تصبح إحداهما المركز "القلب"، يجب على كل منهما أن تتمكن من وضع شبكة اتصالات وبنى مدنية وتشريعية وبوليسية وعسكرية وتكنولوجية؛ وأن تقدر على الحفاظ على استقرار محيطها السياسى وأن تجد العمل اللازم لتشغيل سكان ريفيين بأعداد كبيرة. وأنا أرى أن هاتين المدينتين لن تنجحا فى ذلك، على الأقل فى العقود الثلاثة القادمة. وسوف تنشغل كلا منهما كثيرا بترتيب مشاكلها الداخلية التى تهددها من مواجهة انتفاضات أقاليم أخرى أقل تميزا وتنقصها البنى الأكثر بدائية، لذا فلن تكونا مستعدتين فى الوقت المناسب لتناوب الشكل التاسع.

وبدون شك ستكون أستراليا أيضا فى يوم بعيد جدا قادرة على أن تكون المركز "القلب"، فهى أمريكا الجديدة التى تتمتع بنفس الديناميكية ونفس القدرة على استقبال المهاجرين ونفس الرغبة فى تطوير تكنولوجيا المستقبل، ولديها من اليوم واحداً من أوائل الموانئ فى العالم. ويتوجب عليها إحداث تطورات ضخمة فى المواصلات التى تجعل سيدنى على بعد أربع ساعات طيران من لوس أنجلس أو طوكيو وعلى بعد أربعة أيام بالسفينة؛ كما يلزمها أن يصل عدد سكانها إلى مائة مليون نسمة. ويبدو أن كل ذلك لن يكون فى استطاعتها لزمن طويل.

أما روسيا وكندا، ورغم تحسن الجو الناتج عن ارتفاع حرارة الأرض، فلن تصبح مع ذلك أى منهما مرشحا قابلا للتصديق. كما سيحلم العالم الإسلامى أيضا باستقبال المركز "القلب"، سواء فى القاهرة أو أنقرة أو بغداد أو جاكارتا. ولكنه سيكون بعيداً فى عام ٢٠٣٠ عن الحصول على الإمكانات الصناعية والمالية والثقافية والسياسية؛ ويحتاج إلى إيجاد حرية ثقافية غير وارد حدوثها اليوم.

ومن الممكن تخيل أن المركز "القلب" قد ينزلق نحو العالم الافتراضى وأن تحكمه آلات افتراضية. وسنعود إلى ذلك.

وسيكون من اللباقة تخيل أن هجرة المراكز "القلوب" تستمر فى اتجاه الغرب مستكملة رحلتها التى بدأت منذ ثلاثة آلاف سنة وتمر بالتوالى من اليابان إلى الصين إلى أستراليا وإلى الهند لتستقر أخيرا يوما ما فى الشرق الأوسط، حيث نشأ النظام التجارى. ونستطيع حتى تخيل أن يتوقف المركز "القلب" فى القدس التى قد تصبح عاصمة لجميع دول المنطقة التى تعيش فى سلام فيما بينها. "مدينة عالم" - ولم لا؟ - أى عاصمة عالمية لجميع ديمقراطيات السوق، أو عاصمة لديمقراطية سوق عالمى.

فى انتظار تحقيق هذه اليوتوبيا البعيدة، والتى سنناقشها فيما بعد فى الموجة الثالثة للمستقبل، لن يأخذ أى مركز "قلب" مكان لوس أنجلس، وعلى مدى زمن طويل وحتى قيام الموجات الثلاث التالية للمستقبل. والمركز "القلب" لن يكون ضروريا لعمل النظام، وسيصبح السوق قويا وثمن تبادل المعطيات ضعيفا حتى إن أعضاء الطبقة الإبداعية لن يحتاجوا للعيش فى نفس المكان لإدارة العالم؛ وستستقر الصناعة الحديثة فى ألف موقع فى ذات الوقت؛ وسيعمل الشكل التجارى بدون مركز "قلب".

وستظل الرأسمالية تعيش فى حالة أكثر ديناميكية واعدة ومهيمنة. والذين كانوا قد أعلنوا جنازتها سوف يدفعون الثمن مرة أخرى.

(٤)

أولى موجات المستقبل:
الإمبراطورية المفرطة

الكثيرون فى الولايات المتحدة وغيرها، يتنبأون بأن التاريخ لن يعود يروى أبدا سوى تعميم السوق ثم الديمقراطية داخل حدود كل بلد؛ وهو ما يسمونه نهاية التاريخ. وهم يقولون إن هذا التطور سيتم بشكل طبيعى وبسلام. وفى رأيهم لن تتطلب هذه النهاية حرب الديمقراطيات ضد آخر دكتاتور؛ ويشرحون قائلين إننا لم نقض على الاتحاد السوفييتى بضربه بالمدافع ولن نصل إلى ديمقراطية فى العراق بالقنابل أو الاحتلال. ولا حتى باللجوء للعقوبات الاقتصادية، كما يحاجون بأن أى مقاطعة لم تستطع هزيمة دكتاتورية واحدة. ويأملون أن تتحرر الشعوب بنفسها بمجرد لعبة التنمية الاقتصادية وشفافية المعلومة وتوسع الطبقات المتوسطة. ويتوقعون أن يصبح النظام التجارى حينئذ متعدد المراكز أى بتجاور عدد متنام من ديمقراطيات السوق حول بعض القوى المهيمنة.

هذا السيناريو سوف يتحقق بالفعل، فعندما يختفى الشكل التاسع، بين عامى ٢٠٢٥ و٢٠٣٥، سوف يترك المكان لعالم بدون سيد، لينسقه بإبهام بعض القوى النسبية. ولكنى لا أظن أن ذلك يمكن أن يستمر؛ فهناك عالم مختلف تماما، يسير فى خط التاريخ المستقيم، وسوف يستقر فيما بعد، وهو سوق بدون ديمقراطية.

نحو ٢٠٥٠ وتحت ضغط متطلبات السوق وبفضل وسائل تكنولوجية جديدة، سوف يتحد العالم حول سوق أصبح بحجم الكوكب وبدون دول. وسيبدأ ما سوف أسميه الإمبراطورية الفائقة التى ستفكك الخدمات العامة ثم الديمقراطية ثم الدول وحتى الأمم نفسها.

هذا السوق العالمى الموحد بدون دول سيبقى دائما مخلصا لقيم المركز "القلب" الكاليفورنى القديم. وكما شابهت القيم الثقافية للندن طويلا قيم أمستردام، وشابهت قيم بوسطن قيم لندن، وقيم لوس أنجلوس قيم نيويورك، ستبقى الإمبراطورية الفائقة جزئيا أمريكية؛ سنرى أن سلعها الاستهلاكية ستكون استمرارا موسعا للسلع الجوالة، كما ستكون ثقافتها (هجينة)، وأسلوب حياتها (مؤقت) وقيمها (فردية) ومثالها (نرجسى).

هكذا ستبدأ المرحلة الأولى من المستقبل. وسنشهد مجىء سلسلة من الحروب شديدة العنف مؤدية إلى صراع فائق. وأخيرا وأمام فشل الإمبراطورية الفائقة والصراع الفائق، ستؤدى قيم جديدة إلى إعادة التوازن بين الديمقراطية والسوق على مستوى العالم، وإلى ديمقراطية فائقة على مستوى الكوكب.

تعميم ديمقراطيةالسوق : عالم متعدد المراكز

فى كل مكان حيث لا توجد ديمقراطية بعد، بشكل أساسى فى الصين والعالم الإسلامى، ستخلق التنمية التجارية نحو ٢٠٢٥ طبقة متوسطة سوف تقضى على الديمقراطية وتضع ديمقراطية برلمانية.

من ذلك الحين سوف نستمر فى مشاهدة تعميم السوق ثم الديمقراطية على كل العالم بتدرج وتواز فى فوضى أحادية الاتجاه، مثلما يحدث منذ قرنين، أى ديمقراطية السوق.

وستمس هذه الظاهرة مصر وإندونيسيا ونيجيريا والكونغو والصين وإيران. فكل هذه البلدان سوف يحملها، مقطعة أو سليمة، المنطق الذى قلب فيما سبق الدكتاتورية

فى شيلى وإسبانيا وروسيا أو فى تركيا، ولن تعود للإسلام والهندوسية والكونفوشية اعتراضات على الديمقراطية؛ حتى إن كلا من مدارس الحكمة القديمة هذه سوف تدعى بنوتها.

وإجراء انتخابات حرة لن يكفى بالطبع لتشييد دائم لديمقراطيات السوق تلك، فالأمثلة العراقية والجزائرية أو ساحل العاج تثبت أن الانتخابات، حتى لو كانت حرة، إذا لم تصاحبها إقامة مؤسسات اقتصادية وسياسية مستقرة، وإذا لم تكن هناك رغبة حقيقة من المواطنين فى الحياة المشتركة، فإنها على العكس يمكن أن تؤدى إلى تراجع الديمقراطية. ويجب على هذه البلاد أن تقوم تدريجيا، مثلما فعلت قبلها جميع الدول الأخرى، بتجهيز نفسها بدساتير علمانية وبرلمانات وأحزاب سياسية ونظم قانونية وبوليسية تحترم حقوق الإنسان والتعدد الحقيقى للإعلام. وسيأخذ ذلك منهم وقتا، فلا يجب أن نتطلب من آسيا وإفريقيا ما لم يتطلبه أحد فيما مضى من أوروبا.

وللمساعدة فى ذلك يجب على الدول الديقراطية أن تستخدم قيمها الخاصة ومؤسساتها أكثر من صواريخها؛ وعليها أن تفتح أسواقها للشركات والطلبة القادمين من تلك البلاد؛ وعليها تمويلها باستثمارات خلاقة للعمل ومساندة وسائل الإعلام الجديدة فيها وتشجع إقامة زراعة حديثة ونظم بنكية وضمان اجتماعى ونظام قضائى وبوليسى وأخيرا تسويق الجرائد والراديو والنخب الجديدة والمنظمات غير الحكومية فيها.

وفى هذا السياق ستقرر إثنيات وأقاليم وشعوب عدم الحياة مع بعضها؛ وستتخلص مناطق غنية من عبء المناطق الفقيرة كما رأينا تشيكيا تنفصل عن سلوفاكيا. وبين الديمقراطيات القائمة قد تقرر الفلاندر الانفصال عن والونيا؛ وإيطاليا الشمالية عن الجنوبية وقطالونيا عن بقية إسبانيا وقد نرى إسكتلندا تطالب باستقلالها والأكراد قد ينشقون عن بقية العراقيين وحتى الهنود والإندنيسيون سوف يتباعدون. وهكذا فالدول المصطنعة التى خلفها الاستعمار فى إفريقيا وآسيا سوف تتمزق. وأكثر من مائة أمة جديدة قد ترى النور قبل نهاية هذا القرن.

فى كل من هذه الديمقراطيات المستقبلية كما فى القديمة، هناك جزء متزايد من الدخل القومى سيذهب لفترة من الوقت فى الميزانيات العامة من خلال نظم تأمين اجتماعى وخاص تجمع مخاطر الصحة والشيخوخة. وسيصاحب هذا السياق الاختفاء التدريجى للطبقات الفلاحية والعاملة وظهور طبقات متوسطة أقل خضوعا لقسوة العمل وأكثر قابلية للاكتفاء بالحرية الشكلية والرخاء المادى.

وما دام الديمقراطية والسوق متعادلين فى القوة، سيتقاسمان فيما بينهما مجالات اختصاصهما وسيحترمان حدودهما؛ وسينتظم النظام التجارى كتجمع لديمقراطيات السوق؛ وسيصبح العالم متعدد المراكز مع قوة مهمة أو اثنتين فى كل قارة، الولايات المتحدة والبرازيل والمكسيك والصين والهند ومصر وروسيا والاتحاد الأوروبى (وحتى هذه لن تمثل كل صفات الدولة). وقد تنضم لهذه القائمة نيجيريا إذا كانت ما زالت موجودة وهو أمر غير محتمل.

سويا، هذه الأمم التسع التى ستصبح سيدة النظام متعدد المراكز ستقيم حكومة غير رسمية للعالم سوف أتناولها فى الموجة الثالثة للمستقبل. وسنجدهم أولا فى مجلس أمن الأمم المتحدة وفى العمالقة الثمانية (جى ٨).

وهذا النظام متعدد المراكز لن يستطيع أن يستمر؛ فالسوق بطبيعته غاز ولا يقبل الحدود وتقسيم الأراضى والمدن. وهو لن يوقع معاهدات مع الدول. وسيرفض أن يترك لها اختصاصات. وقريبا سينتشر فى كل الخدمات العامة ويفرغ الحكومات (حتى حكومات أسياد النظام المتعدد المراكز) من آخر مزاياها بما فيها السيادة.

ولكن حتى إذا حاولت، لبعض الوقت، الأمم ووكالات الضبط والمنظمات الدولية حصر وتحديد الأسواق، سترفض القوى الصناعية والمالية والتكنولوجية، سواء كانت شرعية أو غير شرعية، قبول كل توازن متعدد المراكز ولن تكف عن قلب الحدود ومنافسة كل الدوائر العامة الواحد بعد الآخر. ثم ستكف تماما خدمات التعليم والصحة وتلك المتصلة بممارسة السيادة، والتى يقوم بها اليوم موظفون عامون عن الاستمرار كخدمات عامة، فالأطباء والمدرسون ثم القضاة والجنود سيصبحون مأجورين للقطاع الخاص.

وأخيراً ومثل آخرين من قبل، ستحل سلع صناعية متسلسلة محل هذه الدوائر التى تتزايد تكلفتها فى الوقت والمال بسبب شيخوخة الكوكب والتمدن المكثف وعدم الأمن المتزايد والرهانات البيئية وضرورة التعليم المستمر. وستبدأ أو بدأت بالفعل معركة جيوسياسية هائلة بين ديمقراطيات السوق وبين السوق من أجل السيطرة على الكوكب. هذه المعركة سوف تؤدى إلى انتصار الرأسمالية على الولايات المتحدة، وهو ما لا يمكن تخيله اليوم، وأيضا انتصار السوق على الديمقراطية. وهذه هى القصة.

السلعة بديل الدولة:

من المراقبة المفرطة إلى المراقبة الذاتية

ستجد الأسواق تدريجيا موارد جديدة للربحية فى أنشطة تمارسها اليوم الدوائر العامة من تعليم وصحة وبيئة وسيادة. وتريد الشركات الخاصة تسويق هذه المهام، ثم إحلالها بمنتجات استهلاكية متسلسلة سوف تتسق تماما مع ديناميكية التقدم التقنى المطبق منذ بدايات النظام التجارى.

سنبدأ بالبحث، ثم سنجد وسائل جديدة لزيادة تراكم المعلومات والطاقة داخل أحجام متناهية الصغر. بالأخص لتوفير استهلاك الطاقة والمواد الأولية والماء والتأثيرات على البيئة. وسيتم ذلك من خلال تكنولوجيات مؤدية إلى تخزين الطاقة والمعلومات على وحدات متناهية الصغر، ومن هنا جاء مسمى النانوتكنولوجيا. وسنتجه إلى تشييد آلات متناهية الصغر عن طريق تجميع الجزيئات مما يتطلب الاستدلال على الذرات ومعالجتها وتركيزها. وسيسمح العديد من التكنولوجيات بتوفير الماء والغابات والبترول وباستخدام الموارد التى لا تزال غير مؤكدة مثل الثروات البحرية و الفضائية. وستستخدم المعالجات الدقيقة الجزيئات الحيوية للحمض الصبغى النووى DNA والخمائر. وسوف تستخدم فى تصنيع حواسب متناهية الصغر. وستستخدم محطات طاقة متناهية الصغر بطاريات الهيدروجين. وستوجد أجهزة استنساخ ذاتى ستكون

قادرة على إصلاح وإعادة إنتاج نفسها. ومن ناحية أخرى سيقوم التقدم التكنولوجى المهم بتحسين الفاعلية البيئية للخامات وقوة الدفع والديناميكية الهوائية والهياكل والمحروقات والمحركات والنظم.

هذه التكنولوجيات ستعدل جذريا الطريقة التى تنتج بها السلع الجديدة. وسوف تسمح باستهلاك أقل للطاقة لكل وحدة منتجة وبإدارة أفضل لمياه الشرب والفضلات المدنية والانبعاثات الملوثة؛ وستحسن من خصائص المنتجات الغذائية والملابس والمساكن والسيارات والأجهزة المنزلية والسلع الجوالة.

سلع جوالة أخرى سوف تصغر من وسائل الإعلام والترفيه والاتصال والمواصلات، وسترزيد بكثافة من انتشار الجوال. وسوف تدمج السلعة الجوالة الجامعة فى الجسم بطريقة أو بأخرى. وستستخدم كوسيلة للالتقاط وللتحكم. وستسمح مواد بلاستيكية معينة يمكن استردادها وإعادة تدويرها بتحويل الملابس إلى سلع جوالة متواصلة فيما بينها. مواد أخرى بلاستيكية ستصبح شاشات يمكن التخلص منها مما سيسمح بتنفيذ حوائط الصور فى الأماكن العامة وفى المنازل المتواصلة؛ وسيؤدى ذلك إلى انقلاب فى طريقة الإنارة والبناء والقراءة والسكن وحياة التجوال. وسوف تقوم روبوهات بمساعدة العجزة ثم الأصحاء فى حياتهم اليومية، وستساعد على المشاركة فى الوقت نفسه فى عدة اجتماعات افتراضية، وبإعادة إنتاج شخص راحل أو خيالى، على الأقل إفتراضيا. وسوف تسمح سيارات بدون سائق بعدم القيادة على الطرق السريعة على الأقل. وستجعل طائرات فوق صوتية طوكيو ولوس أنجلوس على بعد أربع ساعات فقط من أى نقطة فى المحيط الهادى؛ وستصل السفن فيما بين كل موانئ آسيا فى أقل من أربع وعشرين ساعة وستخفض رحلة عبـور المحيط الهادى الى ثلاثة أيام. وسوف ترسل مختلف الشركات الخاصة السائحين فى فنادق على مدارات فلكية؛ وستنظم رحلات للقمر ثم للمريخ.

نحو عام ٢٠٤٠ سينطلق ما هو أساسى، الذى سيخفض بكثافة من تكلفة تنظيم ديمقراطيات السوق وسيعيد ربحية الصناعة وسيقلل تدريجيا من دور الدولة إلى أن

يصل إلى العدم وسيهدم شيئا فشيئا النظام المتعدد المراكز، وكمحرك للتنمية ستأخذ سلع جديدة مكان السيارات والغسالات والسلع الجوالة، وستحل سلع للمراقبة محل العديد من وظائف الدولة وسوف أدعوها بالمراقبين.

هكذا ستحل تدريجيا الأجهزة المتسلسة محل دوائر التعليم والصحة والسيادة، كما حدث بالنسبة للمواصلات والخدمات المنزلية والاتصالات؛ وسيفتح ذلك مرة أخرى أسواقا جديدة للشركات وسيرفع إنتاجية الاقتصاد. وبما أن الأمر يتعلق بالمساس بخدمات أساسية للنظام الاجتماعى ومكونات الدول نفسها والشعوب، فسيعدل ذلك جذريا من العلاقة بالخيال الفردى والجماعى وبالهوية والحياة والسيادة والمعرفة والسلطة والثقافة والجغرافيا السياسية.

وهنا تكمن أعمق ثورة تنتظرنا فى النصف قرن القادم.

هذه السلع المراقبة لن تبرز جاهزة من خيال الباحثين الشواذ والتقنيين الموهومين؛ بل سوف تستجيب لضرورات مالية للنظام التجارى الباحث دائما عن وسائل لخفض الوقت اللازم لإنتاج السلع الموجودة ورفع كفاءة الشبكات والإقلال من الإنفاق الجماعى وإضفاء قيمة على استعمال الوقت وتحويل الرغبات والاحتياجات إلى ثروات تجارية.

هذا السياق سوف يتم على مرحلتين، أسميهما مراقبة فائقة ومراقبة ذاتية.

فعندما يشرع قانون السوق فى الانتصار على قانون الديمقراطية ستبدأ الشركات الخاصة فى الدخول فى منافسة مع الدوائر العامة للتعليم والرعاية والأمن ثم العدالة والسيادة. وسوف تضطر الدول لمعاملة سلاسل العيادات الأجنبية مثل المستشفيات العامة، و فروع الجامعات الخاصة الأجنبية مثل الجامعات القومية.

وستنافس الشركات الخاصة للأمن والشرطة والاستخبارات الشرطة القومية فى مراقبة التحركات والمعلومات لحساب شركات التأمين والمؤسسات التى سترغب فى معرفة كل شىء عن موظفيها وعملائها وعن مخاطرهم؛ وهى من سترغب فى حماية رأسمالها المادى والمالى والعقلى ضد مختلف التهديدات.

هذا الانتقال نحو الخاص سوف يخفض شيئا فشيئا من الإنفاق العام، وسيساعد على توفير الموارد النادرة. وسوف ينضوى كما رأيناه فيما سبق، تحت خطوة ظهور الخدمات التى تسمح بالتتبع عن قرب للأشياء والناس. وسيفتح انتشار الجوال على الرقابة الفائقة عندما يترك الشخص المتصل أثرا على مروره.

دوائر خاصة ستقوم فيما بعد بإدارة الحقوق الاجتماعية والخدمات الإدارية. وسوف يمكننا الحصول على مستند إدارى أو إعانة بشكل سريع إذا ما دفعنا أكثر، وهو ما يحدث بالفعل فى بريطانيا. عندئذ تكون الدولة قد أزاحت عن كاهلها، فى الكثير من الأماكن، العديد من القرارات التى أوكلتها لسلطات عليا مستقلة تخليها من كل مسئولية.

بمعنى آخر، أنه فى مقابل كل انخفاض ضريبى فى مصلحة الأغنياء خاصة، سوف تصبح الخدمات العامة مدفوعة مما سيجازى الأكثر فقرا. وبما أن هذه الشركات الخاصة بينها منافسة سيكون عليها أن تضع مبالغ مهمة لجذب الزبائن، وهو ما ليس على الدوائر العامة أن تقوم به، وسترفع التكلفة النهائية على العميل بنفس القيمة.

أما المستعملون للخدمات، سواء كانوا أفرادا أو شركات، فسيصبحون مستهلكين عليهم الدفع مباشرة لثمن خدماتهم، على شكل شراء مباشر من مقدم الخدمة أو على شكل أقساط تدفع لشركات التأمين - خاصة أو عامة - كبديل للضرائب التى ستنخفض بشدة. وستتطلب شركات التأمين تلك ليس فقط أن يدفع عملاؤها الأقساط (للتأمين ضد المرض والبطالة والموت والسرقة والحريق وعدم الأمن) ولكنها سوف تراجع أيضا ما إذا كانوا يلتزمون بالمعايير للإقلال من المخاطر التى ستغطيها. وتدريجيا سوف تصل إلى إملاء معايير كوكبية (ماذا نأكل؟ ماذا نعرف؟ كيف نقود؟ كيف يكون سلوكنا؟ كيف نحمى أنفسنا؟ كيف نستهلك؟ كيف ننتج؟). وسوف تعاقب المدخنين والشاربين والسمان وغير القابلين للعمل والضعيفة حمايتهم والعدوانيين والغافلين والمبذرين. وسيعتبر الجهل والتعرض للمخاطر والتبذير والضعف مثل الأمراض.

أما الشركات الأخرى فسيكون عليها أيضا الالتزام بمعايير حتى تقلل من مخاطر الكوارث الصناعية وحوادث العمل أو الاعتداءات الخارجية وحتى الإسراف فى استعمال الموارد الحقيقية. وهكذا وبطريقة ما، سوف يتم دفع جميع الشركات لأن تأخذ فى الحسبان عند اتخاذ القرار المصلحة العامة. والبعض منها سوف يجعل من مواطنته واحدة من أبعاد صورته ونشاطه.

إن زيادة المخاطر بسبب الشيخوخة والنمو المدينى والكوارث التى يثيرها الخلل البيئى ومحاولات الاعتداء، سوف ترفع شيئا فشيئا من حصة أقساط التأمين فى الدخل القومى، فى نفس الوقت الذى تنخفض فيه حصة الاستقطاعات الإجبارية.

وسيتوجب على الشركات أن تحترم المعايير التى سوف تفرضها شركات التأمين وأن تفرض فى نفس الوقت على موظفيها - الذين سيدفعون جزءا من اشتراكاتهم - احترام معايير أخرى، لذا ستصبح مراقبة الصحة والمعارف واليقظة والممتلكات وتوفير الموارد النادرة ورعاية النفس وتعليمها وحمايتها - وعموما البقاء فى أحسن حال - من السلوكيات الاجتماعية الضرورية.

وحتى تصبح شركات التأمين مربحة اقتصاديا، سيكون على كل شخص - أفراداً أو شركات - أن يقبل قيام شخص غريب بمراجعة تطابقه مع المعايير؛ ومن أجل ذلك يجب أن يتقبل الأفراد أن يراقبوا.

المراقبة: هى الكلمة المتحكمة فى الأزمان القادمة

هكذا سنرى فى البدء ميلاد المراقبة الفائقة. ستسمح التكنولوجيات بمعرفة كل شىء عن أصول المنتجات وعن تحركات الناس وهو ما سيكون له فى المستقبل البعيد تطبيقات عسكرية أساسية. ستوضع أجهزة التقاط وتصوير مصغرة فى كل الأماكن العامة ثم الخاصة فى المكاتب وأماكن الراحة وأخيرا على السلع الجوالة نفسها وستقوم بمراقبة الذهاب والإياب؛ سيسمح الهاتف بالفعل بالاتصال وتحديد موقع الشخص؛

وسوف تسمح التقنيات الحيوية (بصمات وعيون وشكل اليدين والوجه) بمراقبة المسافرين والعاملين والمستهلكين. وسيسمح العديد من أجهزة التحاليل بمراقبة صحة الجسم وعقله أو المنتج.

سيستدل دائما على السلعة الجوالة الجامعة. فكل المعطيات التى ستحتويها، بما فيها صور الحياة اليومية لكل فرد، سوف تخزن وتباع للشركات المتخصصة وللشرطة العامة والخاصة. أما المعطيات الفردية للصحة والكفاءات فسيتم تحديثها بواسطة قواعد بيانات خاصة سوف تسمح بتنظيم الاختبارات التنبؤية بهدف المعالجات الوقائية. وحتى السجون نفسها سيتم إحلالها تدريجيا بالمراقبة عن بعد للإقامة المنزلية.

لن يكون هناك بعد شيء مخبأ؛ والكتمان الذى يعتبر حتى اليوم شرطا للحياة فى المجتمع لن يكون له سبب للوجود. فسيعلم الكل كل شيء عن الكل؛ وسنتجه نحو تجريم أقل ونحو تسامح أكثر.

بالأمس كان النسيان يشوبه الندم؛ وغدا ستساعد الشفافية على عدم الشعور به. وسيختفى حب الاستطلاع القائم على التلصص على السر أيضا، مما سيتسبب فى تعاسة صحافة الفضائح. وتعاسة الشهرة بالتالى.

فيما بعد، نحو عام ٢٠٥٠، لن يكتفى السوق بتنظيم المراقبة عن بعد، فالسلع الصناعية المتسلسلة ستسمح لكل فرد بالمراقبة الذاتية لمطابقته الخاصة للمعايير، وستظهر أجهزة "المراقبة الذاتية". وستسمح الأجهزة للكل - شركات أو أفراد - بمراقبة استهلاك الطاقة والمياه والمواد الأولية... إلخ؛ وستسمح أجهزة أخرى بالمراقبة الذاتية للإدخار والذمة المالية الشخصية. وهذه الأجهزة ستسمح أيضا بكسب الوقت فى الحياة. والآن تقوم المرآة والميزان ومقياس الحرارة واختبار الكحول واختبار الحمل ورسم القلب والعديد من أجهزة الاختبار بقياس الثوابت ومقارنتها بقيمة تسمى طبيعية وتعلن للفرد نتائج الاختبار. وستضاعف التقنيات من هذه الوسائل للمراقبة المحمولة، فسوف تدمج الحواسب فى الملابس بواسطة ألياف غاية فى الصغر وستزيد أيضا من تصغير أجهزة المراقبة الذاتية للجسم. وستقوم الشرائح الإلكترونية تحت الجلد

باستمرار بتسجيل ضربات القلب وضغط الدم ونسبة الكولسترول. وستراقب المعالجات الدقيقة المتصلة ببعض الأعضاء انحراف عملها بالنسبة للمعايير. وسوف تسمح الكاميرات المصغرة والمجسات الإلكترونية والمسجلات الحيوية والمحركات المصغرة والنانو أنابيب (وهى لاقطات ميكروسكوبية نستطيع إدخالها فى الحويصلات الرئوية أو فى الدم) للفرد بالقياس المستمر - أو الدورى - لثوابت جسمه.

وبالمثل سوف تظهر، فى مجال التربية والإعلام، أدوات وبرامج رقابة ذاتية للتطابق مع معايير معرفية؛ وسوف تنظم مراجعة المعارف، إذ سيصبح انتشار السلع المتنقلة والإعلام رقابة دائمة على المعرفة.

وسيكون للأطباء والمدرسين (المتعاونين فى الإنتاج والتجارب على أجهزة المراقبة الذاتية تلك) الإذن باستعمالها لبعض الوقت فقط. ثم ستصغر هذه الأجهزة وتبسط وتصنع بسعر قليل جدا وتتاح للجميع، رغم المعارضة الشديدة للخبراء الذين تنافسهم. وستصبح المراقبة متنقلة ومستقلة. وسيجدد الفرد أدواته بشغف، فالخوف من التقهقر الجسدى والجهل، والتبسط المتزايد مع السلع المتنقلة، وتزايد الارتياب تجاه الجماعات الطبية والتعليمية، والاعتقاد فى يقينية التكنولوجيا سيفتح أسواقا ضخمة لهذه الأنواع من الأجهزة. وستشجع على ذلك شركات التأمين المهتمة باستمرار بتعديل أقساط تقدير المخاطر التى يتعرض لها كل من عملائها. لذا سيشترطون على عملائهم إثبات استعمالهم أجهزة المراقبة الذاتية.

وسيجد الأطباء الممارسون حينذاك دورا جديدا فى معالجة مرضى لم يكونوا فى الماضى مشخصين؛ وسيصبح المدرسون أوصياء على من ثبت تهربهم من المعرفة.

مرة أخرى ستصبح الخدمات العامة التابعة للدولة هذه المرة سلعا صناعية متسلسلة الإنتاج. سيصل كل ما هو فى دور التحضير منذ عشرات السنين إلى منتهاه. وسيصبح كل فرد حارس سجن نفسه الخاص. فى نفس الوقت ستكون الحرية العامة قد وصلت إلى ذروتها، على الأقل فى الخيال.

فيما وراء أجهزة الرقابة الذاتية سوف تأتى – وقد أتت بالفعل – أجهزة الإصلاح الذاتى التى ستسمح بتعديل الأخطاء التى كشفت عنها أجهزة الرقابة الذاتية. واحدة من أوائل أشكال أجهزة الإصلاح الذاتى تلك كانت صناعة مستحضرات التجميل والجمال والموضة والغذاء والرياضة والاستشفاء وجراحة التجميل، التى ستزيد شيخوخة العالم من ضرورتها. وسوف نبدأ بدمج أجهزة الإصلاح الذاتى فى نظم اصطناعية مثل الآلات والكبارى والمبانى والسيارات والأجهزة المنزلية والسلع المتنقلة. ثم المعالجات الدقيقة المصنعة مبدئيا من المواد العضوية ثم من المواد الحيوية، والتى سوف تكون مهمتها إصلاح الأجساد. وسوف تعمل على إيصال أدوية على فترات منتظمة؛ فالميكروكابسولات ستدخل فى الدم ويقع على عاتقها الاكتشاف والقضاء على بداية السرطان ومحاربة شيخوخة الجسد والمخ. وإذا ما تمكنا من معرفة الآليات الجينية للإدمان، سوف نستطيع أيضا محاولة إيقاف مظاهره. وذات يوم سيكون من الممكن التلاعب بقلب الخلايا بدون إفسادها للقيام بإصلاح أعضاء الإنسان فى حياته.

وفيما وراء هذه السلع، سيرغب الكل أيضا فى الحصول على خدمات وقطع غيار للسفر إلى العبور الأخير، إذ سيمتد إضفاء القيمة على الوقت إلى العرض فى السوق لوسائل الحصول على الأبدية. وبدلا من بيع الغفران، كما فعلت الكنيسة فى الماضى، سيقوم السوق ببيع خدمات الانتحار والموت بمساعدة الطب والتجميد ثم تسويق أجهزة تسمح بتنظيم تقليد للاحتضار، ونصف الانتحار، وتجارب لما يشبه الموت ومغامرات قصوى بدون ضمان للرجوع.

فيما بعد سيسمح تقدم علوم الأعصاب بالذهاب للبحث، بفعل عقلى صرف، عن معارف أو معلومات فى قواعد معلومات خارجية بدون تخزينها فى ذاكرته الخاصة. وستساعد ترميمات إحيائية إلكترونية متصلة مباشرة بالمخ فى وضع صلات بين المعارف وإنتاج صور عقلية والسفر والتعلم والاستيهام والتواصل مع عقول أخرى. ونحن نعرف بالفعل تحريك مؤشر على شاشة بفضل صورة عقلية أرسلت للحاسب عن طريق مغروس الكترونى فى المحرك القشرى. ويسمح ذلك الآن لشخص مصاب بشلل رباعى أن يكتب خمس عشرة كلمة فى الدقيقة بمجرد نقل الفكرة وإرسالها عن طريق إيميل.

وهكذا أصبح توارد الخـواطر حـقيقة واقعة. وغدا سوف تسمح هذه الوسائل بتوفير طرق جديدة للتواصل المباشر بالعقل وتحسين طرق التعليم والإبداع على الشبكة. وستخرج منه أيضا مصادر لانفعالات فنية جديدة.

هـدم الـدول

ستتدخل هذه التكنولوجيات فى الوقت الذى سترتفع فيه كثيرا التكاليف الجماعية. وستقوم الدولة بعد الدولة والقطاع بعد القطاع بتقليص دور الدولة والمؤسسات التأمينية العامة تدريجيا. وهكذا وبعد أن تكون قد ارتفعت حصة المصروفات الجماعية فى الدخل القومى لكل دولة ستعود للانخفاض الشامل.

سيتحرك نمو الأسواق فى العالم المتعدد المراكز فى نفس اتجاه هذه التكنولوجيات، وسيساهم هو أيضا فى الإضعاف الشامل للدول. فى البداية ستؤثر الشركات الكبرى، يساندها فى ذلك آلاف الشركات المتخصصة، على وسائل الأعلام - بالابتزاز الإعلانى - من أجل توجيه اختيار المواطنين. ثم ستقوم بإضعاف الدول.

فى الفترة الأولى، عندما تدرك الأقلية الغنية أن من مصلحتها فى مجال ما إخضاعه، للسوق بدلا من الانتخاب، ستقوم بكل ما تستطيعه لخصخصته. هكذا، وعلى سبيل المثال، عندما تفكر أقلية غنية فى أن نظام المعاشات بالقسمة لم يعد مطابقا لصالحها، سوف تحيله بعقد تحالفات عابرة، داخل نظام معاشات بالرسملة بحيث لا تعتمد معاشاتها على قرار جماعى يمكن أن يكون فى غير مصلحتها. وكذلك الحال بالنسبة للصحة والشرطة والتعليم والبيئة. ثم سيقوم السوق بطبيعته الكوكبية بخرق قوانين الديمقراطية ذات الطبيعة المحلية. والأكثر ثراء من أعضاء الطبقة المبدعة (حوالى مائة مليون على مليارين من حاملى الأسهم والأصول المتحركة والمعرفة المتنقلة) سيعتبرون إقامتهم فى كل بلد (بما فيه بلد مولدهم حتى إذا كان واحدا من أسياد النظام المتعدد المراكز) عقداً فردياً ينفى كل انتماء وكل تضامن مع مواطنيهم؛ وسوف يهاجرون إذا ما قدروا أن عائدهم غير مرض.

كذلك عندما تقدر الشركات - بما فيها شركات الأمم المتسيدة للنظام المتعدد المراكز - أن الضرائب والقانون المطبق عليهم ليس أفضل ما تأمله، سوف تنقل مراكز قرارها خارج بلد المنشأ.

وستتنافس الدول نفسها بتخفيض شامل للضرائب على رأس المال وعلى الطبقة المبدعة مما سيحرمها تدريجيا من الأساسي في مواردها؛ ومستنزفة ومدفوعة أيضا بظهور أجهزة المراقبة الذاتية، ستترك الدول للسوق التعهد بطرح أغلبية الخدمات المتصلة بالتعليم والصحة والأمن وحتى السيادة. في البداية بنقل الخدمات العامة إلى البلاد التي بها أيد عاملة قليلة التكلفة ثم بتخصيصها. حينئذ تنخفض الضرائب ويقضى على الحد الأدنى للدخل والنظم الخاصة بحماية المستضعفين. وسيعم عدم الاستقرار.

هكذا وبغياب الدولة ستزيد الشركات من محاباة المستهلكين على حساب العاملين الذين سينخفض دخلهم. وستقوم تكنولوجيات المراقبة الذاتية بالتنظيم والإسراع بهذا السياق بمحاباة المستهلكين على حساب المستخدم للخدمة العامة، والربح على حساب الأجر، مانحة دائما سلطة أكبر لشركات التأمين والترفيه ولمنتجي أجهزة المراقبة الذاتية.

سيبدأ إذن، وبحد أقصى نحو عام ٢٠٥٠، تفكيك بطيء للدول التي ظهر البعض منها منذ ألف عام، وستعود الطبقة الوسطى، وهي الفاعل الرئيسي لديمقراطية السوق، إلى عدم الاستقرار الذي ظنت أنها هربت منه بانفصالها عن الطبقة العاملة؛ وسيطغى العقد شيئا فشيئا على القانون؛ وسيطغى المرتزقة على الجيوش والشرطة؛ وسيطغى التحكيم على القضاء. وسينال القانونيون المتخصصون في القانون الخاص شهرة ومكاسب.

ولبعض الوقت أيضا، ستستطيع الدول السيادية في النظام المتعدد المراكز أن تحدد بعض قواعد حياتها الاجتماعية. وسيلتقي البلوغ السياسي مع البلوغ الاقتصادي، أي السن التي يصبح فيها الطفل مستهلكا مستقلا. وفي كل بلد، سيكون

بحث الأحزاب السياسية المضطربة عن مجالات اختصاص بدون جدوى، فلن يستطيع اليسار أو اليمين منع الخصخصة المتصاعدة للتعليم والصحة والأمن والتأمين أو منع إحلال هذه الخدمات بسلع متسلسلة الإنتاج أو منع اقتراب الإمبراطورية الفائقة. حتى أن اليمين سيسرع من قدومها بالخصخصة. وسيفعل اليسار مثل ذلك بإعطاء الطبقة الوسطى وسائل الوصول العادل للوقت التجارى والاستهلاك الخاص. ولن يصبح الاستحواذ العام للشركات الكبرى حلا قابلا للأخذ به؛ ولن تقوى الحركة الاجتماعية على مواجهة تحويل العالم لسلعة. وستستمر الحكومات الرديئة المستندة على ندرة من الموظفين والبرلمانيين السيئى السمعة المتلاعب بهم من مجموعات الضغوط فى لعب مسرحية لن يراها أحد وقليلاً ما تؤخذ على محمل الجد. ولن يهتم الرأى العام كثيراً بأفعالهم وتحركاتهم بأكثر مما يهتم اليوم بآخر حكام القارة الأوروبية. وبالموارد النادرة التى سيأتى بها المتنقلون الذين سيقبلون التوقف لديهم لفترة زمنية كافية للإنتاج والتجارة والترفيه. ولن يسكن البلاد بشكل دائم سوى الحضريين المضطرين للبقاء فى المكان لعدائهم للمخاطرة ولشدة ضعفهم وصغر أو كبر سنهم، وأيضا الأكثر ضعفا وبعض القادمين من أماكن أخرى للبحث عن حياة أفضل.

ستتطور فقط الدول التى عرفت جذب ولاء مواطنيها بتشجيع إبداعهم واندماجهم وحركتهم الاجتماعية. وسوف تستطيع بعض الأمم ذات التقاليد الاشتراكية الديمقراطية، وبعض كيانات الدول الصغيرة، المقاومة أكثر من غيرها. ومن سخرية القدر أننا مع قدوم الإمبراطورية الفائقة سوف نشاهد العودة إلى هذه المدن - الدول التى سادت فى بداية النظام التجارى.

فى بعض البلدان، ولمنع هذا الهدم للهوية القومية ولمواجهة موجات الهجرة التى ستتابع، سيتوالى على الحكم دكتاتوريون عنصريون من رجال الدين أو العلمانيين. وهو على وجه الخصوص ما سوف يجرى قريبا فى بلاد مثل هولندا أو بلجيكا، التى تعد من أوائل مراكز "قلوب" فى العالم التجارى ومن أقدم الديمقراطيات، وسيكون هذا كاشفا للتطور الذى سيمس فيما بعد الدول الأكثر صلابة والأكثر حرصا على حريتها. وسنتحدث عن ذلك فيما بعد مع الموجة الثانية للمستقبل.

وفى حين أن إفريقيا ستجتهد هباء فى بناء نفسها، سيبدأ بقية العالم فى الانهيار تحت معاول العولمة. إذن لن تشبه إفريقيا الغد ما عليه الغرب اليوم؛ وإنما بالأحرى سيتشابه الغرب غدا مع إفريقيا اليوم.

ثم، وفى رأيى الخاص إنه قبل نهاية القرن الحادى والعشرين، سوف تكون حكومة الولايات المتحدة – الأخيرة دون شك فى قلب هذا العالم متعدد المراكز – قد فقدت أدوات سيادتها الأساسية. بداية، سيكون ذلك الحال فى العالم الافتراضى، فكما رأينا الطباعة لعبت دورها ضد السلطات القائمة آنذاك، سوف تلعب الإنترنت دورا ضد الولايات المتحدة. وستبدأ بعدم خدمة مصالح واشنطن، ثم ومع تشجيع المجانية ومضاعفة موارد المعلومات وتحرير المراقبة الممارسة عليها بواسطة الأغنياء، سوف تفرغ حكومة الولايات المتحدة والبلاد الأخرى من عدد من السلطات الأكثر أهمية، حتى إن الكثير من الناس سوف يطالب بمواطنة العالم الافتراضى تاركا مواطنة كل دولة واقعية حتى الولايات المتحدة الأمريكية.

فى العالم الواقعى ستقوم الشركات الأمريكية الأصل بنقل مراكز أبحاثها ومراكزها الإدارية؛ وهكذا ستفقد الدولة الفيدرالية الأمريكية أهم مواردها. وستتزايد صعوبة تمويل الوظائف السيادية وخاصة تلك المتعلقة بالدفاع. وأخيراً لن يقبل المواطنون رؤية أطفالهم يموتون فى المعارك ولن يوافقوا على أن يجبروا على الاشتراك فى الدفاع عن بلدهم.

بعض القوى، وخاصة العسكرية، ستحاول حينئذ أن تجعل الدولة الفيدرالية تستعيد وسائل الحركة عن طريق تأميم الشركات الإستراتيجية وإغلاق الحدود ومواجهة الحلفاء القدامى إذا لزم الأمر. وسوف تكذب وسائل الإعلام وتغش الحقيقة التى ستصبح مستحيلة المنال. ولكن هباء، ففى النهاية سوف تضطر واشنطن للتخلى عن السيطرة على القرارات الاقتصادية والسياسية الكبيرة لمصلحة كل من دول الاتحاد وللشركات الكبرى. وسوف تخصخص الخدمات الإدارية الواحدة بعد الأخرى.

إذ ستصبح السجون شركات خاصة بدون تكلفة أيد عاملة. كذلك الحال بالنسبة للجيش نفسه، المعقل الأخير للسيادة، الذى سيتكون فى البداية من المرتزقة ثم يخصخص مثل بقية المؤسسات.

إذن، مثلما حدث للإمبراطورية الرومانية قديما، سوف تختفى الإمبراطورية الأمريكية بدون أن تخلف وراءها سلطة سياسية قائمة فى روما الجديدة. وسيظل هناك مكان للدول والأمم التى ستصبح ظواهر حنين للوطن وأشباحا متلاشية وكباش محرقة عاجزة وسهلة للتسويق النهائى للوقت.

التسويق النهائى للوقت

ستصل الرأسمالية إذن لمنتهاها، أى سوف تدمر كل ما لا ينتمى إليها. وسوف تحول العالم إلى سوق ضخم بمصير منفصل عن مصائر الأمم ومتخلص من التزامات وعبودية المركز "القلب".

وسيكون لهذه الإمبراطورية الفائقة، مثل الإمبراطورية الأمريكية من قبلها ومثل كل واحد من الأشكال التسعة للنظام التجارى، جوانب رائعة التحرر ولكن أيضا أبعاداً غاية فى الاستعباد. وسوف تنهى ما بدأه السوق من الأصل، أى جعل كل دقيقة فى الحياة مناسبة للإنتاج والتبادل أو استهلاك القيم التجارية.

وكما فعل المنتصرون على الإمبراطورية الرومانية، ستسرع الأسواق فى لبس ثوب المهزوم؛ وسوف يسعى المجتمع الأمريكى لفترة طويلة إلى النموذج الذى سوف تقدمه الإمبراطورية الفائقة للعالم. وستدفع الإمبراطورية الفائقة جميع الشركات إلى الدخول فى أسواق المراقبة؛ وستحفز كل طالب على تمويل دراسته العليا وتعليمه المتواصل. وللدفاع عن الملكية الخاصة للمنقولات والأفكار وبراءات الاختراع والأفراد فى غياب الدولة، وأيضا لحماية البيئة، سوف يقوم السوق بخلق شرطة وجيوش وعدالة خاصة ومرتزقة ومحكمين.

سوف يعتبر مهدرا كل وقت ينفق فى شىء آخر غير الاستهلاك - أو تجميع سلع للاستهلاك بطريقة مختلفة؛ وسوف نصل إلى حل المراكز الرئيسية للشركات والمصانع والورش لكى يستطيع الناس الاستهلاك فى بيوتهم فى الوقت نفسه الذى يعملون فيه ويلعبون ويستعلمون ويتعلمون ويراقبون أنفسهم؛ وسوف تختفى حدود السن للتقاعد، وستصبح المواصلات أماكن للتجارة؛ وسوف تترك المستشفيات والمدارس مكانها لأماكن بيع ولخدمات ما بعد البيع لأجهزة المراقبة الذاتية التى ستصبح كما سنرى نواة الموجة الثالثة للمستقبل.

ما دام بقى الإنسان وحيدا سيزداد استهلاكه ومراقبته الذاتية وإقباله على الترفية بغرض ملء فراغ الوحدة. وسوف تتزايد بدون توقف الحرية الفردية - على الأقل ظاهريا - بسبب أجهزة الرقابة الذاتية التى ستنمى لدى كل فرد الاعتقاد بأنه مسئول عن سلوكه الشخصى والمهنى والخاص وأنه لا يطيع ظاهريا سوى نزوته الخاصة وواقعيا للمعايير المحددة لمتطلبات بقائه.

وفى حين كان الإنسان المرتحل فى المجتمعات الأولى مثل المواطن فى ديمقراطيات السوق، كما رأينا، يخضع لمجموعة من القواعد المعقدة المعبرة عن طموحات جماعية عديدة، فإن مواطن الإمبراطورية الفائقة لن يسرى عليه أى عقد اجتماعى. وعند واقعة انتشار الترحال، سيدرك رجل الغد العالم كوحدة فى خدمته، فى حدود المعايير المفروضة من شركات التأمين ومن تصرفه الفردى؛ ولن يرى فى الآخر سوى أداة لسعادته الخاصة، ووسيلة لتوفير المتعة لنفسه أو المال أو الاثنين معا. ولن يعود أحد يفكر فى أن يهتم بالآخر، فلماذا نتقاسم عندما يكون علينا أن نحارب؟ ولماذا نعمل سويا عندما نكون متنافسين؟ ولن يفكر أحد فى أن سعادة الآخرين قد تكون ذات فائدة له. ولن نبحث بالأخص عن سعادتنا فى سعادة الآخر. وسيبدو كل عمل جماعى غير معقول وبناء عليه كل تغيير سياسى غير مفهوم.

ستبدأ العزلة (الشعور بالوحدة) منذ الطفولة. ولن يستطيع أحد إجبار الوالدين، الطبيعيين أو المتبنين، أن يحترموا ويحبوا أطفالهم على مدى طويل يسمح بتربيتهم.

وسيعانى الصغارالبالغون قبل الأوان من العزلة التى لم تعد تعوضها أى من الشبكات الاجتماعية السابقة. وبالمثل فإن كبار السن الذين يعيشون عمراً أطول وفى عزلة أكثر من الماضى، لن يتعرفوا يوما ما على أحد من بين الأحياء. فلن يصبح العالم إذن سوى حالات من العزلة المتجاورة، كما لن يصبح الحب سوى عملية إشباع ذاتى متجاور.

للتصدى لهذه العزلة سيختار الكثيرون من جميع الأعمار المشاركة مع الآخرين، مؤقتاً أو بشكل دائم، فى السكن والمنقولات والمزايا والمعارك والألعاب، فى غياب أى حياة جنسية مشتركة، وفى كل الأحوال بدون التزام بالإخلاص مع قبول تعدد الشركاء لكل طرف. وسيبحث الكثيرون فى هذه الشبكات عن فرص غير متناهية للقاءات مؤقتة بمقابل أو بدون مقابل. وسيجدون فى أجهزة المراقبة الذاتية بديلا عن عزلتهم.

وستظل الصناعتان المسيطرتان فى إدارة الوقت التجارى هما التأمين والترفيه. وستخلق شركات التأمين (ومؤسسات تغطية مخاطر الأسواق المالية) عقودا خاصة، ستقوم فى البداية بتنظيم المراقبة الفائقة للشركات والمستهلكين والعاملين. وستكرس مبالغ طائلة على تشكيل الرأى العام والاحتفاظ بعملائها؛ ستطالبهم بمراعاة المعايير ثم شراء أجهزة المراقبة الذاتية. وبالنسبة للفقراء، لن يصبح التأمين المصغر، كما كان فى الشكل التاسع، أداة لترويج الديمقراطية ولكنه سيكون بديلها. كما ستستخدم صناعة الترفيه تكنولوجيات المراقبة وستقترح باستمرار استعراضات مطابقة لردود أفعال المتفرجين وانفعالاتهم التى سيتم التقاطها ومراقبتها بشكل مستمر لتدمج فى الاستعراض. وسيستخدم ما تبقى من المجانية كركيزة للوصول لمستهلكين جدد. وستتخذ أجهزة المراقبة الذاتية شكل المعلومة واللعبة أو الترفيه حتى لا تبدو مقتصرة على إدارة الخوف. وما سيتبقى من السياسة سيصبح أداء خالصاً يقدمه السياسيون، الممثلون المؤقتون، لعرض عفى عليه الزمان.

بدءا من ٢٠٢٠، أى قبل أن تقوم الإمبراطورية الفائقة بقلب الأمم، سوف تبدأ الكثير من الشركات فى عدم الاعتماد على قاعدة مستقرة. ستكون إما تجمعات مؤقتة لأفراد أو تجمعات دائمة لقبائل. وستكون فى الحالتين فى منافسة شرسة فيما بينها للاستيلاء على زبائن ومستثمرين.

الأولى من هذه الشركات ستنتظم على نمط الفرق المسرحية وستضم، وضمت بالفعل، كفاءات ورءوس أموال لملء مهمة محددة. وسيعتمد بقاؤها على مشاريع مؤسسيها وعلى قدرتهم على اختراع سلع جديدة وعلى قرار تمويلها وزبائنها. وبما أن معدل الحياة سيكون قد ارتفع كثيرا، فإن هذه الشركات ستعيش أقل بكثير ممن يعملون فيها. وسوف تختفى أغلبيتها على أكثر تقدير مع منشئيها؛ وسيكون العاملون فيها مؤقتين تم توظيفهم بهدف القيام بمهمة محددة. وسيصبح عملهم، تحت ضغط ضرورات الربحية والالتزام الدقيق بالموعد وبالقياسات الخاصة، مرهقا ومرنا ومؤقتا. هذه "الفرق" أى الشركات ستلعب فى "المسارح" أى الأسواق التى تستقبلهم ما دام كان هناك "متفرجون" أى زبائن. وسوف تتفكك عقب إخراج "مسرحية" أى سلعة أو أكثر. وستمثل الشركات الصغيرة غالبية هذه "الشركات المسرحية". وسيكون أغلبها شركات صغيرة متعددة الجنسية مكونة من بعض الشركاء المتمركزين فى كل مكان فى الأرض. وكالعادة سيصبح العمل المبدع هو المصدر الرئيسى للثروة.

أما شركات الفئة الثانية، الأكثر ندرة، فستنتظم بشكل دائم على نمط السيرك أو إستوديو السينما، أى حول اسم وقصة ومشروع. وسوف تجمع فرقا عديدة (موظفين مؤقتين يتم مبادلتهم دائما بآخرين). وسوف تقدم عروضها فى أماكن متغيرة باستمرار حيث توجد الأسواق. وستشد الجمهور السمعة المسبقة للسيرك وسيأتى لاستهلاك سلعها بدون أن يعرفها مقدما ـ فى حين أنه كان عليه أن يعرف بدقة ما تقدمه المسارح قبل الذهاب إليها. وستكون خاصيتها الأولى معرفة اختيار العروض المقترحة لكل موسم. وستكون ثقافاتها ولغاتها ومراكزها متنقلة ومؤقتة. وستتكون مجالس إداراتها

من محترفين فى الإدارة برواتب مرتفعة. ويتوجب على مدرائها أن يجدوا الوقت للتفكير على المدى الطويل للبحث عن استعراضات جاذبة جديدة؛ وعليهم إدارة أنظمة إنتاج مرنة وفرق تسويق محلية وتسويق خاص لفــرق متخصصة فى التنسيق االعالمى. وعليهم فعل كل شيء لتنمية إبداع معاونيهم حتى المؤقتين، والاحتفاظ بإخلاص زبائنهم حتى الموسميين.

واقعيًا ستصبح هذه الشركات تجميعية أى عبارة عن "مزخرفين" يجمعون المعايير المصنعة بواسطة متعهدين متخصصين من الباطن هم أنفسهم "فرق مسرحية" فى منافسة لا ترحم فيما بينها. وستكون هذه الشركات فى الأساس شبكات شركاء جوالين. وللاحتفاظ بمعاونيها الذين تتمسك بهم، سوف توفر لهم كل ما تقدمه الدولة، من كادر الحياة إلى الأمن، ومن التأمين إلى التعليم المستمر. وستكون علامتها التجارية هى الفاعل الأساسى لديها فهى التى ستقوم بحمايتها والحفاظ عليها لتعطى للمستهلكين الرغبة فى سلعها المستقبلية. وستقوم بتمويل حملات إعلامية ضخمة لتجعل من نفسها مرجعا فى مجال بعينه. وسوف تجسد قيما سيرغب كل مستهلك فى تجسيدها بدوره وأماكن يتمنى الجميع الذهاب إليها. وستأخذ فى الاعتبار القيم البيئية والاجتماعية وستحل جزئيا محل الدولة فيما تتخلى عنه من وظائف على الأقل بتمويل واسع للمنظمات غير الحكومية. وسيتكون "السيرك" الرئيسى من الشركات الصناعية العاملة فى مجال البنيات التحتية والأجهزة الآلية والمحركات والغذاء والأجهزة المنزلية والملابس والمواصلات والسياحة والتوزيع والتجميل والحالة الصحية والترفيه والطاقة والإعلام والمال والتأمين والدفاع والصحة والتعليم. وسوف نرى أيضا ظهور شركات أخرى فى مجال البيئة والأمن الخاص والقرصنة والتحكيم والمراقبة والبنيات الأساسية للشبكات خاصة التمويل والطرق وتجهيزات المدن والبيئة والمواصلات والاتصالات. وسوف تفتح أسواقا عملاقة، غير مسبوقة، للسلع الموجهة للفقراء. وسيصبح القرض المتناهى الصغر، خاصة، أكثر أهمية من النظام البنكى التقليدى. وستقوم شركات التأمين بتملك أهم شركات هذا "السيرك" وستضمن نموها.

بعضا من شركات "السيرك" سيكون لديها من الجرأة والذكاء ما سيجعلها تغير جذريا من موقفها مثلما فعلت نوكيا وجنرال إليكتريك.

وأولى شركات "السيرك" ستكون أساسا من أصل أمريكي أو متمسكة بقيم أمريكية؛ بما أنه هناك ستوجد الكيانات الأكثر قدرة على على تجميع الإمكانات لمشروع عالمي دائم. ونستطيع أن نذكر من بينها: AIG للتأمين وسيتي جروب للبنوك وديزني للترفيه وبكتل للهندسيات وويرلبول للأجهزة المنزلية ويونيتد هلث جروب للصحة وبيرسون للتعليم وول مارت للتوزيع وأكسون للطاقة وميكروسوفت للبرمجة وبوينج للدفاع والطيران ونايك للملابس وموتورولا للاتصالات وكوكا كولا للمشروبات والغذاء. والقليل من هذه الشركات سيكون أوروبيا، مثل نوكيا ولوريال ونستله ودانون ومرسيدس وفويتون وإتش. إس.بى.سى وسانوفى. فيما بعد ستصبح شركات "السيرك" هندية وبرازيلية ويابانية وصينية وروسية ومكسيكية. ثم ستنفصل هذه الشركات عن قاعدتها القومية لتصبح جوالة تماما. وسوف تعيش عادة عمرا أطول بكثير من الإمبراطوريات المالية أو صناديق الاستثمار التى ستمتلكها مؤقتا. وستكف الشركات عن التدرج إداريا لتصبح تجويفية؛ وستكف عن أن تكون نظامية لتصبح تكتلات لشركات محلية تنتج تحت الطلب سلعا على المقاس.

بعضا من هذه الشركات "السيرك" ستذهب، أو ذهبت بالفعل، إلى حد وضع عملتها الخاصة حتى يرتبط بها الموردون والعملاء. ستفعل ذلك على شكل "نقاط" ممنوحة كهدية لشركائها؛ ثم تنظم تحويل هذه النقاط خارج دوائرها الخاصة. وقريبا لن يستطيع أحد، حتى حكومة الولايات المتحدة، الاعتراض على ذلك. وإذا تمكنت شركات التأمين، خلال نصف قرن على الأقل، من السيطرة على المؤسسات الأساسية وفرض معاييرها على الدولة، وإذا حلت المرتزقة الخاصة محل الجيش، وإذا أخذت عملات الشركات مكان العملات الرئيسية، حينئذ ستكون الإمبراطورية الفائقة قد انتصرت.

وفى مواجهة الدول المستضعفة المحتضرة وأيضا الزائلة، وأمام نفى القانون والعقاب الذى ستفرضة الإمبراطورية الفائقة، ستتطور فئتان أخريان من الشركات: القرصانة والعلائقية.

فى البداية ستقوى الشركات التى لن تكون الدول قادرة على منعها، أى شركات القرصنة التى سيتسع سوقها والموجودة منذ بدايات النظام التجارى. البعض منها سيمارس نشاطات مشروعة بدون احترام لجميع القوانين (خاصة قوانين الضرائب). والبعض الآخر سيمارس نشاطات إجرامية (تجارة مخدرات وأسلحة وتجارة بشر وألعاب محرمة وتبييض أموال وتقليد منتجات الماركات) وسوف تستعمل هذه الشركات العنف. وسوف تتعدى قيمة تعاملاتها يوما ما قيمة تعاملات الاقتصاد المشروع. وسوف تبيض أموالها التى ستعود فى جزء منها للسوق القانونى الذى سيظل يصيبه الاضطراب. حتى إنها ستتغلغل فى مؤسسات اقتصاد السوق الذى ستقوم بتمويله وإقامة مؤسسات بالمشاركة معه. وبفعل الانتصار سوف تخص نفسها بكل خصائص الدولة التى لا وريث لها، كشبكات الاتصالات وأدوات جمع الموارد والتسليح. وسوف تراقب وسائل الإعلام وتجعل منها أداة للدعاية والكذب فى خدمتها بواسطة الخوف والفساد. وستقيم لنفسها نظم تمويل متناهية الصغر تغذيها الأموال القذرة لجذب وتمويل الأكثر حرمانا. وسوف نرى فى الفصل التالى أنها ستصبح الفاعل الأساسى وصاحبة المبادرة للموجه الثانية للمستقبل، موجة النزا ع الفائق.

عقب ذلك، وكرد فعل ضد هذه التناقضات فى العولمة التجارية، ستأتى شركات ليس هدفها الربح، علائقية، لممارسة بعض الوظائف التى لن تستطيع الدول القيام بها، جزء من هذه الشركات يتمثل الآن فى الجمعيات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية فى الشمال والجنوب. ومع إعادة إنتاج المجانية والتطوع، ستشتبك هى الأخرى فى السوق الذى سيمولها ويقيم معها مؤسسات بالمشاركة. ووجود هذه الشركات فى حد ذاته سيؤدى إلى خلق الموجة الثالثة للمستقبل، الديمقراطية الفائقة، حيث، كما سنرى فيما بعد، ستساهم منشآت ديمقراطية عالمية فى إعادة توازن الإمبراطورية الفائقة.

سيصبح أسياد الإمبراطورية الفوقية هم نجوم "السيرك" و"الفرق المسرحية"، وأسمى هنا الجوالين الفائقين كلا من مالكى رأس المال فى "الشركات - السيرك" والعمالة الجوالة، وخبراء المال والشركات، ورؤساء شركات التأمين والترفيه، ومهندسى البرمجيات، والمبدعين، والقانونيين، والصيارفة، والكتاب، والمصممين، والفنانين، وواضعى قوالب السلع الجوالة.

ستصل أعدادهم لعشرات الملايين، رجالا ونساء بنفس القدر، الكثير منهم يعمل لحساب نفسه ومتنقل من "مسرح" إلى "سيرك". متنافسون بشراسة وليسوا بالموظفين أو أصحاب العمل، ولكنهم يحتلون أحيانا أكثر من وظيفة فى الوقت نفسه، ويديرون حياتهم كما تدار حافظة أسهم.

ومن خلال لعبة تنافسية شديدة الانتقاء، سوف يكونون طبقة خلاقة جديدة، طبقة متطرفة، سوف تحكم الإمبراطورية الفائقة. وسوف يعيشون فى جميع "مراكز" العالم المتعدد المراكز. وعليهم أن يدافعوا عن ملكية رءوس أموالهم ومخترعاتهم وبرامجهم وبراءات اختراعاتهم ومعرفتهم وريعهم وأعمالهم الفنية. وسيتكلمون لغات كثيرة تساعدهم على ذلك أجهزة للترجمة. وبما أنهم فى الوقت ذاته مصابون بالوسوسة المرضية والذهان الهذيانى وجنون العظمة والنرجسية والفردية الذاتية، سوف يبحث الجوالون الفائقون على الحصول على أجهزة الرقابة الذاتية الأكثر تطورا والعقاقير الإلكترونية والكيمائية التى يوفرها الإصلاح الذاتى. وسيرغبون فى الحياة لمدة أطول من كل الآخرين؛ وسيجربون تقنيات تسمح لهم بمضاعفة مدة حياتهم. وسيضحون من أجل طرق التأمل والاسترخاء وتعلم حب الذات.

وبالنسبة لهم سيصبح التعلم المستمر ضرورة حياتية؛ وحب الاستطلاع شرط مطلق؛ والتلاعب بالآخرين عادة متفشية. وستكون معاييرهم الجمالية والترفيهية والثقافية محددة. وستزداد ثقافتهم تيها أكثر من ذى قبل؛ وستؤدى بهم حاجتهم للتشكيل والاختراع لأنفسهم إلى إزالة الحدود بين العمل والاستهلاك والخلق والترفيه.

وهكذا سيخترعون الأفضل والأسوأ لمجتمع عالمي طيار، لامبال، أناني ومؤقت. وسيصبحون حكام الأناقة وأسياد الثروات ووسائل الإعلام ولن يعترفوا بأي ولاء، لا قومي ولا سياسي ولا ثقافي. وستعبر ملابسهم، مثل الجوالة، عن مساراتهم وأجهزتهم التعويضية وشبكاتهم. وسيتبنون الفنانين المتعددي الأشكال الذين يخلطون أنواعا من الفن الافتراضي تكون فيه الانفعالات مثارة ولائقة ومحتبسة ومعدلة بواسطة أجهزة المراقبة الذاتية. وسيعيشون في مدن خاصة في حماية أسوار يحرسها مرتزقة. وتعتبر قرية جرينويتش في مقاطعة كونكتيكوت بأمريكا بالفعل المثال الأول لذلك. وسيرفعون أسعار الأعمال الفنية والعقارات.

ولن يعود الزوجان يشكلان القاعدة الأساسية في الحياة والجنس لديهم؛ وسيختارون بالأحرى، في شفافية، العلاقات العاطفية المتزامنة المتعددة الزوجات أو الأزواج. وسيكون الكثير منهم أبناء لعائلات متحركة أعيد بناؤها بدون قاعدة جغرافية أو ثقافية وأصبحت من هواة الجمع بين العلاقات، سواء الرجال أو النساء، وسيهتمون بالصيد أكثر من اهتمامهم بالفرائس، ويراكمون ويستعرضون جوائزهم في حركة مستمرة ليرفهوا عن أنفسهم. ولن يكون لهم ولاء سوى لأنفسهم وسيهتمون أكثر بعلاقاتهم الجديدة وبقبو نبيذهم وبأجهزة المراقبة الذاتية وبمجموعات أعمالهم الفنية وبتنظيم حياتهم الجنسية وبانتحارهم، ولن يلقوا بالا لمستقبل ذريتهم التي لن يورثوها ثروة أو سلطة. ولن يتطلعوا حتى إلى التحكم في الحياة العامة أو الظهور على المسرح؛ إذ ستكون الشهرة في نظرهم نقمة.

البعض منهم، وهو الأكثر وقاحة من الآخرين، سيضع نفسه في خدمة اقتصاد القرصنة وسيصبح سيده. وسنجد أن هؤلاء هم الفاعلون الرئيسيون في الموجة الثانية للمستقبل. وعلى العكس، سيطور البعض الآخر منهم مسئولية ضميرية حادة تجاه الرهانات العلمية، وسوف يستثمر ثروته المكتسبة في العمل الإنساني؛ وسيصبح غيريا – أحيانا لمجرد اكتساب وضع ما. وسيكون هو المحرك للشركات العلائقية والمتحكم في ديمقراطية العالم. وسنجدهم من جديد بين الفاعلين الرئيسيين في الموجة الثالثة للمستقبل. ومثل الطبقات المبدعة الأخرى قبلها ستمارس هذه الأخيرة تأثيرا حاسما على طريقة الحياة لمن سيغامر بتقليدها.

فى أسفل قاعدة الجوالة الفائقين سيوجد حوالى أربعة مليار حضرى أجير وعائلاتهم الذين سيمثلون المستهلكين الأساسيين القادرين على الدفع، هم موظفون وتجار وأطباء وممرضون ومحامون وقضاة وشرطة وإداريون ومدرسون وعاملون فى التنمية وباحثون فى المعامل وتقنيون فى الصناعة وعمال مهرة وموظفو خدمات. ولن يكون للأغلبية منهم مكان عمل ثابت. ورغم بقائهم رهن الاتصال الدائم، سيكون عليهم باستمرار مراقبة "قابليتهم للعمل" أى حالتهم الصحية العامة (للعمل البدنى) ومعرفتهم (للعمل الذهنى). وبالنسبة للشباب سيكون السفر علامة على التقدم نحو الطبقة العليا: كلما سافر الموظف الحضرى تسلق الدرجات فى السلم الرئاسى لشركته.

وفى حين كان العمال اليدويون غير المؤهلين هم القوة الاجتماعية والسياسية المهيمنة على الثلاثة أرباع الأولى من القرن العشرين، فإن مجاميع الحضريين المؤهلين ستهيمن على الساحة الاجتماعية والسياسية فى العقود الثلاثة القادمة. وسوف يعانون من عودة التجوال، فتنقل الشركات وهجرة العاملين ستخفض من دخولهم. وسيتحسرون على الوقت الذى كانت فيه الحدود مغلقة والعمل مضمون مدى الحياة والسلع دائمة والزواج موثق لمرة وللأبد والقوانين المقدسة. وسيعتبرون وضع الموظف وضعا مثاليا؛ وسيتماثل العمل المضمون مدى الحياة مع الثروة والمرتب الناتج عنه مع الريع. وسينخفض عدد العاملين لدى ما تبقى من الدولة أو توابعها؛ ويزداد عدم استقرار وضعهم. وسيعمل هؤلاء قدر استطاعتهم على تأخير تفكيك الدولة بما فى ذلك اللجوء لاستعمال العنف.

ستصاب الطبقات المتوسطة بالخوف، وهى المستقرة فى المدن بطبيعتها، من الأمراض التى سيعمل التجوال على تسريع انتشارها، وستطالب هذه الطبقات بالحق فى التأصيل وفى البطء. وسينعزل البعض منهم عبر الاستعمال الدائم للسلع الجوالة، على غرار الأوتاوكو otaku اليابانى، وسيكون هؤلاء هم المتطرفون فى استعمال

التجوال الافتراضى وعزلة الاستماع للموسيقى والمراقبة الذاتية للجسم. وسيختار آخرون رفض الحركة بالسمنة، ومن المعلوم أن ربع البالغين الأمريكيين وخمس الأوروبيين مصابون اليوم بالسمنة؛ ومستقبلا يمكن لأكثر من نصف سكان المدن أن يصابوا بهذا الوباء المؤشر على رفض التجوال القادم.

وستجد الطبقات المتوسطة فى التأمين والترفيه الإجابات الرئيسية على تحديات العالم. وسيصبح التأمين على الذات وسواسها القهرى والترفيه وسيلتها للنسيان. وسيقوم صناع التأمين بتطوير منتجات خاصة للمليارات من هؤلاء المستقرين لتغطية مخاطر عدم الاستقرار والبطالة والمرض والتنقل والشك والفوضى، وذلك على صعيد جميع المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية، كما سيتمكنون يوما ما من خلق التأمين ضد الإخفاق فى الحب وعدم القدرة الجنسية والعجز الفكرى أو الحرمان من الحب الأمومى.

وسيخترع صناع الترفيه لهذه الطبقات طرقا جديدة لتتقاسم بها - افتراضيا - حياة الجوالة المتطرفين، وبذلك تدخل فى التجوال الافتراضى.

ستعيش الطبقات الوسطى، خصوصا، بالوكالة حياة الجوالة المتطرفين عن طريق ممارسة أربعة أنواع رئيسية من الرياضة، كل منها تقليد للحركة وكلها فردية، وهى تصور مثالى للمنافسة فى الإمبراطورية الفائقة، حيث يفترض أن كل فرد سيحصل على فرصته؛ وكلها مارستها النخب فى "المراكز" السابقة، وكلها تمارس وتسمح بالتقدم، كركوب الخيل ولعب الجولف ورياضة المراكب الشراعية والرقص. هذا التظاهر بالسفر ستسمح لهم بمحاكاة قطيعة مع العالم والاستفادة من إمكاناته، عبر مسارات مؤمنة، فى غابات أليفة، على سواحل بدون قراصنة، مع خدمات إسعاف فعالة، وفى نواد منزلية **club-houses**، وفى مرافئ وفى ملاجئ مرحبة. ومن أجل أن تصبح فارسا جيدا ولاعبا جيدا للجولف وبحاراً جيداً وراقصًا جيداً عليك إثبات صفات المسافر (من مهارة وحساسية وتسامح ورشاقة وإصرار وشجاعة ووعى وحرص وحس بالمشاركة وتوازن)

بدون معاناة التعب منها. وستسمح أجهزة المراقبة الذاتية، لكل من هذه الرياضات المنزلية، بأن نحاط بعوالم افتراضية بأبعاد ثلاثية أو بممارستها افتراضيا. وستسمح هذه الرياضات أيضا لسكان المدن أن يعيشوا عن طريق اللعب متطلبات المنافسة، وأن يجدوا متعة فى التقدم، وأن يتآلفوا مع أجهزة المراقبة الذاتية، وأن يختبروا وهم أن يكونوا جوالين فائقين فى حين أن هؤلاء قد تخلوا منذ زمن طويل عن تلك الطرق للترفيه. وصار عليهم أن يعيشوا انفعالات أكثر قوة.

سيزداد الثمن الذى سوف يدفعه سكان المدن لمشاهدة استعراض الرياضة الجماعية على الهواء، الذى سيكون هو أيضا تقليدا معقدا لحياة الجوالة الفائقين، إذ سيحاول لاعبو هذه المسابقات، فى منافسة شرسة فيما بينهم وتحت قواعد شديدة العنف وسريعة ودامية، أن يخترقوا قلعة معادية يحرسها واحد من سكان المدن (حارس المرمى لكرة القدم) أو رحالة آخرون (ككرة السلة وكرة القدم الأمريكية والرجبى أو البيسبول). هذه الاستعراضات وهى الأماكن الأخيرة للقاء، ستكون أيضا آخر موضوعات الحديث. وستسمح التقنيات الحديثة بوصولها إلى كل وسائل الإعلام، ببعدين أو ثلاثة أبعاد، وحتى باستعمالها للمراقبة الذاتية للانفعالات الخاصة. وسيتمكن المتفرجون على الشبكة من اللعب فى مباريات لكرة القدم يتواجه فيها آلاف اللاعبين. وستمثل المسابقات الكبيرة فى الرياضات، وعلى رأسها كرة القدم، أسواقا مهمة لـ "الشركات ـ السيرك" المنظمة لهذه الاستعراضات.

ودائما فى تقليدهم للجوالة الفائقين، سيذهب البعض من هؤلاء الجوالة الافتراضيين للانضمام لصفوف المستهلكين للمخدرات: الكحول والحشيش والأفيون والمورفين والهيروين والكوكايين والمنتجات المصنعة (أمفيتامين وميتافيتامين وإكستازى). وسوف توزع المخدرات الكيمائية والبيولوجية والإلكترونية بواسطة "المرممين الذاتيين" وستصبح سلع استهلاك جماهيرية لعالم بدون شرطة ضحاياه الرئيسيون هم الجوالة التحتيون (درجة ثانية).

الجوالة التحتيون ضحايا الإمبراطورية الفائقة

ستؤدى الإمبراطورية الفائقة إلى انتصار السوق على مستوى العالم، ولكنها لن تقضى على الفقر الذى سيصيب جانبا متزايدا من الإنسانية. فعدد من أسميهم الجوالة التحتيين الذين سيعيشون تحت الحد الأدنى لمستوى الفقر، أى أقل من دولارين فى اليوم، سيتخطى ٣,٥ مليارات نسمة سنة ٢٠٣٥ بدلا من ٢,٥ سنة ٢٠٠٦.

ولن تستطيع الدول الضعيفة أن تمول دخولا لائقة للمساعدة؛ فمحاولات خفض عدد الفقراء عن طريق لعبة قوى السوق فقط ستنتهى بالفشل، أى لن تؤدى التنمية إلى خلق عدد كاف من الوظائف؛ ولن يكفى إنتاج السلع المخصصة لتلك الفئة لكى تحصل على السلع الأساسية؛ ولن يتمكن السوق بمفرده من وضع البنيات الأساسية اللازمة للتجمعات الضخمة الناتجة عن نمو عدد السكان. وعند ذلك الحين، سيصبح الجوالة التحتيون أكثر تعرضا للأوبئة ونقص المياه والتصحر وارتفاع حرارة الجو؛ وسوف يزداد إصرارهم على التنقل من الريف نحو المدينة ثم من مدينة إلى مدينة للهرب من البؤس والجفاف والبحث عن عمل وسكن.

وسيصبحون مهيئين أكثر فأكثر لجميع أنواع الثورات وسيكونون فريسة لاقتصاد القرصنة. وسيصبحون أيضا الهدف الرئيسى لتجار اليوتوبيا والفاعلين الأساسيين وأول الضحايا للصراع الفائق فى حال حدوثه. ولكنهم سيمثلون أيضا التحدى الرئيسى وأكبر المنتصرين للديمقراطية الفائقة إذا ما تحققت.

وفى انتظار أسوأ هزيمة، لن يعد بوسع أحد تنظيم حكم الإمبراطورية الفائقة.

حكم الإمبراطورية الفائقة

هذا الانتصار للسوق على الديمقراطية سوف يخلق عمليًا موقفًا مستجدًا، أى سوق بدون دولة. إلا أن المنظرين جميعا يعترفون بأن هذا النوع من السوق سوف يحفز ظهور اتحادات احتكارية وعدم استعمال القوى المنتجة وسيدفع إلى المضاربة

المالية وسيشجع على البطالة ويبدد الموارد الطبيعية ويحرر الاقتصاد الإجرامي ويعطي السلطة للقراصنة. وكان ذلك على وجه الخصوص مصير الصين في ١٩١٢ والصومال في ١٩٩٠ وأفغانستان في ٢٠٠٢ والعراق في ٢٠٠٦. وسيكون ذلك مصير الإمبراطورية الفائقة.

إن الدول، أو ما سيتبقى منها نحو ٢٠٥٠، لن تمثل للرأى العام سوى محطات للشركات. ولن يصبح في مقدور أحد أن يوفر عدالة المعاملة للمواطنين ونزاهة الانتخابات وحرية الإعلام. ولن يستطيع السوق نفسه أن يرضى عن هذا الوضع، فلقد كان دائما في حاجة، أينما استقر، إلى دولة قوية لكي يعيش؛ وسيكون في حاجة على المستوى العالمي إلى احترام بعض القواعد حتى لا يتمكن اللاعبون السيئون من تعطيل المنافسة، وحتى لا يحل قانون السلاح محل قانون التبادل، وحتى لا يغتصب قانون الملكية وحتى يظل المستهلكون قادرين على الدفع وحتى يتم التحكم في العنف اجتماعيا.

وستحاول شركات التأمين والترفيه، وهي القوى الرئيسية في السوق، أن تلعب تلك الأدوار، لذا سوف تقوم بوضع معايير تسمح لكل شخص أن يجد مكانه في الإمبراطورية الفائقة وستقوم بإهداء استعراضات تسمح بالترفيه. وللوصول إلى ذلك سيكون عليها أن تعتمد على منظمات متخصصة مهنية تأخذ شكل حكم ذاتي معلن.

لذا سوف تجهز أو تجهزت بالفعل البنوك والمؤسسات المالية بهيئات حكيمة عالمية تقيم شهريا، في بنك التسويات الدولية بمدينة بال، اجتماعا لرؤساء البنوك المركزية الرئيسية في العالم. هذه اللجنة (تحت اسم بال١ ثم بال٢) قامت بفرض قواعد محاسبية ومالية للتطبيق على كل بنوك العالم، دون أن يقرها أى قانون دولي. وهذا النوع من الهيئات المنسقة بين جميع البنوك المركزية سيحاول يوما ما، وبإرادته الخاصة، أن يحدد تكافؤا مستقراً بين العملات الرئيسية في العالم عن طريق فرض معايير على ميزانيات الدول. ثم يقوم بخلق شبه عملة عالمية تحاول تحدى العملات الخاصة.

منظمات أخرى ستخلق قواعد مراقبة لمصادر رءوس الأموال لمحاربة اقتصاد القرصنة. في البداية ستكون هذه المنظمات عامة ثم تصبح خاصة وستكمل عمل الشرطة ثم تحل محلها بالاعتماد على المرتزقة.

وستفرض الكثير من المهن الأخرى (محاسبون ومحامون وإعلانيون وأخصائيو حواسب وأطباء وصيادلة ومعماريون ومدرسون ومهندسون) معايير مدفوعة لذلك من شركات التأمين. وسوف تخلق منظمات متخصصة، يتم تمويلها بما يشبه الضرائب لمراقبة أعضائها وتفادى الفضائح. ولهذا الهدف سوف تستخدم كل تكنولوجيا المراقبة الفائقة.

مؤسسات حاكمة مستقلة أخرى من نفس النوع سوف تظهر على المستوى القومى والقارى، خاصة فى مجال الطاقة والاتصالات اللاسلكية والصحة والتعليم.

وأخيرا ستحدد وكالات التقييم معايير الاستقامة المالية والاجتماعية والبيئية والأخلاقية. وسوف تؤثر على سلوك الشركات والدول الحريصة على الظهور بمظهر لائق فى مواجهة الأسواق. وسوف تتطلب شركات التأمين، خاصة فى مجال البيئة، من الشركات أن تخضع لمعايير وضعتها وكالات تقديرية للحد من خلل الطقس والخسائر التى تسببها الكوارث الطبيعية المترتبة عليه.

إذا سيصبح "الحكم" فى حد ذاته قطاعا اقتصاديا مربحا بشكل خاص. سوف تتخصص فيه شركات لمساعدة شركات التأمين التى خلقتها، لتأخذ شيئا فشيئا مكان المنظمين القوميين. والشركات التى ستحظى بذلك هى التى ستتمكن من تجهيز نفسها بسلطة بوليسية خاصة لدرء ضعف الجيوش والشرطة العامة ولكى تتحقق من تطبيق المعايير وصدق تقارير الحوادث. أيضا ستظهر شركات حكم مستقل لكى توفر للشركات أعضاء أكفاء لمجالس إدارتها.

فى البداية سوف تسيطر الإمبراطورية الأمريكية على منظمات المراقبة تلك، وتعد إيكان ICANN التى تدير اليوم الإنترنت مثالا جيدا لهيئة دولية ذاتية الإشهار تخفى خلفها فى الواقع الحكومة الأمريكية. ومثل هذه الهيئات سوف تنشر القانون الأمريكى فى بقية العالم قبل أن تخلق قانونها.

هكذا سيصبح المرشدون والضامنون هم أسياد الحكم الضعفاء فى الإمبراطورية الفائقة. وسوف تنافسهم وتهددهم وتتملقهم منظمات إجرامية تسعى للتخلص منهم بواسطة علاقات أخرى تحاول بدورها القضاء عليهم.

إن كرة القدم التى ذكرتها فيما قبل بوصفها الاستعراض الأول فى العالم، تمثل من اليوم مثالا متكاملا بشكل خاص لما سيكون عليه غدا هذا الحكم لمجموع الإمبراطورية الفائقة. وواقعيا لا توجد أى هيئة دولية فى مجالها فى مثل قوة الاتحاد الفيدرالى الدولى لكرة القدم حتى إذا لم تلعب الولايات المتحدة فيها سوى دور صغير. فالاتحاد يتحكم بالفعل فى موارد مهمة تصبها وسائل الإعلام على هذه الرياضة بدون أن تحدد شرعية من يديرها أو تمارس رقابة على استعماله لهذه الموارد. فلديه معامل خاصة به للمراقبة ضد المنشطات يستعملها كما يحلو له. كما أن أصغر ناد فى حى فى نهاية العالم يشعر بالتزامه باحترام أقل تعديل للائحة التى يصدرها من زيورخ. ويعد قانون العمل الجوال والدولى لديه متقدما جدا على القوانين الوطنية.

وعلى غرار هذه المنظمات الرياضية، ستكون مؤسسات الحكم الأخرى فى الإمبراطورية الفائقة مؤسسات ذاتية الإشهار، لمصلحة أسيادها، أمريكية فى البداية ثم جوالة متطرفة ثم قانونية أو إجرامية. وستكون نظريتهم فى تمجيد المنافسة تمثيلا مثاليا للإمبراطورية الفائقة.

وستزداد مراقبة هذه الاتحادات من شركات التأمين التى ستقوم بتغطية المخاطر الكبرى: هكذا أصدرت الفيفا FIFA فى ٢٠٠٣ قرضا خاصا يصل إلى ٢٦٢ مليون دولار لتغطية خطر إلغاء نهائى كأس العالم ٢٠٠٦، خاصة بسبب العمليات الإرهابية. وأعطى ذلك لشركات التأمين السيطرة الحقيقية على الحدث.

وإذا ما أتت هذه المؤسسات التى تمارس الحكم المستقل إلى السقوط فى الاقتصاد الإجرامى، سيكون ذلك تمهيدا لأوان سحق الإمبراطورية الفائقة فى الموجة الثانية بواسطة القراصنة. وبالمقابل إذا ما نجحت فى إبراز اهتمام عام عالمى فإنها ستساهم فى قدوم زمن الموجة الثالثة للمستقبل التى ستجمعها فى قلب حكومة ديمقراطية عالمية.

نحو عام ٢٠٥٠ ستكون الإمبراطورية الفائقة عالما من عدم التوازن الشديد والتناقضات الكبيرة. وسوف تفشل وتنهار واقعة فى شباكها الخاصة. فى حين أن الشفافية ستؤدى إلى رؤية أوضح وتسامح أقل تجاه عدم المساواة والدورات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التى ستأخذ عمقا واسعا. وتحت ذريعة مساعدة الناس على الخروج من الندرة، سيكون على السوق اختراع ندرة جديدة؛ ستقل المخاطرة التى ستأخذها الشركات الصناعية مع فرض ربحية قصوى تحت ضغط شركات التأمين؛ وسيطالب الموظفون هباء بألا يقل نصيبهم من الدخل؛ وسيطالب المستهلكون الناخبون بخفض الأسعار. وستجعل الأولوية المتصاعدة الممنوحة فى المدى الطويل، للآنى والمؤقت والمباغت، من الصعب تمويل أى أبحاث أو جمع ضرائب. وستكون شركات التأمين غير قادرة على تغطية كل المخاطر. ولن يتمكن الترفيه والإعلام من التلهية عن ضجيج المآسى. ولن يمكن استعمال التنمية، التى تسمح اليوم لنا بالأمل، كعذر. وستلجم الرقابة الفائقة الحريات وستجفف منبع التجديد.

وسوف يتعرض التجوال كمصدر لحيوية النظام التجارى للكبح شيئا فشيئا بسبب الحدود التقنية المضادة للسفر، إذ ستؤدى الضرورات البيئية إلى الحد من السفر بالطائرة؛ وسنستعمر القمر نحو ٢٠٣٠؛ وبعد ذلك بقليل سيصبح السفر داخل النظام الشمسى تجاريا. ولكن لن نستطيع الذهاب إلى أبعد من ذلك كثيرا، فبسرعة الضوء سيلزم فى الواقع أربع سنوات وثلاثة أشهر للوصول إلى أقرب كوكب؛ وللذهاب إلى أبعد من ذلك سيكون على المسافر الفضائى أن يعيش حياة كاملة على السفينة وتدريجيا يأخذ أطفاله مكانه بعد أن يعلمهم القيادة...

ولن يستطيع العالم الفائق والإمبراطورية الفائقة تحمل البقاء فى قفص داخل الحدود؛ ولن يتقبل أن تصبح الأرض سجنا وواحة للإنسانية فى نفس الوقت. حينئذ سيحاول - وهو ما يحاوله بالفعل - توجيه ضربة قوية أخيرة، هى الخروج من ذاته. وهنا سيستعيد حواره مع الجنس الذى ينحدر منه. وسيحاول التكاثر كسلعة ليجرب الحياة فى مكان آخر غير ذاته.

منذ الأزل يبحث الجنس البشرى عن أخذ مسافة مع طريقته الخاصة فى التكاثر. وحتى يتفرد عن الجنس الحيوانى، حاول فى البداية إنكار الوظيفة التكاثرية للجنس، ثم إعطاءه معنى آخر فى النظام الطقوسى، ومن جهة أخرى أكد غالبية أصحاب نظرية النشوء على أن صفة الإلوهية تكمن فى الخلق من علاقة غير جنسية؛ خصوصا فى الديانات التوحيدية التى تعتبر الجنس إجبارا فرضته قوى الشر على الإنسان. وعلى العكس اختار النظام التجارى أن يسلم به مع الاعتراف له بوظيفة أخرى غير التكاثر، وهى اللذة؛ وهكذا ظل التكاثر، فى النظام التجارى كما فى الأنظمة السابقة إجبارا حيوانيا استهدف التحليل النفسى فيما بعد، أى منذ نهاية القرن التاسع عشر، أن يجعله مسموحا. وفى القرن العشرين، انشغل النظام التجارى بتفريغ الدور التكاثرى للجنس بجعل الأمومة صناعية بواسطة التقنيات الأكثر تعقيدا، كحبوب منع حمل، والولادة المبكرة، والتلقيح الصناعى والأم المستأجرة. وفى الإمبراطورية الفائقة، سيصل النظام التجارى إلى الفصل بين التكاثر والجنس، إذ سيصبح الجنس مملكة اللذة والتكاثر مملكة الأجهزة.

وستقوم المراقبة الفائقة والمراقبة الذاتية ثم الإصلاح الذاتى بتوفير ذلك، فبعد إصلاح الأعضاء المريضة سنرغب فى إعادة إنتاجها ثم خلق أجساد بديلة. فى البداية سوف ننتج سلالات من الخلايا الجذعية بدون إتلاف الجنين مما سيؤدى إلى القبول الأخلاقى للعلاج الجينى ثم الاستنساخ العلاجى يليه الاستنساخ التناسلى. وأخيرا سوف يصنع الإنسان كمنتج تحت الطلب داخل أرحام مصنعة للسماح للمخ بالتطور أكثر وفقا لمعايير تم اختيارها مسبقا. وسيصبح الإنسان حينئذ سلعة تجارية.

وبفضل التقدم الهائل المنتظر لعلوم النانوتكنولوجى، سيأمل كل شخص فى نقل ضميره الذاتى إلى جسم آخر وأن يحصل على نسخة ثانية من نفسه وعلى نسخة ممن يحبهم وعلى رجال ونساء كما فى الأحلام وعلى هجين مصنع حسب ملامح خاصة منتقاة للوصول إلى أهداف محددة. وسيسعى البعض أيضا إلى تنظيم تخطى الجنس البشرى عن طريق شكل حياة وذكاء مختلف ومتفوق.

داخل هذه الرؤية الأخيرة للإمبراطورية الفائقة سيتم إبعاد الموت حتى اختفاء آخر مستنسخ ذاتي عنده وعي بنفسه، أو حتى يتم نسيان جميع المستنسخين النابعين من الذات بواسطة المستنسخين النابعين من الآخرين.

وأخيراً لن يعرف الإنسان المصطنع الموت، وعلى غرار السلع الصناعية لن يتمكن من الموت بما أنه لم يولد أبداً.

ولكن هذا القتل الأخير لن يحدث، فقبل أن تتحول الإنسانية هكذا إلى آلات وقبل أن تستقر الإمبراطورية الفائقة، سيكون الإنسان قد استطاع مقاومة هذا الاحتمال وهو ما يقوم به بالفعل. وستسقط الإمبراطورية الفائقة. وسوف تتكسر على الشاطئ. وسيفعل الإنسان كل ما يمكن للحلول دون هذا الكابوس.

وبعد عنف المال سوف يأتي - أو أتى بالفعل - عنف الأسلحة.

(٥)

الموجة الثانية للمستقبل:
النزاع المتطرف

يبدو أن اختفاء النظام السوفييتى وتعميم الديمقراطية قد أبعدا الحرب. وأوقفا سباق التسلح. وبدا كما لو أن جميع البلاد قد أدركت أن التنمية الاقتصادية تجلب لهم مكاسب أكثر من الغزو. ولم يكن أبداً مجمل العالم على هذا القدر من السلمية، أقلة ظاهرياً، فلا توجد اليوم أى حرب بين بلدين للمرة الأولى منذ أكثر من قرن.

ومع ذلك، ومع نهاية كل شكل، وفى نفس الوقت الذى تتحلل فيه الدول وتعلن الإمبراطورية الفائقة عن نفسها، تبدأ مرحلة جديدة لما قبل الحرب. فعندما تعمم الأسواق تتعادل الاختلافات ويصبح الجميع متنافسين. وعندما يصيب الدولة الضعف وتختفى إمكانية توجيه العنف والتحكم فيها، تتضاعف الخلافات المحلية وتثار الهويات وتتواجه الطموحات ولا يعود للحياة قيمة. إن اختفاء الاتحاد السوفييتى أطاح بواحد من شرطة العالم. وفيما وراء الفشل المعلن للإمبراطورية الفائقة، فإن تطور الأسلحة ومضاعفة الأطراف عند تضافرها فى داخل الإمبراطورية الفائقة قد يثير نزاعاً جماعياً واشتعالاً عالمياً أى نزاعاً فائقاً أكثر تدميراً من كل النزاعات، سواء المحلية أو العالمية التى قد تكون سبقته. وفيما يلى مكوناته.

طموحات إقليمية

حتى سنة ٢٠٢٥، ومع قدوم متدرج لنظام متعدد المراكز ستظهر قوى إقليمية ترغب جميعها فى الوصول إلى نفس الثروات. سوف تخص نفسها بالوسائل العسكرية اللازمة لطموحاتها. ضمن هذه القوى سوف نجد تلك التى تهيمن على هذه الحقبة، والبعض الآخر الأكثر هامشية وشراسة.

سترغب الصين، المبهورة بالطريقة التى تولد وتموت بها الإمبراطوريات، والتى ما زالت نفقاتها الحربية بشكل خاص ضعيفة حتى اليوم، فى أن تصبح قوة عظمى بما فى ذلك فى المجال الإستراتيجى؛ ستحاول بطريقة أو بأخرى استرجاع تايوان وفرض سيطرتها على شرق آسيا، كما فعلت الولايات المتحدة فى أمريكا فى القرن التاسع عشر. وسوف تحاول إبعاد اليابان والولايات المتحدة. وسوف ترتكز على كوريا الجنوبية التى سيكون عليها بالتالى أن تتسلح، وستسمح للنظام الشمولى فى كوريا الشمالية بالاستمرار، وسيرغب هو أيضا فى الحصول على وسائل جديدة بما فى ذلك النووية للدفاع عن نفسه. وستصل اليابان بدورها إلى إعادة تسليح نفسها حتى تستطيع مقاومة التهديد الكورى وتصاعد القوة الصينية. وسوف ترفض الهند أن تحيطها القوى الإسلامية. وحتى إذا لم تصبح باكستان إسلامية فسوف تسعى للدفاع عن نفسها ضد الهند، وتؤمن نفوذها على جيرانها من أفغانستان إلى كشمير. وستحاول إندونيسيا الحصول على طرق تأمين قيادة الإسلام فى مجموعة والسيطرة على جنوب شرق آسيا. وسترغب أستراليا نفسها فى تأكيد تأثيرها على المنطقة وحماية نفسها من أطماع إندونيسيا.

ستحاول إيران الشيعية التحكم فى الإسلام رغم الغضب الكبير للسنة ذات الأغلبية العربية. للوصول إلى ذلك ستعتمد فارس القديمة على شعب كبير والكثير من المال والبترول وموقع جغرافى إستراتيجى. سترفض تركيا التنازل لها عن السيطرة على الشعوب المتحدثة بالتركية. والمملكة السعودية، التابع غير المضمون للولايات المتحدة، ستحاول البقاء مهيمنة فى منطقتها. سيكون لمصر كل الأسباب لتعتبر نفسها أكبر قوة

واعدة فى المنطقة. إسرائيل ستحاول البقاء كقوة إقليمية لتعيش. ستتنازع المغرب والجزائر التفوق فى المغرب العربى. ورغم تهديدات التفكك سترغب نيجيريا والكونغو ذات النمو السكانى المثير للدوار فى السيطرة على المناطق المحيطة بها. وسترغب جنوب إفريقيا فى الهيمنة على جيرانها حتى لا تظل محاصرة.

ستحاول روسيا استرجاع وضع دولى، وستعتبر نفسها فى الخط الأول فى مواجهة الإسلام والصين؛ وللدفاع عن نفسها ضد جيرانها سوف تعيد التسلح وتقوم بنسج شبكة حلفاء عسكريين متطابقة مع شبكة أنابيبها. وفى أوروبا الغربية ستستطيع ألمانيا وفرنسا، كل على حدة، العثور على طموحها الإقليمى فى حالة ما إذا لم يعد الاتحاد الأوروبى قادرًا على تنظيم منافستهما.

ستطمح البرازيل إلى الهيمنة على النصف الجنوبى من الأمريكتين: وستحاول فنزويلا محاربتها فى هذا الدور، وأن تجمع حولها دول منطقة آندس بغرض طرد الولايات المتحدة من المنطقة؛ ولن تظل المكسيك والأرجنتين على الهامش. وفى المكسيك خاصة ستأتى الانتفاضات السياسية والاجتماعية لتشكك فى التحالف مع الولايات المتحدة، فى حين ستحاول كندا البقاء على الحياد. وستفرض متطلبات الصراع ضد مهربى المخدرات التى فرضتها الولايات المتحدة أيضا تقوية قصوى للإمكانيات العسكرية المكسيكية.

هذه الطموحات الإقليمية سوف تتصادم فيما بينها. وسوف نرى أمريكا اللاتينية فى ثورة ضد الوجود الاقتصادى والسياسى الأمريكى، وعالما عربيا يحلم بالتخلص من إسرائيل، ومجموعة إيرانية راغبة فى قلب العالم العربى، وروسيا راغبة فى الهيمنة من جديد على جزء من أوروبا وأن تحمى نفسها فى الوقت نفسه من الهند والإسلام؛ وستحاول الهند وباكستان أن يبعد كل منهما الآخر عن الدول المتاخمة؛ الصين وروسيا سيطمعان فى نفس المناطق الحدودية. ستتنافس اليابان والولايات المتحدة والصين للسيطرة على شرق آسيا.

سوف تنعقد تحالفات عسكرية تجمع أحيانا بين شركاء غير متوقعين، إذ ستتعاون إيران مع الصين وروسيا؛ والصين مع باكستان؛ وروسيا مع الاتحاد الأوروبى؛ وقد تستطيع باكستان ومصر وأندونيسيا وإيران التوحد فى مجموعة إسلامية؛ وستنضم الدول الصغيرة فى شرق آسيا، المجتمعة فى تحالف آسيان Asean فيما بينها عسكريا للهرب من السيطرة الأمريكية والصينية أو اليابانية؛ وستبحث إيران وفنزويلا عن مساندة روسية وصينية؛ وسيتقرب الاتحاد الأوروبى عسكريا من الولايات المتحدة؛ وسترتبط روسيا بالجزائر وهى تبيع حاليا أسلحة لفنزويلا التى تطلب الدخول كمراقب فى .. الجامعة العربية!

هذه الصدامات بين الطموحات على المستوى الدبلوماسى والاقتصادى فى البداية، قد تصل إلى صدامات عسكرية بين الدول. وسيختلط بها قوى قديمة من قراصنة ومرتزقة.

جيوش قرصنة وجيوش ارتزاق

لم تكن الدول هى الفاعل الحصرى للعنف فى العالم. فهناك المافيا والعصابات والحركات الإرهابية – أسميهم هنا قراصنة – التى تسللت دائما بين الأمم لمحاربتها أو على الأقل للاعتداء على قوانينها. فعندما تضعف الدول بسبب عدم إعادة البناء، وعندما يقل وجود القانون والشرطة، سينتشر العنف فى الحياة العامة وبين الأفراد؛ حتى يصبح هؤلاء القراصنة عنصرا أساسيا فى الاقتصاد وفى الجغرافيا السياسية.

وبمجرد انتهاء الشكل التاسع ومع بداية الإمبراطورية الفائقة سيتكاثر القراصنة ويصبحون أكثر قوة. ولن يبحثوا فقط عن مكان فى قلب الإمبراطورية الفائقة؛ ولن يكتفوا بالاستفادة من حرب باردة. وأيا كانت دوافعهم، سواء إجرامية أو سياسية، وبما أنهم لا يملكون أرضا أو حتى عائلة يدافعون عنها، فسوف يحاولون فرض سلطتهم على العالم. وكلما تطورت الإمبراطورية الفائقة زادت قوتهم بدون وجود شرطة تملك الوسائل لمقاومتهم.

وسيكون هناك أنواع مختلفة من القراصنة.

بعض الأمم المنحلة تحت ضغط الأسواق واللعبة الديمقراطية ستخلق كيانات قرصنة، ومناطق مبهمة بدون قانون، ودول قرصنة أو لا دول ستكون بين أيدى قادة حروب على رأس جماعات عالية التسليح، مسيطرة على الأقاليم والموانئ وخطوط الأنابيب والطرق أو المواد الأولية. وهو الحال فى الصومال وترانسنيستري (على الحدود بين مولدافيا وأوكرانيا)، وفى جزء من أثيوبيا وسريلانكا وأفغانستان وباكستان وفى مناطق أخرى كثيرة من إفريقيا وآسيا.

وقد رأينا أن المدن التى توسعت سريعا سوف تصبح أيضا ممالك للقراصنة؛ حيث لا يجرؤ أى جيش أو شرطة أن يدخل إليها. وهذا هو الحال الآن فى بعض الكتل السكنية فى البرازيل ونيجيريا والكونغو وكولومبيا. وستجهز أيضا نفسها بأسلحة متطورة.

إن منظمات المافيا والاحتكارات والمجرمين ذوى الياقات البيضاء، المسئولون عن تهريب المخدرات والنساء والأسلحة أو المقامرة، الذين يعملون دون قاعدة جغرافية ويجمعون الأموال بالتهديد، ويتعاملون مثل الدول ضد الدول، لضمان أمنهم، سوف يتجهزون بالأسلحة الأكثر تعقيداً؛ وسوف يهددون قضاة ورجال شرطة وقادة سياسيين قادرين على اعتراض طريقهم. وأحيانا، كما هو الحال فى كولومبيا والصومال والبرازيل أو فى باكستان، ستسيطر هذه الجماعات على المدن والأراضى وحتى على البلد بالكامل. وسيضع الجوالة المتطرفون أنفسهم فى خدمتهم (كيمائيون ومثقفون ومحاسبون ومهندسون وضباط وصيارفة) وسيساهمون إلى جانبهم فى الهدم العام للعالم.

إن التجمعات السياسية أو الدينية العاملة بدون قاعدة جغرافية، سوف تجهز أيضا بكل السبل الحربية للسيطرة على بلد ما، طاردة السكان وهادمة للنظام التجارى. مثال ذلك حالة القاعدة والمجموعات العدمية الأخرى التابعة لها.

وسوف تظهر أشكال أخرى من القرصنة. فإمكانية انتشار أعمال العنف والغضب التى أتاحها استقرار الإمبراطورية الفائقة سوف تثير جرأة من نوع جديد، فقد تنشأ تجمعات جوالة تحتية لا يجمع بينها سوى السفر سويا لتمثل تهديدا، كما هو الحال

للتجمعات الرحالة التى عبرت نهر الراين سنة ٤٠٦، وقد تستطيع التجمعات المسلحة عبور مضيق جبل طارق ونهر آمور ونهر أوسوماسينتا مهددة وليست متوسلة.

بعض هذه االقوى سوف تتضامن ضد الدول وخاصة ضد الديمقراطيات، فسوف نرى، كما رأينا، بارونات المخدرات فى خدمة القضايا السياسية أو يستخدمون المهاجرين كمهربين. وسوف نرى، كما رأينا، أنقاض أمم تصبح أوكارا للمافيا. وسوف نرى، كما رأينا، قوى إرهابية ذات طبيعة جوالة تجد ملاذا فى لا دول؛ وسوف نرى، كما رأينا، منظمات مافيا تساند طموحات سياسية علمانية أو دينية كما تفعل المافيا وكوزا نوسترا أو رجال العصابات الفرنسيون الذين تعاونوا مع العدو فى أثناء حرب ١٩٤٠. وسوف نرى، كما رأينا، عنفا مدينيا متطرفا يتطلب إجابات عسكرية أكثر منها بوليسية.

فى مواجهة هذه التهديدات أو العدوان، سوف تحتاج الأمم إلى أعداد متزايدة من الجنود ورجال شرطة قادرين على المخاطرة بحياتهم. ولكن عدد المتطوعين سينخفض؛ فلم يعد الرأى العام فى ديمقراطيات السوق يقبل الموت فى صفوف جيوشه أو بين المتطوعين. واليوم يوجد فقط ٠,٥٪ من الشعب الأمريكى فى خدمة العلم، وكل جندى يقتل يمثل مأساة قومية. ولتأمين المهمات التى تتكفل بها الإمبراطورية الأمريكية، مثل الإمبراطورية الرومانية فيما مضى، عليها أن تزيد من تجنيد الأجانب فى جيوشها الخاصة، وهناك الآن ٥٪ من القوات الحربية الأمريكية مكونة بالفعل من مهاجرين لم يحصلوا بعد على الجنسية؛ وقد زاد عددهم بشكل كبير منذ إصدار مرسوم ٤ يوليو ٢٠٠٢، الذى عمل على تسريع تجنيس الأجانب المتطوعين فى الجيش (وهو نسخة طبق الأصل تقريبا من مرسوم الإمبراطور هادريان الصادر فى سنة ١٣٨ من عصرنا..).

مع ذلك لن يكون ذلك كافيا، إذ يجب وضع القراصنة فى مواجهة المرتزقة. وسوف تتكون شركات المرتزقة مستخدمة عسكريين قدامى سوف تستغلهم من الباطن للجيوش والشرطة. ويوجد بالفعل فى إفريقيا مائة شركة من هذا النوع تقوم بتوريد الرجال والعتاد للحكومات والشركات وحتى للمؤسسات الدولية. وقريبا سوف تتكفل بالوظائف

العامة للأمن، من الدفاع والحماية إلى الهجوم. وستقوم شركات صناعية بالتمويل الشرعى لهؤلاء المرتزقة الذين يضعونهم فى خدمة الحكومات التى تسعى للحصول على أسواقها. سوف تستعمل البعض من شركات المرتزقة تلك لإعادة السلام، حيث فشلت وحدات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، كما حدث بالفعل فى سيراليون. وسيحدث أن تقوم الأمم المتحدة بحماية مكاتبها بواسطة المرتزقة. وستستعملهم بعض الدول بشكل مفتوح لشن حرب فى مكان بعيد حتى لا تورط قواتها بوضوح، من أجل مقاومة كل أنواع المهربين. بعض من شركات المرتزقة تلك سوف يخضع لقانون يفرض عليهم احترام قوانين الحرب، والبعض الآخر سينضم لمعاهدات جنيف. والأغلبية منهم، شأنهم شأن الحكومات التى يخدمونها، لن يحترموا أى قاعدة، استخدام التعذيب فى العراق ومصير سجناء جوانتانامو هى العلامات الأولى.

غضب العلمانيين

بعدئذ يعلو فى كل مكان غضب الشعوب ضد النظام التجارى وقبله الولايات المتحدة، التى سوف تحكمهم لعشرين عاما قادمة على الأقل. وهو غضب علمانى مؤسس عقلانيا.

لا ينفلت الغضب ضد المركز "القلب" عندما يكون فى ذروة قوته، ولكن عندما يبدأ فى الانهيار. كان هذا قدر كل المراكز "القلوب" السابقة؛ وسوف يكون قدر الإمبراطورية الأمريكية. وبانتصارها عند سقوط حائط برلين، أصبحت واشنطن الهدف الرئيسى لنقد يضع العولمة وديمقراطية السوق فى موضع تساؤل.

حينئذ سوف يعقد تحالف انتقادى ضد الولايات المتحدة والنظام التجارى، جامعا كل من لم يعد ينتظر منه شيئا أو المحبطين من عدم الحصول على مكاسبه. وسوف ينتقدون فى خليط واحد أمريكا والغرب والعولمة وديمقراطية السوق والإمبراطورية الفائقة القادمة. إنهم مضادون للعولمة من جميع الأطياف، لكن أغلبهم ليس لديه بديل يقترحه.

سوف يصب نقدهم بداية على الدور المحتل للولايات المتحدة التى تحتكر الأساسى من الثروات فى العالم، مبددة للموارد ومخلة بالطقس ومستعبدة للشعوب ومدعية التحكم فيهم برغبتهم ومخترقة العديد من قواعد الديمقراطية التى تدعى فرضها على الآخرين.

ثم يصب النقد على الأسواق؛ وهذا من السهولة بمكان نظرا لتأكيد الوقائع بوضوح على أنها لا تمحو الفقر والبطالة والاستغلال؛ بل تركز كل السلطات فى زمرة من الأيدى تجعل الأغلبية المتزايدة فى وضع مؤقت؛ و تتحايل على ضرورات المدى الطويل وتساهم فى خلل الطقس، وتخلق ندرة وتخترع مجانيات جديدة تستفيد منها فيما بعد؛ وأن الأمل فى حياة أفضل يختلف من مكان لآخر فى العالم؛ وستصبح، مع المراقبة المفرطة والمراقبة الذاتية، واحدة من أكثر أشكال الديمقراطية ضررا وسلطة مطلقة. وأخيرا سوف نلوم على الأسواق تحرير العنف بتوجيه كل الرغبات نحو شهوة السلع التجارية بما فى ذلك الأسلحة.

وسيصبح من السهل أيضا إدانة الديمقراطية كفكرة وهمية يقوم الأغنياء فيها بالتركيز بين أيديهم لسلطات الإعلام والترفيه والمعرفة والمراقبة والعلاج والتعليم والتوجيه والقرار والتراكم. هؤلاء المنظرون الجدد سيشرحون أن الديمقراطية البرلمانية هى خديعة، مثل السوق، وأداة للقوات العسكرية والشركات الكبيرة؛ وأنها منتجة لعدم المساواة وتقوم بهدم الطبيعة وتقوض القيم الأخلاقية. وسوف يطرحون فكرة أن الديمقراطية ما هى إلا حجة مريحة يقدمها الأمريكيون للحفاظ على قوتهم بدون أن يفقدوا نزاهتهم، وفى نفس الوقت يغلقون أعينهم عن نمو الاقتصاد المرتزق فى الأماكن المفيدة لهم.

سوف يتهم النظام التجارى إذن، وعن حق، بكونه مصدرا للبؤس والظلم وعدم الاستقرار والفوضى والتبذير والتقلبات البيئية واللاأخلاقية وهدم الهويات واغتصاب القواعد الدينية والتسبب بالقهر للكثيرين بسبب طبيعته نفسها. والكثيرون سيدينون أيضا السوق والديمقراطية سويا كآلات لصناعة عدم الوفاء وإبطال كل أشكال الأخلاق

والتنظيم الاجتماعى وهدم الحرية التى يدعون تسويقها. وسيئنون من ضرورة العيش فى المكان الذى يحتاج فيه السوق لعملهم، ومن فراق الأماكن المنزرعة أصولهم فيها، ومن عدم التمتع بالإمكانيات المادية للحرية الموعودة، ومن عدم التأثير على العالم بأصواتهم الانتخابية، ومن الخضوع والمراقبة والمراقبة الذاتية والتناسل الذاتى ومن الطاعة لمعايير محددة بضرورات الربح.

سوف يدين آخرون أيضا مبدأ الحرية الفردية التى تؤدى إلى ألا يصبح الفرد وفيا إلا تجاه ذاته، وألا يشعر بأنه مرتبط بكلمة أو بعقد، وعارضا فى المزاد طاعته ومشاعره وقيمه وإيمانه ومصير من ينتمون إليه، مستعدا دائما للهجر ومتوقعا أن يهجر فى كل لحظة. وبدون أن يأخذ فى اعتباره احتياجات الأجيال القادمة، يصبح تمجيد الدكتاتورية موضوعا محترما للحديث.

وأخيراً سيستفيد كثيرون من الضعف المتصاعد للدول ليتركوا العنان لغرائزهم العنيفة خارج كل نظام، فالحرية الأولى ستكون للقتل المجانى بدون هدف أو إستراتيجية. وستصبح المواقع الرئيسية للثورة هى المدن، التى يتجمع فيها كل أنواع الاستعباد وكل الأدلة على أن ديمقراطية السوق ما هى، بالنسبة لأغلبية البشر، سوى عملية احتيال أخلاقية عملاقة. سنجد فيها تزايد السفاحين وسنواجه حالات قتل لا حصر لها.

وعلى عكس الثورات الشيوعية فى الزمن القديم التى كانت تحمل مشروعا لبناء مجتمع آخر بدلا من الرأسمالية، فإن هؤلاء الرافضين الجدد لن يقترحوا فى غالبيتهم أى نظام بديل. ومنذ انهيار الشيوعية يبدو عدم توافر يوتوبيا تأخذ مكان السوق أو الديمقراطية. ماعدا البعض الذى سيقترح عودة الحكومات الإلهية.

غضب المتدينين

بحسب المثال اليهودى/المسيحى، إذا كان النظام التجارى يمثل النتيجة المرتقبة للتطور والفردية، فإنه يمثل أيضا لمؤمنين آخرين العدو اللدود. ذلك أن الحرية البشرية تأتى فيه قبل النظم الإلهية؛ وهو يضع استقرار العائلة خاصة موضع تساؤل،

وهى التى يرتكز عليها ميراث الإيمان. لذا سيعتنق هؤلاء المؤمنون الانتقادات العلمانية ضد السوق والديمقراطية.

وستدخل الديانتان المبشرتان، المسيحية والإسلام، فى قلب هذه المعركة. كل على طريقته، وستستوليان على هذه الانتقادات لتجعلا منها أمام البعض مبررات للصراع فيما بينهما وضد النظام التجارى.

بعض من الحركات المسيحية سيأخذ على السوق والديمقراطية إفراز رغبات تافهة، وتشجيع الفسق والخيانة وتسويق القيم اللاأخلاقية وترك العلم يفكر فى خلق العالم بطريقة مخالفة لما تصفه النصوص المقدسة والتخلى عن إعطاء معنى للموت وفرض قانون آخر غير قانون التوراة. وسوف يعارضون بشكل خاص كل أشكال الإجهاض وتنظيم النسل والموت الرحيم. وسيتوسلون بأن الاهتمامات المادية تبعد عن البشر التساؤلات على العالم الآخر. وسوف يطالب البعض منهم بتفوق القيم المسيحية على حقوق الإنسان وحتى على العقل. وسيذهب بعضهم حتى إلى أن استعمال السلطة محلل دينيا.

لقد ظلت الكنيسة الكاثولوكية، وهى أول إمبراطورية جوالة "بدون أرض"، لزمن طويل تعارض بالقوة كلا من العقل والعلم والتقدم والنظام التجارى وحقوق الرأسماليين وأصحاب الشركات والعمال قبل أن تستسلم لهم. وسيعود البعض من مكوناتها للتشدد مقتربا أكثر من المبادئ الأولية. سيعتب بعض الكاثوليك بعنف متزايد على الليبرالية إنكار النظام الإلهى؛ لذا سيعارضون الديمقراطية والسوق والقيم المسيحية/ اليهودية للدفاع بدون تنازل عن نقاء الإيمان. وسيظل آخرون فى الكنيسة يحاولون الدفاع عن اللاعنف والحب والعدالة.

الكنائس البروتستانتية ستكون فى مقدمة هذه الصراعات. خاصة الإنجيليون القادمون من العديد من دول جنوب الولايات المتحدة – Bible Belt – التى تجمع أكثر من سبعين مليونًا من المواطنين الأمريكيين بينهم مئات آلاف من القساوسة – الدعاة. والإنجيلية هى التى تضع الآن القوانين فى بعض الأقسام فى العديد من الجامعات

الأمريكية؛ فهناك رقابة على تعليم العلوم والديانات الأخرى. وسيزداد تأثير هذه الكنائس سياسيا. وسيكون لها دور متصاعد فى قرارت الكونجرس وجهاز الدولة الأمريكى؛ ونرى الآن خطابات وأفعال الرئيس الحالى جورج دبليو بوش متأثرة بها بشكل كبير. وعند سماعها، وبالاستعانة بانحراف استدلالى، لن نجد أن القيم الديمقراطية هى ما يجب أن يدافع عنه الغرب ولكن القيم المسيحية. وستحث هذه الكنائس النساء على الرجوع الى المنزل وإنجاب الكثير من الأطفال.

وفى اللحظة التى سيهدد فيها ظهور الإمبراطورية الفائقة بشكل جاد وجود الولايات المتحدة، قد تذهب بعض هذه الكنائس إلى تشجيع أمريكا على إقامة حرب ضد الإسلام، وأيضا ضد الديمقراطية والرأسمالية. لذا قد تقع الولايات المتحدة، وهى الوحيدة بين الديمقراطيات الكبيرة التى لم تعرف أبدا تاريخا ديكتاتوريا، نحو عام ٢٠٤٠، فريسة إغراء ثيوقراطى، بشكل معلن أو ضمنى، وحالة عزلة ثيوقراطية، بحيث تصبح الديمقراطية فيها مجرد واجهة.

وفى إفريقيا، كما فى أمريكا اللاتينية، سيزداد بؤس سكان المدن الذين ستزداد حساسيتهم لخطاب هذه الكنائس الإنجيلية، التى تكون قد أصبحت قوة مالية وعقائدية وعسكرية وسياسية كبرى. ففى البرازيل يصل أتباعها إلى أكثر من ٣٠ مليونًا. وهى حاضرة فى اليابان والهند والصين وإندونيسيا. ولقد قامت بالفعل بالاتفاق مع المافيا وإمبراطوريات الجريمة والمتحكمين فى الألعاب، وقد تتشارك أيضا، هنا وهناك، مع القراصنة العلمانيين ومهربى الأسلحة والنساء أو المخدرات. وسيتنافسون أيضا فى المواجهة الصريحة مع الإسلام - حيث ستكون المنافسة شرسة - وسيدافعون عن الأقلية المسيحية فى بلاد مثل لبنان وسوريا والعراق وفلسطين. وقد ينجحون بشكل ما فى تحويل بعض المسلمين من الأقلية الكردية فى العراق وسوريا، وبربر المغرب، إلى المسيحية عن طريق تقديم المساعدات الاجتماعية والوعد بتأشيرات إلى أمريكا وأوروبا بوصفهم "مسيحيين مضطهدين".

فى أوروبا، سنرى أيضا كنائس مسيحية تقف علنا فى وجه الرأسمالية. وسوف نسمع أتباعها والأحزاب الكاثوليكية والسلطات الدينية يدينون ثقل السوق وحرية التنقل وصيغتهم المؤسساتية وهى الاتحاد الأوروبى. وستستعيد القيم الدينية رؤية سياسية. وفى حين أنه لم يكن هناك، من بين السياسيين الأوروبيين، من يجرؤ على طرح موضوع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى لأسباب دينية، أو جعل المسألة الدينية واحدة من أبعاد النقاش الدستورى الأوروبى، سيزداد استناد أحزاب اليمين على القيم الدينية للدفاع عن برامجهم. وسيقترحون هم أيضا علنا إرجاع النساء للمنزل لتربية الأطفال للاستغناء عن مساعدة المهاجرين ومحاربة الإسلام بشكل أفضل. وقد تقوم الكثير من الديمقراطيات الأوروبية يوما بالنص على المسيحية فى دساتيرها، وقد تصبح بوضوح دولا دينية. وسيلعب الفاتيكان دوراً مركزيًا فى هذا التحول. وقد يختار التحالف مع الديانات التوحيدية الأخرى أو على العكس يحفز على إقامة الحرب ضدها، خاصة الإسلام.

هناك قوى متعددة فى العالم الإسلامى ستخلط أيضا فى انتقاداتها بين الديمقراطية والسوق والعولمة والولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا واليهودية والمسيحية. وإذا لم يحدث شىء فإن فرقة كبيرة ستحدث بين جزء من العالم الإسلامى وبين الغرب.

وفى سنة ٢٠٠٦ سيتواجد أكثر من مليار إنسان منهم (١,٣ مليار) مسلم، أى أقل بالثلث من المسيحيين. ورغم أن عدم تسامح الإسلام لا يزيد حدة عنه فى الديانات التوحيدية الأخرى، وأنه هو من أدخل الفكر العبرى/الإغريقى إلى أوروبا، فإن جميع البلاد التى يهيمن عليها اليوم إما دولاً دينية أو دكتاتوريات علمانية، يستثنى من ذلك بعض الديمقراطيات المستقبلية، كتركيا والجزائر والمغرب والكويت والسنغال. فمن المستحيل عمليا فى هذه البلاد بناء كنائس أو معابد أو اعتناق ديانة أخرى أو الحياة بشكل إلحادى أو الزواج من غير مسلم أو غير مسلمة بدون اعتناقهم للإسلام. والأيديولوجية السائدة تمكن من الاعتقاد بأن القرآن يحمل كل الإجابات على كل الأسئلة، وبأن المثقف لا فائدة منه وأن مصدر جميع المشاكل – من الإيدز إلى الفقر – هم "الكفار".

وهذه البـــلاد تدخـــل ضمن الأقـــل تقدماً فى العالم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً (فى مجموع البلاد الإسلامية ما يتم ترجمته من كتب لا يصل إلى ما تترجمه اليونان وحدها)، رغم أن مصـــادفة توزيع الـــثروات الطبيعية تجعـــل من بعضـهم أكبر أغنياء العالم.

لقد ندرت فى الوقت الحالى الأصوات فى داخل الإسلام المنادية بتطبيقه لقوانين حقوق الإنسان. وبدون شك ويوما ما، تحت التأثير المزدوج للتنمية الاقتصادية ونداءات الشباب والنساء، سيقوم المفكرون الدينيون بقيادته على طريق التسامح والديمقراطية؛ مشددين على الآيات الواقعة قبل سنة ٦٢٢ أكثر مما تلاها؛ ومستعيدين تقاليد فلسفة ابن رشد. وفى انتظار ذلك، سيرغب البعض من داخل الإسلام، وهو المنافس الأساسى للمسيحية والتبشيرى مثلها، فى استعادة مجد القرن الحادى عشر بالوحدة من قرطبة إلى بغداد ثم الانتشار فى جميع أنحـاء العالم، سواء بعدد السكان أو بالاعتناق أو، كما هو الحال بالنسبة لفكر البعض، بالحرب.

ولا يمثل المؤمن وجه الإسلام الغـــالب، لكنه الحـــاج والواعظ والمعتنق من دين آخر والمبشر.

مبدئيا يعد اعتناق الإسلام بمثابة موقف فردى بدون صبغة سياسية؛ وهو يتم باسم مبادئ الطهارة والتكافل وخضوعا للسلطة الذكورية. وواقعيا لا رجوع فى اعتناق الإسلام، فمن المحرم على المسلم تغيير ديانته و عقابه عادة حد الموت. لكن البعض يجد أن اعتناق الإسلام كان وسيكون سياسيا، لذا سيجتهد الإسلام فى تجميع هؤلاء الذين ينتقدون النظام التجارى فى كل مكان، وفى العديد من معتنقيه من العلمانيين الخارجين مما أسميته من قبل "التجمع الانتقادى".

إن وعد الانتماء لجماعة (الأمة) سيجد للإسلام صدى لدى العديد من المعزولين والضعفاء والمهزومين والثائرين. وسيقوم بعمل اجتماعى لدى الأكثر حرمانا عارضا عليهم ما لا يعرضه السوق، من أشكـال ملموسة من التكافل والصدقة والكرامة التى تساعد على الهروب من العزلة والأمل فى الجنة.

وما زالت قدرة الإسلام على جذب المعتنقين غير مهمة، على سبيل المثال فى فرنسا، يدخل سنويا فى الإسلام ٣٦٠٠ شخص فقط؛ ولم يتجاوز عدد المعتنقين للإسلام سنة ٢٠٠٦ السبعين ألفا. ولن يتصاعد هذا الإيقاع.

وسوف تكون زيادة عدد السكان هى العامل الرئيسى فى نمو عدد المسلمين، إذ سيبلغ عددهم ١,٨ مليار فى ٢٠٢٠، أى ربع سكان العالم وسيتخطون بدون شك عدد المسيحيين. وسيقل توسعهم مع النمو الاقتصادى الذى سيخفض من نسبة إنجابهم، التى هى واحدة من أعلى النسب فى العالم.

وسيتطلب أكثر المفكرين تشددا فى الإسلام من المؤمنين، أينما كانوا، ألا يطيعوا أية قوانين سوى القوانين الإلهية، وأن يرفضوا كل دستور علمانى. وقد كانت بداية ذلك مع ابن حنبل (٧٨٠-٨٥٥) وابن تيمية (المتوفى سنة ١٣٢٨) وهما اللذان فرضا طاعة حرفية للنص. ثم من بعدهما أتى عبد الوهاب (١٧٠٣-١٧٩٢) المؤثر حتى اليوم، والذى أكد أن المسلم لا يطيع قانونا غير القرآن، ورفض شفاعة القديسين وقام بتكفير الليبراليين وبلغ بالسلفية ذروتها. وفى نفس الاتجاه يذهب من يتبعون اليوم العلامة الباكستانى سيد المودودى (١٩٧٩-١٩٠٣) (المعارض لإنشاء دولة علمانية باكستانية عند تقسيم الهند) إلى تحريم الطاعة لشريعة أخرى غير القرآن؛ ومن وجهة نظرهم تتمثل الشرعية الوحيدة فى السيادة السياسية المطلقة لله وحده. وقد قدم المودودى الإسلام كطريق ثالث بين الرأسمالية والاشتراكية، وأراد أن يجعل من العالم الإسلامى مجتمع دولة دينية.

ومن أجل أن يتم احترام الإسلام بصرامة وألا يشكك فيه بمواجهة أنظمة ذات قيم مختلفة، يزداد نداء الحركات الإسلامية لتكوين إمبراطورية دينية إسلامية. وهو ما سيتم من وجهة نظر بعضهم عن طريق الحرب.

بالنسبة لهذا البعض، يجب أن تؤسس هذه الإمبراطورية على أراضى زمن المجد الممتدة من قرطبة إلى بغداد. ومنذ خمسين عاما نادى سيد قطب، زعيم الإخوان المسلمين، مريد المودودى، بثورة إسلامية تسمح بالعبور من الجاهلية، أى ما قبل الإسلام،

إلى الحاكمية، أى سيادة الله ("فى انتفاضة شاملة فى الأرض تطارد مغتصبى السلطة الإلهية الذين يحكمون الناس بواسطة قوانين صادرة منهم"). وبالنسبة له يجب ترجمة الآية ٤٠ من سورة يوسف التى تقول "إن الحكم إلا لله " إلى "إن السيادة العليا ليست إلا لله" وليس كما يترجمها التقليديون بـ"إن القضاء إلا لله". وهنا ياتى الانقلاب، أى دولة دينية بدلا من علاقة أخلاقية فردية مع الله. وقد ارتكز مشروعه على إقامة اتحاد بين الأمة الإسلامية (خير أمة أخرجت للناس) ودار الإسلام، أى المملكة المنظمة بالقانون الإسلامى. وكان قطب، الذى ما زال أتباعه لا يحصون، يريد محاربة كل مسلم لا يؤمن بنظرته للإسلام وأيضا محاربة جميع الكفار. واليوم، يدعو حزب التحرير من لندن مثل أحزاب أخرى، إلى تجديد هذه الخلافة بالحرب.

وفى الإسلام الشيعى، أراد الإمام الخومينى، منذ ١٩٦٠، فرض فكرة الحرب كسلاح للاعتناق ومدح الاستشهاد والانتحار، وكتب يقول إن "السيف هو مفتاح الجنة".

وهناك آخرون ما زالوا يعتقدون أن على الحرب أن تستهدف العالم كله، وبوجوب أن تمتد دولة الإسلام على الأرض بدون مركز أو أمة مهيمنة ليجعل منها نوعا من الإمبراطورية الدينية الفائقة. واليوم يحدد أنصار هذه الحرب الإسلامية لاستعادة الخلافة أو غزو العالم إستراتيجية حربية على ثلاث مراحل:

– فى الأراضى التى مازال الإسلام فيها أقلية، عليه أن يقرر "دار الصلح" التى يمكن إلغاؤها فى كل وقت.

– فى الأراضى التى اعتنق الإسلام فيها جزء مهم من السكان أو طردوا، عليه أن يقرر "دار الحرب". وسيتسامح مؤقتا مع من تبقى من المؤمنين بأديان توحيدية أخرى فى مرتبة أقل تحت نظام الذمة. كما سيطرد المعتنقين لفلسفات أخرى والملحدين.

– فى الأراضى التى ستسيطر عليها تماماً السلطة الإسلامية، على جميع المؤمنين بأديان توحيدية أخرى أن يعتنقوا الإسلام أو يطردوا، اليهود بسبب عدم تصديقهم للقرآن فى المدينة؛ والمسيحيون بسبب تنصيبهم المسيح فوق محمد. وإعلان جميع الكفار أعداء، لأن "الكفر أمة واحدة".

بعض المجموعات التى ستعتنق هذه الإستراتيجية، مثل القاعدة عند إنشائها سنة ١٩٩٦، سوف تستهدف فى البداية طرد الفرق المسيحية من جوار مكة، حيث تمكث منذ ١٩٩١. حتى إن كان عليهم محاربة النظم العربية من أجل ذلك. ستصبح "الفتنة" بين المسلمين هى الخلاص لهم. ومن ثم سيرغبون فى إجلاء المسيحيين واليهود من الأراضى المقدسة فى العراق والقدس، ثم يستولون على السلطة فى لبنان ومصر وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى وإندونيسيا وباكستان. وسوف يطالبون فيما بعد بطرد جميع الحافظين للفلسفة العبرية - اليونانية خارج الأراضى التى فتحها الإسلام فيما قبل من إسبانيا إلى الصين.

فرق أخرى، مثل القاعدة اليوم، ستدعو، حتى قبل محاولة إعادة بناء الإمبراطورية الإسلامية، إلى حرب مقدسة آنية ضد الإمبراطورية الأمريكية وإسرائيل وأوروبا والسوق والديمقراطية. مثلهم فى ذلك مثل العدميين فى نهاية القرن التاسع عشر، أى لن يبحثوا سوى عن الدمار بدون مشروع لمجتمع آخر، حتى لو كان طوباويا، ليحل محل المجتمعات التى يدينونها. وقريبا لن تصبح القاعدة سوى حركة بين حركات أخرى مرشدة لزمرات صغيرة تظهر بالمبادرات المحلية.

وسوف تضع حركات أخرى - أكبر عدداً - الإسلام فى خدمة المطالب القومية، كما فعل دائما المفكرون الإسلاميون منذ الموحدين فى القرن الثانى عشر إلى مفكرى القرن الثامن عشر، والرفاه التركى، والجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية، وحماس الفلسطينية والإخوان المسلمين فى مصر، وحزب الله اللبنانى.

أما العالم الآسيوى الذى سيضم قريبا غالبية سكان الكرة الأرضية فسوف يكون هو الآخر معنيا بهذه الرهانات، ففى حين لن يشن أحد الحرب باسم البوذية والكنفوشية والهندوكية سيحاول الإسلام السيطرة الكاملة على البلاد التى يهيمن عليها بالفعل فى آسيا، من باكستان إلى إندونيسيا، حيث سيوجد العديد من المدارس الدينية الفائقة.

من جهة أخرى ستستخدم ثقافات كثيرة أخرى الدين للدفاع عن نفسها، مثل حالة التبت، وذلك من أجل استعادة هويتها القومية الضائعة.

وأخيراً، سوف تزدهر أحوال العديد من الطوائف ذات الأصول المبهمة، مثل موون فى كوريا، وفالون جونج **Falon Gong** فى الصين أو الكنيسة **scientologie** فى الولايات المتحدة، بفضل الفراغ الروحى والأخلاقى الذى سعت له الإمبراطورية الفائقة. ونستطيع اليوم حصر أعضاء فى الفالون جونج أكثر من المسجلين فى الحزب الشيوعى الصينى! (وهو الحزب الذى يتزعمه لى هونجزى **Li Hongzhi** المشهور بإنقاذه لثمانين عالما). بعض من هذه الطوائف سيتحالف أيضا مع شركاء سيئى السمعة ليدخل فى الحلبة بجميع الأسلحة.

أسلحة الصراع الفائق

فى جميع العصور ارتبطت نتيجة الحروب بحيازة أسلحة جديدة وبالأجر الذى يدفعه كل من المتخاصمين لجنوده. وقد حدد مصير المعارك، كل فى زمنه، رماة القوس فى معركة كريسى **Crécy**، والدبابات فى الحرب العالمية الأولى والسلاح النووى فى الحرب العالمية الثانية.

وفى جميع العصور ظهرت أسلحة جديدة تجمع بين السلعة وابتكارات التكنولوجيات المدنية، فقد نشأ الدافع مع الرافعة ونشأت الأسلحة النارية مع الميكانيكا والدبابات مع السيارة. وبالعكس نشأ فى الجيش التلغراف والراديو والطاقة والنووى والإنترنت من بين تجديدات تكنولوجية مهمة.

وفى الخمسين سنة القادمة سوف تقوم الجيوش بتطوير تكنولوجيات جديدة قبل استعمالها فى الأسواق المدنية. وستمول الحكومات أبحاثا ضرورية لتجديد تكنولوجيات المراقبة الفائقة والمراقبة الذاتية من أجل احتياجات الدفاع والشرطة. وبالعكس سيكون لهذه التكنولوجيات فيما بعد تطبيقات مدنية.

ولأن هذه الأسلحة ستعتمد أساسا على فكرة المراقبة، ستطورالجيوش فى آن واحد البنيات الأساسية الرقمية لانتشار الجوال ونظم المراقبة للتحركات المشبوهة وطرق حماية المنشآت الإستراتيجية وشبكات التجسس الاقتصادى. وسيغير الإنسان الآلى (الروبوت) - المستتر فى أراضى العدو - والإنسان الآلى الطائر المعطيات بالكشف عن المواد الكيماوية أو البيولوجية وسيستخدم ككشاف فى مقدمة فرق المشاة فى مواجهة مناطق الألغام أو فى الزوايا غير المرئية. وسوف يعاد تحديث برامج تقليد المعارك بما يقربها من ميدان المعركة الحقيقى.

يضاف إلى ذلك أن وحدات جديدة محاربة ستستعين بوسائل التصنع والرقابة والهجوم. وستتيح شبكات وأدوات جوالة جديدة للمحاربين البقاء على اتصال ولاصطناع كل المواقف؛ من ملابس ذكية تستخدم فى صناعة أردية جديدة؛ ومواد جديدة تسمح بتصور دروع حديثة؛ ورجال آليين يستخدمون كبدائل للمحاربين. ونظم إلكترونية **e-bombs** تستطيع هدم شبكات اتصالات، وتصيب جيوشا بالعمى والصمم.

وسوف تلعب البحرية دورا جديدا فى الحرب ضد التهريب ومن أجل مراقبة الهجرة وحماية المضايق. ولن يكون للطيران الحربى نفس الفائدة كاليوم وسيفقد تأثيره على أركان الحرب والميزانيات.

وستعلو أهمية الأسلحة الجديدة، المسماة تقليدية، على أهمية الأسلحة غير التقليدية (نووية وغيرها) التى ستزداد بعثرتها.

سيظل فى حوزة القوى الخمس العظمى، المسموح لها طبقا للمعاهدات بحيازة السلاح النووى، أكثر من خمسة آلاف رأس نووى، تخزن مجملها فى غواصات وتطلق بواسطة صواريخ فائقة الدقة. البعض من هذه القوى الخمس سيحتفظ لنفسه أيضا بإمكانية استعمال أسلحة نووية تكتيكية، أى قصيرة المدى كأسلحة عمليات وليس فقط للردع سيتم تصغير هذه الأسلحة لدرجة أن مقاتلا واحدا يستطيع استعمالها، مثلما حدث فى أثناء الحرب الباردة. وستجهز الهند وباكستان وإسرائيل التى تمتلك السلاح النووى منذ ثلاثين عاما، بغواصات نووية قاذفة صواريخ ذات إمكانات نووية قادرة

على إصابة كل عاصمة قد تكون عدوانية أو منافسة. كوريا الشمالية التى قامت بأول تجربة لسلاح نووى، ستجهز نفسها أيضا بصواريخ مداها أكثر من سبعة آلاف كيلومتر، وتتعلل علنيا بأنها تستعد لمواجهة أى محاولة لزعزعة نظامها. ولن تتردد اليابان طويلا أمام هذا التهديد بالحصول على أسلحة من نفس النوع لتحمى نفسها مما ستقذفه عليه حكومة بيونجيانج. وستكفيها أربعة شهور من بداية اتخاذ القرار لتحصل على السلاح. وبالطبع ستحصل إيران عليه أو تكاد إلا إذا منعتها مواجهة سنتكلم عنها فيما بعد. وهناك بلاد أخرى ستتبعها، فى البداية مصر وتركيا ثم إندونيسيا بالطبع وأستراليا والبرازيل والسعودية. فى المجمل وقبل ثلاثين عامًا، ستتحكم خمس عشرة دولة فى الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها.

سيدفع نقص الطاقة أيضا بالسماح لبلاد شديدة الاختلاف بالتزود بمفاعلات نووية مدنية. وسيؤدى ذلك بهم إلى استعمال المخلفات المعاد تدويرها كوقود تحت اسم موكس **MOX**. مما سيضاعف أيضا مخاطر التسرب والنوبان فى أثناء نقل هذه المخلفات المشعة التى قد تستعمل فى تصنيع أسلحة شعاعية تجمع بين المخلفات النووية والمتفجرات التقليدية.

سترى النور فيما بعد أسلحة أخرى من كيميائية وبيولوجية وبكتيرية وإلكترونية، ومثل التكنولوجيات المدنية الجديدة التى ستمثلها، سيزداد البحث فى تقوية قدراتها وفى تصغيرها ودقتها. وسوف تستعمل أسلحة كيماوية تقوم بقتل الحكام بدون دليل؛ وأوبئة جماعية تصدر إراديا؛ وأسلحة جينية معقدة سوف توجه يوما نحو بعض المجموعات الإثنية. وستقوم روبوهات مقزمة فى حجم ذرة تراب، تدعى الهلام الرمادى **gelée grise**، بمهمات مراقبة خاطفة وتهاجم خلايا أجسام الأعداء. ثم عند تطور تقنيات التناسخ الحيوانى، سيعهد بهذه المهام للحيوانات المستنسخة ولقنابل حيوانية حية وللأوهام الخرافية.

لن تتطور هذه الأسلحة فقط بواسطة المعامل العسكرية للبلاد الكبرى، ولكن أيضا بواسطة الشركات الكبرى، "الشركات - السيرك"، التى ستجد فيها أسواقا جديدة.

وسيظل التسليح، كما هو دائما، فى قلب الآلة الصناعية وستصبح الأسواق العامة، حتى استقرار الإمبراطورية الفائقة، موجهة فى الأساس نحو التسليح. ثم تنوب عنها فيما بعد شركات التأمين الكبرى وشركات المرتزقة.

وسوف تصبح أغلبية هذه الأسلحة فى متناول الأمم الصغيرة واللا دول والقراصنة وقطاع الطرق والمرتزقة والمقاومة والمافيا والإرهابيين والمهربين من جميع الأنواع. على سبيل المثال فى مستقبل قريب، سيصبح من الممكن صناعة القنبلة الإلكترونية أى e-bomb بمبلغ ٤٠٠ $ فقط اعتماداً على مكثف وبكرة نحاس ومفجر.

وهكذا ستصبح أسلحة كيماوية وإشعاعية وبيولوجية فى متناول كل الميزانيات. وسيصبح من الممكن زيادة القتلى بوسائل بدائية وستضاعف المواصلات الجماعية فى المدن من فاعلية الأسلحة الأكثر بساطة. وأخيرا، وبالأخص، وبما أنه لا يمكن كسب حرب بدون أن يعتقد الشعب القائم بها فى عدالتها وضرورتها وبدون أن يساندها إخلاص المواطنين والإيمان بقيمها، فإن أسلحة المستقبل ستكون أدوات للدعاية والاتصالات والتخويف.

التسلح والتحالف

فى مواجهة هذه التهديدات متعددة الأشكال، ستدرك ديمقراطيات السوق وهى المستهدفة الأولى منها وخاصة التى تتسيد النظام المتعدد المراكز، أنها لم تعد تستطيع التفاعل بشكل غير منظم وأن ميزانياتها للدفاع ستستغل بشكل أفضل إذا ما كانت معداتها متناسقة تقنيا ومتمركزة تحت سلطة مترابطة.

ستستمر الولايات المتحدة فى تحديث جميع أنظمة تسليحها، من تقليدية وإلكترونية ونووية وكيمائية وبكتيرية. هناك وحدة جديدة من جيش الولايات المتحدة، تدعى وحدة النظام المستقبلى للمعركة Future Combat System، مكونة فى الأغلب من فرق فى الأرض سريعة التحرك مجهزة بأسلحة تقليدية عالية الدقة وبشبكة اتصالات ووسائل

تمويه وروبوهات وأسلحة جوية بطيار أو بدون طيار؛ وتستطيع هذه الوحدة الانتشار فى أقل من أربعة أيام فى أى مكان فى العالم، لتصبح المهلة بين اكتشاف الهدف والقضاء عليه شبه معدومة، فى حين كانت ثلاثة أيام فى حرب الخليج وخمس دقائق فى حرب العراق. ولن يكون لمثل هذا النظام فعالية سوى فى حال تجهيز الولايات المتحدة نفسها بشبكة أقمار صناعية وقاعدة رقمية عالمية.

إن تكلفة هذا التسليح الجديد عالية جدا، إذ تكرس الولايات المتحدة له ٥٠٠ مليار دولار. وسيظل مليون جندى أمريكى لفترة منتشرين على أربع قارات تدعمهم آلاف الطائرات والسفن قبل أن ينسحبوا للدفاع فقط عن الأراضى الوطنية للولايات المتحدة. وخلال الأربعين عاما القادمة، سيستمر الدفاع فى تمثيل أكثر من ربع الميزانية الفيدرالية الأمريكية، يصاحبه أحيانا تبذير ضخم تتسبب فيه ضرورة خلق فرص عمل جديدة فى جميع الدوائر الانتخابية يستعملها رجال الكونجرس الذين سيظل صوتهم ضروريا فى الاقتراع على ميزانية الدفاع.

وبعد أن انتقدوا كثيراً الحث على الحرب لدى الأمريكيين، سيكون على الأوروبيين، الذين ينفقون اليوم مجتمعين على دفاعهم أقل بخمس مرات عن الولايات المتحدة، أن يجدوا هم أيضا وسائل تمويل هذه القواعد الرقمية وهذه النظم للتسليح. وللوصول لذلك سوف ينشئون قوات مسلحة وشرطة متشابكين، وسيقومون بمطابقة عتادهم والتنسيق مع الولايات المتحدة على الأقل للتواصل وتبادل المعطيات.

سترفع الصين والهند أيضا من ميزانياتها الحربية التى هى اليوم أقل خمس عشرة مرة عن ميزانية دفاع الولايات المتحدة لتصل إلى المستوى الإنجليزى والفرنسى على الأقل. وسوف يجهز البلدان نفسيهما بالأسلحة المصنعة لديهما فى غالبيتها. وستقوم اليابان وروسيا بنفس الشىء.

لتقاسم هذه التكلفة المتصاعدة، سيجمع العديد من هذه الأمم جزءا من قواته المسلحة فى قوة عسكرية للجماعة الدولية تضم قوات تقليدية وقوات شرطة.

هكذا ستشكل فى البداية تحالفًا مؤقتًا ثم تأخذ شكلاً مؤسسيًا فى مواجهة القراصنة وأعداء النظام التجارى. وربما يصبح الحلف الأطلنطى المؤسس لمواجهة تهديد الاتحاد السوفييتى، القاعدة لهذا التجمع الذى سيشكل أحيانا كقوات للأمم المتحدة. وفى بعض الحالات ستنضم إليه الهند والصين والكثيرين من مجموعة الإحدى عشرة.

وذات يوم سيتسع التحالف ليضم أكبر الشركات فى الإمبرطورية الفائقة خاصة العسكرية. حينئذ ستقوم بتوحيد جيوش قومية وشركات خاصة للمرتزقة. وسترغب جميع بلاد التحالف فى مراقبة "أصدقاء الأعداء". على سبيل المثال، مسلمو أوروبا وأمريكا أو الصين سيكون عليهم يوما ما إثبات عدم ارتباطهم بهذه أو تلك من الكيانات المعادية، كما اضطر اليابانيون لفعل ذلك فى الحرب العالمية الثانية والشيوعيون فى الخمسينيات. قس على ذلك أنه إذا اعتبرت الولايات المتحدة المكسيك بلداً خطيراً ثورياً، فسيوضع الأمريكيون من أصل مكسيكى **Chicanos** المتزايدة أعدادهم تحت الرقابة الشديدة.

نحو عام ٢٠٣٥ أو عام ٢٠٤٠ سيدرك التحالف أنه لا يملك الوسائل للحفاظ على هيمنته على النظام التجارى. وبفعل إنهاكها المالى والإنسانى الناتج عن هذه الصراعات، وفى مواجهة نفس تحديات الإمبراطورية الرومانية عند بداية العصر الحديث، ستقوم الدول المكونة لهذا التحالف بتشكيل نظام متعدد المراكز وتغير من خطتها، فلا تهتم ببقية العالم، كما ستقوم بتقليص احتياجاتها للطاقة والمال، وتضع نظام حمائى ينظم مدرعاتها فى دائرة، وتحدد دفاعها فى الحماية الضيقة لمصالحها. وستحاول وضع دروع فوق أراضيها لمراقبة وتدمير كل سلاح أو طائرة تحاول المساس بالأرض. لذا ستعلو الأسوار المشيدة فى مواجهة القراصنة على غرار السور الذى يحمى ويعزل إسرائيل اليوم من الهجمات الإرهابية. وعلى سبيل المثال سيعتبر التحالف أنه من الأساسى التحكم فى شرق البحر المتوسط وغربه بناء على طلب البلاد المعنية. وسيتطلب سفر الفرد بالطائرة إلى واحدة من دول التحالف تقديم بيانات مفصلة عن حياته، وقد يصل الأمر إلى تقديم ضمان أو رهينة أو أموال أو أفراد من العائلة.

هنا أيضا ستساهم مرة أخرى التكنولوجيات المتقدمة لاقتصاد السوق من المراقبة الفائقة فى وضع وسائل الحرب والشرطة. على أن ذلك لا يعنى ضمان النجاح، فلن يمكننا وضع غطاء عازل على الأسواق أو الديمقراطية أو المرتزقة.

تفاوض ومساعدة

سيقترح البعض فى أوروبا وأماكن أخرى التنازل عن الدفاع عن النفس وتقليص الميزانيات العسكرية ونزع السلاح انفراديا والتعاون مع العدو. وستنشأ "دول ما بعد قومية منزوعة السلاح النووى" سلمية وخاضعة يحلم بها من الآن الفيلسوف الألمانى يورجن هابرماس **Jürgen Habermas**.

أيضا، سيحاول آخرون حريصون على الحفاظ على السلام بدون خضوع أن يثبتوا براعة دبلوماسية. وستحاول منظمة الأمم المتحدة تطبيق الإجراءات المنصوص عليها فى ميثاقها للتفاوض والوقاية من الصراعات والردع. ومن أجل معالجة مواضيع الخلافات بطريقة أكثر سرية ستتكاثر المؤسسات المتكتمة لتفادى العنف، على غرار "منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا"، و"جماعة سانت إجيديو" **Sant'Egidio** – وهى مؤسسة كاثوليكية متكتمة وفعالة – ومؤسسة الرئيس كارتر الذى يؤدى هذا الدور ببراعة منذ عشرين عاما، أو حديثا مؤسسة الرئيس كلينتون. وسيكون دور هذه المؤسسات الخاصة، وهى شركات علائقية مميزة، أن تكشف مقدما عن منابع الصراعات ومناطق التوتر وأن تحاول العثور على اتفاقات بين المتحاربين المحتملين وإجبارهم على احترامها. لذلك عليها أن تتزود بوسائل مهمة للرصد والمراقبة والتحليل والوقاية، وأن يكون لديها من التأثير ما يكفى لاحترام الاتفاقات التى تعقدها. سنجد هذه المؤسسات فى الموجة التالية للمستقبل كعامل مهم فى السلام.

ستحاول أيضا ديمقراطيات السوق، لتفادى الحرب، أن تنشر الحرية لدى الذين قد يصبحون أعداء لها. ستساعد هذه البلاد التى مازالت مترددة وترغب فى الانضمام لصفوفها، أى تنظيم الفصل بين السلطات الدينية والعسكرية والتخلص من الميليشيات

الإرهابية وإرساء أسس اقتصاد السوق. وعادة ما تكون هذه المحاولات وهمية كما يثبته ما يحدث فى أفغانستان اليوم (وهى دولة مخدرات حيث يمثل تهريب المخدرات تسعة أعشار الثروة المنتجة اليوم) أو فى العراق (حيث استقرت فوضى مطلقة) إلا إذا صاحبها تكريس لمجتمع مدنى فعال لا يأتى به سوى المجتمع نفسه.

بعض الدول التى سترفض هذا النوع من التطور نحو الديمقراطية ستظل عدوانية وستعامل على هذا الأساس من ديمقراطيات السوق.

ردع النظم العدوانية

فى مواجهة الدول الدائمة العدوان سيكون الردع دائما ضروريا كما سيكون غيابه الدائم كارثيا. ففى أكتوبر ١٩٣٦، وفى مواجهة إعادة تسليح منطقة نهر الرور Ruhr بواسطة القوات النازية لم يفعل هاليفكس وبلوم شيئا وقامت الحرب. فى أكتوبر ١٩٦٢، ولعدم موافقة الإخوة كينيدى فى مواجهة تركيب الصواريخ السوفييتية فى كوبا لم تقم الحرب. وفى بداية ١٩٨٠ ساند فرنسوا ميتران تركيب الصواريخ الأمريكية فى أوروبا مساعدا بذلك فى القضاء على التهديد السوفييتى.

كما أنه اليوم وغدا، على كل من يرغب فى العيش بحرية فى ديمقراطيات سوق ألا يقبل بوجود تسليح عدائى فى مواجهته تسيطر عليه مجموعات تعلن صراحة هدفها وهو القضاء عليه.

لن يكون هناك أحد فى مأمن من الأسلحة المصوبة، فى المقام الأول، على أهداف أخرى، فصواريخ كوريا الموجهة إلى اليابان ستستهدف يوما ما الولايات المتحدة والصين. وصواريخ باكستان الواقعة بين أيدى الأصوليين ستهدد الهند ثم أوروبا. صواريخ حزب الله، أو بمعنى آخر إيران، المصوبة اليوم نحو إسرائيل، قد توجه يوما ما من بيروت أو طهران على القاهرة والرياض والجزائر وتونس والدار البيضاء وإسطنبول ثم روما ومدريد ولندن وباريس. وصواريخ الصين قد توجه إلى اليابان والولايات المتحدة إذا ما تشدد الحزب الشيوعى الصينى لتفادى تصفيته الخاصة.

لا يجب على الديمقراطيات الخضوع لهذا النوع من التهديدات. فهى إذا قبلت، خوفا من الانتقام، أن توجه دائما عليها الصواريخ الإيرانية والباكستانية والكورية فإنها تخدع نفسها كما فعلت فرنسا وإنجلترا سنة ١٩٣٦ ثم فى ١٩٣٨ فى ميونخ مع احتمال أخطر؛ إذ إن هذه الأسلحة يمكن أن تطلق من خمسة عشر مكانا مختلفا بواسطة خمسة عشر نظاما دكتاتوريا متعارضة الأهداف. وللقضاء عليها يجب على التحالف أولا تهديد الأنظمة المعنية بعمليات وقائية تظهر إمكاناتها فى الضرب، وترهبهم لجعلهم يتراجعون. وإذا لم يكن ذلك كافيا للقضاء على هذه التهديدات، فسيتوجب عليها الضرب.

الهجوم الوقائى

لن يجدى أى ردع ضد القراصنة لأنهم لا يملكون أرضا يدافعون عنها. والتنازل لهم فى مكان معين لن يكفى لتهدئتهم، فلن تكتفى المافيا بالتحكم فى كولومبيا أو أفغانستان؛ ولن يكتفى المتطرفون الإسلاميون بالقضاء على إسرائيل أو بالانسحاب الأمريكى من العراق أو السعودية.

لن يجدى إلا الهجوم الوقائى ضد القراصنة. إذن سيستعد التحالف وكل أعضائه للقيام بحرب وقائية ضد القراصنة (أو الأمم التى يتحصنون فيها) الذين يهددون باستعمال أسلحتهم فى خدمة عقيدة أو طموح علمانى أو للبحث عن ربح إجرامى. ولا يجب على التحالف بالطبع، لتبرير هذه الحرب الوقائية، أن يدعى نوايا احتراب أو يتحجج بأسلحة الدمار الشامل الوهمية كما كان الحال فى حرب العراق سنة ٢٠٠٣. ولن يستطيع التحالف فى الوقت نفسه بناء سياسته الخارجية على حقوق الإنسان ويغتصبها يوميا. وهذا ما سوف يفعله على الأرجح.

سيقول المتفائلون بعدم جدية طبول الحرب تلك، فالدولة أو الكيان غير الدولى الذى يصل إلى مصاف القوة النووية أو المالك لأسلحة فى غاية الخطورة، يصبح بالضرورة عاقلا. وأفضل دليل على ذلك هو ما أصبح عليه، حتى الآن، كل من اعتراف رسميا أو بشكل غير رسمى بتملكه ترسانات من هذا النوع.

وللمتفائلين الحق جزئيا، فالديمقراطيات حيث الحكم مراقب من الرأى العام أو النظم الشمولية التى عانت كثيرا من الحرب لن تلجأ أبدا للحرب الهجومية. ولكن كلما زاد عدد المشتركين فى اللعبة الإستراتيجية، زاد بينهم من المحركين من المجانين أو ممن لا يهتمون بموت الآخرين (بما فيهم قواتهم). حينئذ سيزداد احتمال استعمال هذه الأسلحة.

سيعيش العالم إذن فى خوف متسلط من الفناء النووى ومن الحرب المصغرة والحرب على الشبكات والحرب الانتحارية. وواقعيا سوف تنفجر أربعة أنواع من الصراعات قبل الصراع الفائق، حرب الندرة، وحروب الحدود، وحروب السلطة والحروب بين قراصنة ومدنيين.

حروب الندرة: مياه وبترول

كما تحاربنا من أجل الفحم والحديد، سوف نتصارع من أجل البترول والمياه والمواد النادرة. بداية وكما هو الحال منذ قرن سيؤدى التزود بالبترول الزائد الصعوبة والمكلف إلى انطلاق صراعات عديدة. فالولايات المتحدة التى تستهلك ربع بترول العالم وتستورد ثلاثة أرباعه من الخارج سترغب بالمطلق فى السيطرة على مصادر تموينها؛ وستستمر فى التحكم فى المملكة السعودية وفى العراق؛ وسترغب أيضا فى استعادة الهيمنة على إيران للحول دون إغلاق مضيق هرمز الذى قد يحرم العالم من خمس الإنتاج العالمى ويرفع الأسعار حتى ٢٥٠ دولار أمريكى للبرميل. لذا سيزداد حجما الوجود الأمريكى فى آسيا الوسطى لمراقبة ما يحدث فى إيران وفى نفس الوقت تفادى أن تضع الصين يدها على المنطقة. وسوف تتحكم الولايات المتحدة أكثر من أى وقت مضى فى خليج المكسيك وسترغب فى التأكد من أن تحظى كندا والمكسيك وفنزويلا على الأقل بحكام مطيعين. وقد تتفجر أيضا صراعات فى آسيا الوسطى، على قاعدة أعذار بترولية، بين الصين وروسيا وبين الولايات المتحدة والصين وبين تركيا وإيران. وستفرض كازاخستان نفسها كمحكم ثم كقوة إقليمية. وسترغب البلاد المستهلكة

الأخرى (الاتحاد الأوروبى واليابان والصين والهند) هى أيضا فى الاحتفاظ، عن طريق القوة إذا لزم الأمر، بمنفذ إلى حقول الشرق الأوسط وروسيا وإفريقيا وآسيا الوسطى، وبالتحكم فى المناطق التى يمر بها البترول نحو البحر.

على أطراف روسيا حيث يوجد العديد من خطوط الأنابيب، ستقوم حروب أهلية بتخريب مناطق المرور بدون هوادة، وهى حروب ممولة عادة من شركات بترول متنافسة. ولنفس الأسباب قد تعود فنزويلا ونيجيريا والكونغو وإندونيسيا، التى ستنفذ آبارها قبل أن تسمح ببناء اقتصاديات حديثة، لكى تصبح مناطق صراع.

أخيراً، ستتحول المناطق البحرية الموجود بها الآبار الرئيسية فى المستقبل، والتى ستمر بها قوافل الدبابات، لتصبح أماكن صراعات محتملة.

وقد رأينا أن ندرة مياه الشرب تزداد مما سيتسبب فى حروب كثيرة، ففى الخمسين عاما الأخيرة اندلعت سبعة وثلاثون معركة من أجلها، وهى معارك قامت دائما فى أماكن محددة. وليس من الممكن سوى أن تعيد نفسها، فهناك ١٤٥ أمة يقع جزء من أراضيها على أحواض متعددة الحدود؛ وحوالى ثلث الـ ٢٦٣ حوضا متعددة الحدود يتقاسمه أكثر من دولتين؛ وهناك ١٩ حوضا يخص كل منها على الأقل خمسة بلدان. كما أن ثالث مخزون تحت الأرض للمياه العذبة فى العالم هو طبقة جارانى **Guarani** وتتنازع عليها البرازيل والأرجنتين والباراجواى والأوروجواى. وحوض الدانوب مقسم بين ١٨ دولة، وهنا تجد أزمات البلقان جذورها. وغدا عندما تبدأ مياه الشرب فى النقصان ستصبح هذه المعارك أكثر قسوة. وعند نقص المياه فى الهند قد تلجأ لتغيير مجارى ثلاثة أنهار نابعة فيها وتصب فى البحر فى بنجلاديش. وإقامة لبنان لمضخات على نهر الوزان رافد نهر الأردن الذى يغذى بحيرة طبريه التى تزود إسرائيل حاليا بثلث مياه الشرب، ستؤدى إلى صراع. ومشروع تركيا للتحكم فى مياه الفرات ودجلة يقلق سوريا والعراق. وسوف تتنازع طاجيستان وقيرغيزستان وكازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان على أنهر آمو - داريا وسير - داريا الأساسيين لزراعة القطن المكثفة. وستهدد السدود الهيدروكهربائية للصين التى ينبع منها نهر الميكونغ

بحرمان فيتنام وكمبوديا وتايلاند من المياه. وستتصارع المكسيك والولايات المتحدة حول نهرى الكولورادو والريو جراند. وقد تتحارب السنغال وموريتانيا للتحكم فى نهر السنغال. وقد تتواجه أيضا الجزائر وليبيا وتشاد لاستغلال الطبقات النادرة من المياه الجوفية المتعددة الحدود. وقد تتعرض ألبانيا واليونان ومقدونيا للدخول فى صراع لنفس الأسباب. أخيرا وعلى وجه الخصوص، هناك عشر دول تتقاسم مياه النيل؛ والحال أن إثيوبيا التى هى دولة المنبع، والتى تزود ٨٦٪ من المنسوب ولا تستخدم سوى ٠,٣٪ منه، تنوى بناء ٣٦ سدا ستؤدى إلى جفاف جزئى لمصر مما سيؤدى إلى صراع حالى.

وأخيراً سيؤدى اختلال المناخ إلى حروب لاستعمار الأراضى الباقية أو التى أصبحت قابلة للتنفس والزراعة، لذا فسيبيريا والمغرب والجزائر وجنوب إسبانيا قد تصبح ساحات للحرب.

حروب حدودية: من الشرق الأوسط إلى إفريقيا

ستقوم العديد من الشعوب بالحرب ضد جيرانها لتوحيد الشعوب؛ وقد تكون تلك حالة الهند وباكستان للسيطرة على إقليم كشمير، وكذلك الحال بين العديد من دول إفريقيا الصحراوية لتجميع المنتمين لنفس الأعراق.

وسوف يسعى آخرون أيضا للقضاء على جيرانهم؛ إذ سيظل لدى العديد من الدول العربية الرغبة فى تدمير الدولة العبرية التى، تحت طائلة الفناء، سيكون عليها الانتصار فى جميع الحروب. ومن جهة أخرى سيعلن المتشددون فى المنطقة الحرب بمجرد الإعلان عن اتفاق سلام بين إسرائيل وجيرانها.

وسيؤدى انتصار الديمقراطية إلى خلق صراعات جديدة فى قلب العديد من الأمم، للاختصام على هيمنة عرقية وإثارة انشقاق أو لتفاديه. واليوم يدور أكثر من أربعين صراعا من هذا النوع فى سبع وعشرين دولة؛ يستمر بعضها منذ أكثر من عشر

سنوات وأغلبها فى إفريقيا وآسيا. والأكثر عنفًا من هذه الصراعات يفتك بساحل العاج ودارفور وكشمير والكونغو وسريلانكا. وصل عدد القتلى فى الكونغو إلى ثلاثة ملايين.

وإذا لم تكن هذه الأمم قادرة على تنظيم التقسيم فى الاستقرار، كما فعل الاتحاد السوفييتى وتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٩٢، سوف نذهب نحو حروب أهلية تنتهى بخلق دول جديدة، كما فى الهند وفى يوغوسلافيا، أو بدمار شامل، كما فى رواندا وترنسنيستري Transnistrie والصومال وساحل العاج وإثيوبيا. صراعات من هذا النوع ستشتعل فى الكونغو وروسيا وآسيا الوسطى (بين روسيا وجورجيا وأرمنيا وتركيا وإيران) وفى السنغال والهند والصين وإندونيسيا والفلبين. وستقاسى نيجيريا بدون شك من أسوأ هذه المواجهات بين الأيبوس والهاوسا.

ومن الممكن حدوث صراعات من نفس النوع بين مجموعات مختلفة فى داخل البلاد المتقدمة. هناك مدن ستنشق عنها؛ وستطالب أقليات عرقية أو لغوية بالاستقلال؛ ولن يمر تقسيم الأراضى بينهم بسلام.

كذلك علينا توقع حروب أهلية عديدة، وبالتالى كما فى كل مرة، يتم تعيين كبش فداء للقضاء عليه. وكما فى كل مرة سوف ترتكب مذابح بالأسلحة البدائية. ثلاث على الأقل من هذه المذابح حدثت فى القرن العشرين، ضد الأرمن واليهود والتوتسى. الكثير من هذه الحروب سيحدث فى القرن الحادى والعشرين. وعلى من لا يصدق إلا أن يتذكر أنه فى سنة ١٩٣٨ لم يكن أحد يعتقد فى إمكانية حدوث محارق اليهود Shoa.

حروب النفوذ

كما فى الماضى، ستتمادى أيضا بعض البلاد إلى حد شن الحرب ضد جيرانها لتحافظ على وضعها أو لتحول الرأى العام عن الاهتمامات الداخلية أو لإقامة معركة فكرية أو دينية.

هكذا قد تندفع إيران وباكستان فى حرب لتسيطر على المنطقة الممتدة من فلسطين حتى الحدود الصينية؛ وقد ترغب نيجيريا فى السيطرة على المواد الأولية المجاورة باستعمار جيرانها؛ وقد تحارب كازاخستان تركيا للسيطرة على مجموع المناطق الناطقة بالتركية؛ وكما كان الحال غالبا، قد تحارب روسيا حتى لا تطوق هذه المرة من الحلفاء الآسيويين للولايات المتحدة والصين والإسلام؛ فقد تدخل الصين فى صراع لاستعادة تايوان والسيطرة على كازاخستان واحتلال سيبيريا ولإخضاع عدوها اليابان أو لتسمح للحزب الواحد المهدد بالاحتفاظ بالسلطة؛ وقد تدخل الولايات المتحدة الحرب للدفاع عن تايوان أو إسرائيل أو أوروبا ضد الأسلحة المصوبة من إيران ومصر والمغرب؛ وقد تذهب الهند للحرب للسيطرة على المناطق الحدودية وإبادة القواعد الخلفية للمتمردين المسلمين؛ وقد تفكر إندونيسيا فى احتلال مناطق مهجورة فى أستراليا؛ وأستراليا قد تدخل فى حرب لصد طموحات جيرانها. أخيرا هناك صراعات طموح قديمة جدا، لا تعقل اليوم، قد تطفو من جديد: بين اليونان وتركيا أو بين المكسيك والولايات المتحدة، إذا ما أصبح النظام الحاكم فى إحدى تلك البلدان دكتاتوريا.

حروب بين قراصنة ومدنيين

فى جميع الأزمنة هاجم القراصنة سكان المدن باسم المال والعقيدة والفقر والإيديولوجيا أو الطموح القومى، بالقليل من الإمكانات وبدون أى احترام للحياة الإنسانية. لهذا السبب انتهت الإمبراطوريات وهدد النظام التجارى بالموت.

وعلى جميع البحار، كما حدث فى العصور المتناهية القدم، ستستمر القرصنة الجنائية أو السياسية فى فرض القانون وقطع العلاقات بين المدنيين. وطبقا للإحصائيات النادرة المتاحة نجد أن القرصنة قد تضاعفت أربع مرات من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٦؛ وستستمر فى التزايد خاصة حول مضيق ملقا، حيث تمر أكثر من نصف تجارة البترول العالمية وفى جزر الكاريبى حيث تتزايد السفن المحملة بالمخدرات. وسيعود البحر المتوسط أيضا ليصبح منطقة رئيسية لعمليات الابتزاز. وسوف تتم هذه العمليات

أيضا على المحاور التى تخترق الصحــراء وفى الأحيـاء الشعبية فى المدن الكبيرة جنوبًا وشمـالاً.

ستستمر القرصنة أيضا فى التعرض لأماكن السياحة الجماعية المرتادة من الجوالة الافتراضيين. وسيعتبر القراصنة كل ما يتحرك هدفا وسلاحا فى نفس الوقت، الطائرة والحافلة والقطار والباخرة وجميع شبكات الاتصالات.

سيقوم القراصنة المتدينون أو العدميون أو مجرد المجرمين بضرب المدنيين بغتة، للإخافة، ولن يسعوا فقط إلى نهب غنيمة بل أيضا إلى قطع الخطوط وإغلاق المضايق وإيقاف التبادل والتجارة والسياحة والتجول. سوف يهاجمون أراض - حقيقة أو افتراضية - للإمبراطورية بواسطة فيروسات - حقيقية أو افتراضية - ويقومون باستعمال أولى الضحايا كأسلحة جوالة تنشر الموت من حولها. وسيسعون إلى تفكيك أنظمة المراقبة ويخيفون المدنيين حتى يكفوا تماما عن التحرك والمبادرة والخلق والترفيه ولكى ينغلقوا على أنفسهم داخل تحصيناتهم. كما سيستعملون كل أسلحة الشركات الحديثة وسيستعينون بالتقدميين والمجموعات المحلية والسيرك والمسرح.

سيلجأ بعض من هؤلاء القراصنة، وليس فقط بين الحركات ذات الطابع الدينى، إلى استخدام الهجمات الانتحارية، الهجمات الأولى من هذا النوع قام بها العدميون الروس فى نهاية القرن التاسع عشر ثم الجيش اليابانى فى أثناء الحرب العالمية الثانية وحديثا الاستقلاليون التاميل فى سريلانكا. وقامت المافيا بذلك مستعملة انفجار قنابل بشرية غير إرادية. وتم استعمالها من الإرهابيين الإسلاميين فى أوروبا والشرق الأوسط خاصة فى لبنان وإســرائيل. وتسجل فى هذا السياق التاريخى الهجمات فى كينيا سنة ٢٠٠٠، وفى نيويورك فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ثم فى الدار البيضاء ومدريد ولندن، بدون أن تشكل انفصالا أو تغييرا فى طبيعتها.

يوما ما، ربما يكون أقرب مما نتصور، سوف نرى أيضا قراصنة بؤساء، بدون حوافز دينية، يفجرون أنفسهم فى مراكز المدن الأوروبية. سنرى أيضا قوافل سفن انتحارية محملة بأطفال آتية من الجنوب لتنفجر فى عرض البحر المتوسط، مباشرة على الهواء أمام كاميرات التليفزيون.

وسيحاول حكام العالم المتعدد المراكز ثم الإمبراطورية الفائقة التصدى لهذه الأفعال بتحويل الحلف العسكرى إلى منظمة شرطة دولية. وسيقوم المرتزقة لحساب التحالف بالقضاء على قواعد تراجع القراصنة، وسيقودون حروب شوارع فى الأحياء التى تسيطر عليها عصابات المافيا ليعترضوا هجماتهم قبل أن تصل إلى أهدافها. وسيجعلونهم يتقاتلون فيما بينهم ويحيلون عليهم غضب جوالة القاعدة. سيقع سكان المدن بين كل هذه النيران.

على هذا الإيقاع ولمرة أخرى، لن تصبح يوما إفريقيا الغد مشابهة لغرب اليوم، بل إن الغرب بأكمله هو الذى قد يذكرنا غدا بإفريقيا اليوم.

الصراع الفائق

عندما يتهدم العالم المتعدد المراكز، وعندما يحاول القراصنة ولصوص البحر والجيوش الخاصة والمرتزقة والإرهابيون والنظم الشمولية الاستقرار، سوف يتقاتلون فيما بينهم بدون الاعتراف بأى قانون للحرب أو التحكيم. دول الشمال ستشارك دول الجنوب؛ وسيتحالف الإرهابيون الإسلاميون مع محتكرى المخدرات. ستكون هناك فى الوقت نفسه حروب ساخنة وباردة وحروب خاصة وبين الدول. وسيختلط الجيش والشرطة بدون احترام لأبسط قواعد الحرب. وسيصبح السكان المدنيون فريسة تصل إليها جميع أسلحة الدمار الشامل. وستتواجه الديانات السماوية فيما بينها من أجل مجد أكبر يحصل عليه معارضوهم. بعض علماء الدين سيرون فى ذلك بداية المعركة المشيرة، وفقا للتوراة، إلى نهاية العالم. تلك التى يعتبراليهود أنها ستؤدى إلى ظهور المهدى؛ ويعتبرها المسيحيون إشارة إلى عودته، ويعتبرها بعض المسلمين إشارة إلى عودة الإمام الخفى؛ ويعتبرها الهندوس علامة على قدوم كالكى **Kalki** التجسيد العاشر لفيشنو **Vishnu**. ويقال فى كل الأحوال إنها ستنتهى بانتصار الحق على الباطل.

وفى حال ما إذا استقرت الإمبراطورية الفائقة يوما، واجتمعت كل مصادر الصراع تلك فى معركة واحدة، وإذا وجدت جميع الأطراف المعنية بعضا من مصلحتها فى الدخول الواحد تلو الآخر فى نفس المواجهة، سوف يشن حينذاك صراعا فائق. قد تكون بدايته فى تايوان والمكسيك أو الشرق الأوسط وكلها أماكن تلتقى فيها الصراعات الرئيسية على الماء والبترول والأديان والسكان والفرق بين الشمال والجنوب والنزاع على الحدود.

وقد يبدأ أيضا من هجوم سريع ضد الغرب من إيران فى تحالف مع باكستان التى أصبحت كل منهما قوة نووية إسلامية. ولن تكون هناك مؤسسة قادرة على التفاوض على تسويات أو فك الاشتباك. وسيصبح العالم ساحة صراع هائلة، حيث تصطدم فيما بينها أمم وشعوب ومرتزقة وإرهابيون وقراصنة وديمقراطيات ودكتاتوريات وقبائل ومافيا جوالة ومجموعات دينية، يحارب بعضها من أجل المال والبعض الآخر من أجل العقيدة والأرض أو الحرية. وسوف تستعمل جميع الأسلحة التى ذكرت أعلاه. فالإنسانية التى تحتكم على إمكانات نووية للانتحار منذ ١٩٦٠، سوف تستخدمها. ولن يكون هناك أحد لكتابة التاريخ الذى لم يكن يمثل أبدا سوى حجة الأقوى. ولا يوجد هنا مستحيل: فمأساة الإنسان هى أنه عندما يقدر على فعل شىء ما، ينتهى به الأمر دائما الى فعله.

مع ذلك وقبل أن تضع الإنسانية هكذا حدا لتاريخها - وهذا على الأقل ما أريد أن أعتقده - سيؤدى فشل الإمبراطورية الفائقة وتهديد الصراع الفائق بالديمقراطيات إلى إيجاد دافع كاف لهزيمة القراصنة ولرفض غريزتها الخاصة بالموت.

سيقضى التحالف على الطغاة وسيتم التحكم فى محتكرى المخدرات؛ ولن تعود الشركات الكبيرة تغامر بمستقبلها بالاعتماد على تنمية صفقات السلاح؛ وسوف تهدأ جميع الأديان وتصبح قوى للسلام والعقل والتسامح. وهناك قوى جديدة تعمل الآن وستأخذ السلطة بهدف خلق عالم عادل وساكن وموحد وأخوى. وحينئذ، كما حدث بعد

نهاية الإمبراطورية الرومانية، سوف تولد من جديد - على أطلال ماض واعد أفسدته سلسلة طويلة من الأخطاء - رغبة هائلة فى الحياة والاختلاط الفرح والمخالفات المبهجة. وستنبع منها حضارات جديدة قائمة على بقايا الأمم المستنزفة والإمبراطورية الفائقة التى ليس لها وريث، وتغذيها قيم جديدة. وسوف تستقر ديمقراطية عالمية تحد من سلطة السوق، ستحاول كسب حروب أخرى أكثر إلحاحا، ضد جنون الإنسان وضد الخلل المناخى وضد الأمراض القاتلة والاستعباد واستغلال البؤس. وحينئذ سترتفع الموجة الثالثة للمستقبل، موجة الديمقراطية الفائقة. وفيما يلى نبذة تاريخية عنها.

(٦)

ثالث موجات المستقبل:
الديمقراطية الفائقة

كتب كارل ماركس فى نهاية كتابه الأخير، سنة ١٨٧٥، "نقد برنامج جوته" هذه العبارة الغامضة باللاتينية: "Dixi et salvavi animam mean" (أنا لا أقول ذلك إلا لخلاص روحى). كأنه أراد أن يشرح لقرائه أن البرنامج السياسى الذى اقترحه على الاشتراكيين الألمان لم يكن له، فى نظره، أى حظ فى التطبيق؛ وكما لو أنه كان يفكر أنه لا أحد، أبداً، سيكون لديه الشجاعة أو الإمكانات للتحكم فى الرأسمالية وتوابعها الحماسية والانتحارية.

واليوم، فى الوقت الذى قطعت فيه ديمقراطيات السوق شوطا طويلا من الطريق المتوقع من مؤلف "الرأسمال"، وفى حين أخطأت الاشتراكية فى كثير من المآزق التى توقعها وأدانها ماركس، يبدو مستحيلاً البقاء الدائم لإنسانية حرة وسعيدة ومتنوعة وعادلة وحريصة على الكرامة والاحترام. حتى إنه يكون من الهباء التفكير فى ذلك.

ومع ذلك، فعندما كان توماس مور فى سنة ١٥١٦ يحلم بانتخاب حكام اليوتوبيا، مدينته الخيالية، لم يكن يتصور أن وزراء بلده نفسها سوف ينتخبون من الشعب بأكمله بعد ذلك بأربعة قرون. وكذلك عندما تخيل جان جوريس، فى يوليو ١٩١٤، أوروبا حرة وديمقراطية وسلمية ومتحدة، لم يكن هناك ما يسمح بالأمل فى أن ذلك سيكون حال القارة القديمة قبل انقضاء الثمانين عام التالية.

واليوم علينا أن نتجرأ فى اعتناق نفس الإيمان بالمستقبل. وأن نحاول مرة أخرى إثبات أن الإنسانية ليس محكوما عليها بالقضاء على نفسها؛ لا بالسوق ولا بالعلم ولا بالحرب أو، على نحو خاص، بالحماقة والخبث.

إن كل شىء ينبئ عن تحول تدريجى للإنسان إلى سلعة، وعن توسع الظلم وعدم الاستقرار والعنف؛ وهناك ما يشير حتى إلى دخولنا فى ظلام ما قبل الحرب، إذ ترد الدول الأكثر تقدما على البربرية بمثلها وعلى الخوف بالأنانية وعلى الإرهاب بالقمع. لذا يبدو، أنه من العقل أن نسلم بأن الإنسان ليس إلا وحشا وبأن عالمنا لن ينشئ أبدا ديمقراطية عالمية متسامحة وسلمية ومتنوعة وموحدة. ومع ذلك تبدو هذه الديناميكية آخذة فى التحرك، أى إلى الخير بعد السوق والحرب. وإلى جوبيتر **Jupiter** بعد كيرينيوس **Quirinus** والمريخ **Mars**. وبالطبع، ومن أجل إنقاذ البشرية من أشباحها سيكون على هذه الموجة الثالثة للمستقبل أن تتفجر قبل أن تقوم واحدة من الموجات الأولى، كل على طريقتها، بالقضاء على العنصر البشرى.

وحتى نتخيل كيف يمكن لهذا المستقبل أن يحدث فى الوقت المناسب، علينا أن نجرؤ، كما فعل الحالمون الأقدمون، على النظر بعيدا فيما وراء تفوق الإمبراطورية الأمريكية الحالى والظهور المهدد لنظام متعدد المراكز والإمبراطورية الفائقة والصراعات العديدة التى ستتبعها. حينئذ سندرك أن ما نسميه هنا الديمقراطية الفائقة يندرج طبيعيا فى هذه القراءة التاريخية للمستقبل؛ وسوف نرى الكثير من القوى الموجودة بالفعل تعمل فى الخفاء على تثبيت قواعده واليوم لا يبقى علينا سوى أن نجعل منه، خلال بضع عشرات من السنين، حقيقة العالم.

الصدمة الديمقراطية

كما فى فجر كل ثورة كبرى، يقع علينا أن نقدر أولا مدى إلحاحها وتعيين أطرافها وتحديد القيم وتخيل المؤسسات بين تواضع الحياة اليومية وإفراط المثالية.

وبدءا من اليوم تدفع الكثير من القوى الإيجابية إلى إقامة عالم يتعايش فيه الجميع: فالكشوف العلمية المذهلة والتقدم التقنى الهائل سيدفعان أعدادا متزايدة من الناس إلى الوعى بأن العالم ما هو إلا قرية، وأن الرخاء ممكن وأنه من المتاح للجميع الحياة فترة أطول وبشكل أفضل كثيراً.

قد نستطيع أن نستخلص من ذلك عقلانيا وبشكل خاص أنه يمكن تثبيت المناخ، وتوفير المياه والطاقة، والعمل على اختفاء السمنة والبؤس، وإمكانية اللاعنف، وواقعية الرخاء للجميع، وأن الديمقراطية بمقدورها أن تصبح كونية، وأن تقوم الشركات بخدمة المال العام؛ بل حتى بإمكانية حماية جميع الاختلافات وخلق اختلافات أخرى. ومع ذلك لن يكفى الوعى بهذه الإمكانات لمنع قدوم الإمبراطورية الفائقة أو حتى تفادى الصراع الفائق: فلم يقم الإنسان أى بناء على أخبار جيدة.

بالمقابل بعض الكوارث المعلن عنها ستكشف بقسوة للأكثر تشككا أن طريقة حياتنا الآنية لا يمكن أن تستمر، فتغير المناخ والمسافة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء والزيادة فى السمنة وفى استعمال المخدرات وسطوة العنف على الحياة اليومية والأعمال الإرهابية المرعبة واستحالة تحصن الأغنياء فى أماكن حصنة والعروض الفنية ودكتاتورية التأمين واحتلال السلع للوقت ونقص المياه والبترول وزيادة الإجرام فى المدن والأزمات الاقتصادية المتقاربة وموجات الهجرة الغارقة على شواطئنا التى تمد يدها فى البداية ثم ترفعها مهددة والتكنولوجيات القاتلة والانتقائية والحروب الموغلة فى الجنون والبؤس الأخلاقى للأغنياء ودوامة الرقابة الذاتية والاستنساخ، سيتمكن كل ذلك يوما من إيقاظ الغارقين بعمق فى النوم. وستكون الكوارث مرة أخرى أفضل محاميى الدفاع عن التغيير.

وكما فى نهاية كل حرب كبيرة، سنتحدث حينئذ عن استخلاص الدروس مرة أخرى من الماضى وعن التسامح بدون نسيان وعن إعادة بناء العالم بطريقة أخرى وعن التخلص إلى الأبد من العنف. سيقوم بالتفكير أناس من جميع الوضعيات ومن جميع الجنسيات ومن جميع الثقافات والتوجهات من أجل شروط حياة دائمة للإنسانية.

وسندرك أنه لا الإمبراطورية الفائقة أو الصراع الفائق بقادرين على خلق عالم يكرس للدوام. وستظهر مشاريع سياسية من كل مكان لحل الخلافات الحدودية والتنسيق بين مختلف المطالب القومية فى نفس البلد وتعليم الناس الحياة فى وئام مع أنفسهم ومع الآخرين.

قد يستقطب هذه المشاريع الخيالية طغاة يحلمون بتأسيس إمبراطورية مطمئنة وكونية. عندئذ ستتكون إيديولوجية جديدة شمولية وجامعة ومطمئنة ونبوية ودينية أو علمانية، ستحظى بدون شك بنبييها وبكتابها وبقساوستها وشرطتها ومحارقها. ثم يرى الحياة تنظيماً جديداً متناسقاً للعالم، لن يكون فى البدء سوى تعايش كونى بين السوق والديمقراطية. وبعد قليل سيتخطى كل منهما ما نسميه هنا بالديمقراطية الفائقة. ومن أجل فهم هذا التشخيص، يتوجب على هنا تقديم مفاهيم جديدة.

سوف يقوم عاملون من الطليعة التقدمية، سأطلق عليهم اسم "الإنسان المتحول"، بإحياء شركات علائقية لن يكون الربح فيها سوى إجبار وليس غاية. ليكون كل إنسان متحولاً غيريا ومواطنا عالميا، جوالا ومدينيا فى نفس الوقت ومتساويا فى الحقوق والواجبات مع جاره وكريما ويحترم الكون. وسويا سوف ينشئ هؤلاء مؤسسات كونية ويعيدون توجيه الشركات الصناعية. وسوف يطورون سلعا أساسية لرفاهية كل فرد (أهمها سيكون الوقت الممتع) وسلعة مشتركة لرفاهية الجميع (بعدها الأساسى سيكون الذكاء الجماعى).

ثم وفيما وراء التوازن العالمى الجديد بين السوق والديمقراطية وبين الخدمات العامة والشركات، سينشئ الإنسان المتحول نظاما جديدا للرخاء تستبعد السوق منه شيئا فشيئا لمصلحة الاقتصاد العلائقى.

قد يبدو كل ذلك بعيد الاحتمال تماما. بل حتى لا يوجد أى من عوامل التغيير هذه. ولن تكون تلك المرة الأولى، فعندما تحدث كارل ماركس، فى يناير ١٨٤٨، عن النصر الآتى للبرجوازية وللقوى المستقبلية للطبقة العاملة، لم يكن فى الواقع موجودا فى أوروبا أى برجوازية أو طبقة عاملة. وكان هو قد كشف حينئذ عن فاعلى التاريخ المستقبليين، وذلك قبل أن يظهروا. وهذه هى المهمة اليوم.

الطليعة التقدمية للديمقراطية الفائقة:

الإنسان المتحول والشركات العلائقية

عندما تتقدم المسيرة، تعد الطليعة التقدمية أهم كثيرا من القادة المتكاسلين وسط قواتهم. ولا يحيد التاريخ إلا عندما يقوم أشخاص مغامرون ومهتمون بالحفاظ على حريتهم والدفاع عن قيمهم بدفع قضية الإنسان للأمام وهو ما يكون ثمنه عادة تعاستهم الكبيرة. وحتى الآن فى النظام التجارى كانت هذه الطليعة التقدمية تتكون، كما رأينا، من مركز "قلب" إلى مركز "قلب" ممن أسميناهم بالطبقة المبدعة: مستثمرون ومخترعون وفنانون ورجال مال وقادة سياسيون.

ومستقبلا، سوف يفهم جزءا من هذه الطبقة الجامعة لأشخاص لديهم حساسية خاصة لتاريخ المستقبل، أن سعادتهم تعتمد على سعادة الآخرين، وأن العنصر البشرى لن يستمر فى الحياة سوى متجمعًا وسلميًا. وسيكفون عن الانتماء للطبقة المبدعة التجارية وسيرفضون العمل لصالح القراصنة. لذا سيصبحون ما أسميهم هنا الإنسان المتحول.

إن الإنسان المتحول الغيرى والواعى لتاريخ المستقبل والمهتم بمصير أقرانه وذريتهم والمهموم بالمساعدة والفهم وبأن يترك خلفه عالما أفضل، لن يكتفى بأنانية الجوال الفائق أو بالرغبة فى القضاء على القراصنة. ولن يعتقد أنه مالك العالم وسيتقبل أنه لا يتمتع فيه سوى بحق الانتفاع. وسيكون مستعدا لتطبيق فضائل المدنيين (الحرص والضيافة وحس المدى الطويل) وفضائل الجوالة (العند والذاكرة والحدس). وسيشعر أنه مواطن كونى وفى نفس الوقت عضو فى العديد من الجماعات؛ وستصبح جنسيته تلك التى يتحدث لغتها وليست فقط جنسية البلد الذى سيقطنه. بالنسبة له ستكون الثورة على المفروض هى القاعدة، وجرأة التفاؤل هى الأخلاق وستمثل الأخوة الطموح. وسيجد سعادته فى متعة إعطاء المتعة خاصة للأطفال الذين تحت مسئوليته. وسيتعلم من جديد أن التوريث مقصور على الإنسان.

ستكون النساء أسهل تحولا من الرجال، فالمتعة فى إعطاء المتعة من صفات الأمومة. وسيضاعف التقدم التدريجى للنساء فى جميع أبعاد الاقتصاد والمجتمع خاصة فى التمويل الصغير من المتحولين. ومن بين الإنسان المتحول اليوم يمكننا ذكر مليندا جيتس والأم تيريزا؛ وسنجد أيضا من بينهم مليارديرات يهبون الجزء الأكبر من ثرواتهم لأوقاف ولمجددين اجتماعيين ولمدرسين ومبدعين ومتدينين وعلمانيين وبكل بساطة لأشخاص طيبين. أشخاص يعد الغير بالنسبة لهم قيمة فى ذاته.

وفى حين أنه فى عالم الندرة أى فى السوق، المنافس هو الغير (العدو الذى يأتى يصارع على السلع النادرة، والذى تبنى ضده الحرية والذى لا يجب تقاسم معه أية معرفة)، سيكون الآخر للإنسان المتحول، مبدئيا، هو الشاهد على وجوده والوسيلة للتأكد من أنه ليس بمفرده. وسيسمح له الآخر بالحديث وبالتوريث وبإظهار كرمه وحبه وأن يتخطى ذاته وأن ينتج أكثر من احتياجاته وأكثر مما يعتقد أنه قادر على إنتاجه. وسيتيح له الآخر أن يدرك أن حب الغير، وبالتالى حب الذات، هو شرط بقاء الإنسانية.

سيضع المتحولون، بجوار اقتصاد السوق، الذى يقاس فيه الشخص بالنسبة للآخر، اقتصادا للغيرية وللمجانية وللهبة المتبادلة وللخدمة العامة وللمصلحة العامة. هذا الاقتصاد الذى أسميه "اقتصادا علائقيا" لن يخضع لقوانين الندرة، أى أن تقديم المعرفة لا يحرم منه من يعطيها. وسوف يسمح بإنتاج وتبادل خدمات مجانية حقيقية - للترفيه والصحة والتربية والعلاقات... إلخ - وسيقرر كل فرد أنه من المستحسن إهداؤها للآخر ويقوم بالإنتاج بدون عائد سوى الاحترام والعرفان بالجميل والاحتفال. خدمات ليست نادرة لأنه كلما زاد عطاؤنا تلقينا أكثر. وكلما زاد عطاؤنا زادت الرغبة والإمكانات للعطاء. وسيصبح العمل، فى الاقتصاد العلائقى، متعة بدون إكراه.

نستطيع أيضا أن نأمل فى تقوية الدول وفى إضفاء الطابع الاشتراكى على الإنفاق الاجتماعى وتحسين قدرات الجيوش على مقاومة القرصنة، ووضع نظم أفضل لقانون الملكية والنشر بين الفقراء لسلع مصنعة فى السوق، من الملابس إلى المسكن ومن الغذاء إلى الهاتف ومن القرض إلى التأمين.

وسيشكل الإنسان المتحول طبقة جديدة مبدعة حاملة للجديد اجتماعيا وفنيا وليس فقط تجاريا. كما سيضع بنفسه أدوات عمله، فكما يقوم محركو السوق بخلق شركات صناعية مستفيدة من الموارد النادرة، سيروج الإنسان المتحرك لمؤسسات علائقية مستفيدة من موارد غير محدودة فى الأساس. سيكون غرضها تحسين مصير العالم بمعالجة المشاكل التى لن يستطيع السوق حلها وبموازنة العولمة بالديمقراطية. فى هذه المؤسسات لن يكون الربح سوى إجبار ضرورى للحياة وليس هدفا.

إن الأحزاب السياسية والنقابات هى أولى هذه المؤسسات العلائقية. وتتبعها المنظمات الإنسانية كالصليب الأحمر وأطباء بلا حدود وكير وجرينبيس وWWF وخاصة الكثير من المنظمات غير الحكومية التى أنشئت فى الجنوب. ولن نذكر سوى منظمة جنوبية واحدة بين مئات الملايين القائمة، هى فيللا أل سلفادور، تلك التى سمحت لعشوائيات ليما بإدخال ٩٠٪ من الأطفال والكبار إلى المدارس. وهذه المؤسسات العلائقية تلعب بالفعل، على هامش الرأسمالية، الدور الذى قام به تجار مدينة بروج والبندقية على هامش الإقطاع. وقريبا سوف نجد فيها كل أنواع المنشآت خارج الحدود القائمة برسائل حضارية وطبية واقتصادية أو اجتماعية ومنظمات غير حكومية ووسطاء مباحثات دبلوماسية وأندية رياضية للهواة وأماكن أو مواقع للقاء المجانى أو التعاون. وستنشأ أغلبيتها فى الجنوب بواسطة أشخاص سوف يمسكون زمام أمورهم بدون انتظار شىء من الآخرين. واحدة من الأصناف الأكثر أهمية فى المؤسسات العلائقية ستتكون من مؤسسات التمويل الصغير، التى هى الفاعل الأكبر فى السوق والديمقراطية والعلاقة.

إن إنتاج المؤسسات العلائقية مقدر بالقيمة التجارية، يمثل من الآن فصاعدا حوالى ١٠٪ من الدخل العالمى، وحصتها فى نمو كبير. ولقد خلقت بالفعل مفاهيم معلنة عن قيم المستقبل، الحق فى التدخل والحق فى الطفولة والحق فى الكرامة. وهى أيضا حقوق مؤسسة لأغلبية المؤسسات الدولية الحديثة، كصندوق الإيدز والمحكمة الجنائية الدولية والصندوق العالمى للبيئة. وبفضل هذه المؤسسات ذات الطابع الخاص،

بدأنا فى الحديث عن "الجماعة الدولية" (حتى لا نذكر بعد "الحكومة العالمية) وعن حماية الطبيعة (حتى لا نذكر بعد "النفع العام"). هنا تكمن الخطوات الأولى لديمقراطية عالمية أسميها" الديمقراطية الفائقة".

ستظهر مؤسسات علائقية جديدة، خصوصا فى إدارة المدن والتعليم والصحة ومحاربة الفقر وإدارة البيئة وحماية المرأة والتجارة العادلة والغذاء المتوازن وإضفاء قيمة على المجانية والتأهيل الاجتماعى والحرب ضد المخدرات ومراقبة المراقبين. وسوف تأخذ مكان الشركات الخاصة والمؤسسات العامة؛ وستأخذ على عاتقها الوقاية من الأمراض وإعادة تأهيل المهمشين وتنظيم وصول السلع الأساسية للفقراء وخاصة الصحة وحل الصراعات. وستظهر مهن جديدة فى هذه المؤسسات. وسوف يتطور موقف جديد تجاه العمل هو عبارة عن العثور على متعة العطاء، فى الابتسام والتبليغ والعزاء والسلوى. وسويا ستكون هذه المؤسسات العلائقية اقتصاداً جديداً، هو اليوم هامشى بقدر ما كانت عليه الرأسمالية فى بداية القرن الثالث عشر ومبشر مثلها بالمستقبل.

مؤسسات الديمقراطية الفائقة

ستبدأ الديمقراطية الفائقة، قبل منتصف القرن الحادى والعشرين، فى التجلى فى الواقع المؤسسى للعالم. وسوف نبدأ فى التحاور حول إقامة مؤسسات كونية متناسقة، تسمح للإنسانية بعدم الانهيار تحت ضربات الإمبراطورية الفائقة وبتفادى دمار الصراع الفائق.

وليس من المفيد فى شىء توصيف مؤسسات المستقبل بالتفصيل، إذ سيمر وقت طويل قبل أن تدق ساعتها؛ وسيتفجر الكثير من الصواعق، وسيرى النور الكثير من التقنيات. أيضا سيأتى الكثير من المفاجآت مؤقتا لتحويل مجرى التاريخ.

ومع ذلك نستطيع رسم الخطوط العريضة لذلك بدون مخاطرة الوقوع فى الخطأ، بدءا من التاريخ الماضى والموجتين الأوليتين للمستقبل.

سوف تتكون هذه المؤسسات من تراكم المنظمات المحلية والقومية والقارية والعالمية. وسيتساوى ويؤثر فى قلبها كل إنسان بنفس القدر.

وستصبح المدينة هى السكن الرئيسى لغالبية الإنسانية. فالمئات من المدن ستكون أكثر كثافة من مئات البلدان اليوم. وعندما يسكن فيها أكثر من ثلثى الإنسانية، سيكون من الضرورى تكريس مبالغ طائلة لبنيتها الأساسية. لذا ستصبح المدينة إطارا لأهم الاستثمارات الجماعية وأول جاب للضرائب. وهنا سوف يتركز الأساسى فى الحركة السياسية القادمة. سيصبح تنظيم المدن علما مهمًا. وستساعد البنية التحتية الرقمية على جعل المدينة مكانا للتلاقى والتبادل والحياة. ستساهم الديمقراطية التشاركية والتعاونية، بواسطة تقنيات الوجود الجوال فى كل مكان، فى إشراك جميع من سيسكنها وسيعمل فيها ومن سيصبحون أصحاب حق الاستعمال أو من سيتأثرون بمستقبلها بطريقة أو بأخرى. وستقوم أحياء بالإدارة الذاتية.

على الدول أن تركز، من أجل مقاومة هجمات السوق، على بعض الوظائف السيادية، كالأمن والسكينة العامة والحرية والدفاع عن اللغة وإفساح المجال للجميع، من مقيمين دائمين أو عابرين، للرعاية الصحية والمعرفة والحق فى حد أدنى للدخل للتعليم المستمر. ولملء هذه الوظائف بالعدل سوف يتم تمويل الدول والمدن عند الحاجة على المستوى القارى أو الكونى. وسوف تمحى الحدود، وسيصبح كل فرد مواطنا لعدة كيانات فى الوقت نفسه، وسيصبح من الممكن أن يدافع عن هوياته بدون أن يدمر هويات الجار. وشيئا فشيئا ستنجح الأمم فى الوصول إلى شروط جوار هادئ. وستظهر أشكال جديدة من الرقابة الديمقراطية ترتكز على وكلاء مستقلين لوضع درجات للمراقبة الدائمة لعمل النواب بفضل تقنيات الوجود الجوال فى كل مكان والمراقبة الفائقة.

ستقوم كل قارة أو نصف قارة بتجميع ديمقراطيات السوق بها فى اتحاد، كما يفعل الاتحاد الأوروبى. وسيكون كل اتحاد مسئولا عن العملة وشفافية الأسواق والتنسيق بين الشروط الاجتماعية وحماية البيئة والأمن الداخلى والحماية الاجتماعية

والصحة والتعليم والهجرة والسياسة الخارجية والدفاع عن الحيز المشترك. وسيكون عليه أن يعين لنفسه برلمانا وحكومة قاريين. وعليه أيضا أن يمتلك، كما هو الحال فى الاتحاد الأوروبى، محكمة تبت فى الخلافات بين الأمم فى نفس القارة. ولابد لمستقبل كهذا أن يصبح ممكنا فى الشرق الأوسط الذى سيكون عليه يوما ما توحيد كل الأمم، بما فيها إسرائيل وفلسطين، فى اتحاد إقليمى. وسيصبح الاتحاد الأوروبى، وهو الطليعة التقدمية للديمقراطية الفائقة، أمة من نوع جديد ممتدة يوما ما بدون شك إلى روسيا وتركيا. وهنا سوف تجتمع أفضل شروط التوازن بين الديمقراطية والسوق. وستبدأ الديمقراطية الفائقة فى أوروبا.

سوف تنشأ على المستوى العالمى مؤسسات جديدة فى استمرارية للموجودة الآن بالفعل. ستكون قاعدتها منظمة الأمم المتحدة. وستعاد صياغة الميثاق الحالى للأمم المتحدة وتوسيعه ليصبح دستورا للكوكب. ومن أجل ذلك عليه أن يأخذ بعدا متخطيا القوميات وليس متعدد الأطراف. ستشمل مقدمته كل الحقوق والواجبات على كل إنسان تجاه الطبيعة وتجاه الإنسانية والحياة؛ وسوف يضم القوانين الجديدة غير المنصوص عليها فى الميثاق الحالى؛ وسوف يستبق بالأخص الحق الجديد الرئيسى والمؤسس فى الطفولة وهو ما سيستتبع واجب قرابة. وسيفرض حقوق وواجبات أخرى لحماية الحياة والطبيعة والتنوع وستضع الحدود التى لا تتخطاها الأسواق.

وسوف يتم مساندة الجمعية العامة للأمم المتحدة تدريجيا، حيث ستجتمع دول متكاثرة، أولا من مجلس ثان يمثل فيه النواب المنتخبون بالتصويت العام عددا متساويا من الناس، ثم مجلس ثالث تجتمع فيه المؤسسات التجارية والعلائقية. وهذا البرلمان العالمى سيرفع الضرائب العالمية التى سيتكون وعاؤها من الدخل القومى لكل بلد ونفقاته للتسليح وانبعاثاته من الغاز المؤدى للاحتباس الحرارى.

سيندمج مجلس أمن الأمم المتحدة مع مجموعة دول الثمانية، وسيتسع لبعض من مجموعة دول الإحدى عشرة فيشمل الهند والبرازيل وإندونيسيا. ثم سيتكون فيما بعد من ممثلى الاتحادات القارية فقط. سيستعمل مجلس الأمن كجهاز مراقبة لحكومة كونية

تتشكل حول منصب السكرتير العام الحالي. ستكرس هذه الحكومة الكونية لحماية الإنسانية موارد أكثر مما تضع اليوم كل حكومات العالم. وسوف يقوم بإملاء معايير اجتماعية مثل مبدأ أفضل نظام اجتماعى فى العالم الذى سيفرضه بالتدريج على مستوى الكوكب على كل المؤسسات. وسيستعين بالوسائل التى تفرض احترامه.

سوف تكون المؤسسات المالية العالمية مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية مباشرة تحت وصايته حتى لا تطيع تعليمات البلاد الغنية فقط. وستجهز هذه الحكومة الكونية بالوسائل العسكرية للصراع ضد المافيا وتهريب المخدرات والاستغلال الجنسى والعبودية والخلل فى الطقس والتخلص من النفايات والهجمات (من الحوادث أو الإرهاب أو الحرب) بواسطة الروبوهات المصغرة **nanorobots** والأمراض المتناسخة التى تقدر على تدمير الكتلة الإحيائية، من هلام أزرق (سلاح نانوتكنولوجى مطلق) يوضع فقط بين أيادى حكومة كونية لمحاربة الهلام الرمادى. وستقوم قوة كونية للنجدة والأمن، مزودة بأفضل التجهيزات التى ذكرناها فيما سبق، بحماية البيئة والصراع ضد القراصنة.

وتدريجياً وبمساندة هذه الحكومة الكونية ستقام هيئات جديدة للمراقبة والدفاع والتنظيم على صورة هيئات الحكم فى الإمبراطورية الفائقة والشركات العلائقية، ستكفل محكمة جنائية كونية توافق أحكام القضاء الصادرة فى كل قارة وستحاكم القراصنة الرئيسيين؛ وستقوم وكالة عالمية للماء بحماية توفيرها؛ وستراقب هيئة عالمية للأسواق الاحتكارات واحترام الحق فى العمل. هيئة أخرى ستراقب جودة السلع الاستهلاكية، خاصة الغذائية. وأخرى ستراقب شركات التأمين الرئيسية وهيئات الحكم الأخرى والشركات الكبرى الضرورية للحياة؛ وسيكون لدى هذه الهيئة الإمكانات للصراع ضد قرصنة الاقتصاد والدفاع عن الملكية الفكرية والمادية.

سيوفر البنك المركزى استقرارا للعملات الرئيسية ثم يدير عملة موحدة؛ وسيستبعد من الجماعة المالية العالمية كل مؤسسة تسمح بتبييض أموال المخدرات. وسيقوم بنك للتنمية العالمية بتمويل البنيات التحتية الكبرى للمدن والدول التى ستحترم

الدستور العالمي؛ وستساند الدول التى ستقوم بتحويل اقتصادها المعتمد على المخدرات أو الجريمة المنظمة وتعززها فى حربها ضد القراصنة. وستقوم هيئة خاصة بالمساعدة فى هيكلة المؤسسات العلائقية والتأكد من عدم إخفائها لمؤسسات قرصنة أو إرهاب. ومؤسسة عالمية أخرى ستساعد خاصة فى تنمية التمويل الصغير.

ولن يكون على مراكز هذه المؤسسات الوجود فى المكان نفسه - حتى لو ذكرت القدس فيما سبق لبعض منها. وقد يكون وجودها جوالا مثل الإمبراطورية الفائقة التى سيقع على عاتقهم مهمة توازنها.

مكانة السوق فى الديمقراطية الفائقة

شيئًا فشيئًا سيجد السوق والديمقراطية توازنا كونيا. فمن ناحية، ستسمح مؤسسات الديمقراطية الفائقة للسوق بالعمل بفعالية ويتفادى عدم الاستخدام الكامل لطاقات الإنتاج، من خلال إطلاق مشاريع كبيرة عالمية للبنية التحتية للمدن والطاقة والرقميات. ومن ناحية أخرى، مع انتظام السوق وعولمته لن يعود للسعى لاختراق حرم الديمقراطية. حتى إنه سيجد مصلحته فى تطوير الأدوات فى خدمة الديمقراطية وفى خلق بنيات تحتية للمدن وسلعا ضد التلوث وضد السمنة وللأكثر فقرا. وستسمح التقنيات الجديدة كذلك بوفرة جديدة فى الطاقة والمياه فى بيئة محمية وطقس ساكن؛ وسيخترع المهندسون ومخططو المدن مدنا ذات حجم إنساني؛ وسيقوم الفنانون بتوضيح أن جمال العالم يستحق الحفاظ عليه وتنميته.

ستسيطر قروض التمويل الصغيرة على النظام البنكى؛ وستوفر مؤسسات علائقية تجارية (أى الربح غايتها والعلاقة سلعتها) خدمات شخصية (من الصحة إلى التعليم مرورا بالترفيه) وخدمات منزلية (مجالسة الأطفال ومساعدة من لديهم صعوبات). وستعيد الأسواق توجيه التقدم التقنى نحو الصناعات الصحية وخاصة الغذائية ونحو المعرفة والبيئة. وستضفى قيمة أكبر على الوقت المعيش أكثر من الوقت المخزون وعلى الخدمات أكثر من السلع الصناعية. وسيجعلون عروض الزمن المخزون مجانية

وعروض الزمن الحى مدفوعة. وستصبح السينما مجانية، وسيدفع هواة السينما لرؤية نفس العرض على خشبة مسرح. وستكون الملفات الموسيقية مجانية، وسيدفع محبو الموسيقى لحضور العزف الموسيقى الحى؛ ستصبح الكتب والجرائد مجانية، وسيدفع القراء للناشرين لحضور مؤتمرات ومناقشة الكتاب. وستطبق المجانية على كل نواحى الحياة الأساسية.

سيعود نجاح الاقتصاد العلائقى واقتصاد السوق بالفائدة على كل منهما: سيستفيد الاقتصاد العلائقى من الفاعلية القصوى لاقتصاد السوق؛ وبالتبادل فإن فاعلية اقتصاد السوق ستعتمد بشكل حيوى على المناخ الاجتماعى الذى يوفره الاقتصاد العلائقى. وأخيرا ستخضع أكبر شركات السوق لحكم المساهمين أنفسهم على كفاءتها فى خدمة المصلحة العامة وفى تسويق الأنشطة العلائقية.

النتيجة الجماعية للديمقراطية الفائقة:

الثروة المشتركة بما فيها الذكاء الكلى

ستقوم الديمقراطية الفائقة بتطوير الثروة المشتركة التى ستخلق" الذكاء الجماعى". أى الثروة المشتركة للإنسانية، وهو الهدف الجماعى للديمقراطية الفائقة. هذه الثروة المشتركة لن تتمثل فى العظمة أو الثروة أو حتى السعادة، ولكن فى حماية مجموع العوامل التى تجعل من الحياة ممكنة وذات كرامة، أى المناخ والهواء والماء والحرية والديمقراطية والثقافات واللغات والمعرفة هذه الثروة المشتركة ستكون بمثابة مكتبة يهتم بها، وروضة طبيعية تنقل للآخرين بعد زرعها وإثرائها بدون تغيرات ولا رجعة فيها. والطريقة التى ترعى بها ناميبيا حيواناتها، والتى تقوم بها فرنسا لصيانة غاباتها أو ما تفعله شعوب أخرى لحماية ثقافتها، تعطى فكرة عما سيكون التصور المتقدم للثروة العامة. لن تصبح الثروة العامة رهانا للسوق أو ملكية دول أو ثروة متعددة الأطراف، ولكنها يجب أن تكون ثروة فوق الأمم.

الأساسى فى البعد الثقافى للثروة المشتركة سيتكون من "ذكاء كلى" خاص بالجنس البشرى ومختلف عن حاصل ذكاء الفرد.

إن الذكاء المشترك لمجموعة ما ليس هو حاصل معارف أفرادها أو حتى حاصل قدراتهم على التفكير؛ فهو ذكاء خصوصى يفكر بشكل مختلف عن كل من أفراد المجموعة. على نحو ما أن شبكة أعصاب مكونة من خلايا تصبح جهازا للتفكير، وشبكة تليفونية تؤدى وظائف أخرى مختلفة عن كل المراكز؛ وأن الحاسب يفكر بشكل مختلف عن كل معالج دقيق؛ وأن المدينة كائن منفصل عن كل ساكن فيها؛ وأن الأوركسترا تعتبر شيئا آخر غير مجموع الموسيقيين؛ وأن العرض ذا طبيعة أخرى غير الدور الذى يقوم به كل ممثل؛ وأن قيمة نتائج البحث تساوى أكثر بكثير من مساهمة كل باحث فيه. وأن كل ذكاء مشترك هو حصيلة الجسور والصلات بين الذكاء الفردى اللازم لخلق الجديد.

بالطريقة نفسها تخلق الإنسانية ذكاء مشتركا كونيا متميزا عن حصيلة الذكاء الخاصة بالمخلوقات المكونين له ومتميزا عن الذكاء المشترك للجماعات أو الأمم. والهدف من هذا الذكاء الكونى لن يكون نفعيا. سيكون خفيا ومجانيا. قد يترجم فى أعمال مختلفة، ستسمح شبكات تعاونية عالمية لا تحصى بخلق مدونات للمعرفة وأعمال فنية كونية تتجاوز معارف وأعمال جميع من اشتركوا فيها. فى الواقع نجد أن هذا الذكاء الكونى موجود فى حالة جنينية منذ الأبد. ولقد سمح للإنسانية بالمقاومة والتكيف. وهو يتطور سريعا مع التقنيات الجديدة. وسوف يخلق علاقة جديدة تماما بالملكية الفكرية التى لن تستطيع أن تكون مطلقة ويجب أن يتم تقاسمها مع مجموع الإنسانية اللازمة لإبداع كل فرد.

على سبيل المثال، تطورات البرامج الحرة ستكون عملا للذكاء الكونى. فمثلا فى حين أن موسوعة ويكيبيديا ليست حاليا إلا تراكما لذكاء كتابها، سوف نرى كيف تنبت فيها، بعمل الجميع، نتيجة مشتركة مختلفة عما أراد كل شخص وضعه فيها.

هكذا سيدفع التاريخ إلى الدمج المتنامى للذكاء المشترك فى ذكاء كونى؛ سوف يجهز أيضا بذاكرة جماعية ستقوم بحفظ وتجميع معرفته. وستدوم بطبيعتها على الأقل بدوام الإنسانية. وقد يستطيع الذكاء الكونى يوما تصور أجهزة فى خدمته تدافع عن الثروة العامة لصالحه.

بعد ذلك يستطيع الذكاء الكونى استخراج ذكاء للنوع، "ذكاء فائق"، يعمل تبعا لمصلحته الخاصة التى قد تختلف عن مصلحة الذكاء الكونى لجيل من الأشخاص. وأخيرا، فى الدرجة القصوى من التطور قد يظهر - وقد يكون قد ظهر - "ذكاء فائق لما هو حى"، لن تكون الإنسانية فيه سوى جزء متناهى الصغر. هذا الذكاء الفائق للحى لن يتصرف حينئذ تبعا لصالح النوع البشرى فقط.

هنا سيجد التاريخ الفريد للإنسان **Homo sapiens sapiens** نهايته. ليس فى الفناء كما فى الموجتين الأوليتين للمستقبل، ولكن بالتأكيد فى التفوق على الذات.

النتيجة الفردية للديمقراطية الفائقة:

الثروات الأساسية بما فيها وقت الترفيه

لن تحقق الديمقراطية الفائقة سوى أهداف جماعية. ولكنها سوف تسمح أيضا لكل إنسان بتحقيق أهدافه الخاصة التى لا يمكن الوصول إليها عن طريق السوق فقط، أى الوصول إلى الثروات الأساسية، خاصة "وقت الترفيه".

هنا أعنى بالثروات الأساسية تلك التى يحق لكل إنسان الحصول عليها لإقامة حياة كريمة وليشارك فى الثروة المشتركة. من بين هذه الثروات الأساسية يوجد المدخل للمعرفة وللسكن والغذاء والعناية والعمل والماء والهواء والأمن والحرية والعدل والكرامة والشبكات والطفولة والاحترام والحق فى البقاء فى مكان أو تركه والتعاطف والوحدة وعيش أهواء متزامنة وإخلاص متواز وأن يحاط فى أيامه الأخيرة.

وسيؤدى ذلك إلى إلغاء كل عقاب مهين وعنيف أو بالحبس.

ستكون الثروة الأساسية الرئيسية إذن الوصول لوقت الترفيه. هذا الوقت الذى لن يعيش فيه الفرد استعراض حياة الآخرين ولكن حقيقته الخاصة. سيكون لكل فرد إمكانية اختيار مثاله فى النجاح، وتنمية مواهبه بما فيها تلك التى لا نعرفها بعد. و"الاستمتاع بالوقت" سوف يعنى حينئذ الحياة بحرية ولوقت طويل فى شباب، وليس كما فى النظام التجارى، الإسراع "بالاستفادة".

سيعيش هذان المشروعان - الفردى والمشترك - للديمقراطية الفائقة كل منهم على الآخر، فالذكاء الكونى للإنسانية سيرتفع مع وقت الترفيه المتاح لكل فرد، وبالمقابل سيخلق الذكاء الكونى شروط وقت الترفيه لكل فرد. فلن تكون هناك ديمقراطية فائقة سوى بين أشخاص لديهم مدخل إلى الثروات الأساسية.

وستكون الثروة المشتركة للإنسانية مرتفعة لدرجة أن عددا كبيرا من الناس سيتمتعون بالثروات الأساسية، فكما أنه من صالح مركز الأبحاث أن يصل الباحثون فيه لنتائج، وكما أنه من صالح الناطقين بلغة أن يتكلمها أكبر عدد ممكن من الناس، وكما أنه من صالح العائلة رؤية أعضائها سعداء، سيكون من صالح كل إنسان أن يمتلك الآخرون كرامتهم وحريتهم وأن يكونوا فى صحة جيدة وتكوين سليم. سيكون من صالح الإنسانية أن يعيش كل فرد سعيدا فى الحياة؛ وستصبح الغيرية هى صالح كل فرد. وسيكون من العقل أن نصبح كائنا متحولا.

انحراف الديمقراطية الفائقة

على مدى عقود طويلة ستحاول الإمبراطورية الفائقة منع ولادة الديمقراطية الفائقة. بعض كبار السوق، وهم جوالة فائقون فى أغلبهم، سيحاولون تقويض القيم ومنع ولادة مؤسسات تقوم عليها وإبادة ممثليها. وسيصفون الجوالة المتحولين بالخونة. وسيخيفونهم ويحاولون إفسادهم وجعلهم ينتقلون من معسكرهم. ولشعورهم بقوة الموجة سيحاولون التسويق فى الشركات المتخصصة "لسلع جوالة علائقية": إنسانا آليا (روبوت) للصحبة وإخوة افتراضية وألعابا بثلاثة أبعاد تماثل الغيرية، وهو فى واقع أمره تجارة

مساواة كاذبة. وسوف يقومون ببيع ما سيطلقون عليه هم أيضا "وقت الترفيه": وهى عطلات أو وقت تنتجه السلع الجوالة ومتناسخ فى سلاسل. وسيطلقون فى السوق أجهزة "مراقبة ذاتية" من المفترض أنها تقيس الكفاءة العلائقية. وسيخترعون أيضا قطع غيار علائقية ثم مستنسخات لـ"إخوة اصطناعيين" تسمح بالتوفير للذات احتياطيا من الأعضاء، "سعادة" المستنسخ ستكون فى مساعدة المنسوخ على البقاء.

يضاف إلى هذا أن بعض كبار الحركات الدينية من رجال دين وروحانيين يحاولون الآن وسيحاولون استقطاب مفاهيم الديمقراطية الفائقة. وسيشيدون تجارتهم على الصدقة وعلى التحكم فى الوقت والمعنى وعلى المجانية والإخوة والذكاء الكونى ووقت الترفيه والثروة المشتركة. وسيقوم بعض العلماء بتفسير أن عدم القدرة على العثور على معنى للزمن وعدم الغيرية هى مرض تستطيع أن تشفيه المخدرات أو اختراعهم فى التلاعب بالجينات.

وأخير سيحاول بعض السياسيين إقامة دكتاتورية عالمية بشكل ما، هدفها خلق "إنسان جديد" يستحق الحياة فى الديمقراطية الفائقة. وسيشرحون أنه سيكون من الممكن يوما تصور كائنات قادرة على التحكم فى ذاتها لتصبح معصومة من رغبة التراكم والتبذير والغيرة؛ كائنات سعيدة لهناء الآخرين ومبرمجة لتحب ما هى عليه، متخلصة حتى من كل رغبة وكل أنانية. وسيكون بديهيا قتل كل من لن يكون مستحقا للانضمام لهذه النخبة الجديدة لأسباب طبقية أو دينية أو غيرها.

أريد الاعتقاد أنه فى يوم ما، قبل نهاية القرن الحادى والعشرين بكثير ورغم كل العقبات والهوات العميقة والصور الهزلية، ستكون الإمبراطورية الفائقة قد أخذت ما يكفى من المدى لتظهر وحدة العالم بدون القضاء على الهوية الإنسانية. أريد أيضا أن آمل فى ألا يهدد العنف الفائق بقوة حتى تعى ضرورة تغيير موقفها جذريا تجاه نفسها. ومازلت مقتنعا أن الكائن المتحول سيكون من الكثرة والتنظيم الجيد بحيث يحتوى الموجة الأولى للمستقبل والقضاء على الثانية.

أريد أيضا أن أعتقد أن الدكتاتوريات الهزلية للديمقراطية الفائقة ستدوم أقل من تلك التى شوهت الاشتراكية. ومازلت أريد أن أعتقد أن الأديان ستجد طريقة لتقبل وإغناء بعضها بعضا.

وأخيراً أريد أن أعتقد أن بشاعة المستقبل التى أعلنها هنا ستساهم فى جعله مستحيلا. وإذا كان هذا هو الحال، فسوف يرسم، فيما وراء الفوضى الضخمة، وعدا بأرض مضيافة لجميع مسافرى الحياة.

وحتى ذلك الوقت سيقع الكثير من الأحداث بشكل أفضل أو أسوأ مما تخيلناه هنا. وسيكون الجمال قد عرف كيف يأوى ويحافظ على الشرارات الأخيرة للإنسانية. وسنكون قد كتبنا وصنعنا أعمالا عظيمة؛ وسنكون قد اكتشفنا مفاهيم؛ ونكون كتبنا أغنيات. وخاصة نكون قد أحببنا وسنحب دائماً.

(٧)

وفرنســـا؟

القصة الموجزة السابقة تسمح لنا بإلقاء الأسئلة الأساسية التى تحدد مستقبل فرنسا، مثل مستقبل كل بلد آخر. أى كيف تقوم بتحديد موقعها فى الشكل التاسع للنظام التجارى؟ وكيف تستعد للمرحلة الجديدة للإمبراطورية الأمريكية وللنظام المتعدد وللمراقبة الفائقة وللإمبراطورية الفائقة ولتهديدات الصراع الفائق؟ وهل ستختفى فى واحدة من موجات المستقبل الثلاث؟ أو هل ستستطيع على العكس أن تقف، مرة أخرى، فى الطليعة التقدمية للحريات، وهذه المرة فى الطليعة التقدمية للديمقراطية الفائقة؟ وهل ستعرف أخيرا كيف تقاوم وأن تجد مكانها فى ديمقراطية كونية ساكنة؟

بالمراقبة الشديدة لبلدنا وانطلاقا مما تقدم، ستظهر بوضوح الإجابات على هذه الأسئلة.

إن فرنسا فى حالة سيئة. فاقتصادها غير مؤكد ولحمتها الاجتماعية مهددة وماليتها فى خطر وتأثيرها العالمى ضعيف.

وعلى الرغم من أنه فى الغد سيقترح الحكام، المتغاضون عن قصة المستقبل، نفقات إضافية وضرائب أقل مع الوعد بالبقاء الدائم للنمو ونهاية البطالة. وأيضا ومن الطبيعى "القطيعة" مع الماضى. ولكن ستكون هناك، وبشكل دائم، أسباب عديدة لعدم فعل أى شىء!

وإلى أن ينتقم المستقبل عن طريق صوت السوق والديمقراطية؛ وحاملا قناع البنك المركزى الأوروبى ولجنة بروكسل والمظـــاهرات الضخمة فى الشوارع والمدن الفرنسية أو بالتصويت الكاسح لصالح المتطرفين. والذى لا شك فيه أنه سيستعرض، فى كرنفال ملون، كل هذه الأقنعة فى الوقت ذاته.

فإذا كان هذا هو المصير القادم، فإن أفول فرنسا قد بدأ حقيقة، فى عالم متزايد الحيوية وسريع وجوال ترجح كفته فى النظام المتعدد المراكز، وعلى شفا العديد من الحروب، ستنزلق فرنسا من "الوسط" إلى "الطرف". وفيما بعد، ومثل كل الأمم الأخرى، سوف تختفى داخل تألق الإمبراطورية الفائقة وهدير الصراع الفائق. وعندها سيصبح التساؤل عن كيف حدث ذلك شديد التأخر.

رغم أن كل ذلك متوقع ويمكن مقاومته. بشرط تعلم الدروس مما تقدم، وبخاصة فهم كيف ستحدد السنين القادمة، فى جانب كبير، الخمسين عاما التالية، وإعادة إعطاء هوامش للحركة. عندها قد تستطيع فرنسا الخروج من الموجات الثلاث للمستقبل وتحافظ على مكانتها فى الديمقراطية الفائقة، وربما تصبح مثالا.

قصة موجزة عن مستقبل فرنسا

عرفنا من القراءة السريعة للتاريخ فى بداية هذا الكتاب أن فرنسا أتيحت لها ثلاث فرص لأن تصبح القوة المهيمنة فى أوروبا و"قلب" النظام التجارى، فى القرون الثانى عشر والثامن عشر والتاسع عشر. ولكنها لم تصبح أبدا هذه القوة، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل.

من جهة، حبذت فرنسا دائما حماية الزراعة والصناعات الغذائية والدخل العقارى والمصالح البيروقراطية المرتبطة بها، على حساب الصناعة والربح والحركة والتجديد وتكنولوجيات الحركة. كما عاشت فرنسا دائمًا فى حنين لماض يعظم ويؤدى التحية للسلطة فى خوف من الشعب واحترام لطبقات البيروقراطية المعاد تجديدها بلا كلل.

واليـوم، وفى حين تتـجـه مليارات المسـاعـدات للزراعة والصناعات البـائدة وللخـدمـات، مـازلنا نعتبر أن الملكية العقارية نبيلة والثروة الصناعية موضع شك.

ومن جـهة ثانية، أهملت فرنسـا دائما تكوين قـوة بحرية وأسطول حربى وتجـارى. ولم تسـتطع إعطاء الأولوية لتنمـية ميناء فى نورمـاندى أو فى بريتـانيا، وفـى حين كـان بإمكان ظهيرها الزراعى والصناعى، على طول نهر السين حتى باريس، أن يجعل منها "قلب" الأطلنطى؛ فـهى علـى العكس لم تسـتطع أن تعطى لمارسـيليا، مـيناء البـروفـانس الكبيـر، ظهيراً ضـروريا لتجـعل منه "قلب" البـحـر المتوسط. ومينـاء الهـافر، أول ميناء فرنسى، ليس سـوى تاسـع ميناء أوروبى اليـوم. ففرنسا البلد الحضرى، لم تسـتعد أبـداً لعودة التجـوال.

وأخيراً لم تنجح فرنسا أبداً فى تكوين وجذب واستقبال طبقة مبدعة، فلم تدرب ما يكفى من بحـارة ومهندسين وباحثين ومسـتثمرين وتجار وصناعيين؛ ولم تجذب أبداً لديها علمـاء ورجال مـال ومؤسسى شركات، بل فقط منظرين وفنـانين ممولين من السلطة وأعضـاء مجـالس إدارة مهمتهم التجميع والإدارة بدون مخـاطرة. لقد وضـع فـيليب لوبل وريشليو ومازارين وكولبير ونابليون وبوانكـاريه وبينى، وآخرون غيرهم منذ ذلك الحين، عـلامات مـجدنا المزيف، مـخلدين بعناد هذه الاختيـارات التى عرفنا أنها قد تم تخطيها فى بروج وجنوة فى القرن الثـالث عشر. وفى المجمل لم تصبح فرنسا أبدا "قلبا" لأنها لم تستطع، فى أى وقت، أن تكتب فى قوانين التاريخ المقبل.

ومن الآن فصـاعداً سيعتمد مستقبل فرنسـا على الطريقة التى ستسـتطيع بها الانحناء أمـام هذه القـوانين وتطبيق قواعد النجـاح، بأن تخلق لنفسـها مـحيطا عـلائقيا وبتحفيز الرغبة فى المصير المشترك وتشجيع الإبدا ع الحر وبناء ميناء كبير وسوق مالى وتدريب المواطنين بالتسـاوى على العلوم الجديدة والتـحكم فى تكنولوجيـات المسـتقـبل وإعداد سياسة جغرافية وبناء التحالفات الضرورية.

مـازالت فرنسـا تسـتطيـع فعل ذلك؛ وقـد تسـتطيع فى البـدء أن تتـفوق فـى النظام المتعدد المراكز. فهى تبقى قوة عظمى، يمثل سكانها أقل من ١٪ من سكـان العالم وتقوم

بإنتاج ٣٪ من صافى الناتج العالمى. وهى أول وجهة سياحية فى الكرة الأرضية؛ وثانى مورد للخدمات؛ وثانى مصدر للمنتجات الزراعية والزراعية المصنعة؛ وثانى دولة تستقبل الاستثمارات الأجنبية؛ ورابع قوة تجارية فى العالم (المصدر الرابع والمستورد الخامس)؛ وخامس منتج صناعى؛ وبها واحدة من أفضل نسب الإنتاجية فى الوقت فى العالم، فإنتاجها للثروات تضاعف منذ ١٩٧٠. كما تعتبر أفضل تجهيزاتها للطرق والمطارات والمستشفيات والاتصالات من بين الأكثر تنافسية؛ وهى تملك أفضل نظام للتأمين الصحى فى العالم وواحدا من قوانين العمل الأكثر حماية؛ ولا يمنع بها أى مواطن أو أجنبى من حق دخول المدرسة أو المستشفى. وقد أنفقت فرنسا ١٢ مليار يورو فى ٢٠٠٦ لتوفير حد أدنى من الدخل للفقراء؛ ويستفيد بها ٦ ملايين شخص من التأمين الصحى بدون اكتتاب؛ ويسكن بها ١٣ مليون شخص فى مساكن شعبية. وهى أسرع دولة يرتفع فيها معدل الحياة (ثلاثة أشهر إضافية كل سنة منذ عشرين عاما) ولديها أعلى نسبة إنجاب فى أوروبا - وبالتالى فهى واحدة من البلاد الأقل سرعة فى الشيخوخة. أضف لذلك أنها ستستمر فى الادخار أكثر من المتوسط العالمى وتوظف الأساسى من المدخرات لديها. وهى أخيراً تتمتع بفضل النووى، باستقلالية فى الطاقة فريدة فى العالم.

من جهة أخرى، تعتبر بعض الشركات الفرنسية ضمن أوائل الشركات عالمياً، وتمتلك العديد من العلامات التجارية فى مجالات جوهرية للمستقبل منها النووى والبترول والغاز والطيران والصيدلة والتأمين ومعالجة المياه والغذاء الزراعى والجمال والترف والسياحة.

إن جودة الحياة فى فرنسا، رغم نظامها الضريبى، تجعل قلة من الناس فقط، حتى من أكبر دافعى الضرائب، هى التى تغادرها، فنسبة الحاصلين على الشهادات الكبرى من الفرنسيين العاملين فى الخارج تظل قليلة، مقارنة بالبلاد المتقدمة الأخرى (فقط تتفوق عليها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان وأستراليا وإسبانيا). والفرنسيون فى الخارج - البالغون ما يقرب من مليونين - أكفاء ومغامرون ويعملون

فى الأغلب لدى شركات فرنسية. والمنظمات غير الحكـومية الفرنسية تمتلك أكبر تأثير فى العالم. وتبقى اللغة الفرنسية، على المستوى السياسى والجغرافى على الأقل، اللغة الثانية فى العالم، إذ يتكلمها أكثر ٢٥٠ مليون شخص كلغة أولى أو ثانية؛ وهى اللغة الرسمية لـ ٢٩ من ٥١ دولة (مقابل ٥٠ من ٥٩ دولة للإنجليزية)؛ والفرنسية هى لغة الإدارة والتعليم والقانون والإعلام والتجارة والأعمال أو الجيش لـ ٥٢ دولة. وتمتلك فرنسا ثالث سينما عالمية وهى واحدة من أوائل البلاد فى العالم فيما يخص نشر الكتب بالنسبة لعدد السكان.

يظن الناس الأكثر تفاؤلا أن المستقبل، أيا كان، لن يهدد أبدا هذه السعادة الفرنسية، فبلدنا واسع الثروة ويحميه مناخه العلائقى أفضل من أى بلد آخر من موجات المستقبل. وتستطيع فرنسا إجادة تكنولوجيات المراقبة والتحرك الجوال؛ وكان عليها فى الماضى تخطى تحديات أكثر خطورة من التى تواجهها اليوم. ويعتقدون أن فكرة الانحطاط ليست إلا وسواسًا تافهًا موجودًا فى عقلية الفرنسيين منذ القرن الثامن عشر، ويتغذى من الغيرة تجاه النخبة التى يحلم كل فرد بالقضاء عليها والتسرب إليها فى نفس الوقت.

مع ذلك، يبقى هذا الانحطاط، هنا، ملموسا لمن يتفضل بأخذ الوقت للمقارنة بين المعطيات وديناميكية المستقبل الفرنسية وغيرها من البلاد المتقدمة.

تعمل فرنسا أقل من الآخرين، فهى تعد فقط ٢٧ مليون عامل على ٦٥ مليون ساكن؛ ومدة العمل السنوية فيها تبلغ ١,٦٠٧ ساعة للفرد وهى الأكثر انخفاضا فى العالم (بالتوازى مع ألمانيا)، فى حين تبلغ ١,٨١٠ ساعة فى الولايات المتحدة واليابان. إذ يعمل اليابانيون كل سنة ١٣ أسبوعا زيادة عن الفرنسيين. بالإضافة إلى أن الإنتاجية الإجمالية فى فرنسا تنخفض منذ سنة ٢٠٠٠ , والفرنسى، الذى ما زال ينتج زائد ٥٪ فى ساعة العمل عن الأمريكى، يقل عنه فى نفس الوقت بـ٣٥٪ طوال سنوات عمله.

ولا تواكب المنتجات الفرنسية كما يجب تطورات الطلب العالمى، ومنذ سنة ٢٠٠٠ فقدت فرنسا حوالى نقطة من نصيبها فى السوق العالمى؛ والكثير من الشركات الفرنسية تقوم فى فرنسا بإنتاج سلع تنتجها البلاد البازغة، بتكلفة البلاد المتقدمة. وقد اختفت غالبية الشركات الكبيرة الحديثة الخصخصة فى مجال التأمين أو تم بيعها للخارج. ولا تنتج فرنسا تقريبا أى سلعة جوالة. وتعد نفسها بشكل ضئيل للمراقبة الفائقة. ولعدم قدرتهم – أو معرفتهم – على تعويض عجزهم فى التكاليف عن طريق تفوق فى التجديد أو الجودة، نقلت العديد من الشركات الفرنسية نشاطها للخارج مؤدية بذلك إلى بطالة ومؤثرة فى المرتبات. كما أدى ضغط الأسعار المفروض من المستهلكين إلى إيذاء العاملين. ووصل العجز التجارى الفرنسى إلى رقم قياسى غير مسبوق، حتى فى أحلك أوقات تاريخ البلد. وصار الميزان الخارجى فى تدهور ثابت وسلبى منذ سنة ٢٠٠٤ وقد تخطى ٥ , ٠٪ من الدخل الصافى لسنة ٢٠٠٦.

وحتى ما إذا كانت بعضا من مدارسنا الكبرى وجامعتنا مازالت خادعة، فهناك ١٢٪ فقط من الفرنسيين لديهم شهادة دراسية عالية؛ أى أنه حتى النمسا وكوريا الجنوبية تتفوق علينا. ويبقى الدخل هو القانون، فمسيرة كل فرد مرتبطة بتعليمه الأساسى الذى يحدده وسط نشأته. وقد ركد الإنفاق القومى للطالب الجامعى عند مستوى منخفض جدا (حتى صار أقل من إنفاق طالب المدرسة الثانوية)؛ ومنذ الأزل وفرنسا تخاف من جامعاتها خصوصا منذ ١٩٦٨؛ وهى تعاقب نفسها بتصورها كبح جماحها؛ والجامعات التى تحلم بالهرب من المصير الجماعى تقوم بتقسيم نفسها إلى عدد لا يحصى من المدارس الكبرى المزيفة. وفى الترتيب الدولى الذى تصدره الصين كل عام، تأتى أول جامعة فرنسية فى المرتبة الثامنة والأربعين؛ و٣٥٪ من الشريحة من سن ٢٥ إلى سن ٦٤ فى فرنسا لم تصل إلى المرحلة الثانية من التعليم الثانوى، مقابل ٢٧٪ فى ألمانيا و١٦٪ فى اليابان والمملكة المتحدة و١٣٪ فى الولايات المتحدة. كما أن ضعف الطبقة المبدعة أصبح مقلقا خاصة بين الباحثين، فإذا كانوا يمثلون ٩ , ٠٪ من السكان العاملين فى الولايات المتحدة واليابان (٨٣٪ منهم فى القطاع الخاص) فهم اليوم فى فرنسا ليسوا إلا ٦ , ٠٪ (٤٠٪ منهم فقط فى القطاع الخاص). وعدد قليل جداً منهم

يعمل على مواضيع للمستقبل، كالنانوتكنولوجيا والمواد الجديدة والبنية التحتية الرقمية وتكنولوجيا البيئة. ومن بين الـ ٧٠٠ شركة عالمية التى تكرس أكثر من ٣٥ مليون دولار فى استثمارات الأبحاث والتنمية، هناك ٣٠٠ شركة أمريكية و١٥٤ يابانية و٥٤ ألمانية و٤١ إنجليزية وفقط ٣٦ فرنسية. والنتيجة المباشرة هى أن فرنسا تقدم نصف براءات الاختراع الصناعية التى يقدمها الألمان أو السويديون.

من ناحية ثانية، لدى فرنسا أقل نسبة تشغيل فى العالم؛ والنمو فيها لا يؤدى إلا إلى القليل جدا من فرص العمل، أى أقل من ١٠,٠٠٠ فرصة عمل لكل نقطة نمو. فنحن لا نترك أنشطة ذات عائد بسيط تتطور، مثل البستانى فى أمريكا أو مساعدة الحضانة فى الدانمرك. ومنذ عشرين عاما، وحتى فى فترات ارتفاع النمو، تبدو نسبة البطالة غير قادرة على النزول لأقل من ٧٪ من العاملين. ولا يتعلق الأمر هنا سوى بالإحصاءات الرسمية، لأن عدد من هم بدون عمل فعليا سيكون الضعف. زد على ذلك أن نصف عدد الموظفين لا يصلون إلى سن التقاعد إلا بعد فترة معاش مبكر وبطالة أو عجز. بالإضافة إلى أنه إذا انخفضت البطالة منذ فترة قصيرة بسبب بطء النمو السكانى، فإن مدتها فى فرنسا مازالت طويلة بشكل خاص، ففى حين يبقى عاطل كندى أربعة أشهر فى المتوسط بدون عمل، يقضى الفرنسى ستة عشر شهرا ونصف بدون عمل. وفى شريحة الشباب الأقل من خمسة وعشرين عاما هناك عاطل بين أربعة يعملون؛ وهذا هو حال نصف الشباب المنتمى إلى أقليات تدعى ظاهرة، وحتى، وخاصة، إذا كانوا حاصلين على شهادات.

ومن جهة أخرى، إذا ما أدى ارتفاع إيقاع المحالين إلى التقاعد إلى انخفاض عدد العاطلين بـ٦٣,٠٠٠ فى ٢٠٠٥، فإن العدد الصافى للمنضمين إلى سوق العمل (الفارق بين الدخول والخروج إلى التقاعد) انخفض بشدة مارا من ١٠٨,٠٠٠ فى ٢٠٠٤ إلى ٢٩,٠٠٠ فى ٢٠٠٦.

والمجتمع الفرنسى غير عادل بشكل خاص، ففى حين أن الثروات الكبيرة تزداد ضخامة، لم تعد الطبقة المتوسطة هى نقطة الانطلاق فى الترقى الاجتماعى كما كان الوضع منذ الخمسينيات؛ إذ يعيش ٣,٥ ملايين شخص تحت خط الفقر

(المحدد بمعدل نصف الدخل المتوسط)، ويعمل مليون منهم فى أعمال مؤقتة. ويعيش أكثر من مليون شخص على الدخل الأدنى للإدماج RMI. ويزداد تجمع الأكثر فقرا فى أحياء معينة تسكن فيها أقليات خاصة. وإذا كان ١٥٪ من التلاميذ يواجهون صعوبات كثيرة فى نهاية التعليم الابتدائى، يتضاعف هذا الرقم أو يصبح ثلاثة أضعاف فى "المناطق الحساسة"؛ ويتخرج سنويا ٦٠,٠٠٠ شاب من النظام التعليمى فى هذه المناطق بدون أية مؤهلات. وفى حين أنه منذ ١٩٨٢ كان من المفروض قانونا أن تتمتع المدارس فى مناطق التعليم ذات الأولوية بإمكانات إضافية، نجد التكلفة العامة للتلميذ فى هذه المناطق أقل بثلث عن المتوسط القومى! وأخيرا تحتاج فرنسا إلى ١,٥ مليون مسكن، نصفها مساكن الشعبية.

مع ذلك نجد الإيراد فى كل شىء، فى الثروات العقارية فى سوق العقارات فى اختيار النخبة، فى حجم الدولة. وجاء مليون موظف فى عشرين عاما ليضخموا جهاز الدولة؛ ونصف العاملين يعملون فى القطاع العام ويستفيدون من مزايا خاصة؛ ومازال ٢٠٠,٠٠٠ موظف يقومون بجباية الضرائب فى زمن الإدارة الإلكترونية. وتتزايد المصروفات العامة والضرائب أسرع كثيرا من الإنتاج؛ وبعض الضرائب، مثل ضريبة المساهمة الاجتماعية العامة، تضاعفت أربع مرات فى عشر سنوات. ويبقى مع ذلك العجز فى الميزانية ثابتا، منذ أكثر من خمس عشرة سنة، فوق الـ٣٪ من الدخل القومى.

بالتالى فإن الدين العام الذى كان يمثل ٣٥٪ من الدخل القومى فى ١٩٩١، ارتفع إلى ٥٨٪ فى ٢٠٠٢ وإلى ٦٧٪ فى ٢٠٠٦ وإلى ١,٢١٨ مليار فى ٢٠٠٧، فكل مولود جديد يبدأ حياته كمواطن فرنسى بدين شخصى يناهز العشرين ألف يورو. وهذا الدين فى واقع أمره أعلى من ذلك إذا ما أضفنا، كما يجب عمله، مجموع الالتزامات "خارج الميزانية" كالمعاشات التى يجب أن تدفعها الدولة والجماعات العامة لقدامى العاملين فيها.

وقد بقى حجم هذا الدين مهملا لفترة طويلة، وحتى السبعينيات لم يثقل وزنه عجز الميزانية بما أن نسبة نمو الدخل القومى كانت أعلى من نسبة الفائدة. ورغم ارتفاع

حجمه، ظل الحمل مستقرا بفضل انخفاض نسب الفائدة، فلم تمثل خدمة الدين سوى ٣,٨٪ من الدخل القومى سنة ١٩٩٥. وفى سنة ٢٠٠٦ ظل يمثل ٣٪ من الدخل القومى أى ١٥٪ من ميزانية الدولة بمعنى قيمة ضريبة الدخل. أضف لذلك أن الدين الفرنسى يبقى أقل من ادخار الفرنسيين الموظف أساسا فى الشركات الفرنسية. وأخيراً، وبفضل اليورو، فنحن لا ندرك خطورة هذا الدين، فبدون اليورو، ومع هذا النوع من العجز الخارجي والدين، كانت قيمة الفرنك قد انخفضت منذ زمن طويل.

يثقل هذا العجز الاقتصادى على سياستنا الاجتماعية والثقافية التى تنقصها الإمكانات؛ وعلى دفاعنا وسياستنا الخارجية، فلا تملك فرنسا الإمكانات لإعادة التفكير كما يجب فى وسائلها العسكرية والدبلوماسية؛ لقد راهنت بكل شيء على الردع النووى لحماية نفسها من حلف وارسو، وعلى بناء أوروبا لإقامة ديمقراطية سوق قارية. واليوم لا يوجد اتحاد سوفييتى؛ كما وقع بناء أوروبا فى ورطة مستمرة. وليس لدى فرنسا مشروع فى أوروبا أو دفاع متسق مع التهديدات الجديدة. كما لم تعد ميزانية دفاعها تتجاوز المرتبة العاشرة للدفاع فى العالم. وهى تنفق معظم ميزانيتها للتجهيزات العسكرية على طائرة "الرافال" التى تم تخطيها ولا أحد فى الخارج يريدها. كما أنها لم تفكر أيضا، حتى الآن، فى كيفية تحديد موقعها بين الولايات المتحدة المتزايدة فى التشنج وبين البحر المتوسط المتزايد فى الخطورة وبين روسيا المتعاظمة القوة والصين والهند المتزايدتين فى المنافسة وإفريقيا المتزايدة فى الفقر وبين اقتصاد إجرامى مزدهر وكيانات قراصنة متزايدة العدد والعدوانية. وهى لا تحتل سوى المركز الثامن عشر لميزانية الفرد للمساعدة فى التنمية. وأخيراً فالفرنسية هى اللغة الأم فقط فى فرنسا وبلجيكا الوالونية وسويسرا الرومانية وفى إقليم كيبيك وبعض المناطق النادرة فى إفريقيا وفى كندا الإنجليزية؛ وتأتى الفرنسية على مستوى الاستعمال بعد الإنجليزية والصينية والهندية والإسبانية وحتى البرتغالية؛ وأخيرا فهى ليست إلا اللغة السادسة المستعملة على الشبكة.

لذا، وفى الوقت الذى يعلن فيه من بعيد عن احتمالية الانحطاط الأمريكى فإن الانحطاط الفرنسى قد بدأ بالفعل.

الانحطاط الفرنسى

هو انحطاط نسبى فى كل الأحوال، فمنذ عدة سنوات يقل ارتفاع ثروة فرنسا عن بقية العالم. فى حين أن النمو العالمى السنوى تخطى ٤٪، يعانى النمو فى فرنسا من أجل الوصول إلى نسبة ٢٪. وكذلك الحال بالنسبة لنمو دخل الفرد، إذ لا يكف عن التباطؤ منذ عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٩ ,٠٪ سنويا مقابل ٤ ,٢٪ فى الولايات المتحدة و٨ ,٢٪ لمجموع الكوكب. وتبقى البطالة، التى هى فى تناقص، ضعف ما هى عليه فى الكثير من البلاد الأوروبية الأخرى. وفرنسا التى كانت فى ١٩٨٠ رابع قوة عالمية فى الدخل القومى والثامنة لدخل الفرد لم تعد اليوم إلا السادسة فى الدخل القومى والتاسعة عشرة لدخل الفرد. التاسعة عشرة!

فى الخمسين سنة القادمة ستعبر فرنسا جميع التغيرات الموصوفة فى الفصول السابقة. وسوف تغزوها المراقبة الفائقة، مثل غيرها، ثم المراقبة الذاتية وجميع أبعاد المستقبل. وستعبرها بخصوصياتها. وإذا تابعنا التوجه الحالى، سيصبح تعداد فرنسا ٧٠ مليون نسمة سنة ٢٠٥٠؛ وابتداء من عام ٢٠٤٥ فقط ستسمح الهجرة لسكانها بالتزايد. وقريبا سيكون لفرنسا وجه جديد، إذ سيزداد تركز سكانها على محور ليون - مارسيليا. وسيجذب المحور الجنوبى من تولوز إلى مونبيلييه عدداً كبيراً من الأجانب. وسيزداد تنوع السكان. وستنمو المدن المتوسطة بسرعة خاصة.

وبعد عشر سنوات، على الإيقاع الحالى للتطور، وفى حين تبلغ الإمبراطورية الأمريكية ذروتها، لن يمثل مستوى المعيشة للفرنسيين سوى ٦٠٪ من مستوى معيشة الأمريكيين؛ لدرجة أن العديد من دول مجموعة الإحدى عشرة سوف تتخطاها. وسوف يترجم ذلك واقعيا فى الحياة اليومية، عندما لن يعد ممكنا للسلطة السياسية أن تدعى الرخاء عبر الاستدانة بشكل أكبر.

إذن سيصبح الانحطاط تراكميا.

في البداية سيكون لشيخوخة الإنسانية، في فرنسا كما في أماكن أخرى، تبعات مهمة على مستوى المعيشة. ومن المؤكد أن فرنسا سنة ٢٠٢٥ ستكون بلدا شابا، بالمقارنة مع الأمم الأوروبية الأخرى، فلن تكون قد فقدت سوى ٣٪ من الشريحة العمرية من ١٥-٢٤ عاماً، في حين أن ألمانيا تكون قد فقدت ٢٥٪ من نفس الشريحة لنفس الفترة. ولكن إذا ما واصلنا التراخي في العمل كما نفعل اليوم، سيتناقص عدد سكان فرنسا العاملين، فابتداء من ٢٠١٠ سيكون عامل من أربعة في سن الخمسين مقابل عامل من خمسة فقط حالياً. وفي حين كان عدد من فوق الستين في سنة ٢٠٠٠ حوالي ١٢,٦ مليون، سيصبحون سنة ٢٠٥٠ حوالي ٢٥ مليون. وحتى سنة ٢٠٥٠ ستنتقل نسبة الشريحة العمرية من ٢٠-٥٩ عامًا من ٥٤٪ إلى ٤٦٪، مع انخفاض طفيف في عددهم (من ٣٣ مليون سنة ٢٠٠٦ إلى ٣٢ مليون سنة ٢٠٥٠). وسيظل عدد من هم أقل من ٢٠ عاما أقل قليلاً من ١٥ مليونًا مثل اليوم، وستنخفض نسبتهم في مجموع السكان إلى ٢٢٪ مقابل ٢٥٪ اليوم. ومع انخفاض عدد السكان العاملين، سيعتمد النمو في فرنسا على تحسين الإنتاجية فقط، وهو أمر غير مؤكد.

بكل تأكيد ستخفي هذه الشيخوخة وراءها البطالة (سيحال ما يقرب من ٦ ملايين شخص إلى التقاعد من اليوم وحتى سنة ٢٠٢٠) مما سيخفض من الحد الأقصى الممكن للنمو من ٢٪ اليوم إلى ١٪. وسيزيد من خطورة التباين بين من يعمل ومن لا يعمل، فنسبة التبعية السكانية - التي تشير إلى عدد الأشخاص في سن التقاعد بالنسبة لعدد الأشخاص في سن العمل - ستصل إلى مشترك لكل متقاعد نحو سنة ٢٠٢٥، في حين كانت بمعدل أربعة مشتركين لكل متقاعد سنة ١٨٨٠، وخمسة عشر مشتركا لكل متقاعد سنة ,١٩٤٥ وفي سنة ٢٠٣٠، سيمثل من هم فوق الستين ثلثي الشريحة العمرية من ٢٠-٦٠ عاماً، مقابل الثلث اليوم. وفي سنة ٢٠٥٠، سيكون هناك ٨٠ شخصا فوق الستين لكل مائة شخص يعملون.

لتمويل التقاعد، يجب إذن إما تأخير سن التقاعد، أو مضاعفة ضريبة الدخل حتى ٢٠٢٠، أو مضاعفة ضريبة القيمة الإضافية على البضائع حتى ٢٠٤٠، أو إدخال ٥٠٠,٠٠٠ أجنبي سنويًا. أو حتى الأمل في أن يعلو الإنجاب بنفس السرعة التي هبط بها.

آنذاك سيقوم العاملون بإحالة متقاعدى المرحلة، أى العاملين الآن، إلى مسئولياتهم رافضين تمويل أى تقاعد لم يعدوا له؛ وسيصبح العاملون اليوم هم الضحايا الأوائل لانحطاط لم يعرفوا كيفية تفاديه. ولن يكونوا وحدهم فى هذا، إذ سيكون دافعو الضرائب ضحية أيضا. وإذا لم يتم عمل شىء لخفض دين الميزانية ووقف انتشار شيخوخة السكان، سيمثل الدين العام ٨٠٪ من الدخل القومى سنة ٢٠١٢ و١٣٠٪ سنة ٢٠٢٠. وستكون الفوائد السنوية للدين ١٢٠ مليار يورو سنة ٢٠٣٠ (مقابل ٤٠ سنة ٢٠٠٦). أى بمقولة أخرى سيكون عبء السداد الملقى على دافعى الضرائب ثلاثة أضعاف ما عليه الآن. وسترتفع الضرائب لتمويله. أو سنقبل الرجوع للتضخم الذى سيؤدى إلى ارتفاع تكلفة الدين وبالتالى الضرائب أيضا.

سيزداد تهرب الجوالة الفائقين. وسيزداد الجوالة الافتراضيون فقراً.

وستعاش بصعوبة تقلبات المراقبة الذاتية والفائقة فى فرنسا حيث تقاليد الخدمة العامة راسخة بشكل خاص.

وقد تظهر مخاطر جديدة، منها إضعاف جهاز الدولة، وزعزعة الطبقات المتوسطة وشيخوخة النخبة، وتفاقم عدم المساواة، وفشل استيعاب الأقليات، وفقد السيطرة على أغلبية الشركات الفرنسية الكبيرة، واحتدام المنافسة مع ألمانيا والتهديدات الإرهابية المشددة. وستتطور الأخلاقيات بنفس سرعة البلاد الأخرى.

غدا الأزمة

إذا لم يقم البلد بعمل شىء فى مواجهة الأزمة المالية الآتية، سوف يتحرك النظام التجارى حولنا قريبا ويسرع من الظاهرة. وسوف يخفض وكلاء التقييم الذين سيزداد حكمهم وتحليلهم لهذه التوقعات من ترتيب فرنسا. وسيكون على البلد حينئذ أن ترفع سعر ديونها فى السوق المالى العالمى، وسوف يترجم ارتفاع مجموع نسب الفوائد بنقطة بارتفاع عبء الدين بـ ٨ مليارات يورو، وبالتالى ارتفاع مماثل للضرائب.

أضف لذلك أن قلق الاتحاد الأوروبى والبنك المركزى الأوروبى من زعزعة اليورو بواسطة بلد من أعضائه، سيجعلهم يطالبون فرنسا بتخفيض إنفاقها العام والخدمات الاجتماعية وبيع أصولها بثمن رخيص. وسيتبع ذلك ركود شديد وتفاقم للبطالة، وانخفاض ملموس لمستوى المعيشة، كما سيؤدى لرحيل أفضل رؤساء الشركات والمهندسين والكوادر والطلبة والباحثين. وسيصعب الحفاظ على النفقات الاجتماعية خاصة الضرورية لاندماج الأجانب. وستزداد الأزمة الاجتماعية عنفا. وسيتحدث البعض فى فرنسا عن الخروج من نظام العملة الموحدة "اليورو". وسيطالب البعض الآخر - أو هم أنفسهم - بطرد الأجانب أو حتى سحب الجنسية الفرنسية من أبناء الأجانب.

ستنطلق الطبقة المبدعة فى مسارات أخرى، وسيهبط مستوى التجديد فى العمل؛ مما سيؤدى إلى انخفاض فى الإنتاجية - وبالتالى، وعلى المدى القصير، إلى انخفاض فى الإنتاج والدخول - مما سيجعل من الصعب تسديد الدين، وأيضا صعوبة تمويل الاستثمارات اللازمة لتجديد البنية التحتية للمدن، والجامعات والشبكات الرقمية وتوفير الطاقة.

عندئذ سوف يذهب الفرنسيون الرافضون لتحمل - وبالأحرى تمويل - هذا المصير للعيش لدى حكام المستقبل. وسيكون قد بدأ تفكك الأمم فى فرنسا قبل غيرها.

هذه التراجيديا ستتجلى خلال خمسة عشر أو عشرين عاما، أى تماما فى الوقت الذى ستعلن فيه، على مستوى العالم، أزمة الشكل التاسع، حيث ستصبح الصراعات بين الأمم والقراصنة والمرتزقة أكثر عنفاً، وحيث ستدخل الموجات الثلاث للمستقبل فى تصادم. ولن تصمد مؤسساتنا. فسنة ٢٠٢٥ ستكون الجمهورية الخامسة قد عاشت أطول من أى نظام سابق عليها. وإذا لم تتحرك فرنسا قبل ذلك، ستنجرف شأن آخرين قبلها، بدون رجعة، فى انكماش وجودى. وستختفى يوما كما اختفت من قبلها العديد من الأمم الكبيرة المقتنعة بمصيرها الأبدى.

* * *

من الآن يجب على الفرنسيين استخلاص النتائج من تاريخ المستقبل هذا ودوافعه وتهديداته وإمكاناته عليهم استخلاص أنه كلما مر الوقت قلت إمكانات السياسة فى التأثير على الواقع، وأنه مازال من الممكن، لبضع سنوات، تفادى الكارثة وإنقاذ أنفسنا بوضع برنامج إنقاذ لازم أيا كانت الأغلبية السياسية الآتية.

ولست أنوى هنا تفصيل مجموع الإصلاحات المفروضة. بل أريد فقط إعطاء المبادئ التى ستقوم بإرشادها. وتدور هذه الإصلاحات حول فكرتين هما: أولا أن نعيد ما أخذناه من المستقبل إليه، وثانيا السماح للبلد باستخلاص أفضل ما فى المستقبل.

إعادة ما أخذناه من المستقبل إليه

فى البداية، يجب على الأجيال الحالية أن تكون لديها الشجاعة لعمل موازنة لما سيتركونه للأجيال القادمة وأن يعيدوا إعطاءهم مساحات للحركة.

هذه المرحلة التربوية السياسية فى الجوهر، ستكون أساسية لخلق توافق حول الإصلاحات العميقة اللازمة.

ثم وللعثور على مساحات حقيقية للحركة، يجب وضع ميزانيات بحيث تسمح بفائض كاف لسداد الدين. إذ يجب على وجه الخصوص تخفيض إنفاق الدولة بـ١٠٪ على الأقل سنويا ورفع الضرائب بـ٥٪ على الأقل سنويا. وهو أمر من الممكن عمله، فالبرازيل كانت تعتبر فى عام ٢٠٠٢ فى حالة توقف عن دفع الديون وفى سنة ٢٠٠٦ نجحت فى استخلاص ٤٪ فائضا فى ميزانيتها، هاربة بذلك من دوامة الدين.

وقد يحدث ذلك فى فرنسا بإجراءات شجاعة وغير شعبية، طال زمن تأجيلها، مثل إصلاح المؤسسات لجعلها أخيرا فعالة، ومطاردة التبذير فى الإدارات العسكرية والضريبية والاجتماعية، والتخفيض الشامل لإعانات الزراعة والصناعات القديمة، واستخدام التكنولوجيا والحركة الجوالة فى الخدمات العامة، وخفض عدد الدرجات الوظيفية غير المركزية.

عند تحقيق كل ذلك بدون تقاعس، ستكون فرنسا قد عثرت على وسائل حريتها. لتستطيع حينئذ إطلاق إصلاحات أخرى يمليها تاريخ المستقبل.

السماح للبلد باستخلاص أفضل ما فى المستقبل

هذه الإصلاحات الناتجة من كل تاريخ المستقبل المذكور فى الفصول السابقة ستنتظم فى سبعة اتجاهات نذكرها فيما يلى بترتيب الأولوية.

تشجيع تقنيات المستقبل: يجب منح البحث الجامعى والصناعى إمكانات أكثر أهمية، خاصة فى مجالات الخامات الجديدة وتوفير الطاقة ووسائل النقل المهجنة وبطاريات الوقود واستخدام الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة والنانوتكنولوجى والمراقبة الذاتية والتجوال المنتشر وتنظيم المدن.

خلق مجتمع عادل: يجب تنظيم التنقل العادل للعمل بواسطة نظام حقيقى مدفوع لكل باحث عن عمل، والإصلاح الجوهرى للخدمات العامة لنصل بها إلى أولوية خدمة المحتاجين؛ وحتى نكون منصفين مع الأجيال القادمة يجب تأخير سن التقاعد ست سنوات على الأقل، ليشمل ذلك موظفى القطاع العام مع استثناء من يمارسون مهنا شاقة أو خطرة على الآخرين (إذا أخذنا فى الاعتبار إطالة فرصة الحياة، سيسمح ذلك لكل العاملين فى ٢٠٠٧ بنفس فرصة سنوات التقاعد لدى من تركوا عملهم سنة ١٩٨٨)؛ ويجب الأخذ فى الاعتبار إطالة فرصة الحياة عند حساب الاشتراكات والمعاشات. ويجب أخيرا قبول مبدأ دخول عدة مئات الآلاف من الأجانب سنويا إلى البلد وليس فقط الأجانب الحاصلين على شهادات. ولإنجاح اندماجهم يجب إطلاق سياسة طموحة تعليمية وثقافية ومدينية. وكأولوية يجب بناء مساكن اجتماعية، على أن يكون تطبيق توزيعها فى صالح الأقليات الظاهرة كنوع من التمييز الإيجابى المؤقت لمدة سبع سنوات، وتحديد نفس الفترة لإعمال التكافؤ بين الرجل والمرأة وهو شكل آخر للتمييز الإيجابى.

زيادة فعالية السوق: يجب وضع البلد فى حالة تجوال منتشر، أى بناء شبكات اتصال من موانئ ومطارات وشبكات ألياف بصرية وبنيات تحتية للمدن اللازمة للمرحلة القادمة من الشكل التاسع، وإعلان حرب مباشرة ضد كل ما يحد من التنقل (مخدرات وكحول وسمنة)، وتشجيع حس العمل والمنافسة والحرية والتطلع للتغيير وللجديد؛ وتفضيل الشركات الجادة خاصة فى مجالات الصحة والتعليم؛ وتخفيض الضريبة على رأس المال والادخار؛ وتشجيع المنافسة فى الخدمات؛ وخفض موانع الدخول للعديد من المهن، ووضع نظم لليقظة التقنية وجذب الاستثمارات الجانبية خاصة فى تقنيات الانتشار الجوال والصحة والتعليم والشركات العلائقية؛ وإعطاء مكان أفضل للموظفين العامين الأكثر تجديدا وخفض وتبسيط الهياكل الإدارية خصوصا عبر اندماج الأقاليم والمديريات.

تشجيع صناعات الترفيه: بتوظيف خدمات عديدة فى السياحة والسلع الفاخرة من مجال الصحة إلى التموين.

خلق وجذب طبقة مبدعة والحفاظ عليها: يجب مضاعفة متوسط نفقة الطالب وضم الجامعات وتفضيل استقلالها الإدارى وتشجيع علاقاتها مع القطاع الخاص والتصرف بحيث لا يؤثر الأصل الاجتماعى على النجاح الجامعى أو على الوصول إلى وظائف المسئولية وإصلاح المرحلة الوسطى فى التعليم حيث يتحدد فيها كل شىء وتنمية كفاءات الطلبة فى تحويل معارفهم إلى ثروات ملموسة ومنح فرصة ثانية وثالثة للراسبين فى دراستهم وتطبيق سياسة صارمة جدا فى الأمن الداخلى وتشجيع جودة الحياة الاجتماعية والثقافية فى محاور التنمية لجذب النخبة الآتية من العالم أجمع. سيكون من الجوهرى تشجيع الجمالية بجميع أشكالها فى المدن والصناعة والمجتمع.

تقوية وسائل التأثير والسيادة: يجب العمل على التسويق العالمى للغة الفرنسية والدفاع عنها فى فرنسا كأولوية عظمى؛ وتزويد الجيش بوسائل المراقبة والتدخل السريع؛ وتركيز معونات التنمية فى البلاد التى سوف تستحقها نتيجة جهودها

فى التزود بمؤسسات ديمقراطية؛ وتعريف سياسة واضحة لتنمية أوروبا الشرقية والبحر المتوسط وهى المناطق التى سيعتمد عليها الأمن الفرنسى فى نصف القرن القادم. كما يجب الاتجاه نحو الحد من المواصلات الفردية ونحو إدارة أكثر منهجية للمياه والطاقة والمخلفات وموارد البحر. على أن تظل الطاقة النووية ضرورية.

المساعدة فى ولادة الديمقراطية الفائقة: سيكون لفرنسا مصلحة تامة فى المساعدة فى ولادة الديمقراطية الفائقة التى ستقوم بحماية قيمها ووجودها نفسه. وعليها إذن أن تقترح خلق سلطات حكم عالمية تتحكم فى موارد خاصة ذكرت فى الفصل السابق، خاصة باندماج دول مجموعة الثمانية - جى٨ - ومجلس الأمن. وعلى المستوى الأوروبى يجب عليها تحفيز إقامة حكومة قارية مزودة بصلاحيات سياسية وعسكرية واجتماعية، وليس فقط اقتصادية ومالية مثل اليوم. وأن تحتفظ الدولة الفرنسية لنفسها بجميع الصلاحيات اللازمة للاندماج الاجتماعى وتسويق اللغة والثقافة والتعليم؛ وعليها أن تشجع ضرائبيا وماليا إقامة شركات علائقية من كل الأنواع (الأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات والشبكات التعاونية الواقعية أو الافتراضية خاصة فى مجال أنشطة التعليم والوقاية). ويجب تطوير الديمقراطية التشاركية خاصة الإقليمية باستعمال تقنيات انتشار الجوال والمراقبة الفائقة وتنظيم مساحات فى المدن أو افتراضيـــة يتم فيها اللقـــاء بين من يريدون تقـــديم خـــدمات ومن يتيح لهم ذلك. هذه الديمقراطية التشاركية ستساهم فى خلق مواطنين مندمجين ومخلصين فى ذات الوقت لجماعاتهم. مواطنين قادرين على منح فرنسا الوسائل لتحصل على أفضل مكان فى تاريخ المستقبل.

* * *

كل عنصر فى هذا المشـروع الضخم سيمثل بمفرده إصلاحا كبيراً فى فرنسا كما فى أماكن أخرى.

وإذا تعلم حكام بلادنا فهم قوانين التاريخ والتحليل بوضوح للموجات الثلاث القادمة، سيعملون بحيث يصبح من الممكن إيجاد الحياة السعيدة فى فرنسا بما يجعلهم يطبقون مثالا إنسانيا قائما على التوازن والطموح وعلى الهوى والأناقة وعلى التفاؤل والعلو.

من أجل فائدة عظمى للإنسانية.

شكر

شارك فى مناقشة بعض الموضوعات المذكورة هنا معى أو أعاد قراءة النص أو أجزاء منه وأمدونى بملاحظاتهم الأشخاص التالية وآخرون غيرهم: جيريمى ويشسابيه آتالى، جان أوزنت، فريدريك بوليه، فانسان شمبين، دانيال كوهين، كلود دوران، باسكال هيسرير، بيار جو، جان كاروبى، أوليفيه لوبيك، جان بيار فيليب، باسكال بيك، توماس فولد.

أشكر أيضا رشيدة عزوز، موريال كليريه، غيزلان أوليف لقدرتهم على حل رموز النسخ المتتالية لهذا النص. وأشكر جيريمى آتالى و جواشيم فريدمان لتصميم وتنفيذ صورة الغلاف.

أشكر هيلين جيوم لما تحلت به من صبر لا متناهى فى قراءة بروفات هذا الكتاب.
أشكر أيضًا من حضر لسماع محاضراتى عن هذه الموضوعات والذين سمحوا لى، من خلال أسئلتهم، بالتدقيق والتوضيح لأفكارى.

أخيرًا أشكر جميع قراء هذا الكتاب الذين سيرغبون فى مشاركتى ملاحظاتهم بالكتابة على العنوان الإلكترونى:

J@attali.com

المؤلف في سطور :

جاك أتالي

- كاتب وباحث وروائي فرنسي.

- حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد وعمل أستاذا للاقتصاد.

- كان مستشاراً للرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران لما يقرب من عشرين عامًا، يعمل حالياً رئيساً للمؤسسة المالية الكبرى PlaNet Finance.

- مؤلف لأكثر من خمسة وأربعين عملاً في الاقتصاد والسياسة والأدب والفن ترجمت إلى أكثر من عشرين لغة، ومنها:

- الكلمة والأداة، الناشر المطبعة الجامعية الفرنسية ١٩٧٦.

- طريق الحكمة، بحث المتاهة، الناشر فايار، ١٩٩٦.

- ذاكرة الساعات الرملية، الناشر الأماتير، ١٩٩٧.

- الحياة الأبدية، رواية، الناشر فايار، ١٩٨٩.

- كارل ماركس أو روح العالم، الناشر فايار ٢٠٠٧.

- أبواب السماء، الناشر فايار، ١٩٩٩.

المترجمة فى سطور :

نجوى حسن

- خريجة مدارس اللغات الفرنسية بالقاهرة.
- ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٧٥.
- دبلوم العلوم السياسية من جامعة باريس الثانية ١٩٧٧.
- محامية وناشرة ومترجمة.

من أعمالها :

- المشاركة بترجمة الجزء القانونى للموسوعة الاجتماعية الصادرة عن المركز الثقافى الفرنسى بالتعاون مع المركز القومى للترجمة.
- ترجمة العديد من الملفات السياسية التى نشرت بمجلة الثقافة العالمية حول موضوعات العولمة والمستقبل.
- ترجمة عدد من القصص القصيرة لمجلة العربى الكويتية.
- ترجمة مجموعة من قصص الأطفال لمجلة العربى الصغير.
- قدمت العديد من الترجمات التقنية والمتخصصة لشركات عالمية.
- كما قامت بإعداد كتاب "العربية المصرية" الصادر عن دار أسيميل الفرنسية.

يروي هنا جاك آتالي قصة الخمسين عاما القادمة، كما يمكن لنا أن نتخيلها اعتمادا على ما نعرفه اليوم من تاريخ ومن علوم. فهو يكشف الطريقة التي ستتطور بها الصلات بين الأمم التي ستخضع لتغيرات ديموغرافية، وتحركات سكانية، وتعديلات في العمل، والإرهاب والعنف والتغيرات المناخية والتسلط المتنامي للدين وتأثير كل ذلك على حياتنا اليومية. وأخيرا، يظهر إمكانية القضاء على الفقر واستمتاع كل فرد بالتساوي بخيرات التكنولوجيا والحفاظ على حرية تجاوزاته الخاصة مثل تجاوزات أعدائه، وأن يترك للأجيال المقبلة بيئة أفضل، وأن يقوم بخلق طرائق جديدة للحياة والإبداع المشترك قائمة على كل حكمة العالم.

تصميم الغلاف: ديمة الحسانى